المركز الجامعي أفلو-الجزائر
مجلة دورية دولية علمية محكمة
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مجلة المقريزي

10

للدراسات الاقتصادية والمالية

المجلد 5
العدد 1
جوان 2021

ISSN: 2571-9955 ر.د.م.د:
الإيداع القانوني: جوان 2017

مجلة المقريزي المجلد 5 العدد 1 جوان 2021
Review EL-MAQRIZI Vol 5 Number 1 june 2021

University Center of Aflou- agleria
International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Istitute of Economic and Commercial and Management

10

Review EL-MAQRIZI

FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 5
Number 1
June 2021

ISSN: 2571-9955
Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة نصف سنوية تنشر الابحات في الميدان الإقتصادي

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

أعضاء هيئة التحرير

أ.د عدالة لعجال جامعة مستغانم ، الجزائر

د. زروخي فيروز جامعة شلف

د. محمد سعيد جوال جامعة الجلفة

د. سملالي يحضيه جامعة الملك فيصل – السعودية

د. ناصر يوسف الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا

أ.د بن ثابت علال جامعة الأغواط

د.طلحة أحمد المركز الجامعي أفلو

د. عزمي وصفي عوض جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين

د. زغودي عمر المركز الجامعي أفلو

د. عروري محمد جامعة كوت دازور ، فرنسا

د. لعمارة جمال جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية

د. نجية ضحاك جامعة الجزائر 3

د. فرحات عباس جامعة المسيلة

أ.د. أبو القاسم حمدي جامعة الأغواط

د.فتحي مولود المركز الجامعي أفلو

د.بوفاتح بلقاسم المركز الجامعي أفلو

د. أبو يوسف محمد سالم جامعة الإسراء ، فلسطين

د. رايز أحسن جامعة فيصل آباد ، باكستان.

التدقيق اللغوي

د. شعمي محمد الامين

د. حمزة بـــوجمـــل

سكرتير

د.جخيوة طاهر

بيعة محمد

الهيئـــــــــــة العلميـــــــــة للمجـــــــــــلة

1/من داخل الوطن

أ.د عدالة لعجال	جامعة مستغانم	أ.د عجيلة محمد	جامعة غرداية
أ.د بن ثابت علال	جامعة الأغواط	د. جعيرن عيسى	المركز الجامعي أفلو
د. قورين الحاج قويدر	جامعة الشلف	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
د. ضحاك نجية	جامعة الجزائر 3	د. علام عثمان	جامعة البويرة
أ. د . رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. طويطي مصطفى	جامعة غرداية	د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
د. علماوي أحمد	جامعة غرداية	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة	د. نصير أحمد	جامعة الوادي
د. هيشر أحمد التجاني	جامعة الأغواط	د. فودو محمد	جامعة أدرار
د.بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د. بساس أحمد	جامعة الأغواط
أ.د أبو القاسم حمدي	جامعة الأغواط	د. حديدي أدم	جامعة الجلفة
د. فرحات عباس	جامعة المسيلة	د. فلاق محمد	جامعة الشلف
أ.د ضيف الله محمد الهادي	جامعة الوادي	د. تقرارت يازيد	جامعة أم البواقي
أ.د داهية عبدالحفيظ المدرسة العليا للتجارة		د. محمد سعيد جوال	جامعة الجلفة
د. أحمد دروم	جامعة الجلفة	د. بن طيرش عطاءالله	جامعة الأغواط
د. كربوش أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. مسعودي عبدالهادي	جامعة الأغواط
د. طلحة محمد	المركز الجامعي أفلو	د. شيخي بلال	جامعة بومرداس
د.طلحة أحمد	المركز الجامعي أفلو	د. بارك نعيمة	جامعة سوق أهراس
أ.د قرومي حميد	جامعة البويرة	د.زغودي عمر	المركز الجامعي أفلو
د.سمير شرقرق	جامعة سكيكدة	د.كبير مولود	جامعة الجلفة
د.قحام وهيبة	جامعة سكيكدة	د. بولويز عبد الوافي	جامعة خنشلة
د.رينوبة الأخضر	جامعة الأغواط	د.غربي حمزة	جامعة المسيلة
د.قط سليم	جامعة خنشلة	د.زيان بروجة علي	جامعة تيسمسيلت
د.سوداني أحلام	جامعة قالمة	د.قرين ربيع	المركز الجامعي ميلة

2/ من خارج الوطن

د. ناصر يوسف	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
د. اسيا رايس أحمد	جامعة سينس، ماليزيا.
د. المحياوي صباح نوري عباس	مجلس الخدمة العامة الاتحادي- العراق
د. الرمودي بسام	جامعة مدينة السادات – مصر.
د. عروري محمد	جامعة كوت دازور ، فرنسا
د. شاشي عبدالقادر	المعهد الدولي للبحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطمبول، تركيا .
د. رايز أحسن	جامعة فيصل آباد، باكستان.
د. صدراوي طارق	جامعة المنستير ، تونس.
د. أبو يوسف محمد سالم	جامعة الإسراء ، فلسطين.
د. المصبح عماد الدين	كليات الشرق العربي للدراسات العليا ،السعودية.
د. لعمارة جمال	جامعة طيبة المدينة المنورة، السعودية.
د. ادوارد دكتور نشأت	معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات ، مصر
د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة، القدس .
د.شادي ابراهيم حسن شحاده	جامعة السويس، مصر.
د. عبد السلام مصطفى محمود	جامعة أم القرى ، السعودية
د. عزمي وصفي عوض	جامعة فلسطين التقنية ، فلسطين.
د. كنوش محمد	جامعة تراكيا، تركيا .
د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة المنصورة ،مصر.
د. القوصي همام	جامعة حلب، سوريا .
د. سملالي يحضيه	جامعة الملك فيصل ، السعودية.
د. أرش أحمد	جامعة أنقرة ، تركيا

الاتصال و الاستفسار:

المركز الجامعي أفلو ص ب 306 –افلو – الأغواط(الجزائر)

الهاتف /الفاكس : 11 11 16 029(213)

البريد الالكتروني : eco.elmaqrizi@cu-aflou.edu.dz (غير مخصص لإرسال المقالات)

لإرسال المقالات عبر الموقع :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/650

رقم الإيداع القانوني : جوان 2017 E-ISSN : 2716-9014 ISSN : 2571-9955

قـــواعد النشـر بالمجلــة

تنشر مجلة المقريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (17*24)بهامش الصفحة من الاعلى 1 و الاسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.
2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط(Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14، وTimes New Roman (Titres CS)للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras؛
3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني؛ و ملخصين للموضوع في حدود 08 اسطر على الأكثر ،احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين؛
4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال وباعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛
5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛
6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
7. تهميش محتوى المقال يكون بإستعمال American Psychological Association (APA)،
8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى؛
9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها؛
10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي : https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2
11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

عقب إصدار القرار الوزاري رقم 442 المؤرخ لـ 22 أفريل 2021 المحدد لقائمة المجلات العلمية المصنفة" ج"،فإننا نبارك للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي هذا التطور في مسار التأطير المتميز المتعلق بالمجلات العلمية الوطنية بشكل عام وللميدان الإقتصادي وعلوم التسيير بوجه أخص.

ها نحن اليوم نضع بين يدي القارئ عددا جديدا **لمجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية (المجلد : 5 العدد :1 (2021))** ساعين إلى نشر الفكر في ميدان الاقتصاد ، ليتعمق البحث العلمي لدى المختصين، وتشيع ثقافة السياسة الاقتصاد والمالية في المجتمع.،

وإذ نجد في طيات هذا العدد - بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى ذات القيمة العلمية بحثا محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2019) ، واخر

أثر فيروس كورونا على سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2020-2021)، واخر قياس تأثير تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2019)،باعتبار أن سوق النفط يعيش تذبذبا في أسعاره واثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، وبحثا اخر يتناول مدى كفاية المعيار الجزائري AA500 لدى أصحاب مهنة التدقيق المحاسبي-المحددات والمرتكزات-، واخر يتعلق بمدى مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة في الجزائر .

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

د. قطاف عبدالقادر

عنـــوان المقـــال	ص
أثر فيروس كورونا على سوق دمشق للأوراق المالية للفترة ما بين (آذار 2020 - كانون الأول 2021) د. البنى محمد جامعة دمشق. (سوريا)،	09 - 28
قياس تأثير تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2019) أ. بن عوالي خالدية أ.د .حاكمي بوحفص جامعة وهران 2، (الجزائر)،	29 - 49
تقييم اداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية في الفترة (2014 – 2017) ط.د. زاوي محمد د: عصام بوزيد جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،(الجزائر)،	50 - 70
علاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الادارية في المؤسسات العمومية" دراسة حالة ثانوية الشهيد محمد خنتاش-حرشون –الشلف د. صالح براهيم أم الشيخ د. زروخي فيروز جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)،	71 - 91
محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2019) ط.د. عبدالعزيز بن العايب د.كبير مولود جامعة زيان عاشور الجلفة ،(الجزائر)،	92 - 110
دور الثقافة التنظيمية في الحد من المشاكل الانضباطية دراسة حالة مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر) د. بوزيدي فطوم د.قشام إسماعيل جامعة زيان عاشور الجلفة ،(الجزائر)	111 - 133
دور التكوين الاستراتيجي في مواجهة التغيرات دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك -الأغواط- د.براهمي بلقاسم د.شيخ عمارة المركز الجامعي أفلو ، (الجزائر)	134 - 153

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة الممتدة من: 1990-2019. د. نورالدين عبدالقادر المركز الجامعي أفلو ، (الجزائر)	154 - 173
التطور المالي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسة لعينة من دول شمال إفريقيا خلال فترة 1990-2017) ط.د. مسكيني أنس د. صلعة سمية د. سايح حمزة المركز الجامعي نور البشير- البيض ، (الجزائر)	174 - 193
تقييم أداء المحافظ المدارة بالتقلبات -دراسة حالة الأسواق المالية المتقدمة (1990-2021)- ط.د .إبراهيم عامر أ.د .مسعود دراوسي جامعة البليدة 2 .(الجزائر)	194 - 212
دراسات سوسيولوجية حول المقاولة والعمل في الجزائر دراسة تحليلية وصفية د. هراو خثير د. دناقة أحمد د.طعام عمر المركز الجامعي أفلو ، (الجزائر) جامعة بشار (الجزائر)	213 - 225
تقييم البرامج التكوينية وفق نموذج كيرك باتريك د. فوزية قديد د. نعيمة العربي جامعة الجزائر 3 .(الجزائر)	226 - 243
واقع الاستثمار الأجنبي بالجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017 د. عمارو يمينة جامعة معسكر .(الجزائر)	244 - 260
أثر تطبيق سياسة التيسير الكمي على سعر صرف الدينار الجزائري ط.د. سماعيلي سفيان د.بويبي محمد جامعة الجزائر 3 .(الجزائر) المركز الجامعي إليزي .(الجزائر)	261 - 283
أثر التسويق الإبتكاري على تحقيق رضا العميل- دراسة حالة عينة من عملاء مؤسسة اليانس للتأمينات بالأغواط ط.د. زاوي شرف د.مختاري عبد الجبار جامعة عمار ثليجي الأغواط .(الجزائر)	284 - 300

301 - 320	انعكاسات صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائردراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام منهجية SVAR ط.د. عادل مختاري د. امحمد بن البار جامعة المسيلة .(الجزائر)
321 - 339	دور الحوكمة المصرفية في تحسين نشاط التدقيق الداخلي للبنوك الجزائرية نموذج الخطوط الثلاثة ط.د.همكة محمد أ.د.طيبي حمزة جامعة غرداية .(الجزائر) جامعة عمار ثليجي الأغواط .(الجزائر)
340 - 356	مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة ط.د. بن زعلة إسماعيل أ.د .مسعودي عبدالهادي جامعة عمار ثليجي الأغواط .(الجزائر)
357 - 375	مدى كفاية المعيار الجزائري AA500 لدى أصحاب مهنة التدقيق المحاسبي-المحددات والمرتكزات- ط.د. قندوزي تومي أ.د. عجيلة محمد جامعة غرداية .(الجزائر)
376 - 395	دور استخدام آليات حوكمة الشركات في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية د. الهلة محمد جامعة ورقلة.(الجزائر)
396 - 415	*-Updating Accounting choices adopt in Algeria -Analytical study* *P. ATTIA Khadidja Dr. MERHOUNE Malek* *Higher School of Commerce (Algeria)*
416 - 436	*The impact of Knowledge Management on Organizational -Learning Case Study : Algeria Telecom – Jijel* *Dr. Beldjazia Omar/Dr. Boussalem Aboubaker/Dr.Tebboub Youcef* *Jijel University(Algeria) Albaydh University Center(Algeria)*
437 - 452	*The role of financial analysis tools in assessing the financial performance of banks Case study of the Algerian bank* *Dr.Louglaithi lakhdar Dr. gharbi hamza* *University of M'sila (algeria)*

أثر فيروس كورونا على سوق دمشق للأوراق المالية للفترة ما بين (آذار 2020 - كانون الأول 2021)

The Impact of Corona Virus (Covid-19) on Damascus Stock Exchange for the Period between (Mar 2020 – Jan 2021)

محمد البني[1]*

[1] جامعة دمشق (سوريا)، **mohammedbunni@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2021/02/07 تاريخ القبول: 2021/04/09 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر انتشار فيروس كورونا على سوق دمشق للأوراق المالية، للفترة ما بين 22 آذار، 2020 و 21 كانون الثاني 2021.

أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين عدد الإصابات الجديدة بالفيروس في سورية وكل من عوائد المؤشر ، وحجم التداول في السوق. في حين ظهرت علاقة موجبة لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين عدد الوفيات المعلنة بسبب الفيروس في سورية وكل من عوائد المؤشر، وحجم التداول في السوق. وأظهرت النتائج أيضاً أن استخدام نموذج إحصائي غير ملائم يؤثر في النتائج، حيث ظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الإصابات الجديدة بالفيروس وعوائد المؤشر وحجم التداول في السوق عند استخدام نموذج إحصائي غير مناسب.

الكلمات المفتاحية: وباء؛ كورونا؛ بورصة دمشق؛ عوائد، حجم التداول.

تصنيف JEL: D53 ، G41.

Abstract:

This study aimed to test the impact (Covid-19) on Damascus Stock Exchange, for the period from 22 March 2020 to 21 January 2021.

A negative, but not significant relation appeared, between the number of new infections and index returns, and trading volume. While, a positive and not significant relation appeared between the number of deaths, and the returns of Index, and trading volume. When using improper statistical model the results affected, as a significant relation appeared between the number of new infections and index returns and trading volume.

Keywords: *Pandemic; Covid-19; Damascus Exchange; Returns; Volume.*
Jel Classification Codes: D53, G41.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

واجهَ العالمُ عبرَ التاريخ ظهورَ العديدِ من الأمراض والأوبئة كالكوليرا، والطاعون، والإنفلونزا الإسبانية، وإنفلونزا الخنازير، وإيبولا، وغيرها، وقد أثرت هذهِ الأوبئة على العالم بشكلٍ سلبي في العديد من جوانب الحياة وأهمها النشاطات الاقتصادية، نظراً لما تملكهُ من تبعاتٍ إنسانية، واجتماعية، وسياسية. وقد شهدَ العالم في نهاية عام 2019 ظهور وباء تنفسي جديد يدعى كورونا المستجد (COVID-19)، وبسبب سرعة انتشاره، وتأخر الكشف عن لقاحٍ مجدٍ له تم تصنيفهُ على أنه وباء عالمي، الأمر الذي زاد المخاوف من انتشاره حول العالم، وفي سبيل مواجهة هذا الوباء قامت العديد من البلدان بفرض قيود على الحركة، والتجمعات، والأعمال، ومنها من قام بإغلاق حدوده البرية، والبحرية، والجوية للحدِ من انتشار الفيروس، والسيطرة عليه. وعلى نحوٍ موازٍ ظهرت مخاوف من التبعات الاقتصادية لإيقاف الأعمال، وحظر التجوال، وغيرها من الإجراءات الاحترازية لمواجهة هذا الفيروس، وقد أثرت هذهِ الإجراءات على اقتصاديات العالم دون استثناء بسبب توقف سلاسل التوريد وتراجع الطلب في الأسواق الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الشركات، والأسواق حول العالم، وقد دفع هذا العديد من صانعي السياسات، والشركات، والمساهمين إلى إعادة النظر في معدلات النمو المتوقعة على المدى القصير، والمتوسط، وطويل الأجل. ولكن ما يزال أثر هذا الوباء على الأسواق المالية غير معروف تماماً، وعليه يهدفُ هذا البحث إلى إلقاءِ الضوءِ على الآثار التي يُحدثها فيروس كورونا على السوق المالي في سورية، وذلك عبر تحليل التبعات الناجمة عن انتشار هذا الفيروس على العوائد، وحركة التداول في سوق دمشق للأوراق المالية، فالتداولات في السوق تتأثر باستجابة المستثمرين للأخبار التي يستمعونَ إليها، وبسبب تصدر أخبار انتشار الفيروس على وسائل الإعلام، واحتلالهِ للجزء الأكبر من التغطيات الإعلامية، يُعَدُ من الأهمية بمكان معرفة أثر انتشار الفيروس على التداولات في السوق المالي، وخاصة بعد مرور ما يزيد عن العام على انتشار الفيروس في العالم.

1.1.مشكلة البحث:

إن الآثار الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا لم تستثنِ أي دولة، ولكن هذه الآثار تتباين من دولةٍ لأخرى وفقاً لطبيعة ومستوى تطور الاقتصاد، ولدرجة الانفتاح على العالم. وحيث أن الاقتصاد في سورية يعد اقتصاداً نامياً، يبرز دور السوق المالي فيها كداعم رئيسي لعملية التنمية

(عنيشل وبيشي، 2018، ص 91)؛ وقد تسبب انتشار فيروس كورونا إلى اتخاذ الحكومة السورية عدداً من الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار الفيروس، والتخفيف من حالة الذعر الناجمة عن انتشاره وذلك لحماية المجتمع والنظام الصحي في سورية (نجية، 2019، ص ص 188-189)، وبحسب المالية السلوكية، فإن الأخبار السيئة تؤثر على سلوك المستثمرين في السوق، وتؤثر على قراراتهم الاستثمارية. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

"هل يؤثر انتشار فيروس كورونا في سورية على العوائد وحجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية؟".

ويتفرع عن هذا التساؤل سؤالين فرعيين:

- ❖ هل يؤثر زيادة عدد الإصابات بفيروس كورونا في سورية على عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية؟
- ❖ هل يؤثر زيادة عدد الوفيات بفيروس كورونا في سورية على حجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2.1.أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- ❖ تعدُ هذه الدراسة مهمةً لصانعي السياسات، والقائمين على سوق دمشق للأوراق المالية، لمعرفة أثر انتشار فيروس كورونا على السوق المالي، مما يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسُبل الحد من التداعيات الاقتصادية لانتشار الفيروس بشكلٍ مبكر.
- ❖ تعدُ هذه الدراسة مهمةً للمساهمين، والمستثمرين المحتملين في سوق دمشق للأوراق المالية لمساعدتهم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- ❖ من الناحية الأكاديمية تعدُ هذه الدراسة مهمةً بسبب محاولتها الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمعرفة أثر فيروس كورونا على الأسواق المالية، وبخاصة في سوق دمشق للأوراق المالية، في ظل الاهتمام العالمي بمعرفة تداعيات هذا الفيروس على الجوانب الاقتصادية.

3.1.أهداف البحث:

استناداً إلى المشكلة المطروحة يتمحور الهدف من هذا البحث في إلقاء الضوء على التأثيرات الحاصلة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتداولات فيهما بسبب انتشار فيروس كورونا في سورية،

للوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد صانعي السياسات في سورية عند إصدار القرارات المتعلقة بالحد من انتشار هذا الفيروس.

4.1.فرضيات البحث:

فرضية العدم: لا توجدُ علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وحجم التداول في السوق) وبين عدد الإصابات الجديدة، وعدد الوفيات المعلنة بسبب الفيروس في سورية.

5.1.منهج البحث:

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري المتعلق بكفاءة الأسواق المالية، وعلم المال السلوكي، والمنهج التحليلي لاختبار الفرضيات المتعلقة باختبار أثر فيروس كورونا على السوق المالي في سورية، وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2.الدراسات السابقة:

- دراسة Ashraf (2020) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر فيروس كورونا على الأسواق المالية في 64 بلد حول العالم للفترة ما بين 22 كانون الأول و 17 نيسان 2020، وذلك باستخدام البيانات اللوحية (Panel Data). أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين عدد الحالات المعلن عن إصابتها بفيروس كورونا والعوائد في الأسواق المالية، حيث أبدت العوائد انخفاضاً مع ارتفاع عدد الإصابات بالفيروس. وأظهرت النتائج أيضاً أن الأسواق المالية استجابت بشكل مسبق لمعدل نمو الإصابات بشكل أكبر من استجابتها لمعدل نمو الوفيات، وأبدت الأسواق المالية استجابة سلبية مرتفعة في الفترة ما بين 40 إلى 60 يوم من إعلان الإصابة الأولى.
- دراسة Onali (2020) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإصابات والوفيات بفيروس كورونا على عوائد مؤشرات داو جونز، و S & P 500، و VIX للفترة ما بين 8 نيسان 2019 و 9 نيسان 2020، وذلك باستخدام نموذج GARCH، ونموذج VAR، ونموذج Markov-Switching. أظهرت النتائج أن العوائد في الأسواق الأمريكية لا تتأثر بتغير عدد الإصابات المعلن عنها في كل من (الصين، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، المملكة المتحدة، إيران) في الأشهر الثلاثة الأولى من انتشار الفيروس. وأظهرت النتائج أن التباينات الشرطية لمؤشري داو جونز و S & P 500 تتأثر بشكل إيجابي بالتغير في عدد الحالات المعلن عنها في البلدان آنفة الذكر. أما نموذج VAR فقد أظهر أن عدد الوفيات المعلن عنه في

فرنسا وإيطاليا يؤثر بشكل سلبي على عوائد مؤشر داو جونز، وبشكل إيجابي على مؤشر VIX. وبحسب نموذج Markov-Switching فإن الأثر السلبي لعدد الإصابات على عوائد مؤشر VIX تضاعف بمقدار ثلاثة مرات مع نهاية شهر شباط 2020.

❖ دراسة Khan وآخرون (2020) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر وباء كورونا على الأسواق المالية لـ 16 مؤشراً رئيسياً حول العالم على ثلاث فترات؛ الأولى، ما بين 9 نيسان و 1 كانون الأول 2019، والثانية، ما بين 2 كانون الأول 2019 و 19 كانون الثاني 2020، والثالثة، ما بين 20 كانون الثاني وحتى 3 شباط 2020. استخدمت الدراسة أسلوب البيانات اللوحية المجمعة (Pooled Panel Data)، وذلك اعتماداً على عوائد أسبوعية، ومعدل نمو الإصابات أسبوعياً. أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين عوائد المؤشرات ومعدل نمو الإصابات بفيروس كورونا، وتم مقارنة العوائد بين الفترات التي تتضمن انتشار فيروس كورونا (الفترتين الثانية، والثالثة) والفترة التي سبقت انتشار الفيروس (الفترة الأولى)، وذلك باستخدام اختبار t، واختبار Mann-Whitney. أظهرت النتائج أنه في المراحل الأولى لانتشار الفيروس (الفترة الثانية) لم تظهر أي استجابة لسلوك المستثمرين للأخبار التي تخص الفيروس، ولكن في المرحلة التالية لانتشار الفيروس (الفترة الثالثة) أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين أخبار الإصابات بفيروس كورونا وعوائد المؤشرات في الأسواق المالية.

❖ دراسة حساني وآخرون (2020) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد التركي، وذلك للفترة ما بين نهاية عام 2019، ومنتصف شهر تشرين الأول 2020. أظهرت النتائج أن انتشار الفيروس أدى بشكل رئيسي انكماش في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بما يقارب 16% مقارنة مع الربع الأخير من العام 2019. إضافة إلى ارتفاع في عجز الموازنة العامة، وتضاعف حجم العجز في الحساب الجاري مقارنة مع الربع الأخير من العام 2019 نتيجة الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار الفيروس، وترافق ذلك مع ارتفاع معدل التضخم، وتأثر سعر الصرف بشكل سلبي خلال فترة الدراسة، وتأثر السوق المالي سلباً بمعدل نمو الإصابات حيث تراجع حجم التداول في السوق مع ارتفاع عدد الإصابات.

❖ دراسة لخضر (2020) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر فيروس كورونا على سلوك المستهلك في ولاية عين تموشنت في الجزائر وتم استخدام الاستبيان والمقابلات، حيث تم توزيع 80 استبيان استرجع منها 56، ومقابلة 45 فرد. أظهرت النتائج تغير النمط الاستهلاكي للفرد خلال فترة

انتشار الفيروس، حيث أصبح هذا النمط يتم وفق الأولويات المتمثلة في المواد الغذائية، والصحية، ومواد التعقيم. وأظهرت النتائج أيضاً أن هذا النمط ظرفي يزول بزوال أسبابه.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أعلاه يُلاحظ أن أثر انتشار الفيروس من حيث زيادة عدد الإصابات والوفيات أثر بشكلٍ سلبي على عوائد مؤشرات الأسواق المالية العالمية، إضافة إلى تسبب انتشار الفيروس بارتفاع النفقات العامة ومعدلات التضخم، وتراجع النمو الاقتصادي، إضافة للأثر السلبي على سلوك الاستهلاك لدى الأفراد، وعليه سيقوم هذا البحث باختبار أثر عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا على عوائد مؤشر سوق دمشق وحجم التداول في السوق، وذلك بعد التأكد من اختيار النموذج الإحصائي الأمثل للاختبار، فعلى الرغم من الأهمية العلمية للدراسات السابقة إلا أنها اختبرت الأثر على المستوى العالمي ولمؤشرات الأسواق المالية العالمية، أو تناولت أثر الفيروس على جوانب اقتصادية أخرى كالاقتصاد الكلي أو الاستهلاك ولم تتطرق لاختبار الأثر في الأسواق المالية العربية، وخاصة حديثة العهد منها، ولم تتطرق لمقارنة أثر استخدام عدة نماذج إحصائية على النتائج، وهذا ما يميز هذا البحث، إضافة إلى اختباره لأثر فيروس كورونا على سوق دمشق للأوراق المالية الذي يعد سوقاً حديث العهد نسبياً، حيث نشأ هذا السوق في نهاية عام 2009.

3. كفاءة الأسواق المالية:

1.3.مفهوم كفاءة الأسوق المالية:

تتحدد الأسعار في السوق المالية الكفؤة بشكلٍ عشوائي، بحيث يصعب التنبؤ بحركة الأسعار في السوق، وبالتالي يصعب التغلب على السوق، ويُعرّف السوق المالي الكفؤ بأنه "السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتوفرة بشكلٍ كامل"، وتمثل المعلومات تلك الموجودة في القوائم المالية، أو التي تبثها وسائل الإعلام عن الشركات، أو الأسعار التاريخية للأسهم (Fama, 1969, p383).

ولكفاءة السوق المالي ثلاثة مستويات تتباين وفقاً لنوعية المعلومات في السوق:

- المستوى الضعيف، وفيه تعكس الأسعار الحالية كل المعلومات التاريخية في السوق مثل الأسعار، وحجوم التداول التاريخية **(Bodie et. al., 2010, p231)**.
- المستوى شبه القوي (أو المتوسط) تعكس الأسعار في السوق الأسعار التاريخية، بالإضافة للمعلومات العامة المتاحة والتي تتضمن معلومات أساسية مالية وغير مالية عن الشركة (كخط الإنتاج، وتنبؤات الأرباح، والتوزيعات، وغيرها **(Bodie et. al., 2010, p232)**.

- المستوى القوي: تعكس الأسعار في السوق كل من الأسعار التاريخية، والمعلومات العامة المتاحة للجمهور، والمعلومات الخاصة. ويهتم هذا المستوى أيضاً بعدم جني أي شخص أرباحاً أعلى من الآخرين من خلال استفادته من صلاحياته بالحصول على بعض المعلومات الداخلية (Fama, 1969, p388).

2.3 الانتقادات الموجهة لفرضية الكفاءة:

وجهت لفرضية الكفاءة انتقادات بخصوص التذبذبات المفرطة في الأسعار، والفقاعات السعرية، حيث ظهرت في فترة السبعينيات تقلبات مفرطة في أسعار الأسهم لمؤشري ستاندرد أند بورز (S&P 500)، وداو جونز (DOW Jones) كانت أعلى بمعدل 5 إلى 13 مرة مقارنةً بالمستوى الذي يجب أن تصل إليه بسبب المعلومات الجديدة حول توزيعات أرباح حقيقية في المستقبل، وهذا يتناقض مع فرضية الكفاءة التي تنص على أن الأسعار قد تبتعد مؤقتاً عن القيم العادلة مما قد ينتج عنه تذبذب طفيف ومؤقت، ولكن سرعان ما يُصحح (Shiller, 1981, pp 433-434). ولكن ظهور العديد من الأزمات، والحالات الشاذة في الأسواق المالية، إضافة للسلوك غير العقلاني للمستثمرين أدى للتشكيك في فرضية كفاءة السوق، وقد أكدت الفقاعات السعرية، ومعدلات الأرباح المرتفعة في نهاية التسعينيات أنها كانت نتاج لكل من التصرفات غير العقلانية من قبل المستثمرين، والسلوك البشري، وهذا ما دفع علم المال السلوكي للواجهة، الذي يسعى إلى فهم السلوك البشري، والآليات النفسية التي تنطوي عليها عملية اتخاذ القرار المالي، وذلك لتحسين نماذج التمويل التقليدية (Johnsson et. al., 2002, p4).

4. علم المال السلوكي

1.4 مفهوم علم المال السلوكي:

إن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لا تستند فقط على القرارات العقلانية التي تقوم على عمليات التحليل الأساسية للأرباح، والمنفعة المحتملة، بل تستند أيضاً على عوامل غير عقلانية مثل الثقة المفرطة، والمحاكاة، والتصورات الخاطئة، وسلوك القطيع، وغيرها من العوامل غير العقلانية الأخرى التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار، وتشكل الأسعار في السوق المالي. ولأجل ذلك ظهرت المالية السلوكية لفهم الجانب النفسي لعملية اتخاذ القرار المالي (بن زاير، وبن زاير، 2017، ص. 91). ويُعرَّف علم المال السلوكي بأنه جزء من علوم التمويل التي تسعى إلى شرح، وزيادة فهم أنماط التفكير لدى

المستثمرين، بما في ذلك الجوانب العاطفية، ودرجة تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، فهي تحاول فهم، وتفسير كيفية اتخاذ القرارات الاستثمارية من جانب إنساني (Ricciardi & Simon, 2000, p2).

ولعلم المال السلوكي ثلاثة أركان رئيسية (Schindler, 2007, pp 17-18):

- علم التمويل: حيث تعتبر محدودية المراجحة في السوق أحد الأركان الرئيسية للمالية السلوكية من جانب علم التمويل، والتي بموجبها يصعب على المستثمرين العقلانيين أن يقوموا بتحييد الانحراف الذي سببه المستثمرين الغير عقلانيين، ففي اقتصاد يتفاعل فيه أفراد عقلانيون وغير عقلانيون فإن السلوك غير العقلاني يكون له تأثير كبير وملموس على الأسعار المتداولة في السوق.
- علم النفس: يبدي الأفراد تحيزات منهجية معينة عندما يصوغون معتقداتهم، وتفضيلاتهم مما يؤثر على قراراتهم الحالية والمستقبلية.
- علم الاجتماع: يؤكدُ هذا العلم أن عدداً كبيراً من القرارات المالية تتخذُ نتيجةً للتفاعل الاجتماعي، ولا يتم اتخاذها في معزلٍ عن الآخرين، وهذا يتناقض مع افتراض أن الأفراد يتخذون قراراتهم المالية بدون أي مؤثرات خارجية.

2.4 العوامل الرئيسية المكونة لعلم المال السلوكي:

يتكون علم المال السلوكي من عدة عوامل وهي (بن سانية وآخرون، 2017، ص. ص. 17-23):

- عاطفة المستثمرين: إن القرارات التي يتخذها المستثمرون تتأثر بالعوامل النفسية والعاطفية التي تنتابهم، وهذا ما يؤثر على آليات التعامل في السوق، ويمتلك الأفراد بعض التحيزات في معتقداتهم، والتي بدورها تؤثر في طريقة معالجتهم للمعلومات عند اتخاذهم القرارات؛ كالإفراط في الثقة، أو الاعتماد على التجارب السابقة، أو المبالغة (الإقلال) في ردة الفعل، أو الاعتماد على التجارب الأخيرة لاتخاذ القرار، أو التحيز لمعلومة معينة.
- تفضيلات المستثمرين: تؤثر تفضيلات المستثمرين على قراراتهم المالية فهناك تحيزات للتفضيلات لدى المستثمرين؛ ومنها الشعور بالندم من ضياع الفرص الاستثمارية، أو النفور من الخسارة الأمر الذي قد يدفعهم لتحمل المزيد من المخاطر لتجنب الخسائر، ويدفعهم هذا السلوك غير العقلاني إلى اتخاذ قرارات مالية خاطئة. ومن التفضيلات المتحيزة أيضاً تجنب الغموض، وسلوك القطيع الذي يعدُ من أهم التحيزات لدى المستثمرين، حيث يقوم

المستثمرون باتخاذ قرارات استثمارية تشابه القرارات الاستثمارية لفئة كبيرة من المستثمرين في السوق بسبب خوفهم من المخاطر المرتبطة بقراراتهم الفردية مما يدفعهم لاتباع قرارات الجماعة.

- ❖ محدودية المراجحة: إن غلبة السلوك غير العقلاني في السوق على السلوك العقلاني يجعل من الصعب على عملية المراجحة إعادة الأسعار إلى القيم العادلة.

وتعد الأخبار الجيدة والسيئة التي يتلقاها المستثمرون من أهم العوامل التي تؤثر في قراراتهم وتحيزاتهم السلوكية، فانتشار الأخبار الجيدة يؤثر بشكل إيجابي على العوائد في السوق، ويقلل من التقلبات، في حين أن انتشار الأخبار السيئة يؤثر بشكل سلبي على العوائد ويعمل على زيادة التقلبات في السوق، حيث لوحظ أن أثر الأخبار السيئة أقوى بمرتين على العوائد والتقلبات في السوق من الأخبار الجيدة (Suleman, 2012, p301).

ويرى الباحث أن انتشار فيروس كورونا حول العالم، وحالة الذعر التي خلفها قد تؤثر بشكل سلبي على العوائد والتداولات في السوق، فالأخبار اليومية حول انتشار الفيروس، وصعوبة إيجاد لقاح فعال له يزيد من حالة التوتر لدى المستثمرين، وقد يدفع البعض إلى اتخاذ قرارات استثمارية بناءً على تحيزات سلوكية. فالأوبئة والأخبار السيئة تغير من الأنماط البشرية وتؤثر في سلوك الأفراد، وقد ظهرت تغيرات في الأنماط السلوكية للمستهلكين في الجزائر خلال فترة انتشار الوباء فيها (لخضر، 2020، ص 33)، وحيث أن المستثمرين في السوق أيضاً يتلقون أخبار انتشار الفيروس أيضاً، لذلك يُعدُ من الأهمية بمكان معرفة أثر انتشار فيروس كورونا، والإعلان عن الوفيات بسبب الفيروس على سوق دمشق للأوراق المالية. وهذا ما يهدف إليه هذا البحث.

5. مسار تفشي وباء كورونا في سورية:

أعلنت أول إصابة بفيروس كورونا في سورية في نهاية شهر آذار من عام 2020، ويظهر الشكل (1) عدد الإصابات بفيروس كورونا في سورية.

الشكل 1: عدد الإصابات بفيروس كورونا في سورية

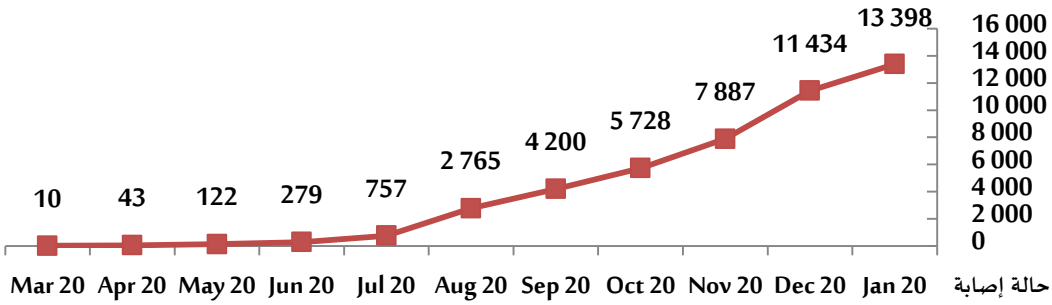

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على البيانات من الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية. (2020). (https://covid19.who.int).

يظهر من الشكل (1) أن عدد الإصابات بفيروس كورونا في سورية ازداد بشكل كبير مقارنة بعدد الإصابات في الأشهر الأولى لبداية الانتشار، حيث بلغ عدد الإصابات حتى 21 كانون الثاني عام 2021 ما يزيد على 13 ألف إصابة، فنسبة 79.36% من إجمالي عدد الإصابات كانت في الأشهر الخمسة ما بين آب 2020 وكانون الأول 2021.

أما بالنسبة للوفيات فقد أعلنت أول حالة وفاة بسبب فيروس كورونا في سورية في نهاية شهر آذار من عام 2020، ويظهر الشكل (2) عدد الوفيات بالفيروس كورونا في سورية.

الشكل 2: عدد الوفيات بإصابات كورونا في سورية

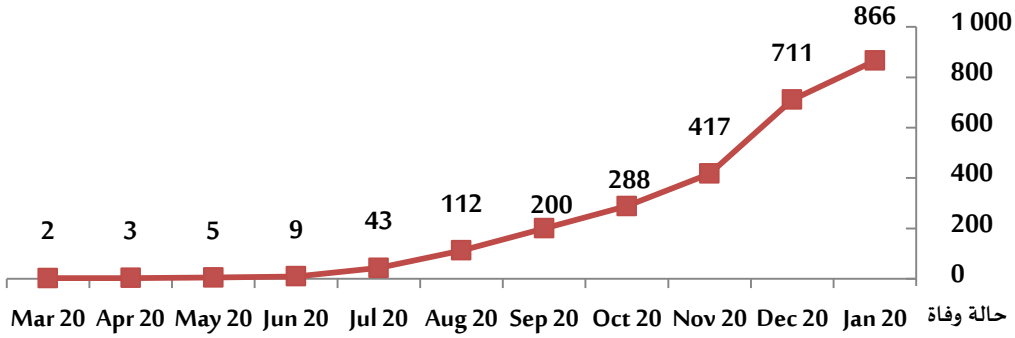

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على البيانات من الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية. (2020). (https://covid19.who.int).

يظهر من الشكل (2) أن إجمالي عدد الوفيات بسبب فيروس كورونا في سورية حتى تاريخ 21 كانون الثاني 2021 ما يقارب 900 حالة وفاة، فنسبة 87% من إجمالي عدد الوفيات كانت في الأشهر الخمسة ما بين آب 2020 وكانون الأول 2021.

1.5. عينة البحث وأسلوب تحليل البيانات:

تشمل عينة البحث مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية المأخوذ بشكل يومي لحساب عائد المؤشر، وحجم التداول في السوق، وذلك للفترة التي تبدأ من 22 آذار، 2020 وحتى 21 كانون الثاني 2021، حيث تمثل بداية السلسلة تاريخ إعلان أول إصابة بفيروس كورونا في سورية، وقبل اختبار الفرضيات سيتم النظر لمقاييس النزعة المركزية للمتغيرات، والتأكد من استقرار المتغيرات المستخدمة باستخدام اختبار جذر الوحدة وفق طريقة KPSS التي تفترض استقرار المتغير في حال كانت القيمة المحسوبة لإحصائية .LM-Stat أقل من القيمة الجدولية وذلك للتأكد من استخدام متغيرات مستقرة (Stationary) لتجنب حدوث الانحدار الزائف (Gujarati, 2011).

وسيتم تحليل البيانات وفق نموذجين؛

1)النموذج الأول لاختبار أثر فيروس كورونا على عوائد مؤشر سوق دمشق الذي يعد المتغير التابع والذي تم حسابه من خلال اللوغاريتم الطبيعي للمؤشر ويرمز له R_t، حيث إن استخدام العوائد باللوغاريتم الطبيعي يُتيح الحصول على سلسلة من العوائد المُركبة المُستمرة حيث تعطي سهولة لمقارنة العوائد، ويُكسِب سلسلة العوائد خصائص السلسلة الأساسية (Hudson & Gregoriou, 2015, p 152) وذلك حسب المعادلة الآتية:

$$R_t = LN\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right) = LN(P_t) - LN(P_{t-1}) \qquad [1]$$

حيث تمثل R_t عوائد المؤشر في اليوم t، وP_t، و P_{t-1} قيمة المؤشر في اليوم t، واليوم السابق t-1 على التوالي. وقد تم الحصول على قيم الإغلاق اليومية لمؤشر سوق دمشق من الموقع الإلكتروني الرسمي لسوق دمشق.

2) النموذج الثاني لاختبار أثر فيروس كورونا على حجم التداول في سوق دمشق الذي يمثل المتغير التابع وسيتم حسابه باللوغاريتم الطبيعي لحجم التداول في اليوم t، ويعبر عنه ($Ln(Vol_t$).

أما المتغيرات المستقلة لكلا النموذجين، فهما عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا المعلن عنها في اليوم t، ويعبر عنه New_t، وعدد الوفيات المعلن عنها بسبب فيروس كورونا في اليوم t، ويعبر عنه $Death_t$. وقد تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية.

وعليه يمكن التعبير عن النموذجين كما يلي:

$$R_t = \alpha + \beta_1 New_t + \beta_2 Death_t + \varepsilon \qquad [1]$$

$$Ln(Vol)_t = \alpha + \beta_1 New_t + \beta_2 Death_t + \varepsilon \qquad [2]$$

حيث تمثل α ثابت النموذج، و β_1 و β_2 معاملات النموذج، و ε البواقي.

وقبل اختبار الفرضيات سيتم تطبيق عدة نماذج إحصائية (أسلوب المربعات الصغرى OLS، نموذج ARMA، نموذج ARCH، ونموذج GHARCH، ونموذج AR (1) & ARCH (1)، ونموذج ARCH(1) & ARMA(1, 1)) ومن ثم اختيار النموذج الذي يخلو من مشكلتي الارتباط المتسلسل للبواقي، وعدم ثبات التباين (Heteroskedasticity)، ويحقق أدنى قيمة لإحصائية Schwarz Criterion، والنموذج (Gujarati, 2011).

6. نتائج البحث:

1.6 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات:

يبين الجدول (1) المدرج في الملاحق بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات، ويُلاحظ منه أن متوسط العوائد في سوق دمشق يساوي 0.002، في حين أن الانحراف المعياري للعوائد الذي يعبر عن مستوى المخاطر بسبب تقلب العوائد يساوي0.006. بالنظر لقيم الالتواء يلاحظ أن توزع حجم التداول في السوق على منحنى التوزيع الطبيعي ينحرف نحو اليمين وذلك لأن قيمة الالتواء سالبة, في حين أن توزع باقي المتغيرات (عوائد مؤشر سوق دمشق وعدد الإصابات والوفيات في سورية) تنحرف نحو اليمين على منحنى التوزيع الطبيعي حيث تملك قيماً موجبة للالتواء. أما قيم التفلطح فيلاحظ منها أن التوزع لجميع المتغيرات ما عدا عدد الإصابات بفيروس كورونا في سورية بارز وله قمة ويستدل على ذلك من قيم التفلطح التي تتجاوز قيمتها 3.

2.6 اختبار جذر الوحدة:

عند اختبار جذر الوحدة للمتغيرات وفق نموذج KPSS تظهر النتائج المبينة في الجدول (2) المدرج في الملاحق، ويُلاحظ منه أن عوائد مؤشر سوق دمشق، وعدد الإصابات بالفيروس في سورية مستقرة عند المستوى I(0)، ويستدل على ذلك بأن قيمة إحصائية LM-Stat. المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة 5%. في حين أن حجم التداول، وعدد الوفيات بالفيروس في سورية، مستقرة عند الفرق الأول I(1)، وعليه يجب استخدام المتغيرات المستقرة عند اختبار الفرضيات.

3.6 اختيار النموذج الإحصائي:

قبل اختبار الفرضيات سيتم المقارنة بين عدة نماذج إحصائية ليتم اختيار النموذج الأمثل بينها الذي يخلو من مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي، وعدم ثبات التباين ويحقق أقل قيمة لإحصائية Schwarz، وسيتم مقارنة المتغيرات المعنوية في حال استخدام المتغيرات عند المستوى بشكل يتجاهل استقرار المتغيرات المختبرة بجذر الوحدة، وتظهر النتائج في الجدول (3) المدرج في الملاحق، ويلاحظ منه أنه عند استخدام المتغيرات عند المستوى والذي يمتاز بعضها بأنه غير مستقر عند المستوى تظهر علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا في سورية وعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية عند استخدام كل من نموذجي المربعات الصغرى، و (& (1) ARCH (1) AR). إضافة إلى ظهور علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا في سورية وحجم التداول اليومي في سوق دمشق للأوراق المالية عند استخدام نموذج المربعات الصغرى، ونموذج (1) ARCH، ونموذج ((1) AR & (1) ARCH). ولكن استخدام المتغيرات مع إهمال شرط الاستقرار للمتغيرات يمكن أن ينتج عنه ما يسمى بالانحدار الزائف (Gujarati, 2011). لذلك سيتم التركيز على النماذج التي تتضمن المتغيرات المستقرة عند المستوى أو الفرق الأول، وذلك بناءً على نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة في الجدول (2) المدرج في الملاحق، وعليه سيتم اختيار النموذج الأمثل من بين النماذج التي تتضمن المتغيرات المستقلة.

إضافة إلى أن استخدام النماذج الإحصائية دون إجراء اختبارات التشخيص التي تلي عملية اختبار النموذج للتأكد من خلوه من مشكلتي الارتباط المتسلسل للبواقي، وعدم ثبات التباين (Heteroskedasticity)، وقد أظهرت النتائج أن نموذج (**(1) AR & (1) ARCH**) يحقق هذا الشرط بالنسبة لاختبار أثر فيروس كورونا على عوائد مؤشر السوق، ونموذج (**(ARCH(1) & ARMA(1, 1)**) يحقق هذا الشرط بالنسبة لاختبار أثر فيروس كورونا على حجم التداول في السوق، وكلاهما يتميز بأنه يمتلك أدنى قيمة لإحصائية Schwarz، وعليه سيتم اختبار الفرضيات باستخدام النموذجين آنفي الذكر.

4.6 اختبار أثر فيروس كورونا على عوائد المؤشر:

عند اختبار أثر فيروس كورونا على عوائد مؤشر سوق دمشق؛ ظهرت النتائج المبينة في الجدول (4) المدرج في الملاحق، ويُلاحظ منه وجود علاقة عكسية بين عوائد مؤشر سوق دمشق وبين عدد الإصابات

الجديدة، حيث بلغ معامل الارتباط (2.46E-05-)، أي إن ارتفاع عدد الإصابات الجديدة بالفيروس في سورية سيؤدي إلى انخفاض في العوائد اليومية لمؤشر السوق. ولكن بالنظر لقيمة إحصائية t يُلاحظ أنها أقل من القيمة المعيارية 1.96، مما يعني أن هذه العلاقة **ليست ذات دلالة إحصائية**، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة، **وقبول فرضية العدم** التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوائد اليومية لمؤشر سوق دمشق وبين عدد الإصابات الجديدة المعلن بفيروس كورونا في سورية.

كما تشيرُ النتائج في الجدول (4) إلى وجود علاقة طردية بين عوائد مؤشر سوق دمشق وبين الفرق الأول لعدد الوفيات بسبب الفيروس في سورية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.0001)، أي إن ارتفاع عدد الوفيات المعلنة سيؤدي لارتفاع في العوائد اليومية لمؤشر السوق. وبالنظر لقيمة إحصائية t يُلاحظ أنها أقل من القيمة المعيارية 1.96، مما يعني أن هذه العلاقة **ليست ذات دلالة إحصائية**، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة، **وقبول فرضية العدم** التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوائد اليومية لمؤشر سوق دمشق وبين عدد الوفيات بسبب الفيروس في سورية[1].

ويُلاحظ من الجدول (4) أن النموذج المستخدم لاختبار الفرضية التي تخص اختبار أثر فيروس كورونا على عوائد مؤشر السوق، يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ويستدل على ذلك من عدم قيمة الاحتمالية لإحصائية .Q Stat المبينة في الجدول والملاحظ أنها أكبر من5% أي إنها غير معنوية عند درجات الإبطاء الأولى إضافة إلى اقتراب قيمة إحصائية Durbin-Watson stat (DW) من 2. ويلاحظ أيضاً خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، ويُستدل على ذلك من قيمة احتمالية .F Stat المبينة في الجدول والملاحظ أنها أكبر من5% أي إنها غير معنوية.

5.6 اختبار أثر فيروس كورونا على حجم التداول:

عند اختبار أثر فيروس كورونا (عدد الإصابات الجديدة بالفيروس، وعدد الوفيات الجديدة المعلنة) على عوائد حجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية؛ تظهر النتائج المبينة في الجدول (5) المدرج في الملاحق، ويُلاحظ منه وجود علاقة عكسية بين الفرق الأول لحجم التداول في سوق دمشق

1 - يلاحظ من الجدول (4) أن ثابت النموذج عند اختبار أثر فيروس كورونا على عوائد مؤشر سوق دمشق معنوي عند مستوى دلالة 1%، وقيمته (0.0032). ويلاحظ أيضاً أن المتغير AR(1) المتعلق بالانحدار الذاتي لنموذج ARMA معنوي عند مستوى دلالة 1%.

وبين عدد الإصابات الجديدة بالفيروس، حيث بلغ معامل الارتباط (1.43E-05-)، أي إن ارتفاع عدد الإصابات الجديدة بالفيروس في سورية سيؤدي إلى انخفاض في حجم التداول في السوق. وبالنظر لقيمة إحصائية t يُلاحظ أنها أقل من القيمة المعيارية 1.96، مما يعني أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة، وقبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التداول في سوق دمشق وبين عدد الإصابات الجديدة بالفيروس في سورية.

ومن المُلاحظ أيضاً وجود علاقة طردية بين الفرق الأول لحجم التداول في سوق دمشق وبين الفرق الأول لعدد الوفيات بسبب الفيروس في سورية، حيث تظهر النتائج أن معامل الارتباط يساوي (0.0326)، أي إن ارتفاع عدد الوفيات بسبب الفيروس في سورية سيؤدي إلى ارتفاع في حجم التداول في السوق. وبالنظر لقيمة إحصائية t يُلاحظ أنها أقل من القيمة المعيارية 1.96، مما يعني أن هذه العلاقة **ليست ذات دلالة إحصائية**، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة، **وقبول فرضية العدم** التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التداول في سوق دمشق وبين عدد الوفيات بسبب الفيروس في سورية[2].

ويُلاحظ من الجدول (5) أن النموذج المستخدم لاختبار الفرضية التي تخص اختبار أثر فيروس كورونا على حجم التداول في السوق، يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ويستدل على ذلك من عدم قيمة الاحتمالية لإحصائية .Stat Q المبينة في الجدول والملاحظ أنها أكبر من5% أي إنها غير معنوية عند درجات الإبطاء الأولى إضافة إلى اقتراب قيمة إحصائية (DW) من 2. ويلاحظ أيضاً خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، ويُستدل على ذلك من قيمة احتمالية .Stat F المبينة في الجدول والملاحظ أنها أكبر من5% أي إنها غير معنوية.

7. خاتمة:

اختبر هذا البحث أثر انتشار فيروس كورونا في سورية على سوق دمشق للأوراق المالية، للفترة ما بين 22 آذار، 2020 ، وحتى 21 كانون الثاني 2021. وقم تم اختبار الفرضيات بعد الاختيار من بين

2 - يلاحظ من الجدول (5) أن ثابت النموذج عند اختبار أثر فيروس كورونا على حجم التداول في سوق دمشق غير معنوي وكذلك المتغير AR(1) المتعلق بالانحدار الذاتي لنموذج ARMA، في حين أن المتغير MA(1) معنوي عند مستوى دلالة 1%.

عدة نماذج إحصائية وذلك وفقاً للنموذج الأمثل الذي يستخدم متغيرات مستقرة، وبعد التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل للبواقي وعدم تجانس التباين. وأظهرت النتائج وجود علاقة سالبة لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين عدد الإصابات الجديدة بالفيروس في سورية وكل من عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وحجم التداول في السوق. في حين ظهرت علاقة موجبة لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين عدد الوفيات المعلنة بسبب الفيروس في سورية وكل من عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وحجم التداول في السوق.

إن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار فيروس كورونا وعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وحجم التداول في السوق يدل على عدم تأثر القرارات الاستثمارية للمستثمرين في سوق دمشق بشكل جوهري بأخبار انتشار الفيروس في سورية، ويضاف للسبب السابق ضعف التداول، وصغر حجم السوق المالي في سورية وافتقاره للعمق المالي.

وأظهرت النتائج أيضاً أن استخدام نموذج إحصائي غير ملائم من شأنه أن يؤثر في النتائج، حيث ظهرت علاقة بين عدد الحالات الجديدة المعلن عن إصابتها بفيروس كورونا في سورية وعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وحجم التداول في السوق عند استخدام نموذج إحصائي غير مناسب.

وتوصي هذه الدراسة بضرورة تكريس الوعي الاستثماري لدى المستثمرين لإبقاء السوق في معزل عن التحيزات السلوكية للمستثمرين. وبضرورة تفعيل التداول الإلكتروني في السوق، الذي بوسعه تقليل انتشار الفيروس، حيث تفتقر سوق دمشق لهذه الميزة وهذا يتطلب قيام السوق بالاستثمار في شبكات الاتصالات وتوفير بنية تحتية قوية للتداول الإلكتروني تتميز بالسرعة والأمان،

وأخيراً فإن وباء كورونا لا يزال مشكلة تهدد الأمن الصحي، والإنساني، والاقتصادي العالمي، والعمل على مواجهة هذه الأزمة والتعافي من آثارها السلبية لا يزال من أهم التحديات التي تواجه دول العالم.

8. قائمة المراجع:

– المراجع باللغة العربية:

- الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية. (2020). (http://www.dse.gov.sy).
- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية. (2020). (https://covid19.who.int).

- بن زاير، مبارك، وبن زاير، عبد الوهاب. (2017). نظرية المالية السلوكية مقابل نظرية كفاءة الأسواق المالية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 3(1)، ص 91.
- بن سانية، عبد الرحمن، نعاس، صلاح الدين، وبن الضب، علي. (2017). الخلفية النظرية للمالية السلوكية وتحليل سلوك المستثمر في سوق رأس المال. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، 1(2)، ص ص 17-31.
- حساني، عبد الرزاق، الريس، سناء، والبني، محمد. (2020). الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا: دراسة حالة الاقتصاد التركي. في نداء مطشر صادق (محرر)، *الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي*. (ط. 1، ص ص. 581-617). برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- عنيشل، عبد الله، وبيشي، اسماعيل. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل العولمة المالية. مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية. 2(2)، ص ص 77- 97.
- لخضر، يحياوي. (2020).اثر الوباء كورونا على سلوك المستهلك دراسة تحليلية لأراء عينة من المستهلكين في ولاية عين تموشنت. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية*، 4(2)، ص ص 33-42.
- نجية، ضحاك. (2019). آليات وتنظيم استراتيجية النظام الصحي بالجزائر واقع وآفاق 2025. مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية. 3(3)، ص ص 185- 205.

- **المراجع باللغة الإنكليزية:**

- Ashraf, B. (2020). Stock Markets' Reaction to COVID-19: Cases or Fatalities?. *Research in International Business and Finance*, 54, pp. 1-18.
- Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. (2010). *Essentials of Investments.* (8th ed.). Boston: McGraw-Hill, pp. 231-232.
- Fama, E. (1969). Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work. *The Journal of Finance*, 25(2), pp. 383-417.
- Gujarati, D. (2011). *Basic Econometrics*. (5th ed.). Boston: McGraw-Hill.
- Hudson, R, & Gregoriou, A. (2015). Calculating and Comparing Security Returns is harder than you think: A Comparison between Logarithmic and Simple Returns. *International Review of Financial Analysis*, 38, pp.151-162.

- Johnsson, M., Lindblom, H., & Platan, P. (2002). *Behavioral Finance - And the Change of Investor Behavior during and After the Speculative Bubble At the End of the 1990s*. Ms Thesis, Lund University School of Economics and Management, Lund, p 4.
- Khan, K., Zhao, H., Zhang, H., Yang, H., Shah, M., & Jahanger, A. (2020). The Impact of COVID-19 Pandemic on Stock Markets: An Empirical Analysis of World Major Stock Indices. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(7), pp. 463-474.
- Onali, E. (2020). Covid-19 and Stock Market Volatility. *Social Science Research Network*, No. 3571453, pp. 1-24.
- Ricciardi, V., & Simon, H. (2000). What is Behavioral Finance?. *Business, Education and Technology Journal*, 2(2), p 2.
- Schindler, M. (2007). *Rumors in Financial Markets.* (1st ed.). England: John Wiley & Sons Ltd, p 17-18.
- Shiller, R. (1981). Do Stock Prices Move Too Much to be Justified by Subsequent Changes in Dividends?. *The American Economic Review*, 71(3), pp. 433-434.
- Suleman, M. (2012). Stock Market Reaction to Good and Bad Political News. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 4(1), pp. 299-312.

9. الملاحق:

جدول 1 : مقاييس النزعة المركزية والتشتت

(171) مشاهدة	Rt	Ln(Vol)	New	Death
المتوسط	0.002	11.231	51.047	3.322
الانحراف المعياري	0.006	0.807	39.205	3.231
الالتواء	0.838	-0.466	0.373	1.302
التفلطح	3.578	6.018	2.442	4.876
Jarque-Bera	22.406	71.059	6.176	73.430
Prob.	*** 0.000	*** 0.000	** 0.046	*** 0.000
*** معنوية عند مستوى دلالة 1%، ** معنوية عند 5%، * معنوية عند 10%				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

جدول 2 : نتائج اختبار جذر الوحدة وفق KPSS

	Rt	Ln(Vol)	New	Death
LM-Stat. عند المستوى	0.2697	0.2349	0.2697	0.1678
Critical Value 5%	0.4630	0.1460	0.1460	0.1460
نوع الاختبار	مع ثابت	ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت واتجاه
مستقر عند	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
LM-Stat. عند الاستقرار	0.2697	0.0919	0.2697	0.0931

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

جدول 3 : اختيار النموذج الأمثل لاختبار الفرضيات

نموذج عوائد المؤشر	Schw.	المتغيرات المستقرة المعنوية	مشاكل النموذج	المتغيرات عند المستوى المعنوية
OLS	-7.217	-	A & B	N
ARMA (1, 1)	-7.324	-	B	-
ARMA (1, 0)	-7.344	-	B	-
ARCH (1)	-7.250	-	A	-
ARCH (1) & AR (1)	-7.365	-	-	N
ARCH(1) & ARMA(1, 1)	-7.347	-	-	-
نموذج حجم التداول	**Schw.**	**المتغيرات المستقرة المعنوية**	**مشاكل النموذج**	**المتغيرات عند المستوى المعنوية**
OLS	2.579	-	A & B	N
ARMA (1, 1)	2.233	-	B	-
ARMA (1, 0)	2.422	-	A & B	-
ARCH (1)	2.449	-	A	N
ARCH (1) & AR (1)	2.315	-	A	N
ARCH(1) & ARMA(1, 1)	2.124	-	-	-

A مشكلة الارتباط المتسلسل للبواقي، B مشكلة عدم ثبات التباين، N عدد الإصابات معنوي

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج E-views.

جدول 4: نتائج اختبار أثر كورونا على عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية

المتغير		Coef.	t-Stat.	Prob.
عدد الإصابات الجديدة بالفيروس		-2.46E-05	-1.4001	0.1615
الفرق الأول لعدد الوفيات بالفيروس		0.0001	0.3236	0.7462
ثابت النموذج		0.0032	3.2225	0.001 ***
AR(1)		0.4006	6.3025	0.000 ***
R^2		0.1927	DW	1.9098
Schwarz criterion				-7.3650
اختبار الارتباط المتسلسل للبواقي	Lag	1	2	3
	Q-Stat	0.1297	0.1970	0.5213
	Prob.	-	0.657	0.771
اختبار عدم ثبات التباين	F-statistic			0.1140
	Prob.			0.7361

*** معنوية عند مستوى دلالة 1%، ** معنوية عند 5%، * معنوية عند 10%

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج E-views.

جدول 5: نتائج اختبار أثر كورونا على حجم التداول في السوق

المتغير		Coef.	t-Stat.	Prob.
عدد الإصابات الجديدة بالفيروس		-1.43E-05	-0.092133	0.9266
الفرق الأول لعدد الوفيات بالفيروس		0.0326	1.012803	0.3112
ثابت النموذج		-0.0058	-0.612769	0.5400
AR(1)		0.1539	1.317217	0.1878
MA(1)		-0.9297	-35.89637	0.00 ***
R^2		0.3511	DW	1.8775
Schwarz Criterion				2.1240
اختبار الارتباط المتسلسل للبواقي	Lag	1	2	3
	Q-Stat	1.4509	1.9877	2.0757
	Prob.	-	-	0.150
اختبار عدم ثبات التباين	F-statistic			0.2286
	Prob.			0.6332

*** معنوية عند مستوى دلالة 1%، ** معنوية عند 5%، * معنوية عند 10%

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج E-views.

قياس تأثير تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2019)

Measuring the impact of oil price changes on the management of oil revenues in Algeria using the ARDL model for the period (2000-2019)

أ. بن عوالي خالدية [1*]، أ.د.حاكمي بوحفص [2]

[1] جامعة وهران 2 (الجزائر)، benaouali.khaldia@univ-oran2.dz

[2] جامعة وهران 2 (الجزائر)، hakmi.bouhafs@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

عالجت هذه الدراسة التحليل والنمذجة القياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)، وذلك من أجل تحديد طبيعة أثر اتجاه أسعار النفط على العوائد النفطية باستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، بالإضافة إلى تحليل كيفية إدارة هذه العوائد في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط تأثر مباشرة على قيمة العوائد النفط، هذا ما يؤكد العلاقة الموجودة بين أسعار النفط والعوائد النفطية التي تعتبر أحد أهم العوامل المحددة لها، هذا إلى جانب العراقيل التي تسببها تقلبات أسعار النفط على إدارة عوائد النفط، الأمر الذي يؤثر مباشرة على الميزانية العامة للدولة وثمة تعطيل سير عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، العوائد النفطية، الاقتصاد الجزائري، نموذج ARDL

تصنيف JEL: P44، E63، Q350

*المؤلف المرسل

ABSTRACT:

This study dealt with standard analysis and modeling of the impact of oil price fluctuations on managing oil revenues in Algeria during the period (2000-2019), in order to determine the nature of the effect of oil price trend on oil revenues using the ARDL self-regression model. In addition to analysing how to manage these revenues in light of the fluctuations in oil prices in Algeria. The study found that oil prices are directly affected by the value of oil revenues. This confirms the relationship between oil prices and oil revenues, which is one of the most important determinants for them, in addition to the obstacles that fluctuations in oil prices cause on managing oil revenues, which directly affects the state's general budget and the process of disrupting the economic development process.

Key words: oil prices, oil revenues, the Algerian economy, the ARDL model

Jel Codes Classification : P44 ،E63 ،Q350.

1. مقدمة:

يعتبر النفط العمود الفقري لاقتصاديات الدول التي تعتمد على الريع النفطي كدخل أساسي ووحيد لاقتصادها، هذا ما جعله يحظى بأهمية كبيرة في التجارة العالمية، بحيث أصبحت تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة معتبرة من التجارة الدولية، خاصة وأنه يتحول من مجموعة من الدول (الدول المنتجة) نحو مجموعة أخرى (الدول المستهلكة)، مما أثر على أسعاره وساهم في تعرضها لتقلبات بفعل العديد من العوامل منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ....إخ، وهذا بدوره إلى حدوث أثر كبير في تغير أسعاره على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي للدول المستوردة عامة والمنتجة خاصة، وهذا نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على العوائد المالية المتأتية من تصديره.

تعد العوائد النفطية أساس تمويل الميزانيات العامة لهذه الدول، ومن ثم الركيزة الرئيسية التي تعتمد عليها في تكوين احتياطاتها من العملة الصعبة، وبهذا تبقى هذه العوائد المالية رهينة أسعار النفط.

وباعتبار الجزائر دولة منتجة للنفط بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط، نجد أن تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار بعيدة المدى، نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر، وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ما هو قائم فيه لمواكبة متطلبات التنمية.

وعلى هذا الأساس ونظرا لأهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها نتيجة تقلبات أسعاره، نجد صانعي القرار في الجزائر أمام مشكلة إدارة هذه العوائد المالية في ظل التقلبات المستمرة التي تعرفها أسعار النفط في كل مرة، و التي كان نتيجتها هشاشة الاقتصاد الجزائري مؤثرا بذلك على مصادر التمويل الخارجي (العوائد النفطية) الأمر الذي استوجب حتمية تطويرها وتنويعها إلى مصادر تمويل مستدامة خارج قطاع المحروقات والتي تمثل عنصرا بارزا في استراتيجية التنمية الاجتماعية للجزائر، هذا ما استوجب على السلطات العمومية الجزائرية إلى محاولة إيجاد طريقة تتمكن من خلالها الوصول إلى الاستغلال الأمثل لهذه العوائد في حالة تحقيقها لفوائض مالية معتبرة في حالة ارتفاع أسعار النفط، من أجل دعم استقرار الميزانية العامة والمحافظة على توازن الاقتصاد في حالة ظهور أزمات نفطية معاكسة نتيجة تدهور أسعار النفط كما حدث سنة 1986، 2014، بالإضافة إلى الأزمة الصحية التي عانى منها العالم في أواخر سنة 2019 وسنة 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا التي كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصاد الجزائري وهذا نتيجة الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط إلى مستوى لم يعرفه سوق النفط منذ 20 سنة تقريبا.

1.1.الإشكالية: لمعالجة موضوع إدارة العوائد النفطية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية تطرح هذه الدراسة الإشكال الآتي: **إلى أي مدى يمكن لتقلبات أسعار النفط من أن توثر على إدارة العوائد النفطية في الجزائر؟**

بحيث يتفرع عن هذا الإشكال إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيمايلي:

1- ماهي مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري؟
2- فيما تكمن العلاقة بين العوائد النفطية وأسعار النفط؟
3- هل تتحكم الحكومة الجزائرية في إدارة عوائدها النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط؟

2.1.الفرضيات: للإجابة على الإشكالية تعتمد الدراسة على الفرضيات الآتية:

1- تعتبر العوائد النفطية العمود الفقري الذي يقوم عليها اقتصادها بسبب مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية للجزائر وهذا من خلال نسبة مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر؟
2- هناك علاقة طردية بين العوائد النفطية وأسعار النفط؟
3- إن تقلبات أسعار النفط يجعل الأمر جد صعب في إدارة العوائد النفطية بالنسبة للحكومة الجزائرية كونها مرتبطة بها اشد الارتباط.

3.1 .أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1- تحديد مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.
2- التعرف على تأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر.

3- عرض لكيفية إدارة العوائد النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط.

4.1. منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الاستقراء والاستنباط بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، والذي من خلاله تم تحديد المفاهيم النظرية لكل من السعر النفطي والعوائد النفطية وكذا تحليل كيفية إدارة العوائد النفطية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط. أما المنهج الاستقرائي والقياسي فقد تم استخدامه من أجل تحليل النموذج واختبار الفرضيات ودراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية.

2. الاطار النظري للسعر النفطي والعوائد النفطية:

1.2. السعر النفطي:

هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق.

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر النفطي يتمثل في كونه سعر مشتق ومستخلص **(صايغ، 1983، صفحة 128)**، ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل **(Masseron, 1975, p. 43).**

2.2. العوامل المحددة لأسعار النفط:

يمكن إرجاع العوامل المحددة لأسعار النفط إلى عدد من العوامل المختلفة منها السياسية، المناخية، الاقتصادية، بالإضافة إلى عامل المضاربة، ولكن يبقي الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

1.2.2. العوامل الاقتصادية:

والتي تتعلق أساسا بالطلب والعرض النفطي.

1.1.2.2. الطلب النفطي:

يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية – كخام أو منتجات النفطية- عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية معينة محدودة، بهدف إشباع وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية **(بن عوالي، 2016، صفحة 50)**. ويرتبط الطلب النفطي ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي، ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب ارتفاعا وانخفاضا **(عبد الله، 2000، صفحة 33)**، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والتي يعتبر البعض منها أساسيا، والبعض الآخر ثانويا، كمستوى

النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، سعر السلعة البديلة، مستوى الاحتياطات، بالإضافة إلى السكان بحيث يعتبر تأثير السكان على الطلب النفطي عاملا ثانويا وليس أساسيا.

2.1.2.2. العرض النفطي:

إن العرض النفطي للسلعة النفطية الخام هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها، وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، منتجين وكذلك مشترين) ، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة. أما فيما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة، فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد **(الدوري، 1983، الصفحات 115-119)** ، ويرتبط العرض النفطي بمجموعة من العوامل التي يتأثر بها والمتمثلة في: الاحتياطات والامكانيات الإنتاجية، حجم الطلب النفطي، السعر النفطي، السياسة النفطية، هذا بالإضافة إلى سعر السلعة البديلة والتي لا يظهر تأثيرها على جانب العرض النفطي في المدى القصير وإنما يبرز تأثيرها بشكل كبير في المدى البعيد.

2.2.2. العوامل المناخية:

مثل الأعاصير (إعصار كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نتيجته الارتفاع الهائل لأسعار النفط وغيرها من التقلبات الجوية التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، كذلك نجد الزلازل، وكلها عوامل ساهمت في تدمير المنشآت إنتاج النفط ، الأمر الذي أدى إلى توقف الإنتاج.

3.2.2. العوامل السياسية:

تلعب العوامل سياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط، نتيجة التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، والتي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع بأسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة.

4.2.2. عامل المضاربة:

المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة. ويعتقد أنها ظاهرة تنسحب على جميع أسواق البورصات العالمية. فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء. ويذكر أنه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، غير أن الظاهرة انتشرت بشكل كبير وتم استنباط أفكار جديدة مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات الورقية .... إلخ، كل ذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط **(الجلبي، 2008، صفحة 58)**. وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق، مما يؤدي

إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة **(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، صفحة 191)**.

5.2.2. القرار السياسي

إن للقرار السياسي تأثيرا أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 ملايين دولار /برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك من 28,1 مليون دولار /برميل سنة 2000 إلى حوالي 23,1 مليون دولار /برميل سنة 2001. وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار. وعليه فإن للقرار السياسي دورا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

3.2. العوائد النفطية:

تعرف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقة لهذا المورد الطبيعي **(ناشور هـ.، 2012)**.

4.2. العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية:

هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية، ومن هذه العوامل نذكر **(ناشور هـ.، 2012)**:

1.4.2. أسعار النفط الاسمية والحقيقية:

تؤثر أسعار النفط الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابا أو سلباً على حجم العوائد النفطية. بحيث تستخدم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم، الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد.

2.4.2. الاحتياطيات النفطية:

يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام. كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً لم يتم استغلالها بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية .ضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية.

3.4.2. الطاقة الإنتاجية:

تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورًا مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.

إذا فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً، والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن إنتاج العرض (في الصناعة النفطية) يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة، وطرح ما تحتويه من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة، إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.

5.2.2. القرار السياسي:

إن للقرار السياسي تأثيرا أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 ملايين دولار/ برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك من 28,1 مليون دولار/ برميل سنة 2000 إلى حوالي 23,1 مليون دولار/ برميل سنة 2001. وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار. وعليه فإن للقرار السياسي دورا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

3. قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL:

تعتبر العوائد النفطية من أكثر الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الميزانية العامة في الجزائر،كما تمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، فحصتها تتجاوز 98 % من إجمالي الصادرات الكلية، هذا ما يفسر الاعتماد الشبه الكلي للجزائر على العوائد النفطية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية، بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة، إلا أن هده العوائد ليست مستقرة في معظم الأحيان لارتباطها بأسعار النفط التي هي في تغير مستمر، الأمر الذي ساقنا إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل كيفية إدارة هذه العوائد بالنسبة للجزائر في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط.

1.3. مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج. إذ نجد أن مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)** تمثل نسبة كبيرة قاربت 50 % في بعض الأحيان، وهذا راجع كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على ما

يدره القطاع النفطي من عوائد، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، إذ تمثل ما قيمته 98 % من مجموع الصادرات الكلية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، أما فيما يخص إيرادات الميزانية العامة فهي تساهم بنسبة معتبرة من خلال الجباية النفطية، والتي تأخذ حصة الأسد من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العامة، بحيث فاقت نسبة المساهمة 70%، وهذا ما يؤكد اهتمام الدولة بشكل كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني وهذا ما سوف يوضحه لنا الشكل التالي:

المنحنى 1: نسبة مساهمة العوائد النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في الفترة (2000 -2019).

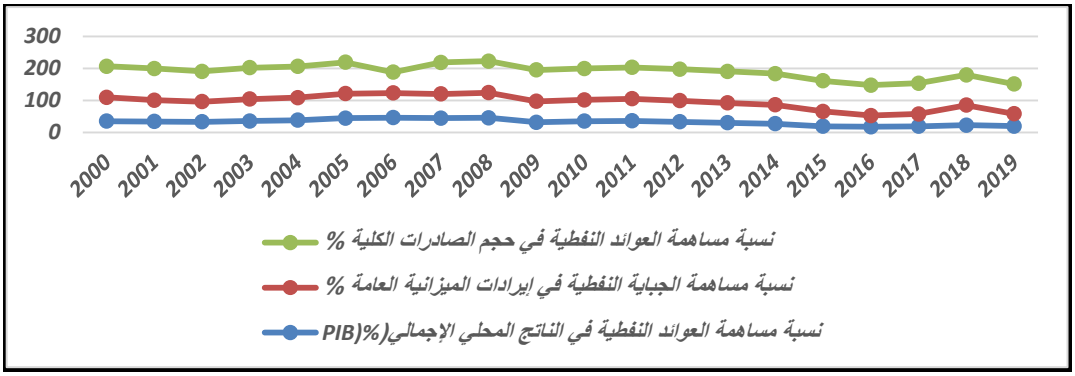

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للإستشراف و السياسات المالية. وزارة المالية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/retrospective، تاريخ الزيارة: 2021/04/20-

2.3. تطور العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019:

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تسيير اقتصادياتها، فحجم العوائد النفطية هو الذي يحدد التثميرات المالية داخل الدولة، هذا ما جعل الجزائر تدرك أهميتها في تمويل مشاريع التنمية لديها، كما أنها الطريق الوحيد الواجب إتباعه من أجل الخروج من حالة التخلف التي تعيشها منذ استقلالها إلى يومنا هذا، هذا ما جعلها مركز اهتمام من طرف الحكومة الجزائرية، خاصة بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط بعد أزمة 1973 وأزمة 1986. وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال رصد التطورات التي مرت بها العائدات النفطية في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية 2019، من خلال الشكل التالي:

المنحنى 2: تطور العوائد النفطية في الجزائر وفقا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2019).

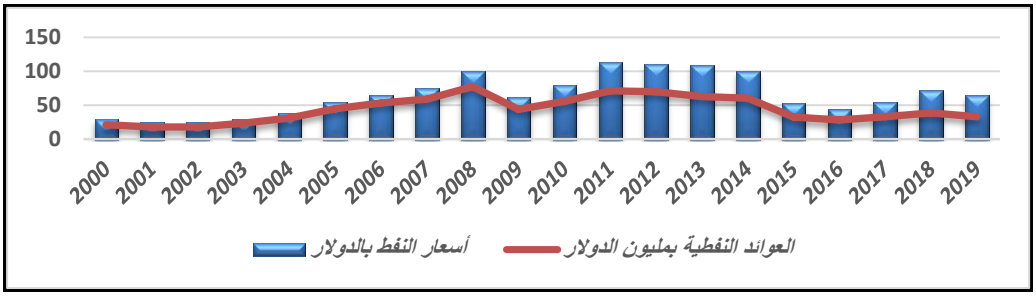

المصدر: من إعداد الباحثين، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن قيمة العوائد النفطية بلغت سنة 2000 ما قيمته 21,419مليون دولار لتنخفض سنة 2002 إلى 18,484 مليون دولار، لينعطف منحنى العوائد النفطية نحو الصعود المتواصل ابتداء من سنة 2003 لتسجل ما قيمته 23,939 مليون دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط نتيجة الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات في القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج من المستوى الذي تحقق في الأشهر الأحد عشرة الأولى من السنة، وكذا الزيادة في الطلب العالمي على النفط في البلدان الصناعية **(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2002)** لتواصل في ارتفاعها، لتحقق سنة 2008 أقصى قيمة لها بما يعادل 77,361 مليون دولار نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهده سعر النفط بحيث وصل إلى 99,1 دولار للبرميل الواحد، وهذا راجع إلى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة كذلك إلى زيادة نمو الطلب الصيني، لتنخفض سنة 2009 بعد تدهور سعر النفط إلى 61,6 دولار للبرميل، لتعاود الارتفاع مرة أخرى بحيث بلغت سنة 2011 قيمة 71,427 مليون دولار بعد ان حقق سعر النفط قفزة نوعية منذ سنوات إذ وصل إلى 112,9 دولار للبرميل وهذا نتيجة زيادة الطالب على النفط بسبب التعافي الاقتصادي العالمي على الرغم من أن التحركات السعرية خلال الأيام الماضية، والتي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها عددا من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا، إلى جانب الصحوة التي شهدتها أسواق السلع، ومنها النفط الذي شكل جذبا كبيرا للمستثمرين؛ بسبب تراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها الاتحاد الأوروبي، بسبب أزمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد **(بن عوالي، 2016، صفحة 122)**، لتعود للانخفاض سنة 2012 بـ 1,623 مليون دولار لتسجل قيمة 69,804 مليار دولار.

ومع التراجع المستمر الذي عرفته أسعار النفط وخصوصا سنة 2014 بحيث انخفض سعر البرميل الواحد من النفط من 109,1 دولار سنة 2013 إلى 99,1 دولار سنة 2014، ليواصل في

الانخفاض ويسجل ما قيمته 44,8 دولار سنة 2016، هذا ما أدى إلى انخفاض في العوائد النفطية من 62,804 مليون دولار سنة 2013 إلى 28,221 مليون دولار سنة 2016، لتقفز سنة 2018 إلى 38,872 مليون دولار، إلا أن ذلك لم يدم طويلا فقد انخفضت سنة 2019 إلى 33,243 مليون دولار بسبب الأوضاع التي عاشتها السوق النفطية من اضطرابات التي أدت إلى الانخفاض المحسوس في المعدل السنوي لسعر النفط على الرغم من تسجيله لأقوى أداء فصلي منذ سنة 2009 خلال الربع الأول من سنة 2019 مقارنة بالسنة الفارطة، ويعد ذلك الانخفاض هو الأول منذ سنة 2016، ويأتي ذلك على خلفية تأثرها بعوامل عديدة ومتشابكة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاسات سلبية على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط سنة 2019 **(تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعون، 2019، صفحة 28).**

وعليه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر، فهي رهينة تقلب أسعار النفط في السوق العالمية، هذا ما يؤدي إلى التأثير على المتغيرات الكلية للاقتصاد في الجزائر وبالخصوص المالية العامة، لأن التقلبات المعاكسة لأسعار النفط غالبا ما تؤدي إلى انحراف نتائج المالية العامة عن الاتجاه الذي سطرت له نظرا للنسبة الكبيرة التي تمثلها العوائد النفطية من الايرادات العامة للدولة، هذا ما يؤكد لنا العلاقة المتوصل إليها سابقا والتي تربط كل من العوائد النفطية وأسعار النفط.

3.3. النمذجة القياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على مورد واحد في تمويل اقتصادها ألا وهو العوائد النفطية والتي تمثل حوالي 97% من الايرادات الكلية للجزائر؛ ولكون أسعار النفط أحد العوامل المحددة للعوائد النفطية كما رأينا سابقا، نجد هذه الأخيرة لا تخضع للاستقرار بسبب ارتباطها بالتقلبات التي تعرفها أسعار النفط ، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهين هذه التقلبات، الأمر الذي يقودنا إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر. وبناء على ذلك تم تقدير النموذج لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية، بحيث يتم ذلك على أساس المعطيات المتوفرة عن أسعار النفط والعوائد النفطية خلال الفترة (2000- 2019)، بحيث تم الحصول على هذه البيانات من موقع وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للاستشراف والسياسات.

1.3.3. تحليل دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختباريين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP ، وكانت النتائج كالتالي:

الشكل1: نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF وpp

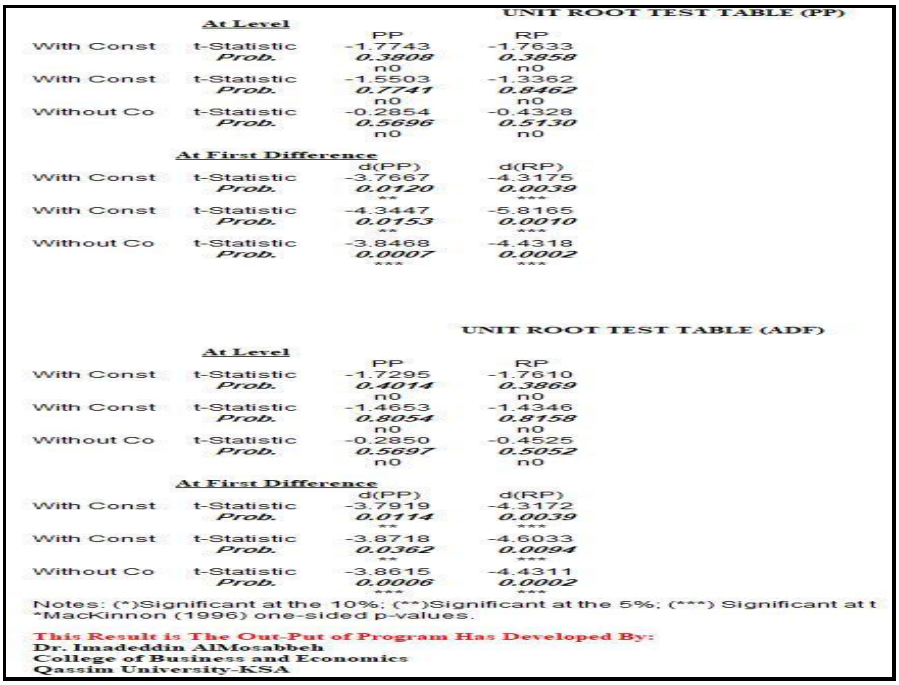

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level		
		PP		RP
With Const	t-Statistic	-1.7743		-1.7633
	Prob.	0.3808		0.3858
		n0		n0
With Const	t-Statistic	-1.5503		-1.3362
	Prob.	0.7741		0.8462
		n0		n0
Without Co	t-Statistic	-0.2854		-0.4328
	Prob.	0.5696		0.5130
		n0		n0
		At First Difference		
		d(PP)		d(RP)
With Const	t-Statistic	-3.7667		-4.3175
	Prob.	0.0120		0.0039
		**		***
With Const	t-Statistic	-4.3447		-5.8165
	Prob.	0.0153		0.0010
		**		***
Without Co	t-Statistic	-3.8468		-4.4318
	Prob.	0.0007		0.0002
		***		***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level		
		PP		RP
With Const	t-Statistic	-1.7295		-1.7610
	Prob.	0.4014		0.3969
		n0		n0
With Const	t-Statistic	-1.4653		-1.4346
	Prob.	0.8054		0.8158
		n0		n0
Without Co	t-Statistic	-0.2850		-0.4525
	Prob.	0.5697		0.5052
		n0		n0
		At First Difference		
		d(PP)		d(RP)
With Const	t-Statistic	-3.7919		-4.3172
	Prob.	0.0114		0.0039
		**		***
With Const	t-Statistic	-3.8718		-4.6033
	Prob.	0.0362		0.0094
		**		***
Without Co	t-Statistic	-3.8615		-4.4311
	Prob.	0.0006		0.0002
		***		***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at t
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

حيث: ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج ADF وPP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الاحتمال الحرج.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF وPP أن السلاسلRP، PP تحتوي على جذر الوحدة، ومنه فسلاسل غير مستقرة خلال الفترة 2000-2019 عند المستوى، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية. ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها، كما هو موضح في الجدول اعلاه، ومنه يمكن في هذه الحالة إجراء المنهجية الأفضل للتكامل المشترك هي منجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL.

2.3.3.نمذجة العلاقة:

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية ، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت كلها عند الفرق الاول واثنين منها عند المستوى، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير النماذج بعد تحويل السلاسل الزمنية الى الصيغة اللوغارتمية على النحو التالي: $RP_t = f(PP_t)$

حيث أن: RP_t : العوائد النفطية PP_t : تقلبات أسعار النفط

1.2.3.3. تقدير نموذج الخطأ غير المقيد واختيار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النماذج:

لقد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الابطاء التلقائية المعدلة، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الخطاء ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، وتظهر نتائج من خلال الجدول التالي والملحق رقم (01):

جدول 1: اختبار فترات الإبطاء المثلة للنماذج المختارة والمقدرة

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p,q_1)
	p_1	q_1	AIC
النموذج	5	3	(3,5)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

بعد تحديد فترات الابطاء لجميع النماذج كما يوضحها الجدول رقم (02) والتي تم اختيارها على معيار AIC وللتأكد من وجود علاقة طويل الأجل نستخدم اختبار الحدود، وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد اخضاعه للاختبارات التشخيصية.

2.2.3.3. اختبار منهج الحدود Bounds test:

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ليتم استخدام اختبار الحدود bound test ، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al. ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها: أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 2: نتائج اختبار الحدود للنماذج.

النموذج					k	f.stat	النتيجة
	القيم الحرجة	%1	%5	%10			
معادلة العوائد النفطية	الحدود العليا	6,76	4,66	3,79	1	6,404884	معنوية اقل من 5% اي وجود علاقة طويلة الاجل

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

بعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنماذج كما هو موضح في جدول رقم (03)، قدرت قيمة الاحصائية فيشر f-stat للنماذج بـ 6.404884، وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 5% التي وضعها peasaran، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابعة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة طويلة الاجل، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج، انظر للملحق رقم (02).

3.3.3. تقدير نموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات بالنسبة للنموذج التي قمنا بإدراجها في هذه الدراسة، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الاجل كمايلي:

1.3.3.3. نتائج التقدير النموذج:

من خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير ARDL في الأجلين: الأجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، و الأجل الطويل الذي يظهر في الجزء السفلي منه، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير فيمايلي:

الشكل 2: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECMحسب منهجية ARDL بالنسبة لنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(RP)
Selected Model: ARDL(3, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/22/20 Time: 22:16
Sample: 2000 2019
Included observations: 15

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.58108	5.275975	2.195059	0.0796
RP(-1)*	-0.860956	0.211532	-4.070106	0.0096
PP(-1)	0.406924	0.127981	3.179551	0.0246
D(RP(-1))	0.480862	0.288389	1.667404	0.1563
D(RP(-2))	0.430531	0.305493	1.409299	0.2178
D(PP)	0.703266	0.051739	13.59268	0.0000
D(PP(-1))	-0.212516	0.188756	-1.125876	0.3113
D(PP(-2))	-0.123415	0.222234	-0.555338	0.6026
D(PP(-3))	0.136655	0.044319	3.083435	0.0274
D(PP(-4))	0.182641	0.048228	3.787013	0.0128

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.472642	0.076543	6.174870	0.0016
C	13.45142	5.502834	2.444453	0.0583

EC = RP - (0.4726*PP + 13.4514)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

تقدير نموذج:

$$RP_t = 13.4514 - 0.4726 * PP_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول اعلاه ان قيمة γ كانت سالبة 0.860956- ومعنوية بقيمة قدرت بـ 0,0096 وهي أقل من 0,05، وهذا ما يشير على أن النموذج الطويل الأجل يصحح أخطاء النموذج القصير الأجل في فترة قدرها أقل من سنة تقريبا.

1. **تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل:** يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول أن المتغير PP قد أثر بشكل ايجابي على RP في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 0.16 % (0.0016) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة في RP بـ 47.26%.

2. **تحليل نتائج الأجل القصير:** يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول أن المتغير PP قد أثر بشكل ايجابي على RP في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 2.46 % (0.0246) وهي اقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في RP بـ 40.69 %.

2.3.3.3. الكشف عن جودة النموذج:

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي ، وألا تكون متحيزة، وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وهي ثلاث اختبارات:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

2- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

3- اختبار عدم ثبات التباين Homocedasticity

وقد جاءت النتائج كالتالي:

جدول 3: ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر

النموذج	JB	BG LM	ARCH
النموذج	x^2=0.089242 (0.956360)	F=4.880239 (0.1140)	F=0.0000803 (0.9930)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

بعد تحديد نتائج جودة النماذج المقدرة في الجدول رقم (04) يظهر التالي:

- إن احصائية **P-value** الإحصائية لاختبار **BG LM** تقول أن احصائية قيمة F أكبر من 0.10، ومنه نقبل فرض العدم: بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج.
- إن احصائية **Jarque-Berra** كانت أكبر من 0.05 بنسبة لجميع لنموذج الدراسة، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- يظهر اختبار**ARCH** ان القيمة الاحتمالية لإحصائية F أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.10 اذن نقبل فرض العدم، أي ثبات التباين بالنسبة لجميع للنموذج.

وعليه تظهر نتائج الاختبارات التشخيصية جودة النموذج من الناحية القياسية، لذا سيتم تقدير واعتماد نموذج التكامل المشترك في الأجلين (أنظر إلى الملاحق رقم 03، 04، 05).

3.3.3.3. اختبار الاستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلية ، قام **Peearan** بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل

الاختبار الأول في اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، أما اختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM of Squares و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة .

الشكل 3: اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج.

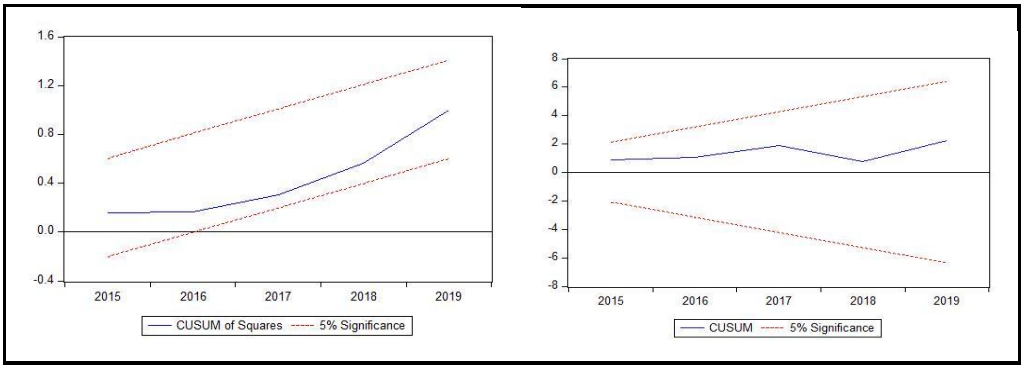

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الامر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

4.3. إدارة العوائد النفطية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط:

بما أن الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد على الريع النفطي في تسيير عجلة اقتصادها، وكون هذه العوائد تعاني من حالة عدم استقرار نتيجة ارتباطها بأسعار النفط، والتي هي محل تقلبات مستمرة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى جعل صانعي القرار في الجزائر أمام تحدي كيفية إدارة وتسيير هذه العوائد في ظل تقلبات هذه الأسعار. بحيث ومنذ سنة 2000 شهدت أسعار النفط انتعاش كبير كان من نتائجه زيادة كبيرة في العوائد النفطية للجزائر فاقت في مقدارها كل التوقعات، الأمر الذي وضع الحكومة الجزائرية أمام تحدي إدارة هذه العوائد والاستفادة منها بطريقة تؤمن بها اقتصادها حاليا ومستقبلا.

إن الزيادة غير المتوقعة في عوائد النفط التي حصلت بداية الألفية الثالثة نتيجة الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال تلك الفترات، دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار انشاء صندوق نفط سيادي يتم من خلاله استغلال هذه الفوائض بطرق عقلانية، تضمن من خلالها

المحافظة عليها وحسن استخدامها في الوقت المناسب من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا لتجنب أثار التذبذب واللايقين بالنسبة للعوائد النفطية في المستوى المتوسط والبعيد، أطلق عليه اسم " صندوق ضبط الموارد الجزائري"، وكان ذلك سنة 2000 بموجب القانون 2000- 02 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2000، بحيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق من خلال المادة 10 منه **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2000، صفحة 04)**

ومنذ تأسيس " صندوق ضبط الموارد الجزائري" طرأت عليه عدة تعديلات كان آخرها سنة 2006، ليمس هذا التعديل الهدف الرئيسي للصندوق فبعدما كان هدف الصندوق في الأول هو:" تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية "19 دولار للبرميل" وتخفيض المديونية العمومية، ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، وهذا ما نصت عليه المادة 26 **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 08)**، من القانون 04-06، هذا بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية، والشكل التالي يبين لنا تطور وضعية صندوق ضبط الموارد الجزائري.

المنحنى3: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد الجزائري للفترة (2000-2019)

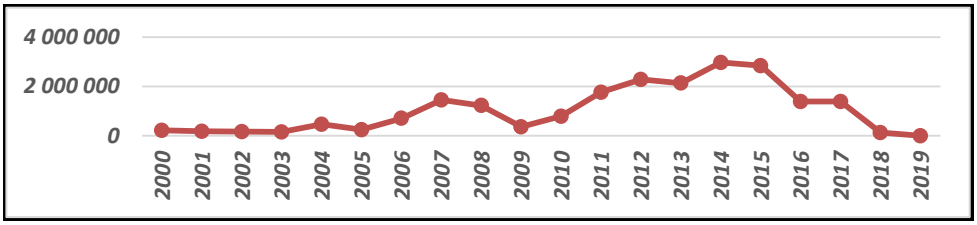

المصدر:من إعداد الباحثين، مرجع سبق ذكره.

هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة بمباشرة اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية عديدة حملتها برامج مخططات التنمية مستخدمة عوائد النفط المتزايدة والمتأتية من تصدير النفط لتعزيز الطلب الإجمالي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ومن ثم دعم النمو وتوطيده، من خلال استثمار الأموال العامة في الجوانب الاجتماعية والبنى التحتية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق الزراعي وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر سنة 1986في اطار سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال مخططات التنمية التي تم اطلاقها من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تجسيد اهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2005، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009، وكذا البرنامج الخماسي 2010-2014 وهو أقوى البرامج نظرا للقيمة المالية المخصصة له والمقدرة بـ 286 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى البرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا وولايات الجنوب. كما قامت الحكومة باستخدام عوائد

النفط في تسديد المديونية العمومية وتطوير القطاع النفطي. إلا أن الأمر لم يسر وفق الأهداف المسطرة لذلك.

ففي سنة 2014 اتخذت أسعار النفط منحنى تنازليا مستمرا، وذلك بعد فترة ثلاثة سنوات من الاستقرار النسبي لسعر برميل النفط حوالي 100 دولار **(تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، 2014، صفحة 31)**،متأثرة بعوامل عديدة متشابكة منها ماله علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيدة كل البعد عن ذلك من أهمها: انخفاض حدة التوترات الجيوسياسية في عدد من مناطق الإنتاج الرئيسية للنفط، وارتفاع قيمة الدولار مقارنة بأسعار العملات الرئيسية الأخرى **(نشرة شهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015)**، هذا ما أدى إلى تسجيل تخفيضات في مستوى العوائد النفطية الأمر الذي وضع السلطات الجزائرية أما تحدي جديد وهو محاولتها لإيجاد حلول من أجل تكييف وضعها الاقتصادي مع هذه الظروف من خلال إعادة النظر مرة أخرى لسياستها المتبعة في إدارة عوائد النفط لتجنب المزيد من الانهيارات التي مست الاقتصاد الجزائري جراء ذلك، وعليه باشرت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات بداية 2015 لمواجهة انخفاض الموارد، والحد من الزيادة في النفقات العمومية مع الحفاظ على مستوى مقبول من جودة الخدمات ومسار النمو الذي يحفظ نشاط اقتصادي مستدام مقابل حماية العمالة، ولأجل ذلك قامت الحكومة بتخصيص عوائد النفط لتمويل الاستثمار العمومي فقط فيما خصصت باقي العوائد المالية الأخرى لتغطية النفقات الجارية عن طريق الجباية العادية، هذا بالإضافة إلى توجيه موارد صندوق ضبط الموارد إلى تمويل الخزينة العمومية للدولة، إلى جانب ترشيد النفقات من خلال التحكم أفضل في نفقات التسيير، وزيادة نجاعة الاستثمار العمومي ذو الطابع الاستثنائي وغير القابل للتأجيل، كما تبنت الحكومة وفي اطار الاستغلال الأمثل للموارد بعض التدابير للحد من العجز في الموارد للسنوات 2017، 2018، 2019 من خلال تعبئة مثلى للموارد المالية في سوق الأوراق المالية وأسهم الخزينة وإصدار أول قرض سندي **(مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017، 2017، صفحة 14)**. وهذا. وبهذا نجد أن لتقلبات أسعار النفط تأثير واسع على إدارة العوائد النفطية في الجزائر، لكنها أحد العوامل المؤثرة على العوائد النفطية.

4. خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر، فمن خلال الدراسة التحليلية تبين لنا أن للعوائد النفطية مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال نسبة مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، كما أنها غير ثابتة ومستقرة وهذا لارتباطها بأسعار النفط، الأمر الذي وضع الحكومة الجزائرية أمام تحدي إدارة هذه العوائد مع حالة عدم الاستقرار التي تعيشها. أما الدراسة القياسية فهي عبارة عن محاولة التأكد من صحة ما توصلنا إليه في الجانب التحليلي وهو أن هناك علاقة بين أسعار النفط والعوائد النفطية

وكان ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. بحيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية للجزائر، وهذا ما بوء لها مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري.
- عرفت العوائد النفطية تطورات كبيرة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يفسر وجود علاقة بين كل من العوائد النفطية وأسعار النفط.
- تبين من خلال إجراء اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط (PP) والعوائد النفطية (RP).
- تعتبر أسعار النفط من أهم محددات العوائد النفطية في الجزائر، حيث أظهر نموذج تصحيح الخطأ مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الأجل الطويل والقصير، أي كلما زادت أسعار النفط زادت قيمة عوائد النفط.
- إن المشكلة الحقيقية للجزائر في إدارتها لعوائدها النفطية عدم استقرارها بالإضافة إلى عجز سلطاتها العمومية عن تحويل فوائضها النفطية إلى مشاريع اقتصادية منتجة على المدى الطويل، والتخلي عن الاعتماد الشبة الكلي على القطاع النفط، وخلق صادرات خارج القطاع النفطي.

بعد أن تحدثنا عن النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

- محاولة الخروج من تبعية القطاع النفطي عن طريق تفعيل باقي الاقطاعات الاقتصادية.
- التنويع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذا المجال، وهذا من أجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.
- محاولة الاستثمار في الخارج، وذلك عن طريق شراء أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، والتخلي عن الاستثمار الداخلي.

5. قائمة المراجع

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر. (2002). *البنك الجزائري*. تاريخ الاسترداد 10 11, 2020، من www.bank-of-algeria.dz

2. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017. (2017). *وزارة المالية*. تاريخ الاسترداد 23 11, 2020، من مديرية العامة للاستشراف والسياسات: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/2020/RPLF_2020_Arabe.pdf

3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد .(2011) .*تطورات أسعار البترول العالمية وتأثيرها على اقتصاديات العربية، المحور العاشر* .أبو ظبي: صندوق النقد العربي Consulté le 12 26, 2020, sur . https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28 06, 2000). (العدد 37).

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (15 07, 2006). (العدد 47).

6. تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون. (2014). الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). تاريخ الاسترداد 14 02, 2021، من file:///C:/Users/benao/Downloads/

7. تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعون. (2019). منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. تاريخ الاسترداد 14 11, 2020، من التقرير الاحصائي السنوي: http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report

8. حسين عبد الله. (2000). *مستقبل النفط العربي* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

9. خالدية بن عوالي. (2016). استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. وهران: جامعة وهران 2.

10. عصام الجلبي. (2008). *الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

11. محمد أحمد الدوري. (1983). *محاضرات في الاقتصاد البترولي* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

نشرة شهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2015). التطورات الحالية في أسعار النفط العالمية والانعكاسات على اقتصاديات الدول الأعضاء. الكويت. تاريخ الاسترداد 24 01, 2021، من file:///C:/Users/benao/Downloads/f

12. هيام خزعل ناشور. (2012). العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008). (مركز دراسات الخليج العربي، المحرر) *مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02*(العدد 31).

13. يوسف صايغ. (1983). *سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

14. Masseron, J. (1975). *L'économie des hydrocarbures* (éd. 2ème édition mise à jour). France: édition Technip.

7. قائمة الملاحق:

الملحق 1: اختبار فترات الإبطاء المثلة للنماذج المختارة والمقدرة

Dependent Variable: RP
Method: ARDL
Date: 12/22/20 Time: 22:15
Sample (adjusted): 2005 2019
Included observations: 15 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): PP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 30
Selected Model: ARDL(3, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RP(-1)	0.619906	0.244648	2.533869	0.0523
RP(-2)	-0.050331	0.338668	-0.148613	0.8877
RP(-3)	-0.430531	0.305493	-1.409299	0.2178
PP	0.703266	0.051739	13.59268	0.0000
PP(-1)	-0.508859	0.170991	-2.975939	0.0309
PP(-2)	0.089101	0.254397	0.350243	0.7404
PP(-3)	0.260070	0.227263	1.144359	0.3043
PP(-4)	0.045986	0.053036	0.867063	0.4256
PP(-5)	-0.182641	0.048228	-3.787013	0.0128
C	11.58108	5.275975	2.195059	0.0796

R-squared	0.990556	Mean dependent var	51.01073
Adjusted R-squared	0.973558	S.D. dependent var	15.80250
S.E. of regression	2.569649	Akaike info criterion	4.960137
Sum squared resid	33.01548	Schwarz criterion	5.432170
Log likelihood	-27.20103	Hannan-Quinn criter.	4.955109
F-statistic	58.27314	Durbin-Watson stat	2.977753
Prob(F-statistic)	0.000158		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق 2: نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال

لملحق 3: اختبار Bounds Test التسلسلي بين منهج الحدود البواقي مضروب لا غرانج للارتباط

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.880239	Prob. F(2,3)	0.1140
Obs*R-squared	11.47349	Prob. Chi-Square(2)	0.0032

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 12/22/20 Time: 22:17
Sample: 2005 2019
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP(-1)	0.457677	0.284514	1.608628	0.2061
RP(-2)	0.157609	0.279521	0.563854	0.6123
RP(-3)	-0.313259	0.216692	-1.445642	0.2440
PP	0.010226	0.035494	0.288107	0.7920
PP(-1)	-0.239095	0.175968	-1.358745	0.2674
PP(-2)	-0.124513	0.198654	-0.626780	0.5753
PP(-3)	0.231753	0.160736	1.441824	0.2450
PP(-4)	-0.017043	0.033794	-0.504335	0.6487
PP(-5)	0.063916	0.036577	1.747466	0.1789
C	-9.253306	4.709668	-1.964747	0.1442
RESID(-1)	-1.445869	0.466910	-3.096679	0.0534
RESID(-2)	-0.078747	0.647554	-0.121607	0.9109

R-squared	0.764899	Mean dependent var	-1.04E-16
Adjusted R-squared	-0.097138	S.D. dependent var	1.535659
S.E. of regression	1.608516	Akaike info criterion	3.779063
Sum squared resid	7.761970	Schwarz criterion	4.345503
Log likelihood	-16.34297	Hannan-Quinn criter.	3.773029
F-statistic	0.887316	Durbin-Watson stat	2.193141
Prob(F-statistic)	0.619689		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(RP)
Selected Model: ARDL(3, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/22/20 Time: 22:16
Sample: 2000 2019
Included observations: 15

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.58108	5.275975	2.195059	0.0796
RP(-1)*	-0.860956	0.211532	-4.070106	0.0096
PP(-1)	0.406924	0.127981	3.179551	0.0246
D(RP(-1))	0.480862	0.288389	1.667404	0.1563
D(RP(-2))	0.430531	0.305493	1.409299	0.2178
D(PP)	0.703266	0.051739	13.59268	0.0000
D(PP(-1))	-0.212516	0.188756	-1.125876	0.3113
D(PP(-2))	-0.123415	0.222234	-0.555338	0.6026
D(PP(-3))	0.136655	0.044319	3.083435	0.0274
D(PP(-4))	0.182641	0.048228	3.787013	0.0128

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.472642	0.076543	6.174870	0.0016
C	13.45142	5.502834	2.444453	0.0583

EC = RP - (0.4726*PP + 13.4514)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.404884	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	15	Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق 4: اختبار التوزيع الطبيعي

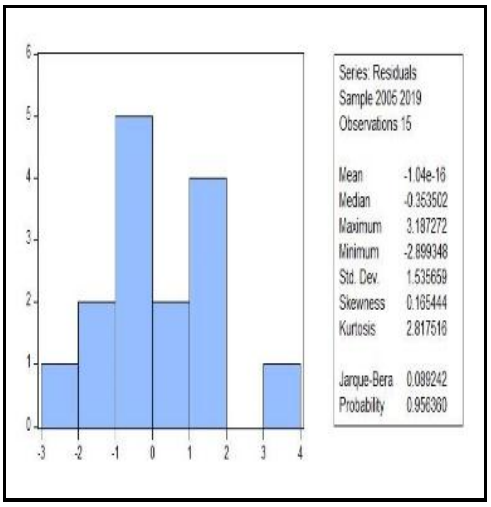

المصدر: (مخرجات برنامج Eviews 10)

الملحق 5: اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (ARCH) للأخطاء العشوائية

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	8.03E-05	Prob. F(1,12)	0.9930
Obs*R-squared	9.36E-05	Prob. Chi-Square(1)	0.9923

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/22/20 Time: 22:17
Sample (adjusted): 2006 2019
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.332760	1.070362	2.179413	0.0499
RESID^2(-1)	0.002548	0.284461	0.008958	0.9930

R-squared	0.000007	Mean dependent var	2.338305
Adjusted R-squared	-0.083326	S.D. dependent var	3.139308
S.E. of regression	3.267484	Akaike info criterion	5.337481
Sum squared resid	128.1174	Schwarz criterion	5.428775
Log likelihood	-35.36237	Hannan-Quinn criter.	5.329030
F-statistic	8.03E-05	Durbin-Watson stat	2.030681
Prob(F-statistic)	0.993000		

المصدر: مخرجات برنامج Eview

تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية في الفترة (2014 – 2017)

Evaluation of the Performance of Insurance Companies Using the Early Warning System Study on the Jordanian Insurance Companies During the period (2014–2017)

محمد زاوي[1] ، عصام بوزيد *[2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، snczaoui@yahoo.com

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، issam.albachir@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/16 تاريخ القبول: 2021/05/10 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014 – 2017)، بالاعتماد على النسب المالية التي لها علاقة مباشرة بنظام الإنذار المبكر، باستعمال البيانات المالية لعينة متكونة من (20) شركة مدرجة في بورصة عمان؛

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كافة النسب المالية التي تم احتسابها كانت وفقا للمعدلات المقبولة، مما يؤكد على إمكانية تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر، وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير وتحديث نظام الإنذار المبكر لشركات التأمين في بيئة الشركات الأردنية .

الكلمات المفتاحية: تقييم أداء، شركات التأمين، نسب مالية، نظام الإنذار المبكر.

تصنيف JEL: G22

*المؤلف المرسل

Abstract:
The aim of this study was to evaluate the performance of the insurance companies using the early warning system to study the Jordanian insurance companies in the period 2014-2017. The sample of the study consisted of (20) companies listed on the Amman Stock Exchange.

The results of this study showed that all financial ratios were calculated according to the accepted rates, indicating that the possibility of evaluating the performance of insurance companies using the early warning system in the period (2014-2017).

Keywords: Performance evaluation, Insurance companies, financial ratios , Early warning system**.**

Jel Classification Codes: G22.

1. مقدمة :

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات المالية المهمة لما يؤديه من دور مهم لأن معظم صفقات المؤسسات المالية التجارية تمر عبر شركات التأمين بسبب طبيعة عملها وهي المحافظة التأمينية للأفراد والشركات على ممتلكاتهم، وان التطور الذي شهده قطاع التأمين في السنوات الاخيرة خصوصا زيادة حجم الاكتتابات لبعض شركات التأمين وزيادة التنوع في قنوات التأمين ، زاد على عاتق هذه الشركات مراقبة وضعها المالي والفني وجعلها تستخدم أساليب مختلفة من التحليل المالي لمعرفة الوضع الذي هي علية لتجنب الخسائر والأخطار والعسر المالي.

ولأن قطاع التأمين شهد تطورا ملحوظا على إدارة مراقبة قطاع التأمين دراسة الوضع المالي والفني لشركات التأمين للمحافظة على الاستقرار لهذا القطاع ومنه المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للدولة ككل.

تتعدد انظمة الرقابة المالية على شركات قطاع التأمين ، كهامش الملاءة المفروض على شركات التأمين بنسب معينة تفرضها إدارة التأمين على الشركات ، ويعتبر نظام الإنذار المبكر المتبع من قبل اتحاد مراقبي التأمين (NAIC) في الولايات المتحدة والمطبق على شركات التأمين من الأنظمة المهمة لمعرفة الوضع المالي والفني لشركات التأمين التي تعمل في القطاع ، ويعتبر وسيلة حماية وإنذار مبكرين ، فيساعد الهيئات الرقابية على استكشاف الشركات التي يظهر عليها بعض المشكلات المالية، وتعد هذه النسب معايير توجيهية فقط ، ويقوم نظام الإنذار المبكر على تصنيف النسب لمجموعات تقيس

خصائص مالية معينة وهذه المجموعات هي النشاط والربحية والسيولة والاحتياطيات ، ويقوم النظام على مرحلتين ، وهما مرحلة احصائية ومرحلة تحليل نتائج.

وفي الأردن يحتل قطاع التأمين مكانة مهمة منذ بداياته عام 1946, وشهد تطور ملحوظ من خلال زيادة عدد شركات التامين وزيادة اهتمامها بنواحي تأمينية جديدة.

1.1.مشكلة الدراسة

تعتمد شركات التأمين على أقساط التأمين للقيام في عملياتها المختلفة من الاستثمار ودفع الالتزامات كالمخصصات والاحتياطيات وتتعرض شركات التأمين الى مخاطر مختلفة ولذلك عليها المحافظة على مركز مالي مناسب لمواجهة هذه المخاطر ولذلك يجب على شركات التأمين فحص مركزها المالي باستمرار لمعرفة مواطن الخلل المالي حتى تتجنب المخاطر المفاجئة والتي تعرض الشركة الى عسر مالي أو الوصول الى مرحلة اكثر صعوبة وهي التصفية.

وتكمن اشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل تحقق شركات التأمين الأردنية معايير نظام الإنذار المبكر ؟
- ما هو تقييم الوضع المالي لشركات التأمين الاردنية وهل من الممكن ان تقع حالات عسر مالي.

2.1.أهمية الدراسة

لقد زادت أهمية قطاع التامين في السنوات الاخيرة باعتباره احد القطاعات المالية المهمة في الاقتصاد الوطني، وتلعب شركات التأمين دورا مهما في الصناعة المالية ، حيث بالإضافة الى عملها وهو القيام بالتامين فهي تتلقى الاموال الادخارية من الافراد والشركات وتقوم بالنشاطات الاستثمارية من خلال هذه الاموال، وهي بذلك تتعرض للمخاطر المالية ، ولذلك يجب على شركات التأمين المحافظة على المتانة المالية , وتكمن أهمية الدراسة في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين وذلك لمعرفة وضعها المالي في اي لحظة زمنية لتجنب حدوث الاخطار المالية ولتجنب العسر المالي ، ويعتبر نظام الانذار المبكر المبتكر من هيئة الرقابة المالية الامريكية واحد من الانظمة الفعالة لتقييم الاداء المالي لشركات التأمين ، حيث يتكون من معايير محددة تقيس وضع المركز المالي وأنشطته بنسب معينة ، ويساعد نظام الانذار المبكر الجهات الرقابية الرسمية على معرفة الوضع المالي والفني لشركات قطاع التأمين.

3.1.أهداف الدراسة

تكمن اهداف الدراسة في كل مما يلي:

-تقييم الاداء المالي لشركات التأمين الأردنية عن طريق نظام الانذار المبكر والتحقق من تعرضها لحالة العسر المالي.

-قياس متانة شركات التأمين الاردنية حسب النسب المتبعة في نظام الانذار المبكر.

-الوقوف على مواطن الخلل في الانشطة المالية لشركات التامين من خلال قياس النسب المالية لها

4.1.الفرضية الرئيسة:

لا تحقق شركات التأمين الأردنية المعايير الرقابية لنظام الإنذار المبكر.(IRIS)

5.1.التعريفات الإجرائية:

نظام الإنذار المبكر: نظام يقوم على مجموعة من الإشارات والمؤشرات التي تتسم بقدرتها على الكشف المبكر والتنبؤ بالأزمة قبل وقوعها وقياس مدى الاستقرار في الاقتصاد من خلال تحديد وتحليل الصعوبات والمشاكل التي تواجهه مما يساعد على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الوقائية والتصحيحية المطلوبة لتجنب الأزمة والاضطرابات في القطاع المالي.(Albulescu, 2009)

2. نظام الإنذار المبكر

1.2. **تعريف نظام الإنذار المبكر:**

يمكن تعريف نظام الانذار المبكر بانه تلك الاداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية وغيره لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات والسياسات والتي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في ذلك البلد. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات) بينما ترتكز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة) خليفة، 2012، الصفحات**(159-178 .**

ويرتكز تعريف نظام الإنذار المبكر على تعريف واضح للأزمة ومصدرها فهناك النظم التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمات التي مصدرها قطاع البنوك وأخرى مصدرها المديونية الخارجية أو سعر الصرف أو

التجارة الخارجية أو جميعهم كما في الأنظمة الشاملة أو أي مزيج بينهم وعليه يعرف النظام. وعمليا فإن تاريخ الأزمات والتركيبة الهيكلية لبلد ما تلعب دور رئيسي في نوع وتعريف النظام المراد بناءه وتجدر الإشارة هنا إلى أن خبرة الدول في الأزمات الاقتصادية تشير إلى أن أغلبها مصدره القطاع المالي (البنوك، التأمين , أو سعر الصرف، أو المديونية) تليها الأزمات الناجمة من قطاع التجارة الخارجية والأخرى من ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد. **(Goldstein, 2000)**

أما الحداد) صالح، 2009(فقد عرفه" :هو نظام مبني على أسس علمية يساعد صناع القرار على التنبؤ بالأزمات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة بحيث يساعد في إدارة حوار لدى جهات صنع القرار حول أفضل البدائل والحلول وإيجاد حزمة السياسات اللازمة لحصار الأزمة وعدم السماح لتداعياتها السلبية في التحقق."

في حين عرفه بسيسو) حمدي.، 2010(بأنه" :القدرة على استيعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات مما بمكن من اتخاذ كافة التدابير لتجنبها وتقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة."

أما جديتاوي (2008) فقد عرفه بأنه" :مراقبة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من شأنها أن تمكن صناع القرار من التنبؤ بالأزمة وتعطيهم الوقت الكافي لاتخاذ التدابير المناسبةة لمنع الأزمة أو على الأقل تقليل الآثار السلبية التي قد تنجم عنها من خلال نظرة فاحصة على سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة التي تظهر سلوكا مختلفا في الفترة التي تسبق الأزمة مقارنة بسلوكها في الظروف الطبيعية."

ويعرف الباحث نظام الإنذار المبكر على أنه نظام قائم على مجموعة من الأسس العلمية وذلك بهدف مساعدة الشركة على التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة

2.2. مؤشرات نظام الإنذار المبكر:

أولا: استنباط مؤشرات إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المالية

يعتبر الهدف الأساسي من استخدام المؤشرات هو اكتساب القدرة على التنبؤ بأي اختلال أو تحديد أوضاع المخاطرة واحتمال اندلاع الأزمات أو احتمال التعثر وتقدير حدة الخسائر الناجمة عنه، فالمؤشرات هي بمثابة أداة للإنذار المبكر وتدخل في صلب عملية إدارة المخاطر وإيجاد المتغيرات

والظروف المفاجئة المسببة والمحددة لأي انحراف أو وخسائر أو أزمات غير مرغوب فيها وهذا يدفع دائما للبحث عن المؤشرات لكن اختيار هذه المؤشرات يعتمد على فهم أسباب الأزمة المالية سواء كانت أزمة نقدية أو أزمة مصرفية) عبد القادر،، 2009(.

1. **مؤشرات الأزمات النقدية** :إن المتغيرات التي تصلح لأن تكون مؤشرات إنذار مبكر لحدوث أزمة نقدية تتمثل في الغالب بمتغيرات الاقتصاد الكلي وبصورة أكثر تحديدا إذا كانت هذه المتغيرات أعلى أو أقل من معدلاتها في الأحوال العادية فمن المحتمل أن يكون سريع التأثير بأزمة نقدية وتتمثل هذه المؤشرات بما يلي) عبد القادر،، 2009(

- انخفاض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية نسبة إلى معدلها.
- زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع نسبة إلى الاحتياطيات الأجنبية.
- انخفاض أسعار الأوراق المالية وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية.
- التدهور في شروط التبادل التجاري.
- زيادة أسعار الموجودات (الأصول) فمعظم الأزمات المالية التي حدثت ارتفعت فيها أسعار العقارات والأسهم بحدة ومن ثم بعد ذلك اتجهت هذه الأسعار للهبوط بصورة حادة.

-2**مؤشرات الأزمات المصرفية** :إن المتغيرات التي تصلح لأن تكون مؤشرات إنذار مبكر لحدوث أزمة مصرفية تتمثل في الغالب بمتغيرات مرتبطة مباشرة بسلامة النظام المصرفي وتتمثل هذه المؤشرات بما يلي) محمود.، 2011(:

• ارتفاع رصيد الديون المتعثرة حيث يعتبر تعثر العملاء في سداد الديون المستحقة عليه مؤشرا هاما في رصد الأزمات المصرفية.

• غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات عن المقترضين مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة منها تضخم القيمة الرأسمالية للأصول وأخطاء المقترضين في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها.

• التدهور السريع في نسب رأس المال.

• الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة والتدهور السريع في نسب رأس المال وانخفاض نسبة التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

• مراحل الإفلاس المصرفي وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية: مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، الخطر المعنوي والعدوي

ثانيا: مؤشرات نظام الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية:

هناك عدة مؤشرات يمكن أن تعطي دلائل واضحة على قابلية الاقتصاد والنظام المصرفي للتعرض لأزمة أو لتقييم سلامة الاقتصاد والنظام المصرفي عموما , وتأتي المؤشرات من مصادر متباينة , وترتبط بجوانب مختلفة من الاقتصاد، حيث يكون بعضها من النظام المصرفي وبعضها من قطاعات أخرى , في حين يمكن أن تكون المؤشرات الاخرى من الاقتصاد الكلي وهناك بعض الأدوات الجديدة التي تركز على مدى قدرة الاقتصاد والنظام المالي في دولة على تحمل الصدمات المختلفة , ومن بين هذه الأدوات مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات الحيطة الكلية حيث تعتبر هذه المؤشرات مؤشرات مشتركة لأي نظام ولأي دولة او مجموعة من الدول، وهي على الشكل التالي:

.1**مؤشرات الحيطة الجزئية للتنبؤ بالأزمات المالية** :بدأ الاهتمام باستخدام مؤشرات مالية لدعم وتقييم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992 ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي.

.2**مؤشرات الحيطة الكلية للتنبؤ بالأزمات المالية** :هي مؤشرات تدل على مدى سلامة الاقتصاد واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية الاقتصاد للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الاقتصاد والجهاز المصرفي والمالي للخطر) مصطفى، 2008، صفحة 120(.

2. 3. الدراسات السابقة

أولا -الدراسات باللغة العربية:

-1دراسة الشديفات (2017) بعنوان:التنبؤ بفشل شركات الاستثمار المُدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات تعرض الشركات للفشل قبل سنة من حدوثه على الأقل، من خلال تطبيق أهم نماذج التنبؤ بفشل الشركات وهو أنموذج (Kida) وأنموذج Abbas and Rashid)) وأنموذج(Altman) والتأكد من إمكانية استخدامه

في الشركات المالية المُدرجة في بورصة عمان، حيث استخدمت الدراسة أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات والمتمثل في الوسط الحسابي والوسيط والقيمة العظمى والقيمة الصغرى والانحراف المعياري, ومن خلال تطبيق كلا من معادلة أنموذج ألتمن(Altman) ، وكيدا (Kida) ونموذج Abbas) (and Rashidلاستخراج مؤشر Z من عام 2012 إلى عام 2015 لشركات الاستثمار المُدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها(38)شركة، فأظهرت نتائج الدراسة إمكانية استخدامه في الشركات المالية المُدرجة في بورصة عمان .

-2دراسة أبو شهاب (2018) بعنوان: مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المُدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية نموذج كيدا (Kida)للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة المُدرجة في بورصة عمان، حيث تم تطبيق هذا النموذج على (10) شركات تم إحالتها للتصفية (متوقفة) و(10) شركات مستمرة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نموذج كيدا (Kida) تنبأ بالفشل المالي لـ (8) شركات من أصل (10) شركات، في حين لم تتحقق نتائج نموذج كيدا عند (7) من أصل (10) شركات أظهرت وجود الفشل المالي، وكانت من الشركات غير المحالة للتصفية، ولوحظ أن العدد الكلي للشركات التي حققت النموذج (11) من أصل (20) شركة من عينة الدراسة الإجمالية أي بما نسبته.(55%)

-3دراسة بوخرص،) عبدالعزيز.، 2018(**بعنوان:العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر للازمات بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية: دراسة تحليلية؛**

هدفت هذه الدراسة إلى تبين الدور الذي تلعبه أو تمثله لوحة القيادة المستقبلية في إنشاء نظام إندار مسيق لاكتشاف الأزمات من خلال المقاييس والمؤشرات العامة لأبعاد لوحة القيادة المستقبلية، ولتحقق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعمل المنهج الوصفي من خلال تقديم تأصيل نظري حول موضوع نظام الإنذار المبكر للأزمات ولوحة القيادة المستقبلية، واتبعت المنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج الخاصة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية وعلاقتها بنظام الإنذار المسبق لاكتشاف الأزمات، وبعد إجراء التحليل تبين أن للوحة القيادة المستقبلية أو المثالية من خلال المقاييس والمؤشرات الخاصة بأبعادها الأساسية دور مهم وفعال في استكشاف الأزمات والتنبؤ بها مبكرا قبل وقوعها.

-4دراسة العيد وبولحية) الطيب، 2018(**بعنوان:فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية : الأزمة المالية العالمية 2007 نموذجاً ؛**

هدفت هذه الدراسة للتعرف والتحليل مفهوم نظام الإنذار المبكر وآليات عمله باعتباره من الأدوات المستحدثة في التنبؤ بالأزمات المالية، كما أن تداعيات هذه الأزمات وانعكاساتها بالإضافة إلى التكاليف المالية الضخمة المترتبة عنها، أدى بالمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية وصناع القرار الى العمل على تطوير مؤشرات نظام إنذار مبكر تضم متغيرات اقتصادية مالية ونقدية تكون قادرة على التنبؤ الأزمات المالية قبل وقوعها وبالتالي الحد من تأثيراتها.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

.1دراسة (Bian and Mazlack (2003 بعنوان-Fuzzy-rough Nearest":
neighbor Classification Approach "

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بالتعثر المالي للشركات واستخدمت 24 نسبة مالية من أصل 56 نسبة مستخرجة من الدراسات السابقة، وأجريت الدراسة علي قطاع الاتصالات في الصين، وتم تحليل البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات باستخدام التحليل اللوجستي، وتم التوصل إلي ستة نسب مالية يمكن استخدامها في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات وهي: نسبة التداول، نسبة التدفق النقدي إلي إجمالي الديون، نسبة المبيعات إلي إجمالي الأصول، نسبة صافي الربح إلي حقوق المساهمين، نسبة صافي الربح إلي إجمالي الأصول، نسبة الخصوم المتداولة إلي إجمالي الديون

.2دراسة (Łęgowik-Świącik,2017) بعنوان :The Application of the
ALTMAN Z-SCORE in the Assessment of the Business Model of the Company.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على قابلية التكيف لأدوات المحاسبة الإدارية لتقييم نموذج الأعمال للشركة، مع الإشارة إلى تأثيرها على عملية الإدارة في مجال كفاءة الشركة المختارة لقطاع الإسمنت، فضلا عن معرفة إمكانيات وصحة تطبيق التحليل التمييزي في شكل أنموذج (Altman) وتحليل الاعتماد المتبادل المعبر عنه مع معامل ارتباط بيرسون لتقييم نموذج العمل المنفذ في الشركة التي شملتها الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي و تحليل الاتجاه وأنموذج(Altman) ومعامل ارتباط بيرسون ، واعتمدت الدراسة على البيانات المالية الخاصة بالشركة عينة الدراسة خلال الفترة

المالية (2005-2015) وبعد إجراء التحليل تبين أن قابلية التكيف لأدوات المحاسبة الإدارية لتقييم نموذج الأعمال للشركة.

.3دراسة (2018&Devadason,Nourani) بعنوان Measuring Technical:

Efficiency of Insurance Companies Using Dynamic Network Dea: an Intermediation Approach.

هذه الدراسة يقيس الكفاءة التقنية لشركات التأمين الماليزية باستخدام اطار جديد لكفاءة الأداء، وتستخدم الدراسة تحليلا لبيانات الشبكة الديناميكية لتقييم أداء شركات التامين (التامين الحياتي والعام والمركب) وأنواع الملكية (المحلية والأجنبية) التي تغطي الفترة .2014-2007 وتكشف النتائج عن عدم كفاءه وظيفة القدرة الاستثمارية لدي شركات التأمين المحلية مقارنه بنظرتها الأجانب. وفي حين ان القطاع المركب أو غير المتخصص يؤدي دورا أفضل في وظيفة القدرة علي الاستثمار ، فان الجزء العام يحقق كفاءه أفضل في وظيفة التراكم الممتاز. وتشير النتائج إلى الاستخدام المرتفع لكميات المدخلات والافتقار إلى الاستثمار الكلي كأسباب رئيسيه لتدني الكفاءة، ولا سيما بين شركات التامين المحلية. وتناقش أيضا الآثار المترتبة علي الامتياز التجاري لشركات التأمين .

.4دراسة (2018Apan et al,) بعنوان Comparative Empirical Analysis of:

Financial Failures of Enterprises with Altman Z-Score and VIKOR Methods: BIST Food Sector Application.

تتضمن هذه الدراسة مراجعة تجريبية للفشل المالي للمؤسسات، إذ استخدما الدراسة البيانات المالية الخاصة بشركات الأغذية المُدرجة في بورصة اسطنبول خلال الفترة المالية-2008) (2014، وذلك من خلال إجراء التحليل المالي لتحديد الفشل المالي لهذه الشركات لأول مرة وفقًا لطريقة Z-Score (Altman)، وتم تحديد ترتيب النجاح المالي للمؤسسات بواسطة طريقة VIKOR ، وأظهرت النتائج أن هاتين الطريقتين المختلفتين في تقييم وتفسير النسب المالية بشكل نسبي.

ما يميز الدراسة الحالية :

تباينت الدراسات التي تناولت نظام الإنذار المبكر من خلال عدة محاور، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي لكنها تختلف في أسلوب الدراسة حيث كانت معظم الدراسات السابقة عبارة عن دراسات تطبيقية، أو دراسة حالة، لكن هذه الدراسة اعتمدت على البيانات المالية كأداة لجمع البيانات حول تقييم اداء باستخدام نظام الإنذار

المبكر، وهذا ما قد يضفي على الدراسة من ميزاتها بحيث أنها تجري في بيئة الأعمال الأردنية (قطاع التأمين) حيث أنه وفي حدود علم الباحث لم يجد أية دراسات أجريت في قطاع التأمين الأردني.

3. الطريقة والإجراءات

يهدف هذا الفصل إلى إيضاح ومناقشة وشرح منهجية الدراسة، ولهذا الغرض سوف يتطرقهذا الفصل لمجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، ومصادر جمع المعلومات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

1.3 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، بهدف دراسة تقييم اداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية في الفترة (2014 – 2017)، ولجمع بيانات الدراسة قام الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لشركات تأمين المنشورة في موقع بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين عام 2014 وعام 2017..

2.3. مجتمع وعينة الدراسة

أولا :مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها (23) شركة تأمين حسب موقع بورصة عمان في نهاية عام 2018حيث تعتبر شركات التأمين من القطاعات الرئيسية المدرجة في بورصة عمان.

ثانيا: عينة الدراسة:

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد اعتمد الباحث على أسلوب العينة القصدية من خلال اختيار الشركات التي تتوفر بياناتها خلال فترة الدراسة المتمثلة ما بين (2014-2017) حيث تم استثناء شركتان من مجتمع الدراسة بسبب عدم اكتمال بياناتها المالية خلال فترة الدراسة وهي: اليرموك للتأمين، والأردنية الإماراتية للتأمين، وتعتبر عينة الدراسة ممثلة للمجتمع كاملاً، كما ويعتبر الباحث أن هذا العدد مناسب لعكس نتائج ذات مصداقية تؤدي إلى نتائج أقرب إلى الواقع. وبناء عليه اشتملت عينة الدراسة على (20) شركة تأمين مدرجة في بورصة عمان.

3.3. متغيرات الدراسة:

ولغرض تحليل ودراسة وتقييم أداء شركات التأمين تم التركيز على العديد من النسب المالية وفقا لنظام الإنذار المبكر وفقا للباحث (طعيمة، 2002) فإن هذه النسب تشمل الآتي:

- قياس النشاط الكلي للشركة.
- قياس الربحية.
- قياس السيولة.
- الاحتياطيات.

أولا :نسب النشاط الكلي للشركة:

تتكون هذه المجموعة من النسب الآتية:

نسبة الأقساط إلى الفائض = (صافي الأقساط المكتتبة / الفائض)100 ×

والحد الأقصى لهذه النسبة هو 300% يقصد بالفائض حقوق المساهمين أو حقوق الملكية وهو الفائض في الميزانية.

التغيرات في الاكتئاب = (صافي الاقساط المكتتبة للعام الحالي – صافي الاقساط المكتتبة للعام السابق) / صافي الاقساط المكتتبة للعام السابق×100%

وقد حدد المدى المقبول لهذه النسبة في السوق في حدود -33% إلى33%+

ثانيا: نسبة الربحية:

تتكون نسبة الربحية من النسبة الآتية:

ناتج عمليات التأمين عن سنتين = معدل الخسارة + معدل المصروفات – معدل الاستثمار.

ويتم حساب مكوّنات هذا الناتج ما يلي:

معدل الخسارة = التعويضات التجميلية ومصروفاتها عن سنتين / صافي الاقساط المكتسبة لسنتين

معدل المصروفات = المصروفات الأخرى (الإدارية والعمومية) لسنتين / صافي الأقساط المكتسبة لسنتين

معدل الاستثمار=الدخل من الاستثمار لسنتين / صافي الاقساط المكتسبة لسنتين

و تعطي هذه النسبة مؤشراً عن متانة المركز المالي للشركة، حيث أنها تقيس ربحية الشركة عن نتائج عملياتها في مجال التأمينات العامة.

وقد حدد المدى المقبول لهذه النسبة في السوق بأن يكون أقل من 100. %

عائد الاستثمار= (صافي الدخل من الاستثمار/متوسطة قيمة الاصول المستثمرة للعام الحالي والسابق) × 100

و الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة 6 .%

التغير في الفائض= (الفائض المعدل للعام الحالي – الفائض المعدل للعام السابق) / الفائض المعدل للعام السابق، والمعدل المقبول لهذه النسبة هو من -10% إلى +5.%

يتم حساب الفائض المعدل بالطريقة الآتية:

الفائض المعدل = الفائض (حقوق الملكية)+ مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة.

مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة 1/2 = (مصاريف عمومية وإدارية وعمولات تكاليف الانتاج× مخصصات الاخطار سارية) / صافي الاقساط المكتتبة.

وتعطي هذه النسبة مؤشراً على التحسن أو الخلل الذي طرأ على الموقف المالي لشركة التأمين خلال أقل من سنة .

ثالثا :نسبة السيولة

وتتكون من النسب الآتية:

الخصوم إلى الاصول السائلة=(الالتزامات / الاصول السائلة) × 100

القيمة المقبول لهذه النسبة 105%

رابعا: نسبة الاحتياطيات الفنية:

التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = (التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة / الفائض للعام السابق)×100.%

عرض وتحليل البيانات

يمكن عرض وتحليل البيانات وكذا النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أداة التحليل التي استعملت في هذه الدراسة (النسب المالية) وذلك بدراسة وتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية لشركات التأمين، عن السنوات (2014-2017) من خلال احتساب النسب المالية التي لها علاقة مباشرة بنظام الإنذار المبكر ومن تم اقتراح بعض التوصيات.

1.4. النتائج المتعلقة بنسب النشاط الكلي للشركات:

من خلال الجدول رقم 01 المتضمن تحليل نسب النشاط الكلي لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا، وكذا الجدول رقم 02 المتضمن تحليل نسب النشاط الكلي لشركات التأمين ككل، يتضح ما يلي:

- أن نسبة الشركات التي حقق المعيار الخاصة بالأقساط إلى الفائض تراوحت ما بين (85%-95%) وبالتالي فأن هذه النسب تعتبر مقبولة إلى حد، إذ أن مستوى الأخطار الأصيلة مقبولة، وذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر بعد خضم، وهذا المؤشر يعبر عن الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين في التقلبات غير المتوافقة مع نتائج المحفظة، مما يدل على أن شركات التأمين الاردنية قادرة على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية .

- أن نسب الشركات التي حقق المعيار الخاصة بالتغيرات في الاكتئاب تراوحت ما بين (85%-95%) مما يدل على أن زيادة حجم الاكتئاب عن المدى المقبول من سنة لأخرى مما يعرض شركات التأمين للخطر.

2.4. نسبة الربحية:

من خلال الجدول رقم 03 المتضمن تحليل نسبة الربحية لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا، وكذا الجدول رقم (4) المتضمن تحليل نسبة الربحية لشركات التأمين ككل، يتضح ما يلي:

- أن نسب الربحية المتعلقة بنتائج عمليات التأمين عن سنين خلال فترة الدراسة لجميع الشركات كانت ضمن معيار القبول مما يدل على مثانة المركز المالي للشركات عينة الدراسة، حيث أنها تعطي مؤشراً واضحاً على ربحية الشركات.

- أن نسب الربحية المتعلقة بعائد الاستثمار خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين(71%-66%) ، وتعد هذه النسب مؤشر جيدا لجودة المحافظة الاستثمارية في الشركات عينة الدراسة، إذ أن هذه النسب تزيد عن 6 %، مما يدل على أن الشركات تحقق مستوى عالي من الربحية .

- أن نسب الربحية المتعلقة بالتغير في الفائضخلال فترة الدراسة تراوحت ما بين-85%) (90%، وتعد هذه النسب تعطي مؤشر هام على أمكانية التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالية للشركات عينة الدراسة، حيث أن المدى المقبول لهذه النسب هو من 10%- إلى 5.%

3.4. نسبة السيولة:

من خلال الجدول رقم (5) المتضمن تحليل نسبة السيولة لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا وكذا الجدول رقم (6) المتضمن تحليل نسبة السيولة لشركات التأمين ككل، يتضح ما يلي:

- أن نسب الخصوم إلى الأصول السائلة لشركات التأمين خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (95%-100%)، وتدل هذه النسب إلى كفاءة شركات التأمين وقدرتها على استجابة لأي مطالبات مالية حيث أن معدل قبول هذه النتيجة هو.(105%)
- أن نسب السيولة أظهرت أن رصيد الوكلاء والاقسام تحت التحصيل قد تروحت ما بين (66%-80%).

4.4. نسبة الاحتياطيات الفنية

يظهر من خلال الجدول رقم (7) المتضمن نسبة الاحتياطيات للشركات عينة الدراسة ككل، أن نسب الشركات التي حقق الشرط المتعلق بنسبة الاحتياطيات تراوحت ما بين (80%-100%)، وتدل هذه النسب على أن دقة مؤشر الاحتياطيات في شركات التأمين التي تم تكوينهما في الاحتياطي عن سنة واحدة.

5. خاتمة :

بعد على ما سبق من نتائج توصى الدراسة بما يلي:

- العمل على زيادة نمو الأقساط الواردة عن العمليات التي تم التأمين عليها طوعياً.
- العمل على زيادة كفاءة واقتصادية برامج إعادة التأمين الصادرة وملائمتها من حيث التكلفة والحاجة.
- زيادة الجهد المبذول لتعميم الثقافة التأمينية على منتسبي الشركات .
- إجراء دراسات مشابهة على عينة أكبر تشمل فترات زمنية وقطاعات مالية أخرى للتعرف على تقييم اداء شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر دراسة على شركات التأمين الاردنية في الفترة (2014(2017 – .
- ضرورة الاهتمام بتحليل النسب المالية لما له من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركات ولفت أنظار القائمين على تلك الشركات بجدوى تحليل النسب المالية لهم.

- العمل على تطوير وتحديث نظام الانذار المبكرلشركات التأمين وفقا للتغيرات الحاصلة في بيئة الشركات الاردنية؛ إذ أن هناك بعض شركات التأمين انهارت بشكل غير مسبوق في الدول العربية، مما أدى إلى حدوث خسارات كبيرة لا يزال يعاني من آثارها الكثير من أفراد المجتمع.

6. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

-بسيسو، فؤاد حمدي،(2010)، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات). (بيروت، لبنان.: اتحاد المصارف العربية.

-الملكاوي، محمد محمود،(2011)، البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل،(المنصورة، مصر.: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.

2. المقالات:

-منيع، مصطفي؛ الأربد، أحمد خليفة،(2012)، تقييم الأداء في شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، (المجلد 10).

-عبد اللطيف، مصطفى،(2008)، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، (عدد 6).

-بوخرص، عبدالعزيز،(2018)، العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر للازمات بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية : دراسة تحليلية،. (19)،ص.1-12

-العيد، صوفان؛ بولحية، الطيب،(2007)، فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية : الأزمة المالية العالمية 2007 نموذجاً،. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 11، ص 239 – 247

-الحداد، محرم صالح،(2009)، نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة .المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد 17 (عدد 2)

3. المداخلات:

-عصماني، عبد القادر، (2009)،أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،2009،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

-Goldstein, M. G. (2000) Assessing financial vulnerability in emerging economies: A summary of empirical results. . KIEP seminar. Korea. Korea.

4. مواقع الانترنيت:

- موقع مركز إيداع القوائم المالية لشركات التأمين الاردنية، عمان الأدرن

http://www.joif.org

7. ملاحق:

جدول 1: تحليل نسب النشاط الكلي لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا

الشركة	الحد الأقصى هو300%				في حدود -33 %إلى +33%			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
الشرق الأوسط للتأمين	250	180	210	208	22	21	20	22
النسر العربي للتأمين	222	184	205	210	23	35	36	37
التأمين الاردنية	248	162	198	136	30	29	27	25
التأمين العربية – الأردن	310	350	322	308	33	18	10	30
دلتا للتأمين	280	208	214	209	28	26	23	21
القدس للتأمين	150	305	199	198	31	30	26	18
المتحدة للتأمين	152	252	236	240	27	31	31	30
الاردنية الفرنسية للتأمين	163	214	197	236	19	32	25	21
الاراضي المقدسة للتأمين	148	184	250	231	20	34	31	23
المنارة للتأمين	157	154	231	201	35	25	29	17
الشرق العربي للتأمين	250	145	189	197	32	29	20	21
الصفوة للتأمين المساهمة العامة المحدودة	214	250	210	211	29	27	32	23
العرب للتأمين على الحياة والحوادث	182	215	170	189	28	21	29	26
فيلادلفيا للتأمين	340	240	208	199	32	20	30	21
الاتحاد العربي الدولي للتأمين	285	302	215	201	39	29	12	25
التأمين الوطنية	214	201	218	217	21	27	19	26
الاردن الدولية للتأمين	198	215	208	210	34	23	32	27

الشركة	الحد الأقصى هو300%				في حدود -33 %إلى +33%			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	208	219	214	231	36	27	21	28
الضامنون العرب للتأمين	236	214	264	245	28	29	14	29
المجموعة العربية الاردنية للتأمين	214	201	217	218	27	30	28	30
المتوسط والخليج للتأمين-الأردن	210	190	222	234	29	31	26	25

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علىhttp://www.joif.org

جدول 2: تحليل نسب النشاط الكلي لشركات التأمين ككل

النسبة*	معيار القبول	2014	2015	2016	2017
نسبة الأقساط إلى الفائض	الحد الأقصى هو 300%	90%	85%	95%	95%
التغيرات في الاكتتاب	في حدود -33% إلى +33%	85%	90%	95%	95%

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علىhttp://www.joif.org

جدول (3): تحليل نسبة الربحية لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا

الشركة	نتائج عمليات التأمين عن سنين				عائد الاستثمار				التغير في الفائض			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
الشرق الأوسط للتأمين	27	30	32	35	4	6	3	5	-9	-8	-8	-6
النسر العربي للتأمين	29	31	32	32	6	7	7	8	1	5	4	2
التأمين الاردنية	30	32	27	39	7	8	7	7	-11	-12	-13	-14
التأمين العربية – الأردن	31	36	28	37	8	9	9	9	5	4	3	2
دلتا للتأمين	32	34	39	29	8	7	8	4	3	3	2	1
القدس للتأمين	28	28	30	30	7	8	7	7	2	2	1	3
المتحدة للتأمين	36	36	31	31	9	9	9	2	1	5	0	0
الاردنية الفرنسية للتأمين	36	35	32	32	1	2	2	6	-8	-9	-10	-7
الاراضي المقدسة للتأمين	29	29	41	36	2	3	3	7	0	0	0	0
المنارة للتأمين	36	30	32	37	5	6	4	7	3	2	1	2
الشرق العربي للتأمين	31	31	32	34	6	8	5	5	6	1	0	1
الصفوة للتأمين المساهمة العامة المحدودة	30	32	31	36	7	7	8	6	2	3	2	2
العرب للتأمين على الحياة والحوادث	29	30	35	38	2	1	1	9	1	2	1	1

الشركة	نتائج عمليات التأمين عن سنين				عائد الاستثمار				التغير في الفائض			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
فيلادلفيا للتأمين	30	36	31	39	6	6	7	8	7	8	9	8
الاتحاد العربي الدولي للتأمين	31	37	32	35	9	8	7	5	3	2	2	1
التأمين الوطنية	32	38	34	36	7	4	8	6	4	1	1	0
الاردن الدولية للتأمين	34	39	36	37	6	5	8	7	-1	-1	0	1
المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	36	27	37	38	5	6	4	8	0	0	0	0
الضامنون العرب للتأمين	39	36	38	34	9	8	8	9	-2	-1	-1	-3
المجموعة العربية الاردنية للتأمين	37	34	39	36	7	6	9	8	0	0	0	1
المتوسط والخليج للتأمين-الأردن	31	35	37	39	1	1	2	3	0	0	0	1

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علىhttp://www.joif.org

جدول (4) تحليل نسبة الربحية لشركات التأمين ككل

النسبة*	معيار القبول	2014	2015	2016	2017
نتائج عمليات التأمين عن سنين	الحد الأدنى هو 26%	100%	100%	100%	100%
عائد الاستثمار	الحد الأدنى هو 6%	66%	71%	66%	71%
التغير في الفائض	في حدود -10% إلى +5%	85%	90%	90%	90%

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علىhttp://www.joif.org

*نسبة الشركات التي حقق المعيار القبول إجمالي الشركات عينة الدراسة.

جدول (5): تحليل نسبة السيولة لكل شركة من الشركات عينة الدراسة على حدا

الشركة	الخصوم إلى الأصول السائلة				رصيد الوكلاء والاقسام تحت التحصيل			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
الشرق الأوسط للتأمين	106	110	111	107	52	45	46	47
النسر العربي للتأمين	101	105	106	100	31	40	39	39
التأمين الاردنية	108	109	110	104	32	31	30	30
التأمين العربية – الأردن	110	112	121	112	34	32	33	32
دلتا للتأمين	109	108	109	108	63	33	31	31
القدس للتأمين	110	106	108	112	35	49	50	52
المتحدة للتأمين	105	108	109	106	39	46	47	48
الاردنية الفرنسية للتأمين	112	111	112	114	65	32	33	32
الاراضي المقدسة للتأمين	132	120	122	121	40	32	32	30
المنارة للتأمين	120	119	118	119	29	32	30	29
الشرق العربي للتأمين	120	108	108	118	45	37	38	39
الصفوة للتأمين المساهمة العامة المحدودة	121	110	109	124	30	32	30	31
العرب للتأمين على الحياة والحوادث	106	114	115	108	31	30	29	28
فيلادلفيا للتأمين	107	108	109	106	32	29	28	29
الاتحاد العربي الدولي للتأمين	109	107	110	108	29	28	29	30
التأمين الوطنية	108	110	114	107	28	30	30	32
الاردن الدولية للتأمين	106	108	123	106	49	31	32	33
المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	107	109	141	108	45	47	49	49
الضامنون العرب للتأمين	106	107	125	106	27	29	28	28
المجموعة العربية الاردنية للتأمين	105	106	116	105	46	30	29	24
المتوسط والخليج للتأمين-الأردن	106	107	117	107	28	31	30	29

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علىhttp://www.joif.org

جدول (6): تحليل نسبة السيولة لشركات التأمين ككل

النسبة*	معيار القبول	2014	2015	2016	2017
الخصوم إلى الأصول السائلة	الحد الأدنى هو 105%	95%	%100	%100	95%
رصيد الوكلاء والاقسام تحت التحصيل	الحد الأقصى هو 40%	66%	80%	80%	80%

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علىhttp://www.joif.org

جدول (7) تحليل نسبة الاحتياطيات

النسبة*	2014	2015	2016	2017
نسبة الاحتياطيات	80%	%95	%100	100%

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علىhttp://www.joif.org

علاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الادارية في المؤسسات العمومية" دراسة حالة ثانوية الشهيد محمد خنتاش-حرشون –الشلف

The Relationship of Application Programs to Administrative Jobs in Public Institutions "Case Study of Martyr Muhammad Khantash - harshoun Secondary School - Chlef

صالح براهيم أم الشيخ[1*]، زروخي فيروز[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، o.salehbrahim@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، f.zerroukhi@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/02/19 تاريخ القبول: 2021/05/02 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تبيان علاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الإدارية في المؤسسات العمومية آخذين ثانوية الشهيد محمد خنتاش بحرشون – الشلف كنموذج لدراستنا.

بينت دراستنا الميدانية من خلال نتائج اختبار الفرضية الأولى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج التطبيقية والوظائف الإدارية بالثانوية محل الدراسة، وأثبتت نتائج اختبار الفرضية الثانية أنه توجد فروق ذات دلالة في إدراك أفراد عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة(البرامج التطبيقية والوظائف الإدارية) تعزي للمتغيرات الوظيفية(الخبرة المهنية والمستوى التعليمي).

الكلمات المفتاحية: البرامج التطبيقية؛ الوظائف الإدارية؛ التخطيط؛الاتصال؛الرقابة.

تصنيف JEL: M19 ، D85

*المؤلف المرسل

Abstract:

This article aims to clarify the relationship of application programs with administrative functions in public institutions, taking Martyr Muhammad Khentash Bahchoun High School - Chlef as a model for our study.

Our field study showed through the results of the first hypothesis test that there is a statistically significant relationship between the applied programs and the administrative jobs in the secondary under study, and the results of the second hypothesis test proved that there are significant differences in the perception of the study sample members of the study variables (application programs and administrative jobs) attributable to the functional variables (Professional experience and educational level).
Keywords: Application software; management jobs; Planning; Communication; Control.

Jel Classification Codes: M19 ،D85

1. مقدمة:

يعد التغيير سمة من سمات هذا العصر حيث شمل جميع مجالات العمل من سياسة وثقافة واقتصاد ورياضة وتكنولوجيا فالحديث كله عن التغيير والتطور التكنولوجي والمعلوماتي المذهل مثلا كاختراع الهواتف الذكية، الروبو، الانترنت، الحواسيب لما لها من قدرة فائقة على استقبال المعلومات ومعالجتها وتخزينها وإخراجها وقت الحاجة، وهذا التطور دفع بالمؤسسات إلى مواكبته حتى تضمن بقائها في السوق وتعزز من قدرتها التنافسية وضمان تسيير أمثل لمواردها، لذا نجد أن أهم وأكثر تكنولوجيا استخدما في المؤسسات الحاسوب.

فهو عبارة عن آلة الكترونية مبرمجة تقوم بعمليات عدة من معالجة البيانات وتخزينها واجراء عمليات حسابية ومنطقية عليها، وتتم هذه العمليات بالاعتماد على مكونين أساسيين هما: العتاد والمكون الثاني البرمجيات التي تنقسم بدورها إلى : برامج تشغيلية من أجل تشغيل الحاسوب فبدونها لا نستطيع العمل على الحاسوب مثل :الوندوز07 وبرامج تطبيقية والتي يتم تثبيتها على الحاسوب من أجل القيام بأعمال مختلفة كالكتابة ،الرسم ،الحساب ،إعداد قواعد البيانات ومن هذه البرامج نجد برامج الألعاب ، برامج مضادات الفيروس ....الخ والشيء الملاحظ على مؤسسات العصر أنها تمارس وظائف ادارية هامة كالتخطيط،التنظيم، التوجيه، الرقابة والاتصال وتسيير الموارد البشرية(التوظيف،الاجور ،تقييم الاداء، التكوين...) من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في مخرجاتها.

وعليه فإن تبني المؤسسات للحواسيب يحتم علينا أن تحدد الرابط الأساسي بين الحواسيب ووظائفها الادارية ،ولأجل معرفة تلك الروابط جاءت دراستنا لمعالجة موضوع "علاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الادارية في المؤسسات العمومية" دراسة حالة ثانوية الشهيد محمد خنتاش بحرشون – الشلف حيث اقتصرت دراستنا داخل هذه الثانوية على علاقة برامج Ms Officeالتطبيقية بوظيفة التخطيط ،الرقابة ،الاتصال ،وعلى ضوء ما تقدم سالفا نطرح الاشكالية التالية :

ما علاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الادارية بثانوية الشهيد محمد خنتاش – حرشون – الشلف ؟

1.1.فرضيات الدراسة:

بناءا على إشكالية الدراسة يمكننا صياغة الفرضيتين التاليتين:

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البرامج التطبيقية والوظائف الادارية بالثانوية محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05 ≥sig.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ادراك افراد عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي ،الخبرة المهنية) عند مستوى معنوية0.05 ≥sig داخل الثانوية محل الدراسة.

2.1.أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- إظهار التأثير الذي تحدثه البرامج التطبيقية على الوظائف الادارية داخل المؤسسات؛
- تبيان العلاقة بين البرامج التطبيقية والوظائف الادارية داخل الثانوية محل الدراسة؛
- معرفة علاقة الخصائص الديموغرافية بمتغيرات الدراسة.

3.1.منهج الدراسة:

المنهج المطبق لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج الاستنباطي بسبب اعتماده على قاعدة تحليل(كل-جزء) ،أي الانطلاق من كليات الموضوع(البرامج التطبيقية والوظائف الادارية) وصولا إلى جزئياته أي العلاقة بين البرامج التطبيقية والوظائف الادارية ،أما الادوات المستخدمة لتطبيق هذا المنهج هما أداتي

التحليل والوصف اللتان تهتمان بالتعرف على معالم الموضوع وتحديد أسباب وجوده على صورته القائمة دون محاولة التأثير فيه ،بالإضافة إلى استخدام أداة الاستبانة والمقابلة.

2. البرامج التطبيقية:

1.2 مفهوم البرامج التطبيقية:

البرامج التطبيقية:"هي أوسع باب للدخول إلى عالم الكمبيوتر ويتم تصميم هذه البرامج عن طريق أشخاص وشركات وتكون هذه البرامج كبيرة جدا وذات قدرة فائقة على تلبية رغبات المستخدم".(عمروني،بوكابوس، جدي، و عيشاوي، 2007، صفحة 22) .

وتعرف أيضا بأنها: "البرامج الملحقة مع نظام التشغيل والتي يمكن استعمالها على الكمبيوتر والتي تتعلق بميادين مختلفة ". (هامل، 2007، صفحة 10).

كما تعرف بأنها: " كل البرامج التي يمكن استعمالها على الكمبيوتر والتي تتعلق بميادين مختلفة ".(دومي و لعجاج، مبارك،زبدي، 2005، صفحة 10).

وكمفهوم شامل للبرامج التطبيقية يمكن أن نقول بأنها: تلك البرامج التي نستطيع تطبيقها على الكمبيوتر بعد تثبيتها عليه ويتم تصميمها من طرف أشخاص أو شركات متخصصة في المعلوماتية، الهدف منها هو استخدامها في ميادين مختلفة ، من أجل الحصول على عمل ذو جودة عالية وبكفاءة وفعالية.

2.2 أهمية البرامج التطبيقية:

إن تثبيت البرامج التشغيلية وحده لا يمكن مستخدم الحاسوب من قيامه بوظائفه في ميدان عمله إلا بوجود البرامج التطبيقية، فمثلا الموظف في مؤسسات البريد يحتاج إلى برنامج Outlook والمهندس يحتاج إلى برنامج Vieso وعندما لا تتوفر هذه البرامج يعني تعطيل للأعمال ومنه نستنتج أن هناك علاقة تكاملية بين البرامج التطبيقية والبرامج التشغيلية، كما تظهر أهمية البرامج التطبيقية في أنها تكسب مستخدميها مهارات وفنيات استخدامها ومن ثمة القدرة على إنتاج مثلها أو أحسن منها، وعملية إنتاج البرامج التطبيقية تساهم في رفع الاقتصاد الوطني وتشجع عملية البحث العلمي.

3.2 أنواع البرامج التطبيقية:

ركزنا في دراستنا على برامج Microsoft office التي لها إصداراتمختلفة نذكر أهم هذه البرامج:

- **برنامج معالج النصوص WordMicrosoft Office**

"هو برنامج يسمح بكتابة نص وإدراج أنواع الجداول وعمل تنسيقات من حيث الخط ،الحدود ، التظليل كما يسمح لناWord بالرسم وإدراج الصور". (لعجاج وآخرون ، صفحة 33،41 ،46،50)

❖ **برنامج Microsoft Office OneNote**

إذا كنت تحتاج دائماً لكتابة الملاحظات فيمكنك استخدام هذا البرنامج حيث يمكنك من خلاله كتابة ملاحظاتك بشكل سريع جداً ومن ثم تقوم بعمل حفظ لهذه الملاحظات أو التنبيهات التي قمت بكتابتها لاسترجاعها في وقت لاحق والمميز في الأمر أن كل هذه الملاحظات تحفظ بشكل تلقائي على الذاكرة السحابية مما يجعل إمكانية الوصول إليها متاحة من أي جهاز. (www.traidsof.)

❖ **برنامج قواعد البيانات Microsoft Office Access**

هذا البرنامج مخصص للشركات الكبيرة التي تحتاج إلى ما يسمى بقواعد البيانات حيث يمكن من خلال برنامج مايكروسوفت اكسس إنشاء قاعدة بيانات كاملة تضم كل ما يخص العملاء بشكل دقيق مثل إسم كل عميل ورقم هاتفه والسن وكل هذه الامور ويمكن ربط كل هذا البيانات ببعضها البعض للإستفادة منها فيما بعد. (www.traidsoft.net/2017/11/Download-Microsoft-Office-Full.html)

❖ **برنامج المجدول Microsoft Office Excel**

"هو أحد برامج مايكروسوفت أوفيس، ويستخدم لغايات إجراء العمليات الحسابية، ويحتوي على عدد لا نهائي من الأوراق الافتراضية التي تتيح للمستخدم إدخال المعادلات الحسابية والبيانات اللازمة وإجراء التعديلات عليها، ويتم ذلك جميعه بشكل آلي، وكما يتيح البرنامج للمستخدم إمكانية تخزين البيانات وحفظها بشكل إلكتروني وطباعتها على ورق".(https://mawdoo3.com) ،كما يمكننا من ترجمت تلك البيانات إلى مخططات بيانية مختلفة.

❖ **برنامج Microsoft Office Power point**

برنامج مايكروسوفت باوربوينت هو بالطبع غني عن التعريف وهو مخصص لعمل العروض التقديمية بسهولة حيث يمكن لأي شخص عمل عرض تقديمي من خلال البرنامج بعد دقائق فقط

من الاستخدام، وعلى الرغم من تفوق برامج أخرى مثل أفتر افكت في عمل مثل هذه العروض إلا أن هذا البرنامج لايزال مطلوباً بشكل كبير (.www.traidsoft)

❖ **برنامج Microsoft Office Outlook**

هو أحد البرامج التي يمكنك من خلالها إدارة بريدك الإلكتروني بشكل منظم حيث يمكنك معرفة وصول رسالة جديدة بدون الدخول للبريد حيث تصلك الرسالة في إشعار على الويندوز، ويمكنك الرد على الرسائل حتى في عدم وجود إنترنت حيث يتم تخزين الرسالة حتى يتوفر الإنترنت ثم يتم إرسالها(.www.traidsoft) .

❖ **برنامجMicrosoft Office Publisher**

هو أحد تطبيقات حزمة Office المكتبية. وكما هو واضح من اسم البرنامج، لقد وُجِد لمساعدتك على إنشاء جميع أنواع العناصر القابلة للطباعة والنشر، كالمنشورات الدعائية، الملصقات، بطاقات العمل، بطاقات الدعوة، الكتيبات، المطويات، وغيرها الكثير من المنشورات.

3. الوظائف الإدارية:

1.3 تعريف الوظائف الإدارية:

عرفها جلوفر والمادية اللازمة لتحقق هدف محدد معروف".(https:// mawdoo3.com2019)

وتعرف أيضا بأنها: "انجاز الأهداف من خلال القيام بالوظائف الإدارية الخمسة الأساسية(تخطيط ، تنظيم، توجيه، رقابة، توظيف)".(huda A.follow 2015)

يرى (Holt) أنّها: "العمليّة المُتعلِّقة بالتخطيط، والتنظيم، والقيادة، والرقابة لكلٍّ من الموارد البشريّة، والمادّية، والماليّة، والمعلومات في بيئة تنظيميّة مُعيَّنة".(https:// mawdoo3)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص :

التعريف الشامل للوظائف الإدارية: هو الاستخدام الفعال والكفء للموارد المتاحة في المؤسسة، عن طريق العمليات الإدارية المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لتحقق المؤسسة استراتيجيتها.

2.3 أهمية الوظائف الإدارية(https:// mawdoo3 .)

- المساعدة في تحقيق أهداف المنظمة من خلال تنظيم وتنسيق وتوجيه الموارد دون إهدار للجهد والوقت والمال؛

- استغلال الموارد على النحو الأمثل بحيث تتم الاستفادة من المتخصصين والخبراء واستغلال مهاراتهم بشكل صحيح بالإضافة إلى استخدام الموارد المادية والبشرية على النحو الأفضل مما يؤدي إلى تحقيق الفعالية؛

- تقليل التكاليف: إن التخطيط السليم في استخدام الموارد البشرية والمادية يساعد على التقليل من التكاليف وتحقيق المستوى الأعلى من الإنتاج؛

- تأسيس منظمة سليمة وذلك عن طريق إنشاء هيكل تنظيمي سليم يساعد على تحقيق أهداف المنظمة ويضمن عدم تداخل الوظائف؛

- تحقيق توازن المنظمة ضمن البيئة المتغيرة وتكيفها مع متطلبات المجتمع والحفاظ على نمو المؤسسة.

3.3 الوظائف الإدارية:

بما أن الوظائف الإدارية متعددة ولا يمكن دراستها جميعها فإننا في دراستنا هذه ركزنا على التخطيط والرقابة والاتصال وفيما يلي شرح مختصر لهذه الوظائف.

1.3.3 التخطيط:

"هو التقدير المسبق بما يجب عمله في المستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة خلال فترة زمنية محددة ". (بوخميخم، 2009، صفحة 83)

2.3.3. الرقابة:

"هي وظيفة من الوظائف الرئيسية للإدارة، تمكنها من التحقق من أن الأعمال والنشاطات تؤدى على النحو المخطط لها، وأنها تسير وفق المعايير المحددة التي تحقق الأهداف المرسومة وذلك بغرض التقويم والتصحيح". (جابر، 2008، صفحة 194)

وتتمثل أنواع الرقابة في: (جابر، 2008، الصفحات 196 - 197)

- الرقابة المسبقة: تتم قبل الشروع في الأعمال والأنشطة وتشمل مراجعة كل الإجراءات والقواعد الموضوعة والتحقق منها قبل البدء في تنفيذها؛

- الرقابة الجارية : تتم أثناء مراحل التنفيذ بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب؛

- الرقابة اللاحقة : وتتم بعد الانتهاء من العمل وذلك من خلال جمع المعلومات والوصول إلى النتائج والتأكد من مدى مطابقة العمل المنجز مع ما هو مخطط له.

كما أنه للرقابة عدة أساليب منها: (جابر، 2008، الصفحات 197-198)

- الإشراف والملاحظة :هو ما يقوم به القادة من إشراف يومي وملاحظات على مرؤوسيهم ويوجهون لهم النصائح والإرشادات ويقدمون لهم المكافئات ويوجهون لهم العقوبات؛

- السجلات: يتم فيها تدوين جميع المعلومات والبيانات عن الأعمال التي يؤديها العاملين في المنظمة للتأكد من حسن سير الأعمال؛

- الموازنة التقديرية: ذلك ان كل منظمة تقوم بوضع تقديرات رقمية عن النتائج المتوقع تحقيقها

- التقارير: هي وسيلة تنتقل بين الاقسام والوحدات في المستويات الدنيا إلى المستويات العليا في صورة واضحة لمدى سير العمل والصعوبات والعراقيل التي تواجههم في العمل؛

- الشكاوي والتظلمات: هي كل ما يرفعه المرؤوسين إلى قادتهم أوالي يرفعها المتعاملون الاخرين مع المنظمة فهي تنبه إلى مواطن الانحرافات والاخطاء وبالتالي العمل على احلالها؛

- التفتيش: هو التأكد من حسن أداء الاعمال بالكفاءات المطوبة سواء من طرف العاملين أو من طرف قادتهم المباشرين.

3. 3. 3.الاتصال:

يعرف الاتصال في مجال الإدارة على أنه هو عملية إرسال واستقبال المعلومات والاوامر والتوجهات والتعليمات التي تمكنهم من أداء أعمالهم" (جابر، 2008، صفحة 87)

هذا وتتمثل وسائل الاتصال في : (جابر، 2008، صفحة 88)

- الوسائل الكتابية :وتتمثل في جميع الوثائق المكتوبة التي يتم تبادلها داخل المنظمة مثل:الاوامر المكتوبة ،المنشورات،المذكرات،التعليمات،الرسائل، التقارير المكتوبة؛

- الوسائل الشفهية :وتتمثل في جميع الكلمات المنطوقة التي يتم مبادلتها من خلال الاجتماعات،الندوات ،المؤتمرات ،المقابلات الشخصية ،المكالمات الهاتفية.

للاتصال عدة أشكال هي : (الهلة، صفحة 123)

- الاتصال الرسمي : هو الاتصال الذي يتم عبر القنوات والمسارات الرسمية التي تحددها القواعد التي تحكم المنظمة وله ثلاثة اتجاهات هي :

- الاتصال النازل : ونعني به الاتصال الذي يتجه من المدراء إلى المرؤوسين ويتضمن الاوامر والقرارات والتعليمات وخطط العمل؛

- الاتصال الصاعد :هي الاتصالات التي تصدر من العمال والمنفذين المتواجدين بأدنى السلم الاداري اتجاه المسؤولين والاطر العليا داخل التنظيم وتتضمن عادة التقارير والاقتراحات والرد والاجابات والتظلمات؛

- الاتصال الأفقي:وهو الاتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الاداري الواحد ويتضمن تنسيق الانشطة داخل المشكلات وتبادل المعلومات.

- الاتصال النجمي:وهو الاتصال الذي يكون في صورة متطورة ومعقدة ويمكن تشبيهه بنجمة متشابكة، حيث تكون الاتصالات مختلفة الاتجاهات أفقية – عمودية – ومائلة؛

- الاتصال غير الرسمي :هو اتصال يتم عبر القنوات والمسارات غير الرسمية وبطرق غير مضبوطة في النوادي والمقاهي أوبين أفراد جماعة العمل بطرق شفويه غير مؤكدة وغير ملزمة مثل الاشاعات؛

- الاتصال الخارجي : يكون بين المنظمة والاجهزة التابعة لها وبين الجمهور.

4. علاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الإدارية:

من الصعب إيجاد علاقة محددة ومطلقة بين البرامج التطبيقية والوظائف الادارية بدليل أن المتغيرين يصعب التحكم فيهما ولكن سنحاول ايجاد هذه العلاقة من خلال المعلومات التي وجدناها بشكل نسبي.

1.4علاقة برامجMS Office بوظيفة التخطيط.

يعتبر التخطيط أول وأهم وظيفة ادارية يمارسها المسير في ادارة أعماله فمن خلاله يتم تصميم خطط إما قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل تكون بشكل يدوي، وهذا ما كلف المسير وقتاً وجهداً ومالاً بصفة كبيرة زيادة على ذلك الوقوع في الاخطاء فأصبح التخطيط عمل روتينياً،لكن بإدخال آلة الحاسوب في الادارات لم يعد التخطيط كذلك بل أصبح يعتمد على برامج MS Office كاستخدام برامج MS Office Project لوضع خطط المشاريع وعمل جدول زمني يوضح مسار المشروع من البداية الى النهاية ونسبة كل مرحلة فيه، كما يمكننا برنامج MS Office Excel من اجراء حسابات على هذه الخطط باستخدام قائمة formule.

4. 2 علاقة برامج MS Office بوظيفةالرقابة.

من بين أساليب الرقابة لدينا السجلات وهذا يعني أنها تمارس بشكل يدوي،لكن برامج MS Officeتسمحلنا بترجمة تلك السجلات الى برنامج قواعد البيانات MS Office Accessحيث يسمح لنا بإنشاء قاعدة بيانات من خلال انشاء الجداول وتحويلها الى نماذج لتسهيل عملية ادخال البيانات عمل تقارير لطباعة تلك البيانات وكذلك بالنسبة لأسلوب التقارير يمكنن فعل ذلك، أما الموازنة التقديرية فيمكننا استخدام MS Office Excelمن أجل وضع تقديرات رقمية عن النتائج المتوقع تحقيقها، كما يمكننا برنامج MS Office One note من ترتيب وحفظ البيانات الكتابية والملاحظات .

4. 3علاقة برامج MS Officeبوظيفة الاتصال.

من بين وسائل الاتصال المستعملة بشكل كبير في الادارة نجد الوسائل الكتابية مثل :المذكرات والمنشورات والتعليمات فقد باشرت الادارة لا عداد تلك الوسائل برنامج MS Office Wordمن أجل كتابتها بخط واضح ومنسق وادراج عليها رموز أو صور أو تخطيطات أو جداول أو أي تنسيق،كما أن الاتصال الصاعد يمكننا ممارسته باستخدام برنامج MS Office Excel لعمل التقارير كما أن الاتصال الخارجي الذي يكون بين المؤسسة والجمهور يمكن أن يتم باستخدام برنامج MS Office Publisherمن أجل تصميم اعلان أو بطاقات دعوة أو موقع للأنترنت ونشره.

5. الدراسة التطبيقية لعلاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الإدارية بثانوية محمد خنتاش– حرشون – الشلف.

1.5 أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات دراستنا في:

***المقابلة الشخصية:**

بعد سلسلة من المقابلات التي أجريناها خلال فترة التربص بالثانوية وتحديدً في مكتب "نائب المدير" وبالتطبيق الفعلي لبعض أعمال المكتب والوظائف الإدارية على الحاسوب توصلنا إلى أنه يتم استخدام البرامج التطبيقية في ممارسة الوظائف الإدارية حسب الجدول التالي:

جدول1: العلاقة بين البرامج التطبيقية والوظائف الإدارية.

الوظائف الإدارية الممارسة في المكاتب	مكتب نائب المدير	البرنامج التطبيقي المستخدم
وظيفة التخطيط	إعداد جداول التوقيت للأساتذة إعداد جداول سير الاختبارات إعداد رزنامة الندوات للأساتذة	Excel Word Word
وظيفة الرقابة	إعداد التقارير اليومية للناظر	Excel
وظيفة الاتصال	إعداد الاستفسار كتابة الإعلانات	Excel Word

المصدر: من إعداد الباحثتين

***الاستبانة:**

تحتوي استبانتنا على البيانات التالية :

- البيانات الديموغرافية :وتتمثل في البيانات الوظيفية(المستوى التعليمي، الخبرة المهنية).
- البيانات الأساسية : وتتمثل في:

العبارات الخاصة بالمتغير المستقل(البرامج التطبيقية) والبالغ عددها (6) وموزعة على محور واحد.

جدول 2:المحاور وعدد عباراتها بالنسبة للبرامج التطبيقية.

المحور	عدد العبارات
1- برامج MS Office	6

المصدر:من إعداد الباحثتين

العبارات الخاصة بالمتغير التابع(الوظائف الإدارية) والبالغ عددها (6) وموزعة على ثلاثة محور.

جدول 3: المحاور وعدد عباراتها بالنسبة للوظائف الإدارية.

المحور	عدد العبارات
التخطيط	8 -7
الرقابة	10 -9
الاتصال	12 -10

المصدر:من إعداد الباحثتين

وبذلك يبلغ عدد عبارات الدراسة (12) عبارة، ولقد تم توزيع (13) قائمة استبانه من طرف المتربصة على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (13) فرد لمدة يومين، حيث تم استرجاع جميع الإستبانات .

لأجل معرفة ثبات عبارات (البرامج التطبيقية والوظائف الإدارية) نقوم بحساب معامل الثبات "ألفا كرونباخ"، بحيث إذا كان هذا المعامل أكبر من (0.60) دل على وجود ثبات في أداة الدراسة وعليه فإن "ألفا كرونباخ" الخاص بالبرامج التطبيقية يساوي (0,77) و الخاص بالوظائف الإدارية يساوي (0.69) ومنه فإن "ألفا كرونباخ " الخاص بـ (12) عبارة يساوي (0.80).

جدول 4 : معاملات الثبات "ألفا كرونباخ".

متغيرات الدراسة	عدد عبارات متغيرات الدراسة	ألفا كرونباخ
البرامج التطبيقية	6 – 1	0,77
الوظائف الإدارية	12 -7	0.69
الإجمالي	12	0.80

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامجspss

2.4 أساليب المعالجة الإحصائية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة وتحديد استجاباتهم تجاه محاور الدراسة؛
- معامل بيرسون لتحديد قوة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع؛
- معامل "ألفا كرونباخ" لتحديد الاتساق الداخلي للعبارات ولمعرفة صدق أداة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة؛
- معامل التحديد لقياس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل؛
- التباين الأحادي للبحث عن الفروق في المتغيرات الديموغرافية

وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)

واستخدمنا مقياس ليكارت الخماسي كما يلي :

جدول 5: مقياس ليكارت الخماسي.

عبارات المقياس	رقمها
موافق بشدة	5
موافق	4
محايد	3
غير موافق	2
غير موافق بشدة	1

المصدر: من إعداد الباحثتين

3.4.مجتمع وعينة الدراسة:

- مجتمع الدراسة: حسب موضوع الدراسة اخترنا عمال الإدارة ليشكل مجتمع هذه الدراسة.

- عينة الدراسة: تتمثل في عمال الإدارة بالثانوية محل الدراسة والبالغ عددهم 13 فرد حيث تتسم هذه العينة بعدة خصائص نوضح بعض منها كما يلي:

جدول 6: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة
تقني	2	%15, 4
تقني سامي	3	%23, 1
ليسانس أو مهندس	3	%23, 1
دراسات عليا	5	%38, 5
المجموع	13	%100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

يتبين من هذا الجدول أن مستوى الدراسات العليا بلغ المرتبة الأولى بنسبة 5 ,38% وهذا مؤشر ايجابي يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم كفاءات عالية وهذا ما يتطلبه العمل داخل

الثانوية، أما المرتبة الثانية فقد عادت لمستوى تقني سامي ولسانس بنسبة 1 ,23%، والمرتبة الثالثة فقد عادت لمستوى تقني بنسبة4 ,15% وتدل هذه النتائج على تنوع وارتفاع المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة مما يساعد ذلك أفراد عينة الدراسة على إدراك محاور الدراسة بسهولة.

جدول 7 : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	7	%53,8
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	3	%23, 1
أكثر من 10 سنوات	3	%23, 1
المجموع	13	%100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية أقل من 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 53,8%، أما النسبة المتبقية فقد توزعت بالتساوي بين أفراد عينة الدراسة الذين لديهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات والأفراد الذين لديهم أكثر من 10 سنوات، وتدل هذه النتائج على تنوع خبرات أفراد عينة الدراسة مما يجعلهم قادرين على تكوين اتجاهات أكثر دقة نحو تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

4.4. نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

إن هدفنا من دراسة "علاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الإدارية بثانوية محمد خنتاش – حرشون - الشلف" هو إسقاط الجانب النظري على الثانوية وهذا من خلال تحليل نتائج الإستبانة المتحصل عليها تطبيقيا والتي تثبت ما إذا هناك علاقة بين البرامج التطبيقية والوظائف الإدارية أو تنفي ذلك وما يعزز ويدعم ذلك وهو اختبار فرضيات هذه الدراسة.

1.4.4 عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

نقصد بعرض نتائج الدراسة وتحليلها هو عرض بعض المؤشرات الإحصائية كالتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع عبارات الإستبانة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبرامج التطبيقية والوظائف الإدارية.

العبارات	التكرارات					الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
البرامج التطبيقية								
1/ برنامج معالج النصوص Wordيسمح لنا بمعالجة الرسائل وإدراج الجداول والصور والمخططات وعمل ارتباطات تشعبية بينها.	2			8	3	3	3,92	0,95
2/ برنامج المجدول Excelمخصص لإدراج المعادلات الحسابية .	1			11	1	4	3 ,84	0,89
3/ برنامج Accessيساعدنا في إنشاء قواعد بيانات لمختلف البيانات.				11	2	1	4,15	0,37
4/ وان نون One noteبرنامج يساعد في ترتيب وحفظ البيانات الكتابية والملاحظات.		1	2	8	2	4	3,84	0,80
5/ Publisherبرنامج نشر مكتبي يشرح كيفية تصميم إعلان أو بطاقات دعوة		3	1	6	3	5	3,69	1,10
6/ Project برنامج لعمل		1	1	8	3	2	4,00	0,81

جدول زمني يوضح مسار العمل من البداية إلى النهاية.								
الوظائف الإدارية								
1/ يتم وضع خطط متوسطة الاجل على مستوى الثانوية.	1	1	3	7	1	5	3,46	1,05
2/ يتم وضع خطط رقمية على مستوى الثانوية.			3	9	1	3	3,84	0,55
3/ التقارير اليومية هي أحد أساليب الرقابة على مستوى الثانوية.			1	7	5	1	4,30	0,63
4/ الموازنة التقديرية هي تقديرات رقمية عن النتائج المتوقع تحقيقها خلال فترة زمنية بالثانوية.		2	3	7	1	4	3,53	0,87
5/ من بين وسائل الإتصال المكتوبة المتداولة في الثانوية نجد التعليمات والرسائل.		1		9	3	2	4,07	0,75
6/ الاتصال الخارجي يكون بين الثانوية وجمهورها.		2		9	2	3	3,84	0,89

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و" بالنسبة للبرامج التطبيقية" أن العبارات التي لها أكبر تكرار هي العبارة رقم (2) و(3)وهذا يدل على ان برنامج Excel وAccess الأكثر استخداما في الثانوية ثم تلتها العبارات رقم (1)،(4)،(6) وهذا يدل على ان استخدام Word،OneNote ،Projet بشكل متوسط وأخير العبارة رقم(5) ويدل ذلك على أن Publisher قليل الاستخدام.

كما نلاحظ أن العبارة رقم (3) احتلت المرتبة رقم (1) بمتوسط حسابي (1.15) وانحراف معياري قدره (0.37) وهذا يدل على ان لها أهمية نسبية كبيرة في الثانوية ثم تليها العبارة رقم (6)

بمتوسط حسابي (4) وانحراف معياري (0.81) ثم العبارة رقم (1) بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.95) أما المرتبة الرابعة فقد عادت إلى العبارتين(2) و(4) بمتوسط حسابي 3.84 ولكل واحدة وبانحراف معياري 0.89،0.80 بالترتيب والمرتبة الاخيرة للعبارة رقم (5) بمتوسط حسابي 3.69و انحراف معياري 1.10

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أيضا و "بالنسبة للوظائف الإدارية " أن العبارات التي لها أكبر تكرار هي العبارة رقم (2) و(5) و(6) وهذا يدل على انوظيفة التخطيط(وضع خطط رقمية) والاتصال هي الوظائف الأكثر استخداما في الثانوية ثم تلتها العبارات رقم (1)،(3)،(4) وهذا يدل على ان استخدام التخطيط المتوسط الاجل والرقابة يكون بشكل متوسط .

كما نلاحظ أن العبارة رقم (3) احتلت المرتبة رقم (1) بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري قدره (0.63) وهذا يدل على ان لها أهمية نسبية كبيرة في الثانوية ثم تليها العبارة رقم (5) بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (0.75) ثم العبارة رقم (2) و(6) بنفس المتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.55) و(0.89) على الترتيب أما المرتبة الرابعة فقد عادت إلى العبارة (4) بمتوسط حسابي(3.53) وانحراف معياري(0.87) والمرتبة الاخيرة للعبارة رقم(1) بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري(1.05)

2.4.4 اختبار الفرضيات:

للتأكد من صحة أو خطأ فرضيات الدراسة لابد من اختبارها وفقا لمراحل :

- بالنسبة للفرضية الاولى :

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البرامج التطبيقية والوظائف الادارية بالثانوية محل الدراسة عند مستوى معنوية$sig \leq 0.05$.

بما أن موضوع دراستنا يهدف للبحث عن العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل(البرامج التطبيقية) والآخر تابع (الوظائف الإدارية)، فهذا يعني أننا بصدد دراسة "معادلة خطية بسيطة " ونعبر عنها كما يلي :

$$\gamma = \alpha + \beta \times + \varepsilon$$

حيث تمثل (γ) المتغير التابع و$(\times)$ المتغير المستقل و$(\beta،\alpha)$ معالم المعادلة و(ε) الخطأ الذي يضم أخطاء القياس وعوامل اخرى ولا يدخل في تفسير(γ)

إن طبيعة العلاقة بين (γ) و $(\times)$ تتحدد من خلال قيمة (β)،فإذا كانت $\beta < 0$ فإن العلاقة بين (γ) و $(\times)$ عكسية أما إذا كانت $\beta > 0$ فإن العلاقة بين (γ) و $(\times)$ طردية.

وبعد استخدام SPSS توصلنا إلى أن$= \alpha$ 4,252 و$\beta = -0,93$وعليها المعادلة الخاصة بموضوع دراستنا هي :$\gamma = 4,252 - 0,93 \times$

نلاحظ أن $\beta < 0$ أي$-0,93 < 0$ و0,05> sig= 0.04(مستوى المعنوية) وهو هذا يعني أنه توجد علاقة عكسية بين البرامج التطبيقية والوظائف الإدارية أي أنه كلما ازداد استخدام البرامج التطبيقية بوحدة واحدة نقصت ممارسة الوظائف الإدارية اليدوية والتقليدية بمقدار$4,252\%$ بالثانوية محل الدراسة ومنه نرفض الفرضية "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البرامج التطبيقية والوظائف الادارية بالثانوية محل الدراسة عند مستوى معنوية$sig\leq0.05$".ونقبل الفرضية البديلة عن الاولى التي تقول " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البرامج التطبيقية والوظائف الادارية بالثانوية محل الدراسة عند مستوى معنوية$sig\leq0.05$.

*بالنسبة للفرضية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ادراك افراد عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي ،الخبرة المهنية) عند مستوى معنوية$sig\leq0.05$ داخل الثانوية محل الدراسة.لاختبارها نستخدم نتائج تحليل التباين الأحادي.

*التباين الخاص بالبرامج التطبيقية

جدول 9 : نتائج تحليل التباين الاحادي للبرامج التطبيقية

	مستوى الدلالة المعنويةsig
المستوى التعليمي	0,657
الخبرة المهنية	0,567

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبالنسبة للمتغيرين (المستوى التعليمي، الخبرة المهنية) أن مستوى الدلالة المعنوية أكبر من **0.05 أي 0.05** <0,657 بالنسبة للمستوى التعليمي وهذا يعني وجود

فروق لدى أفراد العينة من تقني وتقني سامي وليسانس ودراسات عليا ذات دلالة إحصائية في إدراكهم "للبرامج التطبيقية" ترجع للمستوى التعليمي و**0.05** >0,567 بالنسبة للخبرة المهنية وهذا يعني وجود فروق لدى أفراد العينة الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات ومن 5 – 10 سنوات و أكثر من 10 سنوات دلالة إحصائية في إدراكهم "للبرامج التطبيقية" ترجع للخبرة المهنية ومنه نرفض الفرضية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ادراك افراد عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي ،الخبرة المهنية) عند مستوى معنوية 0.05 ≥ sigداخل الثانوية محل الدراسة.

- التباين الخاص بالوظائف الإدارية

جدول 10 : نتائج تحليل التباين الاحادي للوظائف الإدارية

	مستوى الدلالة المعنويةsig
المستوى التعليمي	0,289
الخبرة المهنية	0,667

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

بأن مستوى الدلالة المعنوية أكبر من **0.05** بالنسبة للمستوى التعليمي **أي 0.05** >0,657 وهذا يعني وجود فروق لدى أفراد العينة من تقني وتقني سامي وليسانس ودراسات عليا ذات دلالة إحصائية في إدراكهم " للوظائف الإدارية " ترجع للمستوى التعليمي و**0.05** >0,567 بالنسبة للخبرة المهنية وهذا يعني وجود فروق لدى أفراد العينة الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات ومن 5 – 10 سنوات و أكثر من 10 سنوات دلالة إحصائية في إدراكهم " للوظائف الإدارية " ترجع للخبرة المهنية ومنه نرفض الفرضية الثانية ونقبل الفرضية البديلة ونقول أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي ،الخبرة المهنية) عند مستوى معنوية0.05≥ sig داخل الثانوية محل الدراسة.

5. خاتمة:

إن دراسة موضوع علاقة البرامج التطبيقية بالوظائف الإدارية في المؤسسات العمومية – دراسة حالة ثانوية الشهيد محمد خنتاش – حرشون – الشلف لم يكن سهلا إلا بعد تقسيمه إلى مبحثين نظريين أحدهما خاص بالمتغير المستقل وهو "البرامج التطبيقية" والآخر خاص بالمتغير التابع وهو " الوظائف الإدارية " ومبحث تطبيقي يبحث عن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع داخل الثانوية محل الدراسة ومن خلال هذا التقسيم استطعنا أن نتوصل إلى نتائج عدة تلم بالموضوع تمثلت في:

- إن البرامج التطبيقية لها موقع استراتيجي في المؤسسات العمومية لأنها تستخدم بشكل كبير في ادارة أمورها الإدارية؛
- للبرامج التطبيقية قدرة فائقة على معالجة البيانات سواء رقمية أو غير ذلك واخراجها في نتائج دقيقة ما ان كانت مدخلاتها دقيقة؛
- تساهم الوظائف الإدارية في تحقيق استراتيجية المؤسسات العمومية مستقبلا.
- تتمثل الوظائف الإدارية أساسا في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وتمارس بهذا الترتيب في المؤسسات العمومية وبالتالي توجد بينها علاقة تكاملية؛
- أثبتت الدراسة النظرية أن للبرامج التطبيقية علاقة بالوظائف الإدارية أي أنه كلما ازداد استخدم الوظائف الإدارية وتعقدت الانشطة الإدارية ازداد استخدام البرامج التطبيقية لممارسة تلك الوظائف.
- بعد دراستنا الميدانية اتضح لنا أنه يتم استخدام البرامج التطبيقية في ممارسة الوظائف الإدارية (التخطيط، الاتصال، الرقابة) مثلا اعداد التقارير التي تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة باستخدام برنامج Excel وما يعزز ذلك هو نتائج اختبار الفرضيات.
- دلت نتائج اختبار الفرضية الأولى على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البرامج التطبيقية والوظائف الإدارية بالثانوية محل الدراسة.
- أثبتت نتائج اختبار الفرضية الثانية على أنه توجد فروق ذات دلالة في إدراك أفراد عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة(البرامج التطبيقية والوظائف الإدارية) تعزي للمتغيرات الوظيفية(الخبرة المهنية والمستوى التعليمي).

1.5.اقتراحات الدراسة:

نقترح لهذه الدراسة ما يلي:

-من رأينا أن تكون هناك علاقة تكاملية بين المختصين في علم المعلوماتية والمختصين في علم الإدارة؛

- نقترح مشاركة جميع عمال الإدارة في وضع خطط مستقبلية لتحقيق الاهداف الموحدة؛

- لتنمية وظيفة الاتصال بشكل ايجابي من الأحسن الربط بين مصالح الهيكل التنظيمي؛

- لتفعيل وظيفة الرقابة بشكل أفضل أقترح أن تكون لها معايير واضحة لدى عمال الإدارة؛

6. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- عمروني ، ج. بوكابوس، ل. جدي، س.(2007) عيشاوي، ج ،الإعلام الآلي ، الدوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الجزائر – الجزائر.

- لعجاج، ن. دومي، س. مبارك، ف. زبدي، ر،(2005) ، الإعلام الآلي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر – الجزائر .

-هامل ،ع.(2007) ، دروس للمبتدئين في الإعلام الآلي ،نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر – الجزائر..

- بوخميخم ،م، (2009) ،المتميز في الاقتصاد والمانجمنت، دار الكتب العلمية،الجزائر.

- حرزلي بن جابر،ع،(2008) ، الاقتصاد والمانجمنت، دار السبيل، الجزائر..

محمد الهلة،(2014) ، الاقتصاد والمانجمنت، دار الهدى، الجزائر. .

2. مواقع الانترنيت:

https://webw3s.blogspot.com/2018/03/microsoft-word.ht
www.traidsof
https:// mawdoo3
huda A.follow 2015
https:// mawdoo3.com2019
https://mawdoo3.com
www.traidsoft.net/2017/11/Download-Microsoft-Office-Full.html

محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2019)

Determinants of inflation in Algeria, a standard analytical study during the period (1980-2019)

عبدالعزيز بن العايب[1*]، د. مولود كبير[2]

[1] جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، a.benlaib@univ-djelfa.dz

[2] جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، m.kebir@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/31 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التضخم في الجزائر خال الفترة (1980-2019)، باستخدام نموذج ARDL وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل وذلك على أساس النموذج ARDL(3.4.4.4.4.2).

وسمح معامل تصحيح الخطأ بمعالجة أخطاء الأجل القصير بـ89٪، وأوضحت نتائج تقدير نموذج طويل الاجل وجود علاقة طردية بين المتغيرات PIBH وEX وOPEN والاثر السلبي لي GOV وM2 على INF.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، الجزائر، النمذجة، ARDL.

تصنيف JEL: C22 ;C51; E31; O40.

Abstract:

This study aimed to analyze the factors affecting inflation in Algeria during the period (1980-2019), using the ARDL model, and the study found a long-term equilibrium relationship on the basis of the ARDL model (3.4.4.4.4.2).

The error correction factor allowed the treatment of short-term errors of 89%. The results of the long-term model estimation showed a positive relationship between the variables PIBH, EX and OPEN, and the negative effect of GOV and M2 on the INF.

Key words: *inflation, GDP, Algeria, modeling, ARDL.*

JEL classification: C22; C51; E31; O40.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تمثل ظاهرة التضخم الحيز الاكبر والشغل الشاغل لجميع حكومات العالم والشعوب اذ انه يعتبر انعكاس عن مدى تطور اقتصاد هاته الدول، كما انه يعد ظاهرة قديمة النشأة تظهر بعدة طرق واشكال، ولقد عكف الباحثون على معرفة العوامل المؤثرة على التضخم وذلك من خلال تحديد المتغيرات المفسرة له، اذ انه يعد حالة مرضية مرتبطة بجميع الاقتصادات العالمية التي شهدت ارتفاع ملحوظ في معدلاته مما يجعل له تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الكلي ومستوى معيشة الافراد.

ورغم الاختلافات التي حامت حول العوامل المسببة للتضخم والسياسات المناسبة لكبح جماحه والتي تختلف حسب اقتصاد كل دولة ودرجة انفتاحها عن العالم الخارجي لذلك فهو يتحدد بجملة من العوامل الداخلية والخارجية من دولة الى اخرى.

تعد الجزائر من الدول النامية التي تبحث عن حلول للحد من المؤثرات السلبية لظاهرة التصخم التي تؤدي الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة تهدف الى رفع المستوى المعيشي للأفراد، ولقد شهدت الجزائر تقلبات كبيرة في معدلات التضخم منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي خاصة مع بداية انهيار اسعار البترول 1986 التي حالت دون التنمية الاقتصادية ومع ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي دفع بالدولة الجزائرية الى وضع استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بالانتقال الى اقتصاد السوق كضرورة حتمية ومن اجل ذلك قامت بوضع سياسات عميقة تهدف الى انعاش الاقتصاد الوطني وعليه يمكننا ان نطرح الاشكالية التالية :

- **ماهي اهم محددات ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)؟**

ومن خلال هذه الاشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات:

- ماهي اهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على التضخم في الجزائر؟
- هل توجد علاقة توازنية طويل الاجل بين التضخم والعوامل المؤثرة فيه في الجزائر؟

2.1. فرضيات البحث: للإجابة على الاشكاليات السابقة سنعتمد على مجموعة من الفرضيات المسبقة:

- يعود التذبذب في معدلات التضخم الى الاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني؛

- توجهات السياسة النقدية والمالية وذلك من خلال الاصدار النقدي وسياسة الانفاق المنتهجة؛
- استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية وغيرها ادى الى انتقال التضخم من الاسواق الخارجية الى المحلية بالإضافة الى ضعف القدرة الشرائية للعملة المحلية؛
- توجد علاقة توازنيه طويلة بين التضخم والمتغيرات المحددة له.

3.1. اهداف البحث: يهدف هذا البحث الى معرفة المتغيرات التي تساهم في التأثير على ظاهرة التضخم وزيادة الاسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة ومقارنتها بالنظرية الاقتصادية، بالإضافة الى تحديد طبيعة العلاقة ببين التضخم والعوامل المؤثرة فيه من خلال اختبارات واساليب القياس الاقتصادي.

4.1. اهمية البحث: تكمن اهمية هذا البحث في استخدام اساليب الاقتصاد القياسي الحديثة للتعرف على سلوك ظاهرة التضخم في الجزائر ومعرفة العوامل التي تؤثر فيه من اجل وضع السياسات المالية والنقدية المناسبة والتدابير الوقائية للسيطرة عليه.

5.1. هيكل البحث:

- ✓ **المحور الاول: الاطار النظري للتضخم**
- ✓ **المحور الثاني: التضخم في الجزائر**
- ✓ **المحور الثاني: الدراسات السابقة**
- ✓ **المحور الثالث: الدراسة القياسية**

2. الاطار النظري للتضخم

يعتبر التضخم من اخطر التحديات التي تعاني منها الدول وذلك لتأثيرها المباشر على الاقتصاد، ومن هذا المنطلق فان البحث في مفهوم التضخم وانواعه ومعرفة محدداته من الاولويات التي تساهم في رسم السياسات وذلك من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1.2.مفهوم التضخم

ان ايجاد تعريف خاص للتضخم مهمة في غاية الصعوبة، فقد اختلفت اراء المفكرين الاقتصاديين والعلماء باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، فتعريف التضخم في القرن التاسع عشر يختلف عن تعريف القرن العشرين.

ولقد عرفه جونسون على انه الارتفاع المؤكد في الاسعار حيث اعتبره ابسط مفهوم له، في الوقت ذاته رأى ايضا ان الارتفاع في الاسعار ليس بالضرورة ان يكون تضخما فقد ينتج عن المثيرات التنافسية للاقتصاد (الحلاق، 2016، صفحة 182).

وعرفه كاردنير اكلي(Gander Ackeley) بأنه حالة الارتفاع المستمر والمحسوس في للمستوى العام للأسعار، ويرى ان الحالات التي ترتفع فيها الاسعار بشكل قليل جدا او متقطع لا يمكن اعتبارها تضخما، او بعبارة اخرى فأن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة (هتهات، 2006، صفحة 27).

وعرفه العلامة الكبير كينز بأنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الانتاج، او زيادة الطلب الحقيقي في جو الاستخدام الكامل (عناية، 2006، صفحة 20)، في حين يرى بيجو ان حالة التضخم تتوفر في حالة التي تصبح فيها الزيادات في الدخل النقدي اكبر من الزيادات في كمية الانتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الانتاج التي تحصل على تلك الدخول (الموسوي ض.، 2010، صفحة 215).

ولقد كان الاختلاف في تحديد مفهوم للتضخم يختلف من فترة الى فترة اخرى حتي انه يختلف في نفس الفترة باختلاف القائلين واختلاف وجهات النظر بينهم، وإزاء هذه الاختلافات فالتعريف الافضل الذي يجمع بينهم فهو كالتالي "يعرف التضخم بأنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار" (عناية، 2006، صفحة 25).

2.2.انواع التضخم:

لقد ادى تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم الى وجود انواع متعددة لها، قد تشترك هذه الانواع بمظاهر وسمات خاصة مما يجعلها شديدة الصلة فيما بينها، ومن هذه الانواع:

1.2.2.التضخم الزاحف: هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بمعدلات منخفضة تتراوح بين (2%) الى (6%) (الفارس و السيفو، 2015، صفحة 271)،حيث يرى بعض الاقتصاديين انا هذا النوع من التضخم ليس ضار بالاقتصاد القومي بل مفيد في بعض الاحيان ويدعو البعض منهم الى هذا النوع من التضخم من اجل تحريك الاقتصاد واخراجه من حالة الجمود، في حين ينظر البعض الاخر الى هذا التضخم بانه ظاهرة خطرة ويجب ان يقتل في المهد (الموسوي و محمود، 2015، صفحة 23).

2.2.2.التضخم الطليق (المكشوف): في هذا النوع من التضخم ترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة اكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة، ويعود ذلك الى الدور السلبي الذي تلعبه الحكومة للحد من هذه الارتفاعات مما يؤدي الى استفحال ظاهرة التضخم (بن علي، 2004، صفحة 147).

3.2.2.التضخم المكبوت: على عكس التضخم المكشوف فان هذا النوع من التضخم لا يظهر في صورة ارتفاع الاسعار، ويعود ذلك لتدخل السلطات الحكومية في سير حركة الاثمان عن طريق الاسعار بوسائل ادارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية، او عن طريق منح اعانات للمنتجين لتعويضهم عن ارباحهم ومنع الارتفاع في الاسعار من الظهور، وبتدخل الدولة بهذه الطريقة فأنها لا تقضي على الظواهر التضخمية وانما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتا، ويعتبر هذا النوع من التضخم من اخطر الانواع لأنه يؤدي الى اهمال علاج السبب الحقيقي لحدوث التضخم مما يؤدي الى تفاقم اثاره السلبية داخل الاقتصاد (مندور، زكي، و ناصف، 2004، صفحة 289).

4.2.2.التضخم الجامح: يعتبر من اخطر انواع التضخم ويسمى ايضا بالتضخم المفرط او المتسارع ويقع عندما ترتفع المستويات العامة للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة (الافندي، 2010، صفحة 312)، حيث ان حدوث الزيادة الكبيرة في الاسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الاجور فتزيد تكاليف الانتاج وبالتالي تنخفض ارباح رجال الاعمال مما يؤدي الى زيادة جديدة في الاسعار ومن ثم زيادة الاجور ليدخل الاقتصاد في دورة تعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (اللولب المرذول) (الخطيب و دياب، 2013، صفحة 259).

3. التضخم في الجزائر

التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة في الاسعار، تعود اسبابه في الجزائر الى عدة اسباب من بينها اسباب نقدية ومؤسساتية وهيكلية (بن علي، 2004، صفحة 207)، وتعتمد الجزائر في حسابها للتضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ويضم ثمانية مجموعات من بنود الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية للفرد، في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتوج او اداة تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر، ويقوم بحساب التضخم في الجزائر جهاز يسمى الديوان

الوطني للإحصائيات (ONS) (هتهات، 2006، صفحة 223). والشكل التالي يبين تقلبات ظاهرة التضخم في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2019:

الشكل 1: تطور التضخم في الجزائر

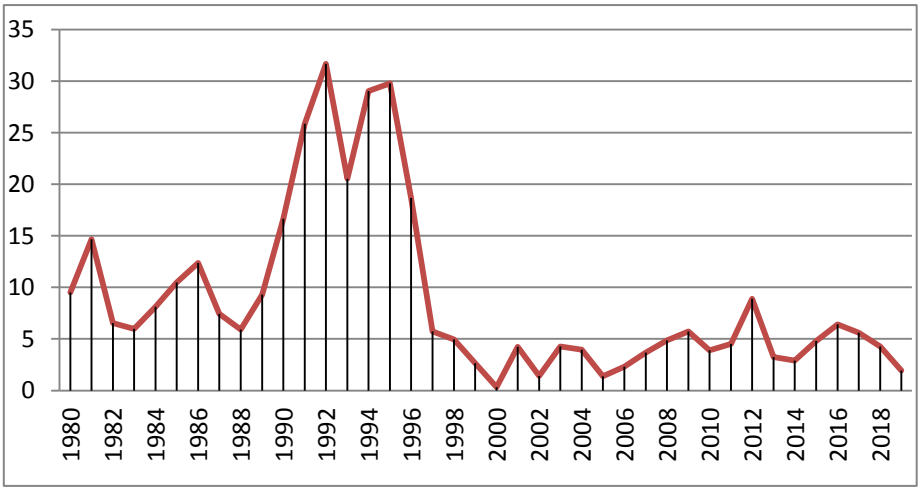

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

منذ استقلال الجزائر اعتمدت سلطتها السياسية على التخطيط المركزي، اذ لم تولي اهتماما كبير لدور البنك المركزي من خلال السياسة النقدية والتي تعتبر اداة من الادوات المهمة لمجابهة ظاهرة التضخم، حيث كانت السلطات الحكومية تتدخل مباشرة في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية بما يضمن تلبية الحاجيات الاقتصادية مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم، حيث انه مع بداية الثمانينات ادى النقص في الانتاج الفلاحي الى استيراد المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعا في اسعارها الدولية في ذلك الوقت اضافة الى انهيار اسعار البترول سنة 1986 مما ادى الى تدهور الميزان التجاري وثقل حجم المديونية ، الامر الذي اجبر الجزائر على الموافقة على اجراء اصلاحات اقتصادية ادت الى تغيير نظامها الاقتصادي بالانتقال الى الاقتصاد المفتوح، وهو ما نلاحظه من خلال الارتفاع القياسي لمعدلات التضخم من سنة 1990 الى سنة 1995 حيث شهدت سنة 1992 اعلى نسبة للتضخم في الجزائر قدرت بـــ 31.7٪ وكان ذلك جراء سياسة تحرير الاسعار ورفع الدعم الحكومي عنها، اضافة الى تخفيض قيمة الدينار الذي كان له انعكاسات كبيرة وفورية على اسعار المنتجات المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية مما اجبرها على تغطية العجز الحاصل عن طريق إصدار النقود.

بعد سنة 1995عادت معدلات التضخم الى الانخفاض والاستقرار بشكل ملموس، حيث وصل الى ادنى نسبة له سنة 2000 بمعدل 0.3٪ بسبب برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (FMI)، اضافة الى انتعاش اسعار البترول الى مستويات قياسية الامر الذي جعل الحكومة الجزائرية تتوجه الى إنعاش الاقتصاد من خلال البرامج التنموية التي خصصت لها مبالغ ضخمة ادت الى ارتفاع معدل التضخم الى 4.3٪ سنة 2003 لتعود الى الانخفاض بسبب التقيد الصارم بالسياسة النقدية لتنخفض الى 1.4٪ سنة 2005، ثم عادت معدلات التضخم الى الارتفاع بسبب التضخم العالمي وباعتبار الجزائر دولة مستوردة تأثرت كذلك ليصل معدل التضخم الى 5.7٪ سنة 2009، اما الزيادة التي حدثت سنة 2012حيث وصل معدل الى8.89٪ بسبب العودة الى الانفاق العام من خلال البرامج التنموية التكميلية، كما ان انهيار اسعار البترول سنة 2017 ادى الى ارتفاع وصل الى 5.59٪ لتلجأ الحكومة الى تطبيق سياسة التقشف من خلال تجميد المشاريع وعمليات التوظيف ليعود معدل التضخم الى الانخفاض مجددا الى 1.95٪ سنة 2019.

4. الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة هي مصدر إلهام لا غنى عنه بالنسبة للباحث، فكل بحث هو امتداد للبحوث التي سبقته، لذلك لا بد من استعراض بعض الادبيات من اجل الاحاطة بموضوع البحث وضبطه بصورة جيدة.

- دراسة احمد عبدالله ابراهيم ومحمد شريف بشير الشريف (2017): قام فيها بدراسة محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1977-2015) باستخدام منهجية التكامل المشترك، واظهرت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي وعرض النقود والتضخم المستورد وعجز الميزانية بالإضافة الى سعر الصرف مع التضخم في الاجل الطويل.

- دراسة عماد الدين احمد المصبح (2006): قام بدراسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة التضخم في سوريا خلال الفترة (1970-2012) باستخدام اسلوب التكامل المشترك والسببية واظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين (التضخم ومؤشر السياسة النقدية والرقم القياسي لأسعار المستوردات ومؤشر الركود الاقتصادي والناتج المحلي)، كما اظهرت وجود علاقة سببية قصيرة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة الى مؤشر التضخم.

- دراسة حاتم مهران: بعنوان التضخم في دولة مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي وقد قام بتقدير العلاقة بين التضخم وبين المتغيرات الهامة التي تؤثر عليه، وقد اشارت النتائج الى تأثير التضخم العالمي على التضخم المحلي بدرجة كبير ثم عرض النقود ثم يليه الايرادات الحكومية الا ان متغير النمو الاقتصادي لم يكن معنويا من الناحية الاحصائية.
- دراسة رايس فضيل 2017: بعنوان محددات التضخم في الجزائر(2015-2000) وقد اكد على ان السبب الرئيسي بعد الاسباب الهيكلية والنقدية يعود الى التضخم المستورد حيث ان سبب الخلل هو هيمنة قطاع المحروقات حيث ان ارتفاع الاسعار البترول في السوق الدولية ادى الى تحصيل الجزائر ايرادات ضخمة لم يستطع الجهاز الانتاجي مواكبتها.
- دراسة سعد جبار ولطيفة بن يوب 2015: بعنوان محددات التضخم الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970 – 2012 حيث قام بدارسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة التضخم في الجزائر واظهرت النتائج استقرار السلاسل عند الفرق الاول لكل من التضخم الناتج المحلي، سعر الصرف الحقيقي، معدل نمو عرض النقود M2 ،حجم الائتمان المصرفي في القطاع الخاص، واسعار البترول، كما اظهرت الناتج وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل من المتغيرات السابق باتجاه التضخم واكد على ان محددات التضخم في الجزائر لا يمكن حصرها في العوامل النقدية فقط انما تتعداها الى عوامل تختلف باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.
- دراسة عبد الله فوزي يحي 2014 بعنوان محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال SAVAR (2012-1970) في اطار نموذج عام ومختلط يفسر ظاهرة التضخم ضمن كل من المتغيرات النقدية المتمثلة في(الكتلة النقدية، معدل الفائدة، سعر الصرف) والمتغيرات الغير النقدية (الناتج الداخلي، كتلة الاجور، الايرادات، النفقات، وقيمة الواردات) وبينت الدراسة ان كتلة الاجور تعتبر محدد رئيسي للتضخم في الاجل القصير الى جانب الواردات الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية والنفقات الحكومية على الترتيب اما في الاجل الطويل فقد وجد ان كل من الكتلة النقدية الواردات الاجور الايرادات لها علاقة طويلة الاجل مع التضخم.
- دراسة بوتيارة عنتر وبلعباس رابح 2016 بعنوان محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشرك وهدفت الدراسة الى تفسير سلوك ظاهرة التضخم خلال فترة

(1990-2012) وخلصت الدراسة الى كل من الناتج الداخلي الخام، الواردات الكلية، سعر الصرف الاسمي، عدد السكان، هي المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر في الاجل الطويل.

5. الدراسة القياسية

من خلال هذا المحور سنحاول اجراء النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفتـــــــرة (1980-2019)، وبالاستناد الى ادبيات الدراسة والدراسات السابقة فأنه قد تم تحديد عوامل مختلفة مسؤولة عن التغير في التضخم في محاولة منا لإيجاد نموذج ملائم لفهم سلوك الظاهرة، وعليه فالجدول التالي يحدد المتغيرات التي تم ادراجها في النموذج:

جدول 1: المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	الرمز	وصف المتغير
معدل التضخم	INF	التغير السنوي لأسعار المستهلكين
الناتج المحلي الإجمالي	PIBH	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
الانفاق الحكومي	GOV	معدل نمو إجمالي الإنفاق الوطني
عرض النقود	M2	المعروض النقدي بمعناه الواسع (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)
سعر الصرف	EX	الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (100 = 2010)
الانفتاح التجاري	OPEN	تم حسابه من خلال العلاقة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

1.5. دراسة استقراريه السلاسل

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الغير مستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة او النقصان (Gujarti, 2004, p. 373).وتعتبر اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن اهم هذه الاختبارات اختبار فيليب بيرون (PP) الذي يعتبر من أفضل اختبارات الاستقرارية لأنه يعمل على تصحيح مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التباين ضمن نماذج جذر الوحدة، حيث أنه يعتمد على نفس

توزيعات لاختبار ADF، ومن أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري ايجاد عدد التباطؤات المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية على النحو التالي (شيخي، 2017، صفحة 212):

$$I \approx 4\left(n = 40/100\right)^{2/9} \approx 3$$

ومن خلال نتائج اختبار فيليب بيرون PP الموجودة في الملحق رقم (01) نلاحظ أن السلاسل لكل من التضخم INF وعرض النقود M2 والانفتاح التجاري OPEN وسعر الصرف EX غير مستقرة في المستوى بسبب وجود جذر الوحدة وعند اجراء الفرق الاول للسلاسل الغير المستقرة تبين انها مستقرة اي انها متكاملة من الدرجة *I(1)*، في حين نجد ان سلسلة الانفاق الحكومي *G* وسلسلة الناتج المحلي الاجمالي PIBH مستقرة في المستوى *I(0)*.

ومن خلال النتائج السابقة وبما ان السلاسل عبار عن مزيج *I(1) I(0)* حسب اختبار فيليب بيرون PP، وعليه فإننا نكون أمام إمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين المتغيرات السابقة (La Cointégration)، لذلك سنستخدم منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL.

2.5. منهجية التكامل المشترك ARDL

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراطها سلاسل زمنية متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الاصلية مما يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات، ومن أجل ذلك ظهرت منهجية حديثة تسمى منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL، وقد طورها كل من Pasaran (1997) و Shinand And Sun(1998)و Pasaran et al. حيث أن هذه النماذج تمزج بين نموذج (AR) ونموذج الإبطاء الموزع المحدود، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ويمكن تطبيق ARDL إذا كانت مستقرة عند مستوياتها *I(0)*، أو متكاملة من نفس الدرجة *I(1)* أو خليط من الاثنين، ولكن يجب أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية *I(2)*. (دحماني، 2013، صفحة 236)

1.2.5.تحديد عدد الفجوات للنموذج:

تتميز مقدرات ARDL-AIC و ARDL-SC في العينات الصغيرة بقوة أداء متشابهة جدا، مع أداء ARDL-SC أفضل قليلاً في غالبية التجارب، وقد يعكس هذا حقيقة أن معيار شوارتز Schwartz هو معيار اختيار نموذج ثابت بينما معيار Akaike ليس كذلك (Pesaran & Shin, 1995, p. 03).

ولتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى قمنا بحساب معيار Schwartz criterion (SC) لعدة تأخيرات زمنية وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل 2:نتائج معيار (SC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل

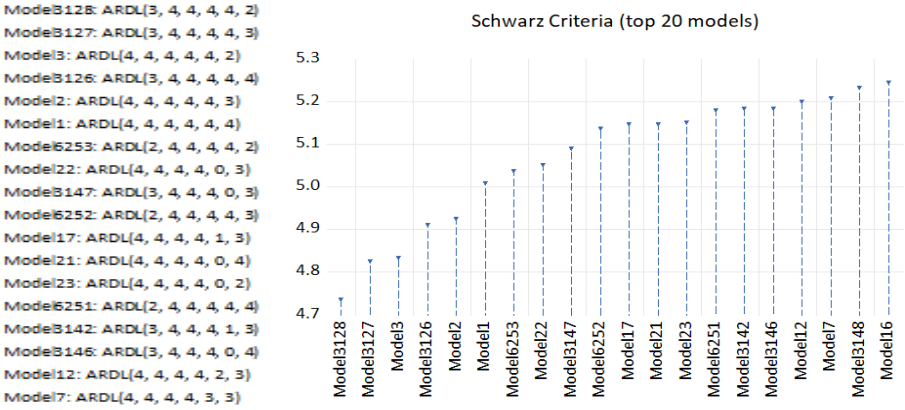

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

من الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 3 تأخيرات بالنسبة لمتغيرة التضخم INF، و4 تأخيرات بالنسبة لكل من المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي PIBH الانفاق الحكومي GOV ومتغيرة سعر الصرف EX ومتغيرة الانفتاح التجاري OPEN و2 تأخيرة لمتغيرة عرض النقود M2، ومنه يكون افضل نموذج حسب معيار (SC)هو نموذج ARDL(3.4.4.4.4.2).

2.2.5.اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test):

من اجل التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد قدم Pasaran et al منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الاجل، وقد كانت نتائجه كالتالي:

جدول 2: نتائج اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	18.40465	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار والمرافقة لفرض العدم (F stat.=18.40) اكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند مستوى1%، وعليه يمكننا رفض فرضية العدمH_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 لتأكد لنا وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع الا وهو التضخم في الجزائر.

3.5.دراسة صلاحية النموذج

لمعرفة إذا كان هذا النموذج صحيح ويمكن الاعتماد عليه للتشخيص والتحليل الاقتصادي السليم سنقوم بمجموعة من الاختبارات:

جدول 3: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي			
F-statistic	**0.53**	**Prob F (2,7)**	**0.6089**
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey			
الفرضية الصفرية (H_0): ثبات التباين			
F-statistic	**1.14**	**Prob F (26,9)**	**0.4392**
اختبار التوزيع الطبيعي Normalité test Jarque-Bera			
الفرضية الصفرية (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي			
J-B	**0.73**	**Prob**	**0.69**
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
الفرضية الصفرية (H_0): النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistic	**1.54**	**Prob**	**0.16**
F-statistic	**2.39**	**Prob**	**0.16**

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

❖ من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- يشير اختبار الارتباط الذاتي للبواقي LM Test بأن قيمة فيشر تساوي 0.53 وباحتمالية تقدر بي 0.60 وهي اكبر 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5٪، ومنه فحسب اختبار (LM test) فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء

- وحسب اختبار (Breush-Pagan-Godfrey) لعدم ثبات التباين فنلاحظ ان قيمة فيشر المحسوبة قدرت بي 1.14 باحتمالية بلغت 0.43 وهي اكبر 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5٪، ومنه فحسب هذا الاختبار فإننا نقر بثبات التباين.
- فيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نلاحظ ان إحصائية جاك بيرا (J-B=0.73) وباحتمالية تقدر بـ 0.69 والتي هي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتوزع طبيعيا.
- من خلال اختبار رمزي لمدى ملائمة النموذج نلاحظ ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملائمة للشكل الدالي، وبذلك فأن النموذج صحيح ودلالة ذلك ان القيمة الاحتمالية تساوي 0.16 وهي اكبر من مستوى المعنوية عند 5%.

❖ **اختبار التطابق:** يهدف اختبار التطابق إلى معرفة مدى تطابق القيم الحقيقية عن القيم المقدرة إضافة إلى معرفة معدلات انحرافات البواقي عن مجال الثقة، حيث يمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) والمقدرة (Fitted)، وهذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر ARDL(3.4.4.4.4.2). على بيانات السلسلة المدروسة.

الشكل 3: نتائج اختبار التطابق

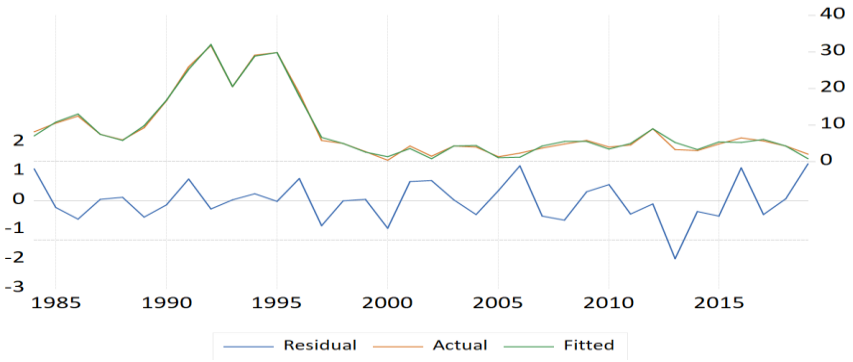

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

❖ **دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي:** نلاحظ ان بواقي النموذج مستقرة وهذا لأن أعمدة دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي كلها داخل مجال الثقة.

الشكل 4: دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 04/30/21 Time: 05:01
Sample (adjusted): 1984 2019
Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.091	-0.091	0.3265	0.568
		2	-0.184	-0.194	1.6949	0.429
		3	0.017	-0.022	1.7070	0.635
		4	0.072	0.037	1.9275	0.749
		5	-0.059	-0.050	2.0798	0.838
		6	-0.218	-0.220	4.2473	0.643
		7	-0.018	-0.095	4.2619	0.749
		8	-0.071	-0.185	4.5076	0.809
		9	-0.082	-0.159	4.8513	0.847
		10	0.147	0.081	5.9852	0.817
		11	-0.017	-0.069	6.0019	0.873
		12	-0.162	-0.223	7.4908	0.824
		13	0.059	-0.070	7.6988	0.863
		14	0.144	-0.025	8.9926	0.832
		15	0.076	0.037	9.3688	0.857
		16	-0.109	-0.045	10.178	0.857

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

❖ **اختبار استقرار النموذج:** يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة، ويتضح من خلال هذين الاختبارين في الشكل الموالي أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

الشكل 5: نتائج اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

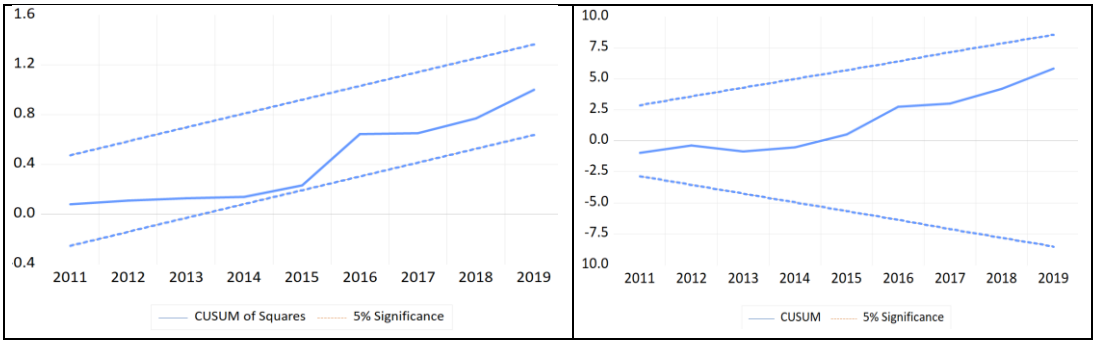

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخم والمتغيرات المستقلة، وبعد التأكد من جودة النموذج التشخيصية نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

4.5. تقدير معلمات العلاقة في الاجل الطويل: سنقوم بقياس العلاقة طويلة الاجل باستخدام نموذج ARDL، وتظهر النتائج في الجدول:

جدول5: نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBH	1.159236	0.645087	1.797024	0.1059
GOV	-0.520115	0.225332	-2.308220	0.0464
EX	-0.118348	0.024689	-4.793530	0.0010
OPEN	2.003211	0.331767	6.038008	0.0002
M2	-0.111579	0.051707	-2.157918	0.0593
C	-123.9934	23.77597	-5.215073	0.0006

EC = INF - (1.1592*PIBH -0.5201*GOV -0.1183*EX + 2.0032*OPEN -0.1116 *M2 - 123.9934)

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

من النتائج اعلاه نلاحظ الناحية الاقتصادية الأثر الايجابي للناتج المحلي الاجمالي PIBH وسعر الصرف EX والانفتاح التجاري OPEN على التضخم INF، ونلاحظ الاثر السلبي للإنفاق الحكومي GOV وعرض النقود M2 على التضخم INF، في حين نلاحظ من الناحية الاحصائية ان جميع المعلمات ذات دلالة معنوية احصائية عند 10%.

5.5. تقدير معلمات العلاقة في الاجل القصير: يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الاجل باستعمال نموذج تصحيح الخطأ ARDL وقد كانت النتائج كالاتي:

جدول6: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4, 4, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/30/21 Time: 05:00
Sample: 1980 2019
Included observations: 36

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.463583	0.064148	7.226760	0.0000
D(INF(-2))	0.289575	0.072044	4.019438	0.0030
D(PIBH)	0.824782	0.175243	4.706506	0.0011
D(PIBH(-1))	0.215429	0.177860	1.211230	0.2567
D(PIBH(-2))	-0.963226	0.150376	-6.406456	0.0001
D(PIBH(-3))	-1.089381	0.176570	-6.169701	0.0002
D(GOV)	0.300739	0.060408	4.978468	0.0008
D(GOV(-1))	0.456353	0.084497	5.402758	0.0004
D(GOV(-2))	0.247704	0.056988	4.346600	0.0019
D(GOV(-3))	0.508418	0.056705	8.966095	0.0000
D(EX)	0.008504	0.018991	0.447847	0.6647
D(EX(-1))	0.059877	0.018744	3.194540	0.0109
D(EX(-2))	0.126747	0.020968	6.044722	0.0002
D(EX(-3))	-0.121140	0.014846	-8.159848	0.0000
D(OPEN)	0.523383	0.081288	6.475491	0.0001
D(OPEN(-1))	-0.922287	0.097548	-9.454697	0.0000
D(OPEN(-2))	-0.878333	0.126853	-6.924024	0.0001
D(OPEN(-3))	-0.620732	0.115353	-5.381168	0.0004
D(M2)	-0.212170	0.050127	-4.232609	0.0022
D(M2(-1))	-0.229200	0.046176	-4.963663	0.0008
CointEq(-1)*	-0.897430	0.061244	-14.65336	0.0000

R-squared	0.980416	Mean dependent var	-0.111539
Adjusted R-squared	0.954304	S.D. dependent var	4.882406
S.E. of regression	1.043693	Akaike info criterion	3.214615
Sum squared resid	16.33957	Schwarz criterion	4.138334
Log likelihood	-36.86306	Hannan-Quinn criter.	3.537017
Durbin-Watson stat	2.013905		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ($CointEq = -0.89$) ومعنوية$|2.060| < t_t = |-14.65| = t_c$ ، وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، أي أن 89٪ من الخطأ التي يمكن أن تقع في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل في ظرف سنة واحدة، أي أن سرعة تصحيح الخطأ الكلية من الأجل القصير نحو الاجل الطويل تكون في حوالي **سنة وشهرين**، ونلاحظ أيضا من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرة INF المتأخرة زمنيا للفترة الأولى والثانية في المدى القصير لها تأثير ايجابي على التضخم بالإضافة الى انه من الناحية الاحصائية توجد لهما دلالة معنوية، في حين نجد المتغيرات PIBH وEX وOPEN وGOV للفترة الحالية في المدى القصير نلاحظ ان لها تأثير ايجابي ومن الناحية الاحصائية نلاحظ انها توجد لهم دلالة معنوية ماعدا متغيرة سعر الصرف EX، كما نلاحظ التأثير السلبي في المدى القصير لمتغيرة عرض النقود M2 مع وجود دلالة احصائية للمعلمة، ومن خلال معامل التحديد $R^2 = 98\%$ نلاحظ مدى القدرة التفسيرية للنموذج اذ ان المتغيرات المدرجة في النموذج تمثل 98% من المتغيرات الكلية والباقي 2% تدخل ضمن هامش الخطأ او متغيرات اخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

6.خاتمة:

من خلال هذه الورقة حاولنا ابراز اثر اهم بعض المتغيرات على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) والتي تميزت بارتفاع معدلات التضخم بسبب التغيرات الهيكلية التي قامت بها الدولة في الاقتصاد بالانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر وذلك من خلال تحرير الاسعار وتخفيض العملة ترشيد الانفاق...الخ، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية لاختبار فيليب بيرون PP أن السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج متكاملة من الدرجة I(1) وI(0)، مما سمح بإمكانية تطبيق منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL، وبعد استخدام فترات الإبطاء المثلى تحصلنا على النموذج التالي ARDL(3.4.4.4.4.2).
- اختبار الحدود اكد وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل تمثلت في معامل تصحيح الخطأ حيث سمح بمعالجة أخطاء الأجل القصير بـ89٪ في الأجل الطويل لكل سنة.

- ❖ أوضحت نتائج تقدير نموذج طويل الاجل وجود علاقة طردية بين المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي PIBH وسعر الصرف EX والانفتاح التجاري OPEN على التضخم INF وذلك بسبب تخفيض قيمة العملة وباعتبار الجزائر دولة تعتمد على الاستيراد لتحقيق الاكتفاء الذاتي، اضافة الى اعتماد مداخيلها على 99% من جباية المحروقات، ونلاحظ الاثر السلبي للإنفاق الحكومي GOV وعرض النقود M2 على التضخم INF بسب البرنامج الصارم للتصحيح الهيكلي الذي طبقته الدولة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (FMI).
- ❖ اما فيما يخص نتائج الاجل القصير فقد تطابقت مع نتائج الاجل الطويل إلا فيما يخص متغيرة الانفاق الحكومي التي لوحظ فيها التأثير الايجابي على التضخم ويعود ذلك الى سياسة البرامج الاقتصادية وضخ الاموال الضخمة في فترات محددة.
- ❖ اثبتت نتائج اختبارات صلاحية النموذج انه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات طويلة الاجل والقصيرة من اجل التشخيص السليم.

التوصيات والاقتراحات:

1- تنويع مصادر الدخل من خلال التنويع الاقتصادي بالاعتماد اكثر على القطاع الفلاحي.
2- مراقبة ومسايرة البرامج المسطرة مثل برامج دعم الشباب للخروج بنتائج ايجابية.
3- التقليل من الاستيراد خصوصا في المواد الغذائية.
4- الحد من عملية التمويل التقليدي لما له من خطورة بالغة الاهمية.

7.قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

1- احمد محمد مندور، ايمان محب زكي، و ايمان عطية ناصف. (2004). *مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. جامعة الاسكندرية: قسم الاقتصاد.

2- بلعزوز بن علي. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

3- سعيد سامي الحلاق. (2016). *النقود والبنوك والمصارف المركزية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

4- صفاء عبد الجبار الموسوي، و طه مهدي محمود. (2015). *التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية* (المجلد الاولى). عمان، الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.

5- ضياء مجيد الموسوي. (2010). *اقتصاديات النقود والبنوك*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

6- عبدالرحيم فؤاد الفارس، و وليد اسماعيل السيفو. (2015). *الاقتصاد الكلي* (المجلد الاولى). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

7- غازي حسين عناية. (2006). *التضخم المالي*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

8- فاروق بن صالح الخطيب، و عبدالعزيز بن احمد دياب. (2013). *دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. جدة.

9- محمد شيخي. (2017). *طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات* (المجلد 2). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

❖ – **الاطروحات والمذكرات:**

10- سعيد هتهات. (2006). دراسة اقتصادية وقياسيى لظاهرة التضخم في الجزائر (رسالة ماجستير). 27. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح.

11- محمد ادريوش دحماني. (2013). اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابوبكر بلقايد.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

12- Gujarti, D. N. (2004). *Basic Econometrics* (1 ed., Vol. 5th). The McGraw–Hill.

13- Pesaran, H. M., & Shin, Y. (1995, 02). *An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis.* Retrieved 04 30, 2021, from researchgate: https://www.researchgate.net/publication/4800254

قائمة الملاحق:

الملحق1: نتائج اختبار فيليب بيرون

المتغيرات		النموذج	القيم المحسوبة: اتجاه العام	القيم المحسوبة: الثابت	القيم المحسوبة: جذر الوحدة	القيم الحرجة عند 2/ (***): اتجاه العام	القيم الحرجة عند 2/ (***): الثابت	القيم الحرجة عند 2/ (***): جذر الوحدة
INF (I1)	عند المستوى	نموذج 6-	-1.23	1.66	-2.31	3,74	4.05	-3.80
		نموذج 5-		1.16	-1.94		3.41	-3.22
		نموذج 4-			-1.42			-2.25
	عند الفرق الاول	نموذج 6-	-0.044	-0.14	-5.57	القيم الحرجة عند 5/ (**)		
		نموذج 5-		-0.40	-5.65	3.25	3.59	-3.50
		نموذج 4-			-5.71***		2.97	-2.93
PIBH (I0)	عند المستوى	نموذج 6-	0.32	0.21	-3.46			-1.95
		نموذج 5-		0.99	-3.53	القيم الحرجة عند 10/ (*)		
		نموذج 4-			-3.37***	2.85	3.20	3.18
GOV (I0)	عند المستوى	نموذج 6-	1.51	-0.35	-3.95		2.61	-2.60
		نموذج 5-		1.56	-3.65			-1.61
		نموذج 4-			-3.21***			
OPEN (I1)	عند المستوى	نموذج 6-	-1.19	1.52	-1.69			
		نموذج 5-		0.96	-1.07			
		نموذج 4-			-1.37			
	عند الفرق الاول	نموذج 6-	0.53	-1.10	-6.05			
		نموذج 5-		-1.33	-6.06			
		نموذج 4-			-5.79***			
M2 (I1)	عند المستوى	نموذج 6-	0.83	0.97	-1.44			
		نموذج 5-		1.15	-1.33			
		نموذج 4-			0.23			
	عند الفرق الاول	نموذج 6-	0.40	-0.13	-4.61			
		نموذج 5-		0.47	-4.67			
		نموذج 4-			-4.69***			
EX (I1)	عند المستوى	نموذج 6-	-0.37	0.39	-1.50			
		نموذج 5-		0.12	-1.20			
		نموذج 4-			-1.48			
	عند الفرق الاول	نموذج 6-	0.98	-1.36	-3.51			
		نموذج 5-		-1.04	-3.48			
		نموذج 4-			-3.34***			

تقدير نموذج ARDL الامثل

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 04/30/21 Time: 04:09
Sample (adjusted): 1984 2019
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PIBH GOV EX OPEN M2
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 12500
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4, 4, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.566153	0.154398	3.666852	0.0052
INF(-2)	-0.174008	0.157728	-1.103215	0.2986
INF(-3)	-0.289575	0.137386	-2.107755	0.0643
PIBH	0.824782	0.304762	2.706319	0.0241
PIBH(-1)	0.430981	0.284071	1.517160	0.1635
PIBH(-2)	-1.178655	0.296027	-3.981584	0.0032
PIBH(-3)	-0.126156	0.279731	-0.450988	0.6627
PIBH(-4)	1.089381	0.271603	4.010939	0.0031
GOV	0.300739	0.098205	3.062352	0.0135
GOV(-1)	-0.311154	0.118832	-2.618434	0.0279
GOV(-2)	-0.208649	0.137556	-1.516830	0.1636
GOV(-3)	0.260714	0.104604	2.492379	0.0343
GOV(-4)	-0.508418	0.092928	-5.471070	0.0004
EX	0.008504	0.028405	0.299395	0.7714
EX(-1)	-0.054836	0.052180	-1.050898	0.3207
EX(-2)	0.066870	0.047199	1.416760	0.1902
EX(-3)	-0.247887	0.045914	-5.398891	0.0004
EX(-4)	0.121140	0.028735	4.215776	0.0023
OPEN	0.526383	0.177502	2.965498	0.0158
OPEN(-1)	0.349073	0.188816	1.848745	0.0975
OPEN(-2)	0.043955	0.187062	0.234974	0.8195
OPEN(-3)	0.257601	0.190126	1.354896	0.2085
OPEN(-4)	0.620732	0.186536	3.327676	0.0088
M2	-0.212170	0.100703	-2.106878	0.0644
M2(-1)	-0.117165	0.113343	-1.033718	0.3282
M2(-2)	0.229200	0.071272	3.215865	0.0106
C	-111.2754	22.23245	-5.005090	0.0007

R-squared	0.993709	Mean dependent var	8.830212
Adjusted R-squared	0.975533	S.D. dependent var	8.614119
S.E. of regression	1.347408	Akaike info criterion	3.547948
Sum squared resid	16.33957	Schwarz criterion	4.735587
Log likelihood	-36.86306	Hannan-Quinn criter.	3.962466
F-statistic	54.67355	Durbin-Watson stat	2.013905
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.532965	Prob. F(2,7)	0.6089
Obs*R-squared	4.757474	Prob. Chi-Square(2)	0.0927

اختبار عدم ثبات التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.145909	Prob. F(26,9)	0.4392
Obs*R-squared	27.64812	Prob. Chi-Square(26)	0.3760
Scaled explained SS	2.185290	Prob. Chi-Square(26)	1.0000

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

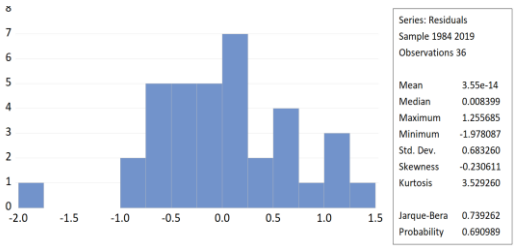

اختبار رمزي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) PIBH PIBH(-1) PIBH(-2) PIBH(-3) PIBH(-4) GOV GOV(-1) GOV(-2) GOV(-3) GOV(-4) EX EX(-1) EX(-2) EX(-3) EX(-4) OPEN OPEN(-1) OPEN(-2) OPEN(-3) OPEN(-4) M2 M2(-1) M2(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.548685	8	0.1600
F-statistic	2.398426	(1, 8)	0.1600
Likelihood ratio	9.439664	1	0.0021

F-test summary:

المصدر: بالاعتماد على برنامج EViews 12

دور الثقافة التنظيمية في الحد من المشاكل الانضباطية دراسة حالة مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر)

The role of organizational culture in reducing disciplinary problems. Case study of the Directorate of Water Resources in Djelfa

بوزيدي فطوم[1*]، قشام إسماعيل[2]

[1] جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، مخبر (MQEMADD)، f.bouzidi@ univ-djelfa.dz

[2] جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، مخبر (MQEMADD)، s.kacham@ univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إجمالاً إلى التعرف على أبعاد الثقافة التنظيمية والمتمثلة في (البُعد التنظيمي، البُعد الإداري ، البُعد الإنساني) للحد من المشاكل الانضباطية من وجهة نظر العاملين بمديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر)، حيث تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها (45) مفردة. وقد توصلت الدراسة إلى أن إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية في مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) كان بمستوى متوسطا، وأن مستوى المشاكل الانضباطية مرتفع في مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر). كما تبين من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على المشاكل الانضباطية للعاملين بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) .

الكلمات المفتاحية: انضباط وظيفي؛ بُعد تنظيمي؛ بُعد إداري؛ بُعد إنساني؛ موارد مائية

تصنيف JEL: M14 ، J29.

Abstract: *In general, this study aims to identify the organizational culture dimensions (the organizational dimension, the administrative dimension, the human dimension) to reduce the disciplinary problems from the viewpoint of the employees of the Directorate of Water Resources in the Wilaya of Djelfa (Algeria). Data and information related to the study were collected through the design of a questionnaire. And distributed on the study sample of (45) individual. The study found that the awareness of the organizational culture dimensions in the Directorate of Water Resources in Djelfa (Algeria) was at a medium level, and that the level of disciplinary problems was high in the Directorate of Water Resources in Djelfa (Algeria). It was also found through the results of the simple linear regression that there is a statistically significant effect of the organizational culture on the disciplinary problems of the employees of the Directorate of Water Resources in Djelfa (Algeria).*

Keywords: *Functional discipline; Organizational dimension; Administrative dimension; A human dimension; Water resources.*

[*] المؤلف المرسل

1. مقدمة:

نظرا للتطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصا في مجال الاقتصاد والأعمال، والاهتمام المتزايد بالعنصر البشري الذي هو أساس نجاح المنظمات، تسعى منظمات الأعمال إلى محاولة التنسيق بين سلوك الأفراد وسلوك المنظمة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

فالثقافة التنظيمية من أبرز سلوكات المنظمة، وتعتبر عاملا مهما من العوامل الأساسية التي تؤثر في سلوكيات العاملين وصقل شخصياتهم وضبط قيمهم ودوافعهم واتجاهاتهم التي لها تأثير مباشر على أدائهم وأداء المنظمة، فلكل منظمة ثقافة خاصة بها تميزها عن غيرها من المنظمات، وذلك من خلال مكوناتها التي تنعكس في كل من قيمها ومعتقداتها وأعرافها وموروثها الثقافي.

1.1.إشكالية الدراسة:

نجد أن المنظمة الناجحة تحاول تبني ثقافة تنظيمية قوية وايجابية تساعد في الحد من المشاكل الانضباطية داخل المنظمة كالغياب والتسرب الوظيفي، وبناء على ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤل التالي:

دور الثقافة التنظيمية في الحد من المشاكل الانضباطية بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر)؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الثقافة التنظيمية؟
- فيما تتمثل أبعاد الثقافة التنظيمية؟
- ما المقصود بالانضباط الوظيفي والمشاكل الانضباطية؟، وما هي أنواعها؟
- ما هو أثر أبعاد الثقافة التنظيمية للحد من المشاكل الانضباطية بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر)؟

2.1.فرضيات الدراسة:

بناءا على ما تم تناوله في المقدمة و إشكالية الدراسة يمكن تلخيص فرضيات الدراسة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** مستوى تطبيق أبعاد الثقافة التنظيمية (البُعد التنظيمي، البُعد الإداري ، البُعد الإنساني) لدى العاملين بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) مرتفع؛
- **الفرضية الثانية:** مستوى مشاكل الانضباط الوظيفي للعاملين بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) مرتفع؛

-**الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) للثقافة التنظيمية على المشاكل الانضباطية للإطارات بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر).

3.1.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إجمالاً إلى التعرف على أبعاد الثقافة التنظيمية في الحد من المشاكل الانضباطية لدى العاملين بمديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر) ولتحقيق الهدف العام فقد تمّ صياغة مجموعة من الأهداف الفرعية هي كالتالي:

- التعرف على التطور التاريخي لمفهوم الثقافة التنظيمية وتعريفها؛
- التعرف على مكونات الثقافة التنظيمية وأبعادها؟
- التعرف على مفهوم المشاكل الانضباطية وأنواعها؟
- تقديم بعض التوصيات للقائمين على مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر)، التي من شانها المساهمة في تفعيل وتنمية الثقافة التنظيمية وتطويرها إيجابيا، والحد من المشاكل الانضباطية.

4.1.أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو دور الثقافة التنظيمية في الحد من المشاكل الانضباطية في مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر)

و الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فمفهوم الثقافة التنظيمية يرتبط بعدة أبعاد تؤثر على أداء المؤسسات كما أن المؤسسات التي تسودها الثقافة تمتلك مفاتيح النجاح بخلاف التي تغيب عنها، فضلا عن وجود فجوة معرفية في تبني هذا المدخل الإداري في المنظمات الجزائرية عموما والمنظمات العمومية على وجه الخصوص، ويأمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة وما سوف تطرحه من توصيات التي من شانها المساعدة في تعزيز سبل تفعيل أبعاد الثقافة التنظيمية في المنظمة محل الدراسة والمساهمة في الحد أو التقليل لحد كبير من المشاكل الانضباطية بمختلف أنواعها لتحقيق الكفاءة والفاعلية الإدارية وتحقيق الأداء المتميز.

5.1.حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة في المجالات التالية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على دراسة أبعاد الثقافة التنظيمية والمتمثلة في (البُعد التنظيمي، البُعد الإداري ، البُعد الإنساني) للحد من المشاكل الانضباطية من وجهة نظر العاملين بمديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر)
- **الحدود البشرية**: اقتصرت هذه الدراسة على عينة عشوائية من العاملين (الموظفين الإداريين) في مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر)، حيث قدر إجمالي العينة الأساسية ب (45) عامل.
- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة في مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر).
- **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة خلال مارس 2021

6.1.منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة، واثبات صحة فرضياتها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي، وبإتباع أسلوب دراسة الحالة.

7.1.الدراسات السابقة:

- جاء في الورقة البحثية لـ **Mario J. Donate** و**Fátima Guadamillas** (2010): **(Mario J & Guadamillas, 2010, pp. 92 - 94)** حول أثر الثقافة التنظيمية على ممارسات إدارة المعرفة والابتكار وهذا من خلال القيام بتحليل العلاقات بين بعض ممارسات إدارة المعرفة **(KM)** ، والثقافة التنظيمية ، والنتائج التكنولوجية للشركات .في السنوات القليلة الماضية، سلطت أدبيات إدارة المعارف الضوء على الدور المهم للقيم الثقافية في طريقة تطوير عمليات إدارة المعارف وتطبيقها في المنظمات .من وجهة النظر هذه ، وبالتركيز على مجموعة من ممارسات تخزين ونقل المعرفة ، نحاول تحليل وجود تأثير مضاعف للثقافة التنظيمية المتمحورة حول المعرفة على العلاقة بين هذه الأنواع من ممارسات المعرفة والأداء التكنولوجي للشركات .تظهر نتائج الدراسة التجريبية وجود تأثير معتدل كبير ، على الرغم من أن العواقب على الأداء المبتكر من حيث المنتج أو تقنيات العملية قد وُجدت مختلفة ، اعتمادًا على الممارسة (التخزين أو النقل) التي يتم النظر فيها.

- كان الهدف من هذه الورقة لـ: **عودة مشارقة وعطية مصلح (2015)** : (مشارقة و مصلح، 2015، الصفحات 15 - 40) هو دراسة الثقافة التنظيمية ودورها في تعزيز الولاء الوظيفي لدى العاملين في الوزارات الحكومية في فلسطين. وهذا من خلال معرفة أبعاد الثقافة التنظيمية ومستوى الولاء الوظيفي للعاملين في الوزارات الفلسطينية، وكذلك معرفة وجود علاقة ارتباط بين الثقافة التنظيمية والولاء الوظيفي وقد تكون مجتمع الدراسة من موظفي بعض الوزارات الفلسطينية في مدينة رام الله، وكان مجموع المبحوثين (136) موظفا، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

بينت نتائج الدراسة أن استجابات العينة المبحوثة كانت مرتفعة على الثقافة البيروقراطية، ومتوسطة على الثقافة المساندة والإبداعية، في حين كانت مستويات الولاء الوظيفي الثلاثة بدرجة متوسطة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات معنوية وقوية بين الثقافة التنظيمية والولاء الوظيفي، وتبين وجود علاقة ارتباط ايجابية بوجه عام بين أبعاد الثقافة التنظيمية وأبعاد الولاء الوظيفي، باستثناء وجود علاقة سلبية بين الثقافة البيروقراطية والولاء المستمر.

- تهدف دراسة **عيسى روابحية (2018/2017) أطروحة دكتوراه:** (روابحية، 2018/2017) إلى دراسة الثقافة التنظيمية ودورها في بناء المنظمة المتعلمة (دراسة حالة مؤسسة فرتيال عناية) وهذا من خلال تشخيص طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة بمؤسسة (فرتيال عنابة)، وقياس درجة توفر أبعاد المنظمة المتعلمة فيها، ثم تحليل التأثيرات التي تفرز ها عناصر ومكونات الثقافة التنظيمية السائدة في درجة توفر أبعاد المنظمة المتعلمة بميدان الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس مكون من (81) مؤشرا ، قيست من خلاله الثقافة التنظيمية السائدة بستة أبعاد هي : الثقة التنظيمية، الانتماء والالتزام التنظيميين، جماعية العمل، تشجيع الإنجاز، التجربة والانفتاح، القدوة والاستثارة الفكرية . في حين تم استخدام مقياس **(DLOQ)** لقياس درجة توفر أبعاد المنظمة المتعلمة. وقد شملت الدراسة جميع العاملين بالمؤسسة من مختلف الفئات(إطارات، أعوان تحكم ومنفذين)، استرجعت (220) استمارة، خضعت (196) منها للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج **(SPSS v23)**.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة النتائج، أهمها أن أغلبية مفردات الدراسة تؤكد بأن هناك مستويات متوسطة لتوفر العناصر المكونة للثقافة التنظيمية، وأن هناك درجة توفر متوسطة لأبعاد المنظمة المتعلمة بالمؤسسة . كما بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية السائدة ودرجة توفر أبعاد لمنظمة المتعلمة بميدان الدراسة ، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر الثقافة التنظيمية(مجتمعة وكل على حد) في درجة توفر أبعاد المنظمة المتعلمة بمؤسسة (فرتيال عنابة). وبناء على النتائج المتوصل إليها قدمت الدراسة جملة من المقترحات الرامية إلى زيادة الاهتمام بتوفير ثقافة تنظيمية مناسبة لبناء المنظمة المتعلمة، عبر دعم وتفعيل وتنمية وتعميم ممارسة التعلم التنظيمي بالمؤسسة محل الدراسة.

- وجاءت دراسة **Andi Amirul Mukminin** و **Baharuddin Semmaila** و **Ramlawati Ramlawati** (2020): - **(Mukminin, Semmaila, & Ramlawati, 2020, pp. 19 -28)** حول تأثير التعليم والتدريب وانضباط العمل والثقافة التنظيمية على أداء الموظف، وكان الهدف هو تحليل وتقييم أثر التعليم والتدريب وانضباط العمل والثقافة التنظيمية على أداء العاملين في الأشغال العامة بمنطقة ماروس. منهج البحث المستخدم في هذا البحث هو التحليل الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، بعينة إجمالية قوامها 142 مبحوثاً .أظهرت نتائج الدراسة أن التعليم والتدريب وانضباط العمل والثقافة التنظيمية كان لها أثر إيجابي وهام على أداء العاملين في الأشغال العامة بمنطقة ماروس.

- الغرض من هذه الورقة البحثية **Saharuddin, Abdul Rahman Mus, Baharuddin Latief and Budiandriani (2020):** - **(Saha, Abdul Rahman, Baharuddin, & Budi, 2020, pp. 1**

(6 هو تحليل تأثير الثقافة التنظيمية والالتزام والتعويض على الرضا الوظيفي وأداء أفراد الشرطة، لتحليل تأثير الرضا الوظيفي على أداء أفراد الشرطة ، وتحليل تأثير الثقافة التنظيمية والالتزام والتعويض من خلال الرضا الوظيفي عن أداء أفراد الشرطة: أجريت الدراسة في شرطة مدينة ماكاسار (**Polrestabes**) التي يبلغ عدد سكانها 2.160 شخصًا وتم تحديد العينة بأخذ عينات كاملة من 187 من أفراد الشرطة. تم تحليل البيانات من الاستبيان باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية باستخدام مساعدة **AMOS 18**. ووجدت نتائج الدراسة أن الثقافة التنظيمية والالتزام بالعمل لهما أثر إيجابي على رضا أفراد الشرطة. التعويض والثقافة التنظيمية لهما تأثير سلبي على رضا أفراد الشرطة. بشكل مباشر ، للالتزام التنظيمي والتعويض والرضا الوظيفي تأثير إيجابي على أداء أفراد الشرطة. بشكل غير مباشر ، للثقافة التنظيمية والالتزام التنظيمي والتعويض من خلال الرضا الوظيفي تأثير إيجابي وهام على أداء أفراد الشرطة.

8.1. هيكل الدراسة:

سيتم تناول الدراسة من خلال جانبين هما: جانب نظري (نتناول فيه الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة) وجانب تطبيقي نتناول فيه دراسة ميدانية في مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة (الجزائر) حيث يتم اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج بالإضافة إلى خاتمة نستعرض فيها أهم نتائج وتوصيات الدراسة.

2. الثقافة التنظيمية، مكوناتها وأبعادها:

1.2. التطور التاريخي لمفهوم الثقافة التنظيمية:

استعمل مصطلح الثقافة التنظيمية لأول مرة من طرف الصحافة المتخصصة في سنة 1980 وكان ذلك من طرف المجلة الاقتصادية « **Business week** » وأدرجت مجلة« **Fortune** » ركنا خاصا تحت عنوان « **Corporate Culture** » ، إلى أجاء الباحثان "**Kennedy & Deal**" سنة 1982 بكتاب تحت عنوان « **Corporate Culture** » ،واضعين بذلك اللبنة الأولى لهذا المفهوم فيما يذكر "هوستيفد " أن المصطلح الثقافة التنظيمية لم يصبح شائعا إلا في حلول الثمانينات ويحيل "هوستيفد " ذلك لكتابين اثنين هما كتاب "ثقافة المنظمة" **(Deal &Kennedy:Corporate Culture1982)** ، وكتاب "البحث عن الامتيازل"بترز" و"واترمان"(**In seach ofexcellence: Peters&Waterman 1982**).

وفي مطلع التسعينات تزايد اهتمام علماء السلوك التنظيمي بقضية الثقافة التنظيمية باعتبارها عاملا منتجا لمناخ العمل مما يترك أثرا بالغا على سلوك الأفراد ومستويات إنتاجهم وإبداعهم (البريدي، 2004، صفحة 01).

2.2. تعريف الثقافة التنظيمية

ظهرت تعريفات كثيرة لمفهوم الثقافة التنظيمية منذ أن بدا الاهتمام بها بشكل كبير في منتصف الثمانينات من هذا القرن من بين هذه التعريفات نوجز ما يلي :

- مجموعة خاصة من القيم والأعراف والقواعد السلوكية التي يتقاسمها الأفراد والجماعات في المنظمة والتي تحكم الطريقة التي يتفاعلون بها مع بعضهم البعض والتي يتعاملون مع باقي الأفراد ذوي المصلحة (وجاريث جونز، 2001، صفحة 650)..

كما عرفها "**Wheelen** "بأنها عبارة عن مجموعة من الاعتقادات والتوقعات والقيم التي يشترك فيها أعضاء المنظمة " كما يعرفها "**Kossen**" بأنها مجموعة القيم التي يجلبها أعضاء المنظمة (رؤساء ومرؤوسين) من البيئة الخارجية إلى البيئة الداخلية لتلك المنظمة (خلف السكارنة، 2009، صفحة 357).

- وعرف "محمد القاسم القريوتي" الثقافة التنظيمية بأنها منظومة المعاني والرموز والمعتقدات ،والطقوس والممارسات التي تتطور وتستقر مع مرور الزمن وتصبح سمة خاصة للتنظيم، وتصبح سمة خاصة له حيث تخلق له قهما عاما بين أعضائه وحول خصائصه والسلوك المتوقع من الأعضاء في المنظمة. (قاسم القريوتي، 2008، صفحة 373)
- كما تعرف الثقافة التنظيمية بأنها التجميع أو التكوين المبرمج للعقل الذي يتميز به أعضاء المنظمة بعضهم عن بعض ، بمعنى أن القيم والافتراضات التي يحملونها وغيرها لا تنبع من ثقافتهم المنظمية فحسب بل تأتي متفاعلة مع الثقافات لدى الجماعات الأخرى (خلف السكارنة، التطوير التنظيمي الإداري، 2009، صفحة 359).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر التالية لتحديد مفهوم الثقافة التنظيمية :

- أنها مجموعة مبادئ وأسس .
- من صنع الإنسان .
- تستعمل من أجل التكيف والاندماج في بيئة المنظمة الداخلية مع بيئتها الخارجية .
- تُكتسب وتُلقن وتنتقل بين الأفراد .
- لها أثر مباشر على الانتماء والالتزام والأداء لدى العاملين .
- تعتبر إطار مرجعي ومرشد للسلوك الأفضل داخل المنظمة .
- أنها سمة خاصة للتنظيم أي أنها تميز كل تنظيم عن الآخر من حيث المبادئ والمعتقدات .
- أداة لحل المشاكل التنظيمية .

3.2. مكونات الثقافة التنظيمية

ويمكن تقسيمها إلى المكونات المادية والمكونات غير المادية والموروث الثقافي :

1.3.2. المكونات المادية للثقافة التنظيمية: (خلف السكارنة، التطوير التنظيمي الإداري، 2009، صفحة 373)

أ. **الطقوس والعادات التنظيمية:** وتتمثل في إلي أحداث والأنشطة التي يقوم بها العمال في المنظمة والتي تعكس القيم والمثاليات الأساسية فيها كطقوس التحاق موظف جديد أو ترقية مسؤول، كذلك طريقة تحضير إدارة الاجتماعات، تكريم الموظفين أو المتقاعدين ،وهذه الأشياء تؤدي إلى زيادة الشعور بالانتماء للمنظمة وهذا يعني تثبيت للثقافة التنظيمية.

ب. **الرموز:** والتي تكون عادة في شكل لون أو صورة أو حركة تستخدم للتعبير عن معاني معينة ترمي إليها وتظهر في المنظمة في شكل أشياء وأفعال كالإسم التجاري للمنظمة وتصميم المباني، ونوع الأثاث ونمط اللباس والتي تحمل رموزا ترتبط بالمنظمة.

2.3.2.المكونات غير المادية للثقافة التنظيمية : وتتمثل في (خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، 2009، صفحة 358):

أ. **القيم التنظيمية** : وهي تمثل القيم في مكان أو بيئة العمل بحيث تعمل هذه القيم على توجيه سلوك العاملين ضمن الظروف التنظيمية المختلفة، ومن بينها :المساواة بين العاملين، الاهتمام بإدارة الوقت ، الاهتمام بالأداء ، احترام الآخرين ،.....الخ .

ب. **المعتقدات التنظيمية:** وهي عبارة عن أفكار مشتركة حول طبيعة العمل والحياة الاجتماعية في بيئة العمل وكيفية إنجاز العمل والمهام التنظيمية، ومن هذه المعتقدات: أهمية المشاركة في عملية صنع القرار، والمساهمة في العمل الجماعي .

ت. **الأعراف التنظيمية:** وهي عبارة عن معايير يلتزم بها العاملون في المنظمة على اعتبارها معايير مفيدة للمنظمة مثلا : التزام المنظمة بعدم تعيين الأب والابن في المنظمة ويفترض أن تكون هذه الأعراف غير مكتوبة وواجبة الإتباع .

ث. **التوقعات التنظيمية:** وهو التعاقد السيكولوجي غير المكتوب ويعني مجموعة من التوقعات يحددها أو يتوقعها الفرد أو المنظمة خلال فترة عمل الفرد في المنظمة مثل: توقعات الرؤساء من المرؤوسين والمرؤوسين من الرؤساء كتوفير بيئة تنظيمية تدعم الاحتياجات النفسية والاقتصادية للفرد العامل .

ج - **الموروث الثقافي للمنظمة** : وهي تلك الأحداث والواقف التي مرت بها المنظمة منه ما هو إيجابي والتي تحاول المنظمة التركيز عليه ونشره باعتباره مرجع محفز للأفراد، ومنها ما هو سلبي

تحاول المنظمة التغاضي عليه كتعرض أحد المنتجات إلى بعض العيوب أثناء مراحل إنتاجه مما يجعله غير مطابق للمواصفات المطلوبة. (خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، 2009، صفحة 374)

4.2. أبعاد الثقافة التنظيمية

تناول العديد من العلماء أبعاد الثقافة التنظيمية وقيامها من خلال بعض الأدوات أو النماذج، ومن بين هؤلاء العلماء (Schaaiberg) الذي أعد نموذج لقياس البيئة المتحضرة والمتخلفة (Rokeach M) لقياس قيم أفراد المجتمع، ونماذج (Gray E و Hay R و Haviland W و Hongmann J) لدراسة القيم الثقافية للبيانات المختلفة، قسمت إلى قيم علمية، وعلمية متقدمة، وغير علمية. و من خلال هذا التقسيم أمكن قياس تأثير هذه القيم على كفاءة المنظمة (عبد الله عبد الله، 1994، صفحة 135). وذلك حسب الأبعاد التالية:

1.4.2.البُعد التنظيمي: ويعرف بأنه الحقل الذي يهتم بدراسة سلوك واتجاهات وآراء العاملين في المنظمات, وتأثير التنظيمات الرسمية وغير الرسمية على إدراك ومشاعر وأداء العاملين، وتأثير البيئة على المنظمة وقواها البشرية وأهدافها وتأثير العاملين على التنظيم وكفاءته. ويشمل العناصر التالية: (بن ماجد بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، 2003، الصفحات 34 - 36)

أ. **الأجور والمكافآت:** إن نظام الأجور والمكافآت احد مصادر الثقافة التنظيمية المؤدية الى شعور العاملين بالاستقرار والاطمئنان من عدمه،

ب. **عدالة طريقة تقييم الأداء:** إذا كانت الثقافة التنظيمية السائدة بخصوص عدالة طريقة تقييم أداء العاملين واستقرارها، فإن الأفراد يشعرون بالرضا ومن ثم لا تكون طريقة تقييم الأداء سببا لإثارة المشاكل.

ت. **حجم العمل وملائمته للقدرات الشخصية وعدد ساعات العمل ومواعيدها:** حيث انه إذا لم تتلاءم هاته العناصر والقدرات الشخصية للفرد فإنه سيسود المنظمة ثقافة تنم عن تحميل الأفراد وظيفة اكبر من قدراتهم مما يجعلهم ساخطين على المنظمة ومستعدين لإثارة المشاكل.

ث. **الشعور الأمن والاستقرار الوظيفي**: إذا كانت الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة هي الشعور الأمن والاستقرار، فإنه لا يوجد تهديد بالفعل من العمل وبالتالي تنعكس عليهم بالرضا والقبول.

ج. **العدالة والمساواة في معاملة العاملين:** إذا كانت ثقافة المنظمة مبنية على عدم العدالة والمساواة بين العاملين ، فإن هذه الثقافة تكون مصدرا للاضطرابات والتذمر داخل المنظمة و بالتالي ظهور التصرفات السلبية.

ح. **المشاركة والعلاقات وتحقيق الانجاز:** إذا كانت تسود المنظمة ثقافة المشاركة في صنع القرارات، والعلاقات المتكافئة فإنه تشيع روح التعاون والمبادأة والدافعية لدى العاملين بها. وكذلك يتحقق الرضا عن العمل والتعاون الهادف والمستمر.

2.4.2.البُعد الإداري: وهو كل سلوك (فرد أو جماعة), يتصل بالإدارة والنشاط الإداري والتوقع الإداري والفكر الإداري وبشكل مختصر, هو نشاط الإنسان وتصرفه في موقع العمل. ويشمل العناصر التالية: (بن ماجد بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، 2003، الصفحات 29 - 31)

أ. **إدراك الإدارة واتجاهات العاملين نحوه:** تكون ثقافة المنظمة هنا قوية إذا أدركت الإدارة أن العاملين يعرفون مسؤولياتهم وواجباتهم، وأن لديهم الحافز والدافع للعمل دون تخل منها.

ب. **دور الإدارة وأسلوبها:** إذا كان دور الإدارة كمتغير تابع تتصرف بردود الأفعال ولا تتحرك إلا بسبب أو مشكل فهنا ثقافتها التنظيمية متخلفة وتقليدية ومتواكلة، أما إذا كانت تخطط مسبقا وتضع الأهداف الإستراتيجية وتستعد للمواقف فثقافتها التنظيمية متطورة وايجابية.

ت. **إدراك المسؤولية:** إذا أدركت المنظمة أن النظام العام بها يمثل مسؤولية الإدارة وأن السلبيات ليس مرجعها فقط العاملين، فإنه ينتج عن ذلك ثقافة تنظيمية ايجابية مشاركة.

ث. **أسلوب التحول والتطور:** إذا كان أسلوب المنظمة متطورا حديثا شاملا جميع أنشطة المنظمة ، فإنه يكون لدى المنظمة ثقافة تنظيمية إيجابية ومستعدة لمواجهة الأزمات.

ج. **الدافعية والسلوك البشري:** إذا كانت ثقافة المنظمة مبنية على دوافع مادية للعاملين من خلال نظم الأجور والحوافز واستبعاد روح الفريق ودوافع المتعة في العمل، فإنها تصبح ذات تأثير سلبي على العاملين والعكس صحيح والذي ينتج عنه ثقافة إيجافية دافعة محفزة.

ح. **قيادة التغيير بالمنظمة:** إذا كانت ثقافة المنظمة تبنى على أن التغيير سلوك يبدأه الرؤساء ويشارك فيه المرؤوسين بفاعلية من بداية التخطيط حتى نهايته، تكون الثقافة التنظيمية إيجابية ومشجعة على التعاون وتحمل المسؤولية

خ. **المشاركة والملكية والمخاطرة:** إذا سادت المنظمة ثقافة المشاركة ونشر المعلومات والثقة المتبادلة والقدرة على تحمل المسؤولية والمخاطر التي تواجه العامل ، فسوف تسود روح المشاركة والتعاون وتحقق الأهداف بكفاءة وفاعلية.

3.4.2.البُعد الإنساني: يتناول هذا البُعد, أثر الثقافة داخل المنظمات, على الجانب الإنساني من حيث العلاقات سواء كانت بين المدير والموظفين أو مع الجمهور, فضلاً عن العادات والتقاليد كمكوّن ثقافي

ومؤثر إنساني. ويشمل العناصر التالية: (بن ماجد بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، 2003، الصفحات 31 - 34)

أ. **طبيعة الاتصالات:** إذا كانت الثقافة التنظيمية في مجال الاتصالات تحمل معاني روح الأخوة والزمالة والتعاون وحسن النية، والدافع لانجاز الأعمال وتنوع أساليب الاتصالات واتجاهاتها فهنا تكون الثقافة ايجابية ومحفزة ومشجعة .

ب. **إقبال الفرد على العمل الجماعي**: إذا كانت الإدارة العليا تزكي روح التعاون و التفاعل بين العاملين للعمل كفريق واحد يحقق الأهداف ويحصل الجميع على المكافآت. ومن ثم تسود علاقات الحب والاحترام والإيثار بين الأفراد، وتظهر المنظمة متماسكة ومستعدة لكافة الظروف ولو كانت أزمة وذلك ما تعززه الثقافة التنظيمية الايجابية.

ت. **توزيع المهام والأدوار**: إذا كانت الثقافة إيجابية تنبع من تحديد واضح ومفهوم لكل دور يتعلق بمهام المنظمة والعاملين بها، بحيث تكون هذه المهام تحت يد الجميع، حيث يعرف كل فرد ماله وما عليه من دور ، وبالتالي تكون ثقافة المنظمة مصدر قوة ودافعة لها من خلال العاملين فيها.

ث. **الإيمان بأهمية التدريب:** ينظر الأفراد لنظام التدريب بعدم الجدية إذا كانت الثقافة التنظيمية ترى أنه نشاط قصير الأجل عائده سريع وميزانيته محدودة، وعلى أنه نشاط إداري عادي .

ج. **مواصلة التعليم**: إن مستوى تعليم العاملين جزء هام من الثقافة التنظيمية، ويمكن أن يكون عائقا في سبيل تطورها، فقد تكون ثقافة مشجعة تدرك بموجبها المنظمة وتعرف أهمية وقيمة مساندة ومؤازرة مواصلة التعليم لعمالها.

ح. **مدى استقرار الأهداف**: إذا كانت المنظمة تضع أهدافا طويلة الأجل تتفرع عنها أهداف قصيرة، وأن المنظمة كلها تسير في اتجاه واحد فإن هذه الثقافة من شأنها توحيد صفوف العاملين وتكريس جهودهم نحو الهدف.

4.4.2.المشاكل الانضباطية وأنواعها

أولا: مفهوم الانضباط الوظيفي: الانضباط الوظيفي هو ضبط النفس أي الإنسان هو الذي يقوم بضبط نفسه أي يكون انضباطاً ذاتياً فالانضباط الذاتي هو السمة الأولى التي تقوم عليها حياة الإنسان العملية، فبدون هذا الانضباط لا يكون للمرء أن يحقق أي نجاح يذكر في حياته، فالانضباط في المفهوم الشائع: هو ضبط النفس أو السيطرة عليها كما جاء في الأثر الجهاد الأكبر هو جهاد النفس وقمع الذات يمثل الخطوة الأولى والأخيرة لتحقيق النجاح في الحياة.

ثانيا: أنواع الانضباط الوظيفي: يقصد بالمشاكل الانضباطية تلك السلوكيات التي تصدر من بعض الأفراد العاملين في المنظمة غير المطابقة لضوابط العمل وغير الملتزمة والممتثلة لسياسات والنظم والقوانين الخاصة بالنظم الإدارية في منظمات الأعمال والتي توحي بالتهرب الوظيفي وعدم الانضباط الوظيفي.

وتصنف المشكلات الانضباطية إلى ثلاثة أنواع رئيسيه هي:

أ- المشاكل الانضباطية الجوهرية وتعتبر من المشاكل الأكثر خطورة كونها تمس أهداف المنظمة وسياساتها.

ب- المشاكل الانضباطية الخطيرة حيث إنّ لها تأثيراً على السير الحسن للعمل وظروفه إذ يتأثر هذا الأخير بتأثيرات سلبية تؤثر على الإنتاجية ومستوى الأداء.

ج- المشاكل الانضباطية البسيطة وهي المشاكل التي ليس لها أثر بالغ على سير العمل بالمنظمة إلا انه إذا تكررت ينتج عنها مشاكل خطيرة ويمكن معالجتها والحد منها من قبل المشرف المباشر.

وتتجلى المشاكل الانضباطية بأنواعها المختلفة من خلال المظاهر الآتية:

1- الغياب عن العمل:

عرفت ظاهرة الغياب عن العمل بأنها "عدم قدرة الفرد أو مجموعة من الأفراد على الحضور للعمل لأسباب غير متوقعة على الرغم من أنهم ملزمون بالحضور إلى العمل"، وعرفت كذلك "بأنها الحالة التي تنشأ عن عدم تمكن الفرد من الذهاب إلى مكان عمله وأدائه رغم انه مقيد في حدود العمل". (سعيد السالم و حرشوش صالح، 1991، صفحة 243)

ومنهم من يرى أن كثيري الغياب كأنهم لصوص يسرقون الوقت من صاحب العمل، ففي حين أن سرقة الماديات الملموسة في أغلب أماكن العمل تعتبر جناية أو جنحة، فإن سرقة الوقت تعتبر أقل لمساً وأكثر صعوبة لإثباتها إلا أنها تبقي جريمة لا تقل خطراً عن سرقة المحسوسات (هوني، 2003، صفحة 51)

2- التسرب الوظيفي:

يعتبر التسرب الوظيفي كالغياب فهو من أهم المشاكل الانضباطية داخل المنظمة إلا أن نتائجه بالنسبة للمنظمة قد تكون أكبر من الغياب، فمن خلال الدراسات التي أجريت عن التسرب الوظيفي تبين أن هناك ارتباطاً كبيراً بين العوامل التنظيمية المتمثلة في محتوى الوظيفة وحجم المنظمة والوقت، وطبيعة الإشراف وبين التسرب الوظيفي، ذلك انه كلما كان محتوى الوظيفة يتسم بالتعقيد والمسؤولية كان ذلك سببا وراء محاولة الموظف ترك المنظمة والبحث عن عمل آخر. (عبد الرحمن، 1998، صفحة 278)

3- حوادث العمل التي تسبب فيها الفرد عمداً:

هناك عددٌ من السلوكيات والواجب على الموظف الالتزام بها داخل المنظمة ومن أهمها القيام بنفسه بمتطلبات الوظيفة وتكريس جميع أوقات الدوام الرسمي لها، التصرف بأدب وكياسة في تعامله مع رؤسائه ومرؤوسيه وزملاءه والموظفين للحفاظ على شرف الوظيفة وسمعتها، وأداء واجباته بدقة ونشاط وأمانة والمحافظة على المصالح والممتلكات والأموال العامة وذلك من خلال أعماله وتصرفاته (سلامة اللوزي، 1998، صفحة 291).

3.الإطار التطبيقي للدراسة

1.3. الجانب المنهجي للدراسة الميدانية:

1.1.3 مجتمع وعينة الدراسة: تهتم هذه الدراسة بتقييم دور الثقافة التنظيمية في الحد من المشاكل الانضباطية، وذلك بدراسة ميدانية بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر)، بحيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بالمديرية على اختلاف تصنيفهم الوظيفي والبالغ عددهم **110** عامل، وتم أخذ عينة عشوائية تمثل **(40.90%)** من مجتمع الدراسة، فقد تم توزيع 45 استبانة، وقد بلغ عدد الاستبيانات المعادة والصالحة للتحليل (43) استبانة أي ما نسبته 95.55%.

2.1.3 أداة الدراسة: قد تبلورت أداة الدراسة من بعد الإطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة، وقد قام الباحثان بتطوير استبانة لقياس دور الثقافة التنظيمية في الحد من المشاكل الانضباطية للعاملين، وفيما يلي توضيح لأجزاء أداة الدراسة:

- **الجزء الأول:** يتضمن خصائص عينة الدراسة في ضوء المتغيرات الشخصية والوظيفية: (الحالة الاجتماعية، العمر،الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

- **الجزء الثاني:** ويتضمن (12) فقرة تهدف إلى تحديد أبعاد الثقافة التنظيمية: (البُعد التنظيمي، البُعد الإداري ، البُعد الإنساني).

- **الجزء الثالث:** ويتضمن (11) فقرة، تهدف إلى تحديد المشاكل الانضباطية

وقد تمت الإجابة على عبارات الاستبيان وفقا لتدرج خماسي تبعا لمقياس **ليكرت.** وتم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين (**الصدق الظاهري)** من ذوي الاختصاص، لغرض تحكيمها والتحقق من صدق فقراتها، وقد وافق المحكمون عليها بعد إجراء التعديلات الضرورية.

3.1.3 صدق وثبات أداة الدراسة: سنتطرق من خلال ذلك إلى الاتساق الداخلي بالإضافة إلى معامل الثبات ألفا كرونباخ :

- **الاتساق الداخلي:** تم حساب درجة ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية لجميع فقرات البعد الذي تنتمي إليه بواسطة معامل **الارتباط بيرسون**، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول 1: معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية لكل بعد تنتمي إليه (محور الثقافة التنظيمية)

البعد التنظيمي		البعد الإداري		البعد الإنساني	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
01	0.655**	05	0.512**	09	0.501**
02	0.655**	06	0.696**	10	0.668**
03	0.700**	07	0.505**	11	0.746**
04	0.717**	08	0.598**	12	0.744**
**دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01).					

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS .

يتضح من خلال الجدول (1) أن جميع معاملات الارتباط كانت موجبة، وهذا ما يدل على علاقة طردية بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع أبعاد المحور الخاص بالثقافة التنظيمية، حيث تراوحت بين (0.744) في حدها الأعلى أمام الفقرة رقم (12) وبين (0.501) في حدها الأدنى أمام الفقرة رقم (09)، وأن جميع العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01) ، وبالتالي فالفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 2: معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية لمحور المشاكل الانضباطية

المشاركة في اتخاذ القرار	
رقم العبارة	معامل الارتباط
13	0.731**
14	0.719**
15	0.721**
16	0.601**
17	0.577**
18	0.663**
19	0.520**
20	0.588**
21	0.427**
22	0.683**
23	0.725**
**دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01).	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS .

يتضح من خلال الجدول (2) أن جميع معاملات الارتباط كانت موجبة، وهذا ما يدل على علاقة طردية بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الخاص بالمشاكل الانضباطية، حيث تراوحت بين (0.731) في حدها الأعلى أمام الفقرة رقم (13) وبين (0.427) في حدها الأدنى أمام الفقرة رقم (21)،

وأن جميع العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)، وبالتالي فالفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

- **ثبات أداة الدراسة:** كما تم استخراج قيمة الثبات من خلال معامل كرونباخ ألفا (**cronbach's alpha**) للاستبانة ككل ولمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول 3: معاملات ثبات الاستبانة

محاور الدراسة	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل كروبناخ ألفا	معامل ثبات المحور
الثقافة التنظيمية	البعد التنظيمي	04	0.711	0.841
	البعد الإداري	04	0.548	
	البعد الإنساني	04	0.680	
المشاكل الانضباطية		**11**	**0.751**	
الاستبانة ككل		**23**	**0.893**	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

يوضح الجدول(3) قيم معاملات الثبات لمحوري الاستبانة والاستبانة ككل، ويتضح من قيمة ألفا كرونباخ للمتغير الأول الثقافة التنظيمية وهي (**0.841**)، حيث أنها قيمة عالية وهذا يؤكد ثبات هذا المحور وإمكانية الاعتماد على نتائجه والاستفادة منها في التفسير والمناقشة، كما تدل قيمة ألفا كرونباخ للمتغير الثاني المشاكل الانضباطية (**0.**751) وهي قيمة جيدة وهذا ما يؤكد كذلك ثبات هذا المحور، ويتضح كذلك من قيمة الثبات للاستبانة ككل (**0.893**) وهي قيمة ممتازة مما يدل على ثبات الاستبانة ككل وإمكانية الاعتماد عليها.

4.1.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

من اجل التأكد من أن البيانات المستخرجة تتبع التوزيع الطبيعي، قمنا بإجراء اختبار **كولمجروف-سمرنوف**، وقد تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الآتي:

جدول 4: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للدراسة

المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية.Sig
مجال الثقافة التنظيمية	0.104	0.200
مجال المشاكل الانضباطية	0.165	0.060

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

يوضح الجدول (4) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة (**α =0.05**)، وعليه يمكننا القول بأن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، الأمر الذي يسمح لنا باستخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على الأسئلة والفرضيات.

2.3.عرض نتائج الدراسة الميدانية:

1.2.3 الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة: سنقوم بتوضيح خصائص عينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول5: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	39	%92.9
	أنثى	03	%07.1
المؤهل العلمي	ليسانس	02	%4.8
	مهندس دولة	33	%78.6
	ماستر	07	%16.7
	ماجيستير	00	%00
	دكتوراه	00	%00
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	05	%11.9
	من 5 إلى أقل 10 سنوات	15	%35.7
	من 10 إلى أقل 15 سنوات	12	%28.6
	من 15 إلى أقل 20 سنة	09	%21.4
	20 سنة فأكثر	01	%2.4
الحالة الاجتماعية	متزوج	36	85.7
	غير متزوج	06	14.3

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

2.2.3 مستويات الثقافة التنظيمية: سيتم تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الثقافة التنظيمية (البعد التنظيمي، البعد الإداري، البعد الإنساني) من خلال حساب المتوسطات الحسابية المرجحة وانحرافاتها المعيارية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الثقافة التنظيمية

الأبعاد	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
البعد التنظيمي	يوجد قناعات مشتركة لدى الموظفين بأهمية المشاركة في عملية اتخاذ القرارات.	3.2857	0.77415	**2**	**محايد**
	هناك أفكار مشتركة لدى الموظفين ترغب بأن يتيح نظام الاتصال الإداري المتبع حرية أكبر في تبادل الأفكار بين المستويات الإدارية المختلفة.	3.2619	0.66478	**4**	**محايد**
	يعتقد الموظفون بضرورة الزيادة في حجم المكافآت والحوافز والعلاوات السنوية الممنوحة لهم.	3.2857	0.83478	**3**	**محايد**
	يتوفر لدى الموظفين الاعتقاد بأهمية تطوير علاقات العمل بين مختلف المصالح و الأقسام لتجسيد روح التعاون والتكامل أثناء تأدية المهام الوظيفية.	3.6667	0.95424	**1**	**موافق**
البعد الإداري	توفر الإدارة الأمان الوظيفي للفرد طالما أنه ملتزم بالنظم والقوانين واللوائح الداخلية للمديرية.	3.0000	0.82639	**4**	**محايد**

	تسعى الإدارة دوما لتلبية ما يتوقعه الموظف من المديرية من علاوات وحوافز ومكافآت.	3.4524	0.99271	1	موافق
	يقوم الموظفين ببذل الجهود اللازمة من أجل تحقيق الإنجازات التي تتوقعها المديرية من الموظف .	3.3333	0.84584	3	محايد
	هناك توجه لدى الموظفين نحو تعزيز قدراتهم ومهاراتهم من أجل القدرة على الإبداع والابتكار وتطوير نظم العمل .	3.4048	0.98920	2	موافق
البعد الإنساني	هناك توجه واضح من قبل الإدارة نحو تطوير المسار الوظيفي للفرد ليتمكن من القدرة على مواكبة التطورات والمتغيرات الجديدة.	3.1190	0.77152	4	محايد
	يتجه الموظفون نحو ترسيخ علاقات عمل طيبة لتحقيق حالة من الانسجام والتوافق مما يساعد على مزيد من التقدم و الإنجاز.	3.7381	0.79815	1	موافق
	هناك رغبة وميول لدى الموظفين بالاعتماد على المشاركات الجماعية وتشكيل فرق العمل كأسلوب في حل مشكلات العمل و القضايا التي تهم الموظفين.	3.1429	0.84309	3	محايد
	تقوم الإدارة بشكل مستمر بتوفير أحدث التكنولوجيات بهدف إنجاز الأعمال بالكفاءة والسرعة المطلوبة .	3.2143	1.13773	2	محايد

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

بالنسبة للنتائج التي أظهرها الجدول السابق يتضح عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة وذلك حسب نتائج الانحراف المعياري. وأوضح أن مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) تتبنى في ثقافتها التنظيمية أن العاملين لديها يعتقدون بأهمية تطوير علاقات العمل بين مختلف المصالح مما يجسد روح التعاون والتكامل أثناء تأدية المهام وذلك في البعد التنظيمي، أما في البعد الإداري تؤمن المديرية أن الموظفين لديهم توجه نحو تعزيز قدراتهم ومهاراتهم من أجل القدرة على الإبداع و الابتكار، أما في البعد الإنساني فالمديرية لديها ثقافة ترسيخ العلاقات بين موظفيها لتحقيق الانسجام والتوافق ليساعد ذلك على التقدم والانجاز فحسب أفراد العينة المدروسة مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) تعتمد معايير لإجراءات العمل لتسهل للعاملين أداء عملهم وتمنع تكرار مشاكل العمل. ويمكن تلخيص نتائج أبعاد متغير الثقافة التنظيمية في:

جدول 7: المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لأبعاد الثقافة التنظيمية

أبعاد الثقافة التنظيمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
البعد التنظيمي	3.3750	0.55285	1	متوسط
البعد الإداري	3.2976	0.53316	3	متوسط
البعد الإنساني	3.3036	0.59862	2	متوسط
الثقافة التنظيمية	3.3254	0.44775	متوسط	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول (7) أن مستوى الثقافة التنظيمية في المديرية من وجهة نظر العينة المدروسة كان متوسطا، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.3254) وبانحراف معياري بلغ (0.44775). وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى القائلة بان مستوى الثقافة التنظيمية مرتفع.

وتبيّن كذلك أن إدراك **الثقافة التنظيمية** من خلال **البعد التنظيمي** كان بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي قدره (3.3750) وهو أعلى متوسط حسابي، في حين يأتي البعد الإنساني في المرتبة الثانية بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي (3.3036)، والمرتبة الثالثة للبعد الإداري بمتوسط حسابي(3.2976) وبمستوى متوسط.

3.2.3 مستويات المشاكل الانضباطية: سيتم تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المشاكل الانضباطية من خلال حساب المتوسطات الحسابية المرجحة وانحرافاتها المعيارية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المشاكل الانضباطية

محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
الغياب المتكرر عن العمل	3.4048	0.54368		غالبا
التأخر عن العمل بداية اليوم أو الدوام المحدد ليوم العمل	3.6667	0.57027		غالبا
الخروج من العمل قبل الوقت	3.8810	0.63255		غالبا
الخروج المؤقت والعودة إلى العمل	3.9762	0.60438		غالبا
الحضور للعمل وعدم التواجد في المكان المحدد للعمل (المكتب)	3.7857	0.68202		غالبا
استخدام الإجازات المرضية بصور متكررة	3.6667	0.81650		غالبا
الغياب عن العمل قبل بداية الإجازات الرسمية	3.7381	0.73450		غالبا
الغياب عن العمل بعد انتهاء الإجازات الرسمية	3.4524	0.83235		غالبا
البطء المتعمد في الأداء الوظيفي	3.6429	0.65598		غالبا
عدم طاعة أوامر الرؤساء	3.6190	0.79487		غالبا
عدم الحفاظ على وسائل وأدوات العمل	4.2857	0.91826		دائما
المشاكل الانضباطية	**3.7381**	0.33849	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

بالنسبة للنتائج التي أظهرها الجدول السابق يتضح عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة وذلك حسب نتائج الانحراف المعياري. وانطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه تبين أن مستوى للمشاكل الانضباطية مرتفع وذلك ما تبينه العبارات :

- الخروج المؤقت والعودة إلى العمل في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.9762 وانحراف معياري 0.68202 وهذا ما يدل على أن العاملين بعد حضورهم لمكان العمل يقومون بالخروج ثم العودة.
- الخروج من العمل قبل الوقت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.8810 وانحراف معياري 0.63255، هذا يدل على أن العاملين يغادرون مكان عملهم قبل انتهاء الدوام.

- الحضور للعمل وعدم التواجد في المكان المحدد للعمل (المكتب) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.7857 وانحراف معياري 0.68202، هذا يدل على أن العملين يتجولون بمكان عملهم ولا يلتزمون بالتواجد بمكاتبهم.
- الغياب عن العمل قبل بداية الإجازات الرسمية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.7381 وانحراف معياري 0.73450، مما يفسر أن العاملين يغيبون قبل الاستفادة من الإجازة الرسمية.
- التأخر عن العمل بداية اليوم أو الدوام المحدد ليوم العمل وعبارة استخدام الإجازات المرضية بصور متكررة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.6667 وانحراف معياري 0.57027 و0.81650 على التوالي، مما يفسر في العبارة الأولى على التأخر عن المواعيد الرسمية للعمل، بينما العبارة الموالية تبين بأن العاملين يستخدمون عطلة مرضية بشكل مكرر وبدون مبرر.
- البطء المتعمد في الأداء الوظيفي في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.6429 وانحراف معياري 0.65598، هذه العبارة توضح بان العاملين يتميزون بالبطء في أداء مهامهم الوظيفية والموكلة لهم.
- عدم طاعة أوامر الرؤساء في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.6190 وانحراف معياري 0.79487، تبين هذه العبارة بأن العاملين لا ينصاعون لأوامر رؤسائهم.
- الغياب عن العمل بعد انتهاء الإجازات الرسمية في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.4524 وانحراف معياري 0.83235، توضح هذه العبارة بأن الموظفين يتغيبون بعد الانتهاء الرسمي للإجازة
- الغياب المتكرر عن العمل في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.4048 وانحراف معياري 0.54368، وهذا يدل بأن هناك غياب متكرر للموظفين بدون مبرر.

ويتبين من الجدول أن مستوى المشاكل الانضباطية في المديرية من وجهة نظر العينة المدروسة كان مرتفعا، إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (3.7381) وبانحراف معياري بلغ (0.33849). وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية القائلة بأن مستوى المشاكل الانضباطية منخفض في مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر)

3.3 اختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة:

يسعى هذا المحور إلى اختبار **الفرضية الثالثة** والتي نصت بأن: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.0.5$) للثقافة التنظيمية للحد من المشاكل الانضباطية للإطارات بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر).

ومن اجل اختبار هذه الفرضية لا بد أولا التأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، وذلك بالاعتماد على نتائج تحليل التباين للانحدار (**Analysis of variance**)، بالإضافة إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط (**Linear Regression Analysis**)، وذلك لتحديد دور الثقافة التنظيمية للحد من المشاكل الانضباطية، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول 9: نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (F)
الانحدار	2.466	1	2.466	44.212	0.000*
الخطأ	2.231	40	0.056		
الكلي	4.698	41			

*: ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = 0.05)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول (9) أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (44.212) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (3.92)، بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ (α = 0.05)، وبناء عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

جدول 10: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور الثقافة التنظيمية للحد من المشاكل الانضباطية

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى دلالة (t)
الثابت	2.593	0.176	/	/	14.738	*0.000
الثقافة التنظيمية	0.267	0.040	0.725	0.525	6.649	*0.000

*: ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α = 0.05)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول (10) أن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (14.738) أكبر من قيمتها المجدولة والبالغة (**1.65**)، بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية يبلغ(0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والذي يبلغ (α = 0.05)، وعليه نستنتج أن هناك تأثيرا ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية للحد من المشاكل الانضباطية في مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر)، وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية.**

تشير قيمة (R) إلى أن قوة الارتباط بين المتغيرين بلغت(0.725)، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، فيما فسرت الإدارة الثقافة التنظيمية ما مقداره (52.5%) من التباين في المتغير التابع (المشاكل الانضباطية) وهي قيمة جيدة، وأن المتبقي من هذه النسبة يعود إلى عوامل أخرى لم تظهر في النموذج، وبالتالي فهي قوة تفسيرية جيدة، أما قيمة (B)، والتي بلغت(0.267) فتشير إلى أن أي تغير في الثقافة التنظيمية بوحدة واحدة سيؤدي إلى حصول تغير في المشاكل الانضباطية بمقدار (0.267).

4.خاتمة:

من خلال الدراسة التي أجريت بمديرية الموارد المائية والمتعلقة بمعرفة دور الثقافة التنظيمية في الحد من المشاكل الانضباطية، فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- أن إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية في مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) كان بمستوى متوسطا، و أن مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) لديها ثقافة أن العاملين لديها يعتقدون بأهمية تطوير علاقات العمل بين مختلف المصالح مما يجسد روح التعاون والتكامل أثناء تأدية المهام، كما أنها تتبنى ثقافة أن الموظفين لديهم توجه نحو تعزيز قدراتهم ومهاراتهم من أجل القدرة على الإبداع و الابتكار،و لديها كذلك ثقافة ترسيخ العلاقات بين موظفيها لتحقيق الانسجام والتوافق ليساعد ذلك على التقدم والانجاز.
- أن مستوى المشاكل الانضباطية مرتفع في مديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) مما يبين أن العاملين يمارسون كل المظاهر التي تبين عدم انضباطهم كالخروج والعودة للعمل، كذلك عدم التزامهم بالتواجد في أماكن العمل و استعمال الإجازات المرضية بصفة متكررة، وعدم التزام العاملين بالمواعيد الرسمية للعمل كالتأخر والخروج قبل الوقت بالإضافة إلى الغياب المتكرر بدون مبرر.
- تبين من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على المشاكل الانضباطية للإطارات بمديرية الموارد المائية بالجلفة (الجزائر) .
- للثقافة التنظيمية الدور في الحد من المشاكل الانضباطية داخل المنظمة.

وعليه يمكن اقتراح جملة من التوصيات بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج كما يلي:

- ينبغي النظر إلى المشكلات الانضباطية في إطار علاقة التأثير المتبادل بين مختلف أبعاد الثقافة الموجودة، فبدون النظرة التكاملية لعلاقة التأثير المتبادل هذه لا يمكن الحد من المشاكل الانضباطية ، وذلك لأنها عناصر غير منفصلة عن بعضها فهي تتفاعل في وسط واحد وهو المنظمة.
- الاهتمام بالعنصر البشري في مديرية الموارد المائية وذلك من خلال توضيح اهم مرتكزات الثقافة التنظيمية السائدة في المديرية من أجل جعل الافراد يتحلون بالسلوك المراد والمسطر داخلها .
- ضرورة تعزيز أبعاد الثقافة التنظيمية عمليا أكثر في مديرية الموارد المائية .
- تبني ثقافة داعمة ومشجعة لكي تجعل الموظفين يتحلون بسلوكيات الانضباط دون اللجوء للعقاب أو الجزاءات التأديبية.

1. قائمة المراجع:

- Mario J, D., & Guadamillas, F. (2010). The effect of organizational culture on knowledge management practices and innovation. *KNOWLEDGE AND PROCESS MANAGEMENT , 17* (2).
- Mukminin, A. A., Semmaila, B., & Ramlawati, R. (2020). Effect of Education and Training, work discipline and Organizational Culture on Employee Performance. *Point of View ResearchManagement , 1* (3), 19 - 28.
- Saha, r., Abdul Rahman, M., Baharuddin, L., & Budi, A. (2020). Organizational Culture, Work Commitment and Compensation Effect on Job Satisfaction and

Police Members Performance in Makassar Metropolitan City Police (POLRESTABES). *European Journal of Business and Management Research , 5* (2).

- آل الشيخ عبد الله عبد الله. (1994). المعوقات التنظيمية والسلوكية التي تؤثر على أداء العاملين في المنظمات الامنية. *رسالة ماجستير(غ م)* . الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الامنية، السعودية.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة. *لاروس المعجم العربي الأساسي*.

- بلال خلف السكارنة. (2009). *أخلاقيات العمل* (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الاردن: ،دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- بلال خلف السكارنة. (2009). *التطوير التنظيمي الإداري* (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- بن احمد بن محمد هيجان عبد الرحمن. (1998). *ضغوط العمل: مصادرها ونتائجها وكيفية* (المجلد الطبعة الاولى). الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الفهد الوطنية.

- بيتر هوني. (2003). *الأفراد(ذو المشكلات وكيفية لتعامل معهم)*. (عبد الله بن سمحي القرشي، المترجمون) المملكة العربية السعودية: مركز البحوث.

- شارلز وجاريث جونز. (2001). *الإدارة الإستراتيجية* (المجلد الاول). (رفاعي محمد رفاعي، و محمد السيد احمد، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنش.

- عبدالله البريدي. (من 11 الى 14, 2004). نحو فهم بنية الثقافة التنظيمية في التعليم التقني كمدخل للتطوير – دراسة استطلاعية – . *المؤتمر التقني الثالث للمؤسسة العامة للتعليم التقني والتدريب المهني* . الرياض - السعودية -.

- عودة مشارقة، و عطية مصلح. (2015). الثقافة التنظيمية ودورها في تعزيز الولاء الوظيفي لدى العاملين في الوزارات الحكومية في فلسطين. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات الادارية والاقتصادية ، المجلد الاول* (4).

- عيسى روابحية. (2018/2017). الثقافة التنظيمية ودورها في بناء المنظمة المتعلمة (دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة). *أطروحة دكتوراه ل م د تخصص إدارة المؤسسات* . سكيكدة، جامعة سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- محمد الباشا. (1996). *الكافي معجم عربي حديث* (المجلد الاولى). بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

- محمد قاسم القريوتي. (2008). *نظرية المنظمة والتنظيم* (المجلد الطبعة الثالثة). عمان ، الاردن: دار وائل للنشر.

- مرسي سلامة اللوزي. (1998). تقدير الأفراد لسلوكهم الأخلاقي دراسة ميدانية في مؤسسات القطاع العام في الأردن. *مجلة دراسات ، 25* (2).

- منصور بن ماجد بن سعود بن عبد العزيز آل سعود. (2003). الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالسلوك القيادي في الادارة المحلية بالمملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقة على العاملين في امارتي الرياض ومنطقة

مكة المكرمة). *رسالة ماجستير* . الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، ، السعودية.

- مؤيد سعيد السالم، و عادل حرشوش صالح. (1991). *إدارة الموارد البشرية*. العراق: جامعة بغداد.

دور التكوين الاستراتيجي في مواجهة التغيرات
دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك -الأغواط-

The role of strategic formation in coping with changes
Field study at the Sonatrach

براهمي بلقاسم[1*]، شيخ عمارة[2]

[1] المركز الجامعي بأفلو(الجزائر)، **b.brahmi@cu-aflou.edu.dz**

[2] المركز الجامعي بآفلو(الجزائر)، **c.ammara@cu-aflou.edu.dz**

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إيجاد تصنيف لمنطق الفعل المنظم محاولة منا وصف المؤسسة المعنية بالدراسة على أنها فاعل استراتيجي في المحيط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والثقافي الذي تتواجد فيه فضلا عن التغيرات الاجتماعية والتنظيمية التي تشهدها المؤسسة، انطلاقا من إحدى الوظائف الحيوية لإدارة الموارد البشرية المتمثلة في التكوين والتدريب، باعتبار أن المؤسسة تقوم بإعداد برامج تكوينية وأكثر من ذلك برسم إستراتجيات وخطط تكوينية لتكوين مواردها البشرية لاحقا، في ظل التغيرات التي تشهدها في امتدادها الزماني والمكاني.وكنتائج للدراسة اتضح لنا أن المؤسسة المعنية -وانطلاقا من سياسة التكوين المتبعة- مازالت عملية تسيير الموارد البشرية بها لم تدخل في المستوى الاستراتيجي، بل أصبحت سياسة أكثر منها استراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الفعل المنظم؛ التكوين الاستراتيجي؛ المؤسسة؛ إدارة الموارد البشرية

تصنيف JEL: A14

Abstract: *The aim of this study is to establish a classification of the logic of organized action. We try to describe the institution concerned as a strategic actor in the social, economic, political and cultural environment in which it is located, as well as the social and organizational changes that the institution is experiencing, based on one of the vital functions of human resources management: formation and training. As an example of the study, it became clear to us that the institution concerned - and it is subsequent composition policy – is still not at the strategic level, but rather a policy rather than a strategy.*

Keywords: *Organized action; Strategic composition; The institution; Human resources management*

Jel Classification Codes:A14

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهدت التنظيميات و المؤسسات في السنوات الأخيرة تحولات و تغييرات متعددة في بعديها البنائي و التفاعلي، وذلك من أجل الاستجابة إلى التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي العامي خلال السنوات الماضية، حيث كان الهدف منها هو تحقيق التكيف و التأقلم مع البيئة التنظيمية بشكل خاص و المحيط الاجتماعي بشكل عام، والواقع أن تلك التغييرات لم تكن بمحض الصدفة أو بشكل اعتباطي و إنما كانت تغييرات مقصودة لإضفاء الديناميكية على تنظيمات العمل من خلال تغيير أساليب التسيير الكلاسيكية بأساليب جديدة تتماشى مع المستجدات إضافة إلى تغيير نمط السلطة و التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية، أنساق الاتصال و طريقة تقسيم العمل، كل هذا من اجل تحقيق الفاعلية الاقتصادية و الميزة التنافسية للمؤسسة. ولا يتحقق ذلك إلا بإكساب المورد البشري المهارات اللازمة و الكافية لتحقيق ذلك مع صيانته و إثراء مهاراته من حين إلى حين تماشيا مع المتغيرات، لذلك اعتمدنا على التكوين كإحدى الوظائف الأساسية في تسيير الموارد البشرية ، و منه كان التساؤل على المستوى التسييري لهذه العملية الهامة ، و على إمكانية تصور المؤسسة الاقتصادية المعنية بالدراسة التي هي مديرية الصيانة سوناطراك بولاية الأغواط كفاعل إستراتيجي انطلاقا من المستوى التسييري للعملية التكوينية التي تتبعه، و انطلاقا من هذا التساؤل، جاءت الفرضيةكتصريح يتنبأ بأن سياسات التكوين التي تتبعها المؤسسة المعنية بالدراسة، تساهم في إغناء مخزون مهاراتها، و من ذلك فإنه يمكن أن نتصورها كفاعل إستراتيجي.

1.1.الاشكالية: هل تقوم المؤسسة الاقتصادية بإعداد إستراتيجية لتكوين مواردها البشرية في ظل التغيرات الاجتماعية والتغييرات التنظيمية وهل يمكن أن نتصور المؤسسة الاقتصادية كفاعل إستراتيجي انطلاقا من إستراتيجية تكوين وتدريب مواردها البشرية التي تقوم بها في ظل التغيرات الاجتماعية والتنظيمية ؟

2.1.الفرضية: تعتبر سياسات تكوين الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية وسيلة لإغناء مخزون كفاءاتها.

2.مفاهيم الدراسة:

1.2. تغير تنظيمي : يعرف مفهوم التغيير التنظيمي على أنه "تعديل دائم أو مؤقت لهياكل تنظيم معين"(Pélage, 2004, p. 43)) كما انه "جهد شمولي مخطط يهدف إلى تطوير العاملين، عن طريق التأثير في قيمهم ومهاراتهم وإنماء سلوكهم وعن طريق تغيير التكنولوجيا المستعملة

وكذالك العمليات الهيكلية والهياكل التنظيمية وذلك سبيلا لتطوير الموارد البشرية والمادية أو تحقيق الأهداف التنظيمية أو الهدفين معا" (القريوتي، 2009، صفحة 337)

أما المفهوم الإجرائي الذي نقدمه للتغيير التنظيمي هو كالتالي: التغيير التنظيمي هو إحدى أبعاد الفعل الاجتماعي يتميز بالقصد و الهدفية انطلاقا من مجموعة من المراحل تبدأ بالتشخيص و تنتهي بالتقرير، فضلا عن أنه يمثل في هذه الدراسة جانبا من نسق الفعل المنظم الذي تلعب فيه و به المؤسسة كفاعل استراتيجي من خلال عملية التكوين التي تقوم بها لتغيير و تطوير مهارات مواردها البشرية.

2.2.التكوين أو التدريب: التكوين هو التنمية المنتظمة لنموذج من المعرفة و المهارات و الاتجاهات لشخص معين، من أجل أن يؤدي مهامه بطريقة صحيحة (louast, 1994, p. 130)كما يعرف على أنه مجموعة من الطرق البيداغوجية التي تسمح للمأجور أن يرفع من كفاءته من ناحية العمل و تأهيله لشغل وظائف جديدة (lamdelle, 1988, p. 153)

نقصد بالتكوين في بحثنا هذا على أنه جملة من العمليات المتسلسلة التي تترجم في شكل تدريبات سواء ذهنية أو بدنية تمكن المورد البشري من تحسين مستوى أدائه للوظيفة التي يشغلها أو أن يشغل وظيفة أخرى تختلف عن الأولى و ذلك للتكيف مع التغيرات التكنولوجية الحديثة أو التحضير لها، و بهذا الشكل يمكن أن نعرف التكوين من ناحية التجريد على أنه إحدى التطبيقات الاجتماعية التي تساهم في إنتاج و إعادة إنتاج المؤسسة و استمرارها في ظل التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية، منه نعرف التكوين إجرائيا على أنه إحدى التطبيقات التي تقوم بها المؤسسة انطلاقا من نشاطات الموارد البشرية و تعمل على إكساب أفرادها مهارات جديدة تتوافق مع التغيرات الحاصلة سواء داخلها أو خارجها و منه يعد التكوين عملية تفاعل تساهم في تشكيل المؤسسة كبنية محددة في الزمان و في المكان و يكون ذلك دائما تحت تأثير نسق التغير.

3.2.إدارة الموارد البشرية: من دون شك أن المؤسسات و التنظيمات في عصرنا الحالي تهتم بإدارة مواردها البشرية باعتبارها أهم عناصر العملية الإنتاجية لتمكين المؤسسة من إنتاج سلعة أو إسداء خدمة، و إدارة الموارد البشرية مفهوم تعددت التعارف بشأنه على مر العصور و اختلاف نشاط المؤسسة و من هذه التعارف ما يلي: إدارة الموارد البشرية هي "مجموعة المهام المرتبطة بالحصول على الإفراد و تدريبهم، تحفيزهم، تطويرهم وتنظيمهم و المحافظة عليهم" (حرحوش و مؤيد، 2009، صفحة 5)

هي " سلسلة القرارات الخاصة بالعلاقات الوظيفية المؤثرة في فاعلية المنظمة و العاملين فيها" (Boudreau, 1991, p. 2)

من خلال ما سبق نعرف إدارة الموارد البشرية على أنها هيئة إدارية في المؤسسة شأنها شأن كل الأنظمة الأخرى بالمؤسسة مكونة من موظفين ذو كفاءات متنوعة تعنى بشؤون العمال من التوظيف حتى الإحالة عن التقاعد، و يتم أداء هذه المهام وفقا لأسلوب يمكن المؤسسة من التعامل مع التغييرات البيئية و الظروف التنافسية و ضمان تحقيق أهداف المنظمة على الأمد البعيد .

4.2. تخطيط الموارد البشرية: تخطيط الموارد البشرية هو من أهم المفاهيم الأساسية في إدارة و تسيير الموارد البشرية خصوصا في العصر الحالي و قد تعددت الرؤى و من هذه التعاريف ما يلي:

- تخطيط الموارد البشرية هو عملية "تحديد الاحتياجات المستقبلية من العاملين من حيث العدد و المهارات للمنظمة ككل و كذلك للأنشطة المختلفة فيها " (علاقي، 1993، صفحة 219)

- "عملية هندسة الموارد البشرية مخصصة لتصور العمل و مراقبة السياسات و التطبيقات الهادفة إلى تقليص البعد بين حاجات المؤسسة من الموارد البشرية حسب المخطط الكمي (الأفراد) و المخطط النوعي (الكفاءات)، بطريقة مسبقة و هذا ما يدخل في الخطة الإستراتيجية للمؤسسة" (Weiss, 2005, p. 498)

- "human ressource planning: هو عملية تحليل و تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية ومدى توفر تلك الاحتياجات في مختلف المصادر، بما يمكن المنظمة من تحقيق أهدافها" (جكسون، 2009، صفحة 65)من خلال ما سبق نستنتج أن تخطيط الموارد البشرية هو عملية إستراتيجية في إدارة الموارد البشرية من اجل تحديد الاحتياجات النوعية و الكمية من القوى العاملة، وذلك لتفادي المواقف الحرجة التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة نقص الموارد البشرية في بعديها الكمي و النوعي.

5.2. الإستراتيجية: إن كلمة إستراتيجية ليس كلمة عربية و إنما هي لفظة مأخوذة من اللغة اليونانية و تعني بالضبط "فن الجنرال" أو أساليب القائد العسكري ، و مع مرور الوقت ارتبط هذا المفهوم بإحدى العناصر الأساسية للعملية الإدارية ألا وهي التخطيط لذلك لقي هذا المفهوم اهتماما منقطع النظير من طرف المشتغلين بإدارة المؤسسات و المنظمات و في كل الأقسام (تسويق، إنتاج، إدارة الموارد البشرية ...)وفيما يلي بعض التعاريف لهذا المفهوم:

- "الإستراتيجية هي عملية وضع الأهداف الطويلة المدى التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها وعلى الوسائل لتحقيق تلك الأهداف و تخصيص الموارد اللازمة لذلك، و اتخاذ القرارات حول حجم النشاطات و

مجالات التوسع و الظروف الاقتصادية المتغيرة، و نمط التعامل مع المنافسين " (قاسم، 2008، صفحة 162)

- " الإستراتيجية هي: مجموعة القرارات و التصرفات الإدارية التي توجه أداء المنظمة في المدى البعيد" (Thomas L, 2000, p. 3).

نستنتج مما سبق إن الإستراتيجية هي أسلوب عمل وليس خطة أو برنامجا، فهذا الأخير يعتبر الشكل النهائي الذي بمقتضاه تحول الإستراتيجية إلى خطوات تطبيقية و إجراءات عملية و تظهر عملية تحديد الأهداف في بداية التخطيط و هي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات و الاستراتيجيات التي تسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة.

6.2. مخزون المهارات: يتكون مخزون المهارات من قائمة بأسماء الموظفين الحاليين في المنظمة تحتوي على معلومات تفصيلية عن كل موظف من حيث:- اسم الموظف وعمره حالته الاجتماعية، المؤهلات العلمية ،الخبرات السابقة، البرامج التدريبية التي اشترك بها، الامتحانات التي اجتازها، نتائج تقييم أداءه، الغيابات، القابلية للترقية وتحمل المسؤولية على مستوى أعلى، تطلعات وطموحات الموظف في الترقية. (حرحوش، إدارة الموارد البشرية، 2009، صفحة 72)

يشير هذا المفهوم في هذه الدراسة إلى أهم جوانب الطاقة التي تمد المؤسسة بالحيوية و النشاط حيث تخزن هذه الطاقة في الموارد البشرية التي تمتلكها المؤسسة، على اختلاف مستوياتهم و مراكزهم الوظيفية، وذلك لتجنب المواقف الحرجة و التأقلم مع التغيرات المفاجئة و المحافظة على استمرار الفعل المنظم.

3. منهج و أدوات الدراسة :

1.3.منهج الدراسة: استعمل الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفيفهو يستعمل عبر مراحل و يستخدم تقنيات للتقصي كالاستمارة و المقابلة، و منه يعرف على انه محاولة الوصول إلى فهم أفضل و أدق ووضع السياسات و الإجراءات المستقبلية الخاصة بها و عادة ما يلجا الباحث إلى هذا المنهج عند معرفته المسبقة بجوانب و أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة ... و يهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات و الحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها و الوقوف على دلالاتها (أحمدن، 1996، صفحة 122)

2.3. التقنيات المستعملة:

- **الاستمارة:** الاستمارة تعرف حسب مادلين غرافيتز على أنها:" وسيلة رئيسية يتصل بها الباحث بالمبحوث وهي تحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص المشاكل التي يراد من الباحث معالجتها"

(Madeleine, 1981, p. 782) وهي بهذا الشكل تهدف إلى" جمع معلومات عديدة في البحوث الميدانية" (Roussel، 1998، صفحة 93)، هذا وقد تضمنت استمارة بحثنا (53)سؤالا موزعة على محورين، المحور الأول يتعلق بالبيانات العامة ويضم (13) سؤالا، المحور الثاني يتعلق بالبيانات الخاصة بالفرضية ويضم (40)سؤالا.

- **المقابلة:** استعملنا هذه التقنية ابتداء من المقابلات الاستكشافية التي قمنا بها مع مسؤول مصلحة التكوين في المؤسسة المعنية بالدراسة و ذلك بصفة متكررة من أجل التأكد من إمكانية ملائمة المؤسسة كميدان للبحث و اختبار صحة البناء الذي قمنا به، هذا ولم تتوقف الاستفادة من هذه التقنية عند هذا الحد و إنما استعملت كذلك أثناء جمع المعلومات.

- **عينة الدراسة** : كانت عينة طبقية على حساب الفئة السوسيو مهنية (إطار سامي، إطار، عون تحكم) و ذلك لفهم جوانب سياسة التكوين في المؤسسة المعنية بالدراسة،

و انطلاقا من ذلك كانت عينة دراستنا كالتالي:

يبلغ مجموع العمال في فئة عون تحكم و إطار و إطار سامي 270 موظف 142 موزعة كالتالي: عون تحكم و 113 أطار و 15 أطار سامي، قمنا باختيار نسبة 30% من المجموع .

4. عرض نتائج الفرضية وقياس العلاقة بين المتغيرات

جدول 1 : توزيع أفراد العينة حسب تلقي التكوين قبل الالتحاق بالمؤسسة

التكوين	التكرارات	النسب
نعم	78	96,3%
لا	0	0%
بدون إجابة	3	3,7%
المجموع	81	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 96.3%، من أفراد العينة تلقوا تكوينا قبل الدخول إلى المؤسسة مقابل 0% للذين أجابوا بـ**لا** ، هذا و هناك نسبة 3.7% من أفراد العينة من الذين لم يجيبوا على هذا السؤال.

نستنتج من خلال البيانات السابقة أن التكوين القاعدي شرط أساسي و ضروري للدخول في علاقة تعاقدية مع هذه المؤسسة، خصوصا عند هاتين الفئتين السوسيومهنيتين، و الذي ينجر عنه مؤهلات علمية و معرفية تمكن المترشح من المشاركة في الدورات التوظيفية التي تقوم بها المؤسسة،

حيث يقام هذا التكوين في المعاهد و الجامعات و مختلف المؤسسات التكوينية سواء الخاصة أو العامة و ليس ذاك الذي يقام في المؤسسات الإنتاجية التي تستقطب اليد العاملة.

جدول 2 : توزيع أفراد العينة حسب طريقة الالتحاق بالمؤسسة

الالتحاق بالمؤسسة	التكرارات	النسب
ندرة التخصص	27	33,3%
رأسمال اجتماعي (علاقة)	11	13,6%
الكفاءة	28	34,6%
علاقة +الكفاءة	15	18,5%
المجموع	81	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين لنا من الجدول السابق أن 34.6% من أفراد العينة الذين دخولهم إلى المؤسسة كان أساسه الكفاءة، و أن نسبة 33.3% من أولئك الذين دخلوا إلى المؤسسة على أساس ندرة التخصص، يلي ذالك نسبة 18.5% من أفراد العينة للذين كان أساس دخولهم إلى المؤسسة هو الكفاءة و في نفس الوقت رأس المال الاجتماعي المتمثل أساسا في ما يمتلكه الفرد من علاقات سواء داخل المؤسسة أو خارجها كما نلاحظ نسبة 13.6% من أفراد العينة دخلوا إلى المؤسسة على أساس رأس المال الاجتماعي.

نستنتج من خلال الملاحظة السابقة للجدول المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب طريقة الالتحاق بالمؤسسة، أن أساس التوظيف يتراوح و بنسب متقاربة بين الكفاءة و ندرة التخصص و العلاقة و هي إحدى خصائص واقع سوق العمل في مجتمعنا و بالأخص عند المؤسسة إلى توظف على أساس دراسة ملف المترشح و المقابلة التوظيفية هذا الذي يمنح حرية كبيرة في الاختيار.

جدول 3 : توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في الدورات التكوينية

المشاركة في الدورات التكوينية	التكرارات	النسب
نعم	64	79,0%
لا	15	18,5%
بدون إجابة	2	2,5%
المجموع	81	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة 79% من أفراد العينة كلهم قد شاركوا في دورات تكوينية منظمة من طرف المؤسسة مقابل 18.5% للذين لم يشاركوا في أي دورة تكوينية.

نستنتج من البيانات السابقة أن العامل عندما يدخل في علاقة تعاقدية مع المؤسسة نتيجة عقد توظيف غير محدد مدة العمل فيه CDI وذلك باعتبار أن عينة الدراسة و المتمثلة في الفئتين السوسيومهنيتين (الإطارات بما في ذلك الإطارات السامية و أعوان التحكم) و كلهم تربطهم علاقة تعاقدية من هذا النوع، كل هذا يسمح للموظف بالاستفادة من الدورات التكوينية التي تقوم بها المؤسسة و ذلك من أجل دمج العامل في الحياة التنظيمية و المهنية باعتباره يأتي بمعارف نظرية بحة هذا من جهة ومن جهة أخرى، التكيف مع المتغيرات الداخلية الخارجية التي تشهدها المؤسسة.

جدول 4 : توزيع أفراد العينة حسب طريقة الالتحاق بالمؤسسة و تلقي التكوين:

نلاحظ من الجدول أدناه أن نسبة 70.4% من الذين التحقوا بالمؤسسة نتيجة ندرة تخصصهم و هم يمثلون نسبة 23.5% من مجموع أفراد العينة الكلية قد تلقوا تكوينا، مقابل 22.2% من الذين التحفوا بالمؤسسة بنفس الطريقة لكنهم لم يستفيدوا من التكوين، في حين نلاحظ أن نسبة 100% من الذين التحقوا بالمؤسسة عن طريق العلاقة قد استفادوا من التكوين و هم يمثلون نسبة 13.6% من مجموع أفراد العينة، أما الذين التحقوا بالمؤسسة نتيجة كفاءتهم فنلاحظ نسبة 67.9% منهم و الذين يمثلون نسبة 23.5% من مجموع أفراد العينة، قد تلقوا التكوين مقابل 32.1% من مجموعهم لم يستفيدوا من التكوين، ، كما نلاحظ نسبة 100% من الذين التحقوا بالمؤسسة عن طريق الكفاءة

الالتحاق بالمؤسسة	تلقي التكوين			المجموع
	نعم	لا	بدون إجابة	
ندرة التخصص	19	6	2	27
	70,4%	22,2%	7,4%	100,0%
	23,5%	7,4%	2,5%	33,3%
رأسمال اجتماعي(علاقة)	11	0	0	11
	100,0%	,0%	,0%	100,0%
	13,6%	,0%	,0%	13,6%
الكفاءة	19	9	0	28
	67,9%	32,1%	,0%	100,0%
	23,5%	11,1%	,0%	34,6%
علاقة +الكفاءة	15	0	0	15
	100,0%	,0%	,0%	100,0%
	18,5%	,0%	,0%	18,5%
المجموع	64	15	2	81
	79,0%	18,5%	2,5%	100,0%

و العلاقة معا و هم يمثلون نسبة 18.5% من مجموع أفراد العينة، قد تلقوا التكوين .

انطلاقا من الملاحظة السابقة للجدول السابق المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب علاقة طريقة الالتحاق بالمؤسسة بتلقي التكوين، نستنتج أن العلاقات الاجتماعية تفوق في أهميتها الرأسمال الثقافي الذي يمتلكه العامل و المتمثل في المهارات و الخبرات المهنية، فهذه العلاقات الاجتماعية التي ساهمت في تسهيل عملية الدخول إلى المؤسسة بقيت مستمرة في الحياة التنظيمية لتسهل مرة أخرى الاستفادة من التكوين كما لاحظناه في الجدول السابق سواء كانت هذه العلاقات الاجتماعية بمفردها هي السبب المباشر للدخول إلى المؤسسة أو زائد الكفاءة، هكذا تكون هذه المؤسسة تشبه الأسرة الى حد ما و تعمل على إنتاج علاقات القرابة و تكريسها بتسهيل الاستفادة من الميزات الاجتماعية التي تمنحها المؤسسة لعمالها و يأتي ذلك انطلاقا من التكوين كإحدى هذه الميزات.

جدول 5 : توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التكوينية المشارك فيها

عدد الدورات التكوينية المشارك فيها	التكرارات	النسب
أقل من 3 دورات	12	14,8%
من 3 – 6	29	35,8%
7- 10	7	8,6%
أكثر من 10 دورات	18	22,2%
بدون إجابة	15	18,5%
المجموع	81	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 35.8% من أفراد العينة قد شاركوا في دورات تكوينية تتراوح بين(3 إلى 6) دورات تكوينية، يلي ذلك نسبة 22.2% للذين تتعدى مشاركتهم في الدورات التكوينية أكثر من 10 دورات مقابل 8.6% فقط الفئة(7 إلى 10) دورات و كذلك نلاحظ أن 18.5% لم يجيبوا.

نستنتج مما سبق ملاحظته من الجدول السابق و بالإضافة إلى الجدول السابق، الجدول رقم (01) المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب تلقي التكوين أن معظم العمال في المؤسسة يستفيدون من التكوين و ذلك بعد قضاء مدة في المؤسسة، و تأتي هذه الاستفادة بنسب متفاوتة حسب الضرورة و حسب الأقدمية و المسار المهني المسطر لكل عامل فهناك من يشارك في العديد من الدورات التكوينية و هناك من يحضى بالمشاركة في دورة أو دورتين و هذا فيما يتعلق بالموظفين الجدد أما أولائك الذين قد قضوا وقتا طويلا في المؤسسة فإنهم يشاركون في الكثير من الدورات التكوينية و يعود ذلك إلى التغيرات التي تشهدها المؤسسة التي تجعلها تتكيف معها انطلاقا من تكوين مواردها البشرية.

جدول 6 : علاقة الأقدمية بعدد الدورات التكوينية المشارك فيها

الأقدمية	عدد الدورات التكوينية					المجموع
	أقل من 3	6-3	10-7	أكثر من 10	بدون إجابة	
أقل من 5س	0	3	0	1	1	5
	,0%	60,0%	,0%	20,0%	20,0%	100,0%
	,0%	3,7%	,0%	1,2%	1,2%	6,2%
10-5	3	5	2	1	9	20
	15,0%	25,0%	10,0%	5,0%	45,0%	%100,0
	3,7%	6,2%	2,5%	1,2%	11,1%	24,7%
15-11	3	9	1	4	3	20
	15,0%	45,0%	5,0%	20,0%	15,0%	100,0%
	3,7%	11,1%	1,2%	4,9%	3,7%	24,7%
20-16	5	1	3	2	1	12
	41,7%	8,3%	25,0%	16,7%	8,3%	100,0%
	6,2%	1,2%	3,7%	2,5%	1,2%	14,8%
25-21	0	10	0	9	1	20
	,0%	50,0%	,0%	45,0%	5,0%	100,0%
	,0%	12,3%	,0%	11,1%	1,2%	24,7%
26سنة فأكثر	1	1	1	1	0	4
	25,0%	25,0%	25,0%	25,0%	,0%	100,0%
	1,2%	1,2%	1,2%	1,2%	,0%	4,9%
المجموع	12	29	7	18	15	81
	14,8%	35,8%	8,6%	22,2%	18,5%	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن نسبة 60% من الذين أقدميتهم في المؤسسة أقل من 5 سنوات و هي تمثل نسبة 3.7% من مجموع أفراد العينة قد شاركوا في الدورات التكوينية وذلك من(3- 6 دورات) ، مقابل 0% لفئة(7- 10) دورات و 20%لفئة أكثر من 10 دورات، أما الذين أقدميتهم في المؤسسة بين (5-10)سنوات فنلاحظ أن نسبة 25% حيث تمثل نسبة 6.2%من مجموع أفراد العينة قد شاركوا في الدورات التكوينية و ذلك بين(3-6)دورات مقابل 10% لفئة(7-10)دورات و15% لفئة أقل من ثلاث دورات و 10% لفئة أكثر من 10 دورات، في حين نجد نسبة 45% من الذين أقدميتهم في المؤسسة بين (11-15 سنة)و تثمل نسبة 11.1% من مجموع أفراد العينة، قد شاركوا في الدورات التكوينية بين(3-6)دورات مقابل 20% لفئة أكثر من 10 دورات و 15% لأقل من ثلاث دورات أما فئة(7-10)فنسبة المشاركين فيها من الذين أقدميتهم بين(11-15 سنة) تقدر ب 5%، كما نلاحظ

41.7% من الذين أقدميتهم بين (10-20 سنة) و تمثل 6.2% من مجموع أفراد العينة، قد استفادوا من الدورات التكوينية لكن أقل من ثلاث دورات مقابل 25% لفئة(7-10 دورات)و 16.7% لفئة أكثر من 10 دورات و 8.3% لفئة من(3-6 دورات)، كما نلاحظ 50% من الذين أقدميتهم بين(21-25 سنة)و تمثل نسبة 12.3% من مجموع أفراد العينة قد شاركوا في الدورات التكوينية و ذلك بين 3-6 دورات و كذلك 45% .و هي تمثل 11.1% من مجموع أفراد العينة قد شاركوا في التكوين بأكثر من 10دورات، أما الذين أقدميتهم في المؤسسة أكثر من 26 سنة فنلاحظ نسبة 25% منهم لكل الفئة فيما يتعلق بالمشاركة في الدورات التكوينية المشارك فيها.

نستنتج من الجدول السابق و القراءة الإحصائية له أنه هناك علاقة بين الأقدمية و عدد الدورات التكوينية المشارك فيها، حيث كلما زادت أقدمية الموظف زاد عدد الدورات التكوينية المشارك فيها و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى تخطيط المسار المهني و يتضمن ذلك تحديد الحياة المهنية للعامل و كل التغيرات المحتملة ، خصوصا الترقية و التكوين، فالعامل و بعد دمجه في الحياة التنظيمية في المؤسسة يتم تكوينه و إكسابه مهارات و قواعد لزيادة تحسين أداءه تبعا للتغيرات الاقتصادية، التكنولوجية، القانونية و الاجتماعية باعتبارها تؤثر على أهداف و إستراتيجية المؤسسة و كذلك بقاءه دون تكوين يؤدي إلى تقادم المهارات التي تعلمها هذا العامل و منه و انطلاقا من الدورات التكوينية تعمل المؤسسة على تزويد مواردها البشرية بالمعلومات المتجددة عن طبيعة أعمالهم و الأساليب المتطورة لانجاز تلك المهام ثم تمكينهم من تطبيق تلك الأساليب على أساس تجريبي الذي هو التكوين ثم الانتقال بها إلى ميدان العمل، و منه فالدورات التكوينية التي تقوم بها المؤسسة تتركز في البداية كما لاحظناه من الجدول السابق على عملية الدمج فكل العمال الجدد الذين حياتهم في المؤسسة لا تزيد عن 5 سنوات قد تلقوا تكوينات تزيد عن ثلاثة دورات و هذا يعود إلى الاهتمام بالتكوين في السنوات الأخيرة أكثر من السنوات السابقة أين نجد من قضوا في المؤسسة أكثر من 10 سنوات لكنهم لم يشاركوا إلا في دورة تكوينية أو اثنتين، هذا من جهة و من جهة أخرى نجد أن العمال الذين لديهم أقدمية قد شاركوا في الكثير من الدورات التكوينية و ذلك ليس من أجل دمجهم و إنما من أجل زيادة قدراتهم على أداء و إتقان أعمال محددة و الإلمام بجوانب العمل و كيفية أداء كل جزء منه بدقة .

جدول 7: علاقة الفئة السوسيومهنية بعدد الدورات التكوينية المشارك فيها

الفئة السوسيومهنية	عدد الدورات التكوينية المشارك فيها					المجموع
	أقل من 3	6-3	10-7	أكثر من 10	بدون إجابة	
عون تحكم	4	17	3	5	13	42
	9,5%	40,5%	7,1%	11,9%	31,0%	100,0%
	4,9%	21,0%	3,7%	6,2%	16,0%	51,9%
إطار	8	12	4	8	2	34
	23,5%	35,3%	11,8%	23,5%	5,9%	100,0%
	9,9%	14,8%	4,9%	9,9%	2,5%	42,0%
إطار سامي	0	0	0	5	0	5
	,0%	,0%	,0%	100,0%	,0%	100,0%
	,0%	,0%	,0%	6,2%	,0%	6,2%
المجموع	12	29	7	18	15	81
	14,8%	35,8%	8,6%	22,2%	18,5%	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 40.5% من أعوان التحكم و التي تمثل 21% من مجموع أفراد العينة قد شاركوا في دورات تكوينية بين (3-6)دورات تكوينية يلي ذلك نسبة 11.9% من نفس الفئة الذين شاركوا في أكثر من 10 دورات تكوينية مقابل 7.1% للذين لديهم مشاركة في(7-10 دورات) أما المشاركين في أقل من 3 دورات فتقدر نسبتهم ب9.5%، في حين نلاحظ في فئة الإطارات أن 35.3% من مجموعهم و التي تمثل 14.8% من مجموع أفراد العينة قد شاركوا في التكوين و ذلك بين (3-6)دورات كما نلاحظ 23.5% من هذه الفئة من تلقوا أقل من 3 تكوينات و نفس النسبة للإطارات المشاركين في أكثر من 10 دورات تكوينية، أما في فئة إطار سامي فنلاحظ أن كل الإطارات السامية في هذه العينة قد تلقوا أكثر من 10 تكوينات، هذا و نلاحظ أن الدورات التكوينية التي هي بين(3-6 دورات)و التي تقدر نسبتها ب35.8% من مجموع أفراد العينة الكلية هي الأكثر انتشارا بين فئتي عون تحكم و إطار دون الإطارات السامية، يلي ذلك نسبة 22.2% للدورات التكوينية الأكثر من 10 دورات موزعة على كل الفئات السوسيومهنية و نسبة 14.8% للأقل من 3 دورات بين فئتي عون تحكم و إطار دون الإطارات السامية هذا مقابل 8.6% لعدد الدورات التكوينية التي تنحصر بين(7-10 دورات)دون أن يغيب عنا 18.5% من مجموع أفراد العينة الذين لم يجيبوا باعتبار أنهم لم يشاركوا في الدورات التكوينية التي تقوم بها المؤسسة.

من خلال البيانات السابقة و المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب علاقة الفئة السوسيومهنية بعدد الدورات التكوينية المشارك فيها نستنتج أنه هناك ارتباط بين هذين المتغيرين باعتبار أنه كلما انتقلنا من فئة السوسيومهنية إلى فئة أعلى منها ارتفعت نسبة المشاركة في الدورات التكوينية و هذا ما لاحظناه في العلاقة التي يعبر عنها الجدول و هذا الارتفاع يكون في عدد الدورات و ليس المشاركة فقط و يرجع هذا إلى متطلبات المنصب في فئة الإطارات و الإطارات السامية و التي تتطلب تكوين مستمر و مشاركة واسعة في البرامج التكوينية بمختلف أنواعها.

جدول 8:علاقة دائرة الانتماء بعدد الدورات التكوينية المشارك فيها

دائرة الانتماء	عدد الدورات التكوينية المشارك فيها					المجموع
	أقل من 3	3-6	7-10	أكثر من 10	بدون إجابة	
الإدارة و الاتصال	2	4	2	0	3	11
	18,2%	36,4%	18,2%	,0%	27,3%	100,0%
	2,5%	4,9%	2,5%	,0%	3,7%	13,6%
المالية و القانون	3	5	1	0	2	11
	27,3%	45,5%	9,1%	,0%	18,2%	100,0%
	3,7%	6,2%	1,2%	,0%	2,5%	13,6%
التموين و النقل	3	6	0	0	2	11
	27,3%	54,5%	,0%	,0%	18,2%	100,0%
	3,7%	7,4%	,0%	,0%	2,5%	13,6%
المناهج	3	3	0	3	1	10
	30,0%	30,0%	,0%	30,0%	10,0%	100,0%
	3,7%	3,7%	,0%	3,7%	1,2%	12,3%
العمليات الخاصة	1	4	0	3	3	11
	9,1%	36,4%	,0%	27,3%	27,3%	100,0%
	1,2%	4,9%	,0%	3,7%	3,7%	13,6%
الآليةو الكهرباء	0	2	4	5	0	11
	,0%	18,2%	36,4%	45,5%	,0%	100,0%
	,0%	2,5%	4,9%	6,2%	,0%	13,6%
الميكانيك	0	0	0	7	3	10
	,0%	,0%	,0%	70,0%	30,0%	100,0%
	,0%	,0%	,0%	8,6%	3,7%	12,3%
الأمن الصناعي	0	2	0	0	1	3
	,0%	66,7%	,0%	,0%	33,3%	100,0%
	,0%	2,5%	,0%	,0%	1,2%	3,7%

مركز الإعلام الآلي	0	3	0	0	0	3
	,0%	100,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
	,0%	3,7%	,0%	,0%	,0%	3,7%
المجموع	12	29	7	18	15	81
	14,8%	35,8%	8,6%	22,2%	18,5%	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة 70% العمال الذين ينتمون إلى دائرة الميكانيك و التي تمثل 8.6% من مجموع أفراد العينة قد شاركوا في دورات تكوينية بأكثر من 10دورات تكوينية يلي ذلك نسبة 45.5% من العمال الذين ينتمون إلى دائرة الكهرباء قد شاركوا كذلك في الدورات التكوينية بأكثر من 10دورات كما نلاحظ نسبة 27.3% من العمال الذين ينتمون إلى دائرة العمليات الخاصة قد استفادوا من التكوين بأكثر من 10 دورات تكوينية و كذلك نسبة 30% من الذين ينتمون إلى دائرة المناهج méthodesاستفادوا كذلك من نفس عدد الدورات التكوينية أما في الدوائر الأخرى فتتمركز أساسا في فئة من 3-6 دورات تكوينية .

من خلال البيانات السابقة و المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب علاقة دائرة الانتماء بعدد الدورات التكوينية المشارك فيها و بالمقارنة مع نتائج الجدول رقم (06) المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب علاقة الأقدمية بعدد الدورات التكوينية المشارك فيها و الجدول رقم(07) المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب علاقة الفئة السوسيومهنية بعدد الدورات التكوينية المشارك فيها أين وصلنا في الأول إلى أنه هناك علاقة بين الأقدمية و عدد الدورات التكوينية المشارك فيها و وصلنا في الثاني إلى وجود علاقة بين الفئة السوسيومهنية و عدد الدورات التكوينية المشارك فيها، نستنتج أن نتائج كل من الجدولين رقم(06) و(07) هو تصادف إحصائي أكثر منه واقع اجتماعي. من كل ما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أن سياسة التكوين في هذه المؤسسة و انطلاقا من هذه العينة المختارة طبقيا على أساس الفئة السوسيومهنية و دائرة الانتماء خصوصا فيما يتعلق بعدد الدورات التكوينية الأكثر من10 دورات تكوينية، موجهة إلى الدوائر التقنية بالدرجة الأولى و التي تنحصر في (الميكانيك، الآلية و الكهرباء، العمليات الخاصة و المناهج) وذلك كون أن الهيئة التقنية في هذه المؤسسة التي مهمتها الصيانة هي القلب المهامcœur de métiers ، لذلك يتركز التكوين على هاته التخصصات لأداء المهمة الرئيسية التي سبق ذكرها وهي الصيانة فيما يتعلق بالأعطاب التي تصيب معدات و وسائل مؤسسة سوناطراك سواء الأعطاب الميكانيكية أو الكهربائية .

جدول 9 :علاقة الفئة السوسيومهنية و نوع التكوين

الفئة السوسيومهنية	نوع التكوين						المجموع
	تكوين قاعدي	رسكلة	إتقان	بدون إجابة	ت ق + رس	رس+ تعميم	
عون تحكم	11	4	9	4	6	8	42
	26,2%	9,5%	21,4%	9,5%	14,3%	19,0%	100,0%
	13,6%	4,9%	11,1%	4,9%	7,4%	9,9%	51,9%
إطار	6	0	19	2	6	1	34
	17,6%	,0%	55,9%	5,9%	17,6%	2,9%	100,0%
	7,4%	,0%	23,5%	2,5%	7,4%	1,2%	42,0%
إطار سامي	2	0	2	0	0	1	5
	40,0%	,0%	40,0%	,0%	,0%	20,0%	100,0%
	2,5%	,0%	2,5%	,0%	,0%	1,2%	6,2%
المجموع	19	4	30	6	12	10	81
	23,5%	4,9%	37,0%	7,4%	14,8%	12,3%	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

يتبن لنا من هذا الجدول المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين الفئة السوسيومهنية و عدد الدورات التكوينية المشارك فيها، أن نسبة 26.2% من أعوان التحكم و التي تمثل نسبة 13.6% من مجموع أفراد العينة قد تلقوا تكوين قاعدي مقابل 9.5% فقط من هذه الفئة السوسيومهنية من تلقوا رسكلة في حين نلاحظ نسبة 21.4% من مجموعهم من استفادوا من تكوين من نوع تحسين (إتقان Perfectionnement) كما نلاحظ نسبة 14.3% لأعوان التحكم الذين استفادوا من نوعين من التكوين (تكوين قاعدي و رسكلة) و 19% استفادوا من (رسكلة و تعميمvulgarisation) أم في فئة الإطارات فنلاحظ نسبة55.9% من مجموعهم و التي تمثل نسبة23.5% من مجموع أفراد العينة قد تلقوا تكوين من نوع (إتقانPerfectionnement) و 17.6% بالنسبة للتكوين القاعدي و نفس النسبة للإطارات فيما يتعلق ب(تكوين قاعدي و رسكلة) مقابل 2.9% ل(رسكلة و تعميم vulgarisation) ، هذا فيما يتعلق بالإطارات أما الإطارات السامية فيتركز التكوين الذي تلقوه و بنسبة متماثلة40% بين التكوين القاعدي و(إتقانPerfectionnement)، هذا دون أن ننسى أن 7.4% من أفراد العينة موزعة الفئتين السوسيومهنيتين(عون تحكم و إطار) لم يجيبوا على السؤال المتعلق بالمشاركة في الدورات

التكوينية وذلك كونهم لم يشاركوا في أي دورة تكوينية، كما نلاحظ أن نسبة 37% من مجموع أفراد العينة موزعة على مختلف الفئات السوسيومهنية للذين استفادوا من (إتقانPerfectionnement)، يلي ذلك نسبة 23.5% للذين تلقوا تكوين قاعدي، أما الرسكلة فهي بنسبة4.9% فقط في حين هناك نسبة 14.8% للمستفيدين من التكوين في كل من (تكوين قاعدي و رسكلة)، ونسبة 12.3% لكل من(رسكلة و تعميمvulgarisation).

نستنتج مما سبق ملاحظته من الجدول السابق الذي يربط بين متغير الفئة السوسيومهنية و نوع التكوين، أن سياسة التكوين التي تعتمدها المؤسسة تتمثل بالدراجة الأولى في التحسين أو ما يعرف بالإتقان(Perfectionnement)، و ذلك من أجل تحسين أداء العمال و شحذ أكثر لكفاءاتهم و جعلهم يتقنون العمل المسند إليهم بطريقة تتفق و معدلات الأداء المطلوبة منهم، فجو العمل و خصوصا في عصرنا الحلي يتصف بالتغير و التجدد الذي يفرض على العمال التغير في سلوكاتهم وعاداتهم و كذلك مهاراتهم و قدراتهم المعرفية و المهنية باعتبار أن الوظائف التي يشغلونها تتغير باستمرار لتتجاوب مع التغيرات الاجتماعية و التنظيمية و بالأخص التغيرات في التكنولوجيا و في تقنيات ومستحدثات العمل، هذا فيما يتعلق بنوع التكوين الأكثر استخداما، يلي ذلك التكوين القاعدي و الذي غالبا ما تكون مدته طويلة ويقام خارج المؤسسة ويعطي معرفة قاعدية للتأهيل بالدرجة الأولى وغالبا ما يستخدم لتغيير التأهيل الحالي في تخصص ما إلى وظيفة أخرى. أما الرسكلة فهي أقل انتشارا من الأنواع الأخرى، و التي جوهرها تغيير الكفاءة و التأهيل معا و يعود عدم انتشارها إلى أنها مكلفة.

جدول 10: توزيع أفراد العينة حسب مكان إجراء التكوين

مكان إجراء التكوين	التكرارات	النسب
بدون إجابة	17	21,0%
داخل المؤسسة	35	43,2%
خارج المؤسسة	7	8,6%
الاثنين معا	22	27,2%
المجموع	81	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن نسبة 43.2% من مجموع أفراد العينة قد تلقوا تدريب داخل المؤسسة مقابل 8.6% فقط من أولائك الذين تلقوا تكوين خارج المؤسسة، في حين هناك نسبة 27.2% من مجموع أفراد العينة من تلقوا تكوين داخل و خارج المؤسسة .

نستنتج من القراءة الإحصائية للجدول السابق أن المؤسسة تعتمد في سياسة تكوينها لموارد البشرية على التكوين الداخلي الذي يقوم به المشرفين من أجل توضيح كيفية أداء العمل للعمال خصوصا الجدد و يسمح لهم بتعلم عددا من الوظائف المختلفة في القسم أو الدائرة التي ينتمون إليها مما يحقق المرونة و إمكانية تدوير المهام، كما قد تكون له تأثيرات سلبية تتمثل في انتقال الأخطاء من العمال القدامى إلى العمال الجدد. هذا و تتضمن سياسة التكوين في هذه المؤسسة بالإضافة إلى التكوين الداخلي على التكوين الخارجي و ذلك من أجل متابعة التطورات التكنولوجية و التنظيمية .

جدول 11 :علاقة نوع التكوين بالمساهمة في التأقلم مع المنصب

نوع التكوين	مساهمة التكوين في التأقلم مع المنصب				المجموع
	نعم	لا	أحيانا	بدون إجابة	
تكوين قاعدي	4	4	11	0	19
	21,1%	21,1%	57,9%	,0%	100%
	4,9%	4,9%	13,6%	,0%	23,5%
رسكلة	2	2	0	0	4
	50,0%	50%	,0%	,0%	100,0%
	2,5%	2,5%	,0%	,0%	4,9%
تحسين	13	6	11	0	30
	43,3%	20%	36,7%	,0%	100,0%
	16,0%	7,4%	13,6%	,0%	37,0%
تكوين قاعدي+ تحسين	10	0	1	1	12
	83,3%	,0%	8,3%	8,3%	100,0%
	12,3%	,0%	1,2%	1,2%	14,8%
تحسين+تعميم	8	0	2	0	10
	80,0%	,0%	20,0%	,0%	100,0%
	9,9%	,0%	2,5%	,0%	12,3%
بدون إجابة	0	0	0	6	6
	,0%	,0%	,0%	100 %	100,0%
	,0%	,0%	,0%	7,4%	7,4%
المجموع	37	12	25	7	81
	45,7%	14,8%	30,9%	8,6%	100,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 83.3% من الأفراد الذين تلقوا نوعين من التكوين و هما التكوين القاعدي و التحسين perfectionnement و هم يمثلون نسبة 12.35% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن التكوين الذي تلقوه قد ساهم في أقلمتهم مع المناصب التي يشغلونها، بالإضافة إلى 8.3% من مجموعهم أجابوا بأن التكوين الذي تلقوه يساهم أحيانا في أقلمتهم مع مناصب عملهم، يلي ذالك نسبة 80% من الأفراد الذين تلقوا كذلك نوعين من التكوين وهما التحسين و التعميم vulgarisation أجابوا كذلك بأن التكوين الذي تلقوه قد ساهم في أقلمتهم مع مناصب عملهم بالإضافة إلى نسبة 20% من مجموعهم أجابوا بأن التكوين الذي يتلقوه يساهم أحيانا في أقلمتهم مع المناصب التي يشغلونها أما الذين تلقوا نوعا واحدا من التكوين فهم أقل تزكية لمساهمة التكوين أقلمتهم من مناصب عملهم و نلاحظ ذلك من خلال الذين تلقوا تكوين قاعدي فقد أجابوا بنسبة 21.1% فقط بأن للتكوين الذي تلقوه و الذي هو التكوين القاعدي دور في أقلمتهم و نفس النسبة للذين أجابوا بالنقيض لهذا الأخير رغم ذلك هناك نسبة معتبرة تتمثل في57.9% ممن أجابوا بأن للتكوين الذي تلقوه أحيانا دور في ذلك أما للذين تلقوا رسكلة فيتوزعون و بنفس النسب بين التأييد و الرفض لمساهمة التكوين في التأقلم مع متطلبات المنصب في حين نجد نسبة 20% من الذين تلقوا تكوين من نوع تحسين يقرون بأنه ليس للتكوين الذي تلقوه أي دور في أقلمتهم مع مناصب عملهم، هذا و قد بلغت نسبة الذين أجابوا بأن للتكوين الذي تلقوه دور في أقلمتهم مع المناصب التي يشغلونها 45.7 من مجموع أفراد العينة مدعمة بنسبة9،30% من الذين أجابوا بأحيانا، أما نسبة الذين يرون عكس ذلك فتقدر ب14.8%.

من البيانات السابقة نستنتج أن لنوع التكوين دور في أقلمة العامل مع المنصب الذي يشغله خصوصا إذا كان متنوعا فالتكوين القاعدي لا يكفي وحده في تكييف العامل مع متطلبات المنصب التي تتغير باستمرار و إذا أضيف له تكوين من نوع تحسين فإن ذلك يكون أكثر فاعلية في عملية التكيف باعتبار أن التحسين يهدف إلى شحذ الكفاءات التقنية و جعلها تتماشى مع المستجدات، كما نستنتج من الملاحظة السابقة للجدول السابق أن الأنواع الأخرى للتكوين و هي الرسكلة و التحسين لا تكفي لوحدها بتفعيل عملية التكيف مع متطلبات المنصب و إذا أضيف إلى التحسين، التعميم vulgarisation يصبح أكثر فاعلية و يتمثل التعميم في الأساليب التي تسمح بالمشاركة من طرف المتدربين في العملية التدريبية، و هي المؤتمرات و الندوات وحلقات البحث حيث تقوم على تنظيم اجتماعات لها أهداف محددة و جدول أعمال متفق عليه، و ذلك لتزويد المتدرب بالمفاهيم المتطورة

المتعلقة بوظيفته و إحداث تغييرات في وجهات نظره و اتجاهاته الفكرية، و نخلص من هذا كله انه: كلما كان التكوين متنوع كلما كان التكيف مع متطلبات المنصب ممكنا.

5. خاتمة:

بعد عرض و تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية وصلنا الى أن التكوين القاعدي شرط أساسي وضروري للدخول في هذه المؤسسة خصوصا عند الفئتين السوسيو مهنيتين (إطار و عون تحكم) .و أن كل الموظفين الذين لديهم عقد عمل غير محدد مدة العمل فيه لديهم الحق في التكوين بعد الدخول في هذه العلاقة التعاقدية مع المؤسسة كما تمثل علاقات القرابة و الصداقة و المصلحية تساهم بنسبة معتبرة في تسهيل الدخول الى المؤسسة و من ثم تساهم في الاستفادة من التكوين كما توصلنا إلى أن:

– أنه كلما زادت الأقدمية ارتفع عدد الدورات التكوينية المشارك فيها من طرف أفراد العينة ،و كذلك هناك ارتباط بين الفئة السوسيو مهنية و عدد الدورات التكوينية المشارك فيها)، لكن بعد اختبار هذين العلاقتين اكتشفنا أن سياسة التكوين في هذه المؤسسة ترتبط بدائرة الانتماء و ليس بالأقدمية أو الفئة السوسيو مهنية و ذلك كون أن الدوائر التقنية تمثل لقلب المهام في هذه المؤسسة التي تعنى بصيانة معدات و أجهزة مؤسسة سونا طراك.

– أن التحسين و الذي هو إحدى أنواع التكوين يهدف الى شحذ الكفاءات و تطويرها و يدخل كعنصر أساسي في سياسة التكوين في هده المؤسسة و أن فئة الإطارات هم الأكثر استفادة منه .

– تعتمد هذه المؤسسة المعنية بالدراسة على التكوين الداخلي من أجل ضمان كفاءة أعلى للتكوين و ذلك بان يقوم المشرفون المباشرون بتقديم المعلومات للمتدربين .

– أن سياسة التكوين في الخارج ترتبط بدائرة الانتماء و ليس بالفئة و ذلك لأهمية الدور الذي تلعبه الدوائر التقنية في هذه المؤسسة.

– أنه كلما زادت أقدمية العامل في المنصب، كلما كان هناك التعبير بعدم وجود عدالة في التكوين، و يعود ذلك الى أن الذين يقضون مدة معتبرة في المناصب التي يشغلونها لم يحصلوا على التكوين الذي يمنحهم الترقية الى مناصب أخرى و ، أما أولئك الذين أقدميتهم في المنصب الذي يشغلونه ليست بالطويلة و باعتبار أنهم استفادوا من التكوين الذي منحهم الترقية الى مناصب أعلى فهم ينظرون الى انه هناك عدالة في توزيع فرص التكوين.

Bibliographie

Boudreau, G. M. (1991). *human resources management* . Homewood.

lamdelle, D. (1988). *gestion des ressources humaines les PME.* Paris: ecomonica.

louast, p. (1994). *gestion des ressources humaines.* Paris: Eyroles.

Madeleine, G. (1988). *Méthodes de recherche en sciences sociales.* Paris: Dalloz.

Pélage, M. T. (2004). *Les approches du changement organisationnel dans les Sciences de.* france: la Maison des sciences de l'homme.

Roussel, I. (1998). *Méthodes de recherche en gestion de ressources humaines.* Paris: écoonomica.

Thomas L, W. a. (2000). *strategic management.* New York: Addison Wesley.

Weiss, D. (2005). *Ressources Humaines.* Paris: Edition de l'organisation.

أحمدن, ا. ح .(1996) .*مناهج البحث العلمي تطبيقات ادارية واقتصادية* .عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

القريوتي, م. ق .(2009) .*السلوك التنظيمي* .عمان: دار وائل للنشر.

جكسون, ر. ل .(2009) .*إدارة الموارد البشرية* .السعودية: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

حرحوش, ع & ,.مؤيد, س. ص .(2009) .*إدارة الموارد البشرية* .عمان: جدارا للكتاب.

علاقي, م. ع .(1993) .*إدارة الموارد البشرية* .جدة: مؤسسة المدينة للصحافة.

قاسم, ا .(2008) .*نظرية المنظمة والتنظيم* .عمان: دار وائل للنشر.

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر
باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)
للفترة الممتدة من: 1990- 2019.

the impact of exchange rate changes on the balance of trade in Algeria; Using the Autoregressive Distributed Time-Lapse (ARDL) model For the period from: 1990 - 2019

د. نورالدين عبدالقادر[1]*

[1] المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، a.noureddine@cu-aflou.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقات طويلة الأجل والقصيرة الأجل بين الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل التضخم وأسعار النفط للفترة 1990 إلى 2019 في الجزائر، باستخدام منهجية اختبار الحدود(Bounds Testing Approach) لاختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، تشير نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري ومتغيرات الدراسة؛ أظهرت النتائج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل التضخم يرتبطان سلبا بالميزان التجاري على المدى الطويل والقصير؛ إلا أن سعر النفط يؤثر ايجابا على الميزان التجاري في الأجل القصير؛ إلا أننا لا نجد علاقة طويلة الأجل بين الميزان التجاري وأسعار النفط. كما تشير النتائج التي توصلنا إليها أيضا إلى أن شرط Marshal-Lerner للميزان التجاري لا يصمد حتى على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، سعر الصرف الاسمي الحقيقي، معدل التضخم، أسعار النفط، شرط مارشال ليرنر.

تصنيف JEL: E31 ؛ E42؛ E43؛ F32؛ Q43.

*المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to find the long-term and short-term relationships between the trade balance, the real effective exchange rate, the inflation rate and the oil prices for the period 1990 to 2019 in Algeria, using the Bounds Testing Approach to test the joint complementarity, and the Error Correction Model. Under the ARDL model, the boundary test results indicate a long-term equilibrium relationship between trade balance and study variables; The results showed that the real effective exchange rate and the rate of inflation are negatively related to the trade balance in the long and short term. However, the price of oil positively affects the trade balance in the short term. However, we do not find a long-term relationship between the trade balance and oil prices. Our findings also indicate that the Marshal-Lerner trade balance condition does not hold up even in the short term.

Keywords: *Trade Balance, Real Nominal Exchange Rate, Inflation Rate, Oil Prices, Marshall-Lerner Clause.*

Jel Classification Codes: E31; E42; E43; F32; Q43.

1. مقدمة:

لأسعار الصرف مكانة هامة في اقتصاديات الدول وخاصة في مجال التجارة الخارجية؛ والذي يزيد من فعالية أسعار الصرف الطابع الدولي الذي تتسم به أسواق صرف العملات فسعر الصرف يعد مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا لحالة الاقتصاد العامة لأي بلد، ذلك أنه يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي تحديد وضعية رصيد ميزان المدفوعات وبالضبط تطور الصادرات والواردات ومعدلات النمو الاقتصادي.

بالنظر لحالة الجزائر والتي سجل الميزان التجاري عجزا بلغ 1.5 مليار دولار أمريكي خلال الثلاثي الأول لـ2020 مقابل 1.19 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2019 بارتفاع بلغ 21.26 بالمائة، وتظهر تقارير البنك المركزي أن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت 7.62 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من العام الجاري، مقابل 10.14 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من العام الفارط، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 24.89 بالمائة. وبخصوص الواردات، فقد بلغت تكلفتها الإجمالية 12.9 مليار دولار، مقابل 33.11 مليار دولار، حيث تقلصت كذلك بنسبة 52.19 بالمائة. لذا نجد أنه من الضروري توسيع البحث في ميزان المدفوعات الجزائري وخاصة الجانب المهم فيه؛ رصيد الميزان التجاري، عن طريق

دراسة العوامل المؤثرة فيه سلبا وايجابا، ولعل أهم مؤشر مؤثر في الميزان التجاري هي التقلبات المستمرة لسعر الصرف الاسمي الحقيقي؛ بالإضافة لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1.1.إشكالية الدراسة: أمام وضعية الميزان التجاري الجزائري المتدهورة من سنة لأخرى. فإنه يحق لنا أن نطرح التساؤل التالي:

ما أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي الحقيقي على وضعية الميزان التجاري، وانعكاس ذلك على وضعية ميزان المدفوعات؟

2.1.فرضيات الدراسة: إلى جانب تأثير أسعار الصرف الاسمية الحقيقية على الميزان التجاري؛ هنالك عوامل أخرى تؤثر على وضعية الميزان التجاري.

- تؤثر تغيرات سعر الصرف الاسمي الحقيقي على وضعية الميزان التجاري تأثير سلبي؛
- تؤثر تغيرات معدلات التضخم على وضعية الميزان التجاري تأثير سلبي؛
- تؤثر تغيرات أسعار الصرف على وضعية الميزان التجاري تأثير ايجابي؛

3.1. أهمية الدراسة: تبرز أهمية البحث من خلال الأهمية والدور الذي تلعبه أسعار الصرف الاسمية الحقيقية على الميزان التجاري من خلال أداءها وفعاليتها في تحقيق رصيد ايجابي لميزان المدفوعات على المدى القصير والطويل، كما يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات النقدية لأنه يؤثر بصورة مباشرة على المؤشرات المالية والاقتصادية الأخرى؛ لذلك تتبناه الدول لعلاج بعض المشاكل الاقتصادية؛ خاصة تلك الدول التي تعاني من شح الموارد من العملات الأجنبية باعتبار أن قوة اقتصاد أي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر صرف عملته الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العوامل الرئيسية التي تؤثر في الميزان التجاري الجزائري وتحديدها عن طريق:

- التعرف على الطرق الحديثة المستخدمة في قياس أثر التغير في سعر الصرف الاسمي الحقيقي على الميزان التجاري في الأجلين الطويل والقصير وذلك من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء ARDL، لبيان العلاقة التوازنية.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس سرعة التعديل في الأجل القصير للوصول للتوازن في الأجل الطويل في النموذج الديناميكي.
- اختبار مدى تأثير كل من معدل التضخم وأسعار النفط على الميزان التجاري.

2. الدراسات السابقة:

حضي هذا البحث باهتمام بالغ من قبل الكثير من الاقتصاديين، حيث اهتموا بدراسة آثار تغيرات سعر الصرف وبعض المتغيرات الكلية على ميزان المدفوعات في المدى القصير والمدى الطويل. وفيما يلي سوف نستعرض البعض من هذه الدراسات:

1.2 دراسة (Yuen-Ling, Wai-Mun, & Geoi-Mei, 2009):

تتمثل هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري في ماليزيا من عام 1955 إلى 2006. باستخدام تقنيات التكامل المشترك، واختبار السببية لـEngle-Granger، ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). النتائج الرئيسية لهذه الورقة هي:

(أ) وجود علاقة طويلة المدى بين الميزان التجاري وسعر الصرف. كما تُظهر المتغيرات المهمة الأخرى التي تحدد الميزان التجاري مثل الدخل المحلي علاقة إيجابية طويلة المدى بين الأرصدة التجارية، ويُظهر الدخل الأجنبي علاقة سلبية طويلة المدى.

(ب) يعتبر سعر الصرف الحقيقي متغيرا مهما للميزان التجاري، لذا سيتحسن تخفيض قيمة العملة للتأثير على الميزان التجاري على المدى الطويل، وبالتالي يتوافق مع حالة Marshall-Lerner.

(ج) تشير النتائج إلى عدم وجود تأثير J Curve (يعبر عن الطريقة التي يتدهور بها الميزان التجاري لبلد ما في البداية بعد تخفيض قيمة عملته، ثم يتعافى بسرعة ويتجاوز أخيرا أدائه السابق) في حالة ماليزيا.

2.2 دراسة (Ogutu, 2014):

في هذه الدراسة تم اختبار العلاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري في كينيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية من 1963 إلى 2013. والاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ، النتائج بينت أنه لم يكن لنظام سعر الصرف أي تأثير على الميزان التجاري. وبالتالي؛ أوصت الدراسة أن صانعوا السياسات يحتاجوا إلى ضمان الاستقرار والقدرة التنافسية العالية لسعر الصرف الحقيقي؛ لتحقيق التوازن التجاري المواتي في كينيا.

3.2 دراسة (Sharma & Tiwari, 2015):

تبحث هذه الدراسة في تأثير تقلبات العملة الهندية على التجارة الخارجية في الهند. باستخدام البيانات الشهرية عن الفترة من أفريل 1997 إلى ديسمبر 2012 وبمساعدة نموذج الانحدار. أظهرت النتائج أن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير سلبي كبير على الميزان التجاري، كما أظهرت الدراسة أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الصادرات المحلية مرتفعة بالنسبة للأجانب؛ بينما الواردات

الأجنبية أرخص بالنسبة للمقيمين داخل الهند. وهذا يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات. والعكس هو الصحيح بالنسبة للاستهلاك. لذلك، تشير الدراسة إلى أن ارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري (تقليل فائض الحساب الجاري أو تعميق العجز) والعكس صحيح.

4.2 دراسة (بشيشي، 2016):

تهدف هاته الدراسة إلى قياس أثر قناة سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر، حيث استخدم في الدراسة اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لـ Granger وEngle في المدى القصير والطويل، وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل ومتكاملة بين قناة سعر الصرف وميزان المدفوعات، وقد تبين من خلال النموذج المستخدم في الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الأجل القصير والطويل. كما تبين من خلال الدراسة أن استقرار سعر الصرف يتأثر بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط.

5.2 دراسة (السواعي، 2017):

بحثت هذه الدارسة العلاقتين قصيرة المدى وطويلة المدى بين الميزان التجاري والدخل وعرض النقد وسعر الصرف الحقيقي الفعال لحالة الاقتصاد الأردني، باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds Testing Approach) لاختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ؛ للتحقق من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الميزان التجاري ومحدداته خلال الفترة 1976- 2013. وأشارت نتيجة اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات. وتوصلت النتائج إلى أن عرض النقد والدخل يلعبان دورا قويا في تحديد سلوك الميزان التجاري، كما يساعد سعر الصرف في تحسين الميزان التجاري.

6.2 دراسة (Kurtović, 2017):

تهدف هذه الورقة إلى التحقيق في تأثير انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري لألبانيا باستخدام بيانات ربع سنوية من 1994 إلى 2015. تم استخدام منهج التكامل المشترك لاختبار الحدود ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). أظهرت نتائج الدراسة وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي والميزان التجاري. وعلى وجه

التحديد؛ يؤثر انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بشكل إيجابي على الميزان التجاري لألبانيا على المدى الطويل والمدى القصير مما يشير إلى ضعف وجود تأثير لـ J Curve.

7.2 دراسة (Akorli, 2017):

في هذه الدراسة تم اختبار تأثير أسعار الصرف على الميزان التجاري لغانا. باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي. بالاستعانة ببيانات زمنية سنوية من 1980 إلى 2016. عن طريق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. تشير نتائج الدراسة إلى أن سعر الصرف له تأثير سلبي على الميزان التجاري على المدى الطويل، بينما تم الكشف عن تأثير الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي على الميزان التجاري، مما يشير إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تدهور الميزان التجاري باعتباره اقتصادا يعتمد على الاستيراد . بينما مؤشر أسعار المستهلك له تأثيرات إيجابية على الميزان التجاري.

8.2 دراسة (أويابة و خليل، 2018):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016)، باستخدام مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوك هذه العلاقات، أظهرت نتائج الدراسة أن الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري تؤدي كذلك إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، كما أن معدلات التضخم المحلي وسعر الصرف لم تكن هي المؤثر الأهم والوحيد على ميزان المدفوعات الجزائري إذ أن هناك عوامل أخرى تؤثر عليه.

9.2 دراسة (Vinh & Duong, 2019):

في هذه الدراسة تم اختبار تأثير تقلب سعر الصرف على الصادرات في فيتنام باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الأول من عام 2000 إلى الربع الرابع من عام 2014. باستخدام نموذج (ARDL) لتحليل تقلبات أسعار الصرف والصادرات وتأثير الاستهلاك والدخل الأجنبي على صادرات فيتنام. تُظهر النتائج أن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على حجم الصادرات على المدى الطويل كما هو متوقع. كما يؤثر انخفاض قيمة العملة المحلية على الصادرات سلبا على المدى القصير، ولكن بشكل إيجابي على المدى الطويل، بما يتوافق مع تأثير J Curve. إلا أن الزيادة في الدخل الحقيقي

الأجنبي يقلل في الواقع من حجم الصادرات الفيتنامية. لذلك أوصت الدراسة بتقوية نظام سعر الصرف وتعزيز الصادرات الفيتنامية.

3. عرض منهجية الدراسة والمتغيرات:

1.3 متغيرات الدراسة:

في هذه الدراسة سنقوم باختبار تأثير التقلبات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري على وضعية الميزان التجاري باعتباره المكون الأساس لميزان المدفوعات الجزائري، بالإضافة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ كمتغير معدل التضخم وتأثيره على الميزان التجاري باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد قائم على الاستيراد خاصة المواد الأولية، ومتغير أسعار النفط باعتبار المحروقات تمثل نسبة 94% من مجموع الصادرات، خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019، وهذا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي هاته الفترة؛ والتي تحصلنا عليها من مختلف المصادر الرسمية والمتمثلة في تقارير البنك المركزي السنوية؛ ومنظمة الدول المصدرة للبترول OPEC.

إذن؛ استنادا إلى الدراسات السابقة التي تم استعراضها أعلاه، يتم اختبار علاقة الميزان التجاري؛ وثلاث متغيرات للاقتصاد الكلي، والتي تأخذ شكل المعادلة الموسعة التالية:

$$\left(X/M\right)_t = f(ER_t\ , INF_t\ , OP_t\ )$$

عادة ما يتم قياس الميزان التجاري بالفرق بين قيمة إجمالي الصادرات وقيمة الواردات الإجمالية، وفي هذه الدراسة تم قياس الميزان التجاري(المتغير التابع) كنسبة قيمة الصادرات$(\boldsymbol{X})$ على قيمة الواردات$(\boldsymbol{M})$ أو نسبة $\boldsymbol{X}$ على $\boldsymbol{M}$ أي $\left(\boldsymbol{X/M}\right)$ أو عكسها، وهي مستخدمة على نطاق واسع في العديد من الدراسات التجريبية لعلاقة الميزان التجاري- سعر الصرف، مثل دراسة Bahmani-Oskooee and Brooks (1999), Lal and Lowinger (2001), and Onafowora (2003)، وهذه النسبة هي الأفضل لأنها، ليست حساسة لوحدات القياس كاللوغاريتم، ويمكنها تفسير الميزان التجاري الاسمي أو الحقيقي (Shah & Majeed, 2014) أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة؛ فتم قياس سعر الصرف الاسمي أو الحقيقي بـ $(\boldsymbol{ER})$؛ وقياس معدل التضخم بـ $(\boldsymbol{INF})$؛ وقياس سعر البترول بـ $(\boldsymbol{OP})$، ومن أجل الحصول على مرونة المعلمات قمنا بتحويل جميع المتغيرات إلى اللوغاريتم النبيري (الطبيعي).

2.3 منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة اختبرنا منهج الحدود للتكامل المشترك الذي يعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة $ARDL$، الذي وضعه و طوره كل من Pesaran and Shin(1995) ثم Pesaran(1997)؛ بهدف تحديد اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات قيد الدراسة، حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة التكامل نفسها للمتغيرات؛ أي أنه يمكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأولى) $I(1)$ أو مزيج من الإثنين معا.

إضافة إلى ذلك؛ أظهر (Pesaran and Shin, 1999) أن التقديرات التي تستند على ARDL هي تقديرات متسقة وقوية لمعاملات كل من المدى القصير والمدى الطويل. علاوة على ذلك ، لا تتطلب طريقة ARDL اختبارا مسبقا للمتغيرات (Shah & Majeed, 2014, p. 4) كما أن هذا الأسلوب لا يوفر فقط دليلا على وجود علاقة التكامل المشترك على الأجل الطويل ولكن أيضا يوفر معاملات العلاقة طويلة الأجل. وكذلك يحل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي ومشكلة المتغيرات المُفسرة الداخلية (اليوسف، 2013، صفحة 21).

بناء على ما سبق؛ نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة المقدرة باستخدام ARDL من أجل اتخاذ القرار وتحديد سرعة التكيف على الأجل الطويل بين متغيرات ARDL الأساسية. حيث يتم الاستفادة من البواقي المقدرة في العلاقة طويلة الأجل، لتقدير العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model(ECM) وفق العلاقة التالية:

$$\Delta\ln\left(X/M\right)_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \emptyset_i \Delta\ln\left(X/M\right)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta\ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_i \Delta\ln(INF)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \delta_i \Delta\ln(OP)_{t-i} + \beta_1 \ln\left(X/M\right)_{t-1} + \beta_2 \ln(ER)_{t-1} + \beta_3 \ln(INF)_{t-1} + \beta_4 \ln(OP)_{t-1} + \varepsilon_i \dots\dots (1)$$

حيث أن:

- Δ هو الفرق الأول.
- n هو طول فترة الإبطاء الأمثل.
- الجزء الأول من المعادلة مع المعاملات $\emptyset_i$ ؛ θ_i ؛ γ_i ؛ δ_i ، تبين ديناميكية المدى القصير.
- الجزء الثاني من المعادلة مع المعاملات $_1$ ؛ β_2 ؛ β_3 ؛ β_4، تمثل العلاقة طويلة المدى.
- فرضيات النموذج:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 & \text{لا توجد علاقة تكامل مشترك} \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0 & \text{توجد علاقة تكامل مشترك} \end{cases}$$

بهدف اختبار وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، نجري اختبار F-test الذي يهدف إلى اختبار معلمات العلاقة طويلة المدى إن كانت مفسرة إحصائيا أو لا، حيث تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة؛ مقابل الفرضية البديلة التي تدل على وجود تكامل مشترك. نقارن القيم المحسوبة لإحصاء F-stat مع القيم الجدولية (الحرجة) التي قدمها Pesaran (1997) و Pesaran et al (2001)، ولهذا الغرض تم إنشاء مجموعتين من القيم الحرجة: قيم الحد الأدنى $I(0)$ و قيم الحد الأعلى $I(1)$.

عند إجراء اختبار الحدود bounds test هناك ثلاثة احتمالات (Shah & Majeed, 2014, p. 5):

- إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة F-stat أقل من القيمة الحرجة الأقل (الحد الأدنى). في هذه الحالة، لا يمكننا رفض الفرضية الصفرية المتمثلة في عدم وجود تكامل مشترك.
- إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة F-stat فوق القيمة الحرجة العليا (الحد الأعلى). في هذه الحالة، نرفض الفرضية الصفرية لعدم وجود تكامل مشترك ونستنتج أن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات بغض النظر عن ترتيب تكامل المتغيرات سواء عند $I(0)$ أو $I(1)$.
- إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة F-stat تقع بين الحدين الأدنى والأعلى؛ فإن النتيجة تكون غير حاسمة. مع ذلك إذا تم تكامل جميع المتغيرات عند الدرجة $I(0)$، فسيتم اتخاذ القرار على أساس الحد الأدنى(lower bound). وعلى العكس من ذلك، إذا تم تكامل جميع المتغيرات عند الدرجة $I(1)$، فسيتم اتخاذ القرار على أساس الحد الأعلى(upper bound).

ويتم اختيار رتبة الابطاء في نموذج $ARDL$ حسب معيار Akaike (AIC) أو معيار Schwarz Bayesian criterion (SBC) قبل أن يتم تقدير النموذج المحدد بطريقة المربعات الصغرى العادية. وأوصى Pesaran and Shin (1999) للبيانات السنوية اختيار فترتي ابطاء بحد أقصى، لهذا سيتم تحديد طول فترة الابطاء الأقل حسب المعيار (SBC) (السواعي، 2017، صفحة 6).

إذا أكد اختبار bounds test الحدود وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، في الخطوة التالية، فإننا نقدر النموذج طويل المدى التالي:

$$\ln\left(X/M\right)_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{n} \emptyset_{1i} \ln\left(X/M\right)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_{1i} \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_{1i} \ln(INF)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \delta_{1i} \ln(OP)_{t-i} + \mu_i \dots\dots (2)$$

بعد تأكيد العلاقة طويلة المدى وتقديرها، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحديد سرعة التعديل مرة أخرى إلى التوازن على المدى الطويل بعد الاضطراب القصير المدى.

يتم إعطاء معادلة ECM القياسية على النحو التالي:

$$\Delta\ln\left(X/M\right)_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{n} \emptyset_{2i} \Delta \ln\left(X/M\right)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_{2i} \Delta \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_{2i} \Delta \ln(INF)_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \delta_{2i} \Delta \ln(OP)_{t-i} + \psi(ECT)_{t-1} + \omega_i$$

حيث أن: $(ECT)_{t-1}$؛ يعبر عن حد تصحيح الخطأ؛ الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\sum_{i=1}^{n} \emptyset_{1i} \ln\left(X/M\right)_{t-i} - \sum_{i=0}^{n} \theta_{1i} \ln(ER)_{t-i} - \sum_{i=0}^{n} \gamma_{1i} \ln(INF)_{t-i} - \sum_{i=0}^{n} \delta_{1i} \ln(OP)_{t-i}$$

جميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف؛ التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير بإتجاه التوازن في الأجل الطويل.

للتأكد من صلاحية نموذج ARDL، نقوم بتشخيص النموذج من خلال إجراء بعض الاختبارات البعدية، عن طريق اختبار الارتباط الذاتي للبواقي(LM)، واختبار عدم ثبات التباين(Heteroscedasticity)، بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) والمتمثل في اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ.

4. اختبار الفرضيات والنتائج:

1.4 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

بعد الحصول البيانات الضرورية لمتغيرات الدراسة؛ ومن أجل تحديد درجة التكامل للمتغيرات، استخدمنا اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار Phillips Perron (PP)، على الرغم من أن نموذج $ARDL$ لا يتطلب درجة تكامل نفسها للمتغيرات، إلا أن اختبار جذر الوحدة سيبين لنا ما إذا كان هذا النموذج ينبغي أن يستخدم أم لا؛ باعتبار أن هذا النموذج لا يقبل أي متغير متكامل من الدرجة الثانية$I(2)$.

يوضح الجدول 1 أدناه؛ النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام اختبار جذر الوحدة، حيث يُظهر العمودان الثاني والثالث نتائج اختبارات ديكي فولر الموسع (ADF) والعمود الرابع والخامس يعرضان نتائج اختبارات فيليب بيرون(PP). أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى$I(1)$ باستثناء متغير سعر الصرف الاسمي الحقيقي الذي يتكامل من الدرجة الصفرية $I(0)$. لذلك؛ يمكننا أن نستخدم نموذج $ARDL$.

جدول 1: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	Trend and Intercept				درجة التكامل
	ADF		PP		
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
LN(X/M)	0.6454	* 0.0013	0.6914	* 0.0000	$I(1)$
LN(ER)	*0.0004	0.0002	*0.0009	0.0002	$I(0)$
LN(INF)	0.3203	*0.0000	0.3276	*0.0000	$I(1)$
LN(OP)	0.8363	* 0.0050	0.7572	* 0.0050	$I(1)$

*: تشير إلى استقرارية متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 11.

2.4 نتائج الدراسة باستعمال نموذج ARDL:

بعد تحقق شرط درجات التكامل في السلاسل الزمنية نستطيع الانتقال إلى تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة $ARDL$، وهو الشيء الذي يسمح لنا بتقدير علاقات الأجل القصير والطويل بين المتغيرات؛ في حالة ما إذا كان هناك تكامل مشترك بينهما.

1.2.4 تقدير العلاقات في المدى الطويل:

بعد تقدير المعادلة (1)؛ النتائج في الملحق(01)؛ يتم دراسة العلاقات على المدى الطويل بين المتغيرات، وكما اقترح Pesaran and Shin (1999) و Narayan(2004) للمشاهدات السنوية أن لا تزيد فترات الإبطاء عن فترتين كأقصى طول لفترة الابطاء في تقدير نموذج $ARDL$ ، وباستخدام معيار شوارز (SBC) لتحديد العدد الأمثل للإبطاء في نموذج تصحيح الخطأ المشروط لضمان عدم وجود ارتباط متسلسل، تبين بأن طول فترة الابطاء التي تخفض(SBC) هي فترة واحدة؛ أما ما يتعلق باختبار التكامل المشترك فقد تم استخدام اختبار الحدود Bounds test.

يظهر جليا من خلال نتائج الجدول2 أدناه؛ أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية، وبناء عليه لا يمكن قبول فرضية العدم مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

جدول2: نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود لنموذج $ARDL$.

المتغير التابع	max Lag = 1				
	قيمة F المحسوبة	الحد الأدنى $I(0)$		الحد الأدنى $I(1)$	
LN(X/M)	5.75	2.37	%10	3.2	%10
		2.79	%5	3.67	%5
		3.15	%2.5	4.08	%2.5
		3.65	%1	4.66	%1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 11.

بناء على نتائج التكامل المشترك (وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)؛ نقوم بتقدير العلاقة طولة الأجل في النموذج **ARDL(1, 0, 0, 1)** والنتائج معروضة في الملحق (01)؛ من خلال النتائج نحصل على معادلة نموذج المدى الطويل كالآتي:

$$\ln(X/M) = 3.9313 - 0.7200\ \ln(ER) - 0.3518\ln(INF) - 0.0240\ln(OP)$$

تشير النتائج التي تعرضها المعادلة أعلاه لنموذج المدى الطويل إلى أن المتغيرات المؤثرة في الميزان التجاري في الجزائر؛ هي سعر الصرف الاسمي الحقيقي ومعدل التضخم وأسعار النفط. تشير إشارة معامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ أن تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري سلبي وذو دلالة إحصائية. وهي تشير إلى أن حالة مارشال ليرنر لا تنطبق على الجزائر لفترة التحليل.

كما تشير إلى أن مجموع مرونة الصادرات والواردات أقل من الواحد على المدى الطويل. كذلك أشارت النتائج إلى أن انخفاض قيمة سعر الصرف الاسمي الحقيقي بنسبة 1% في المتوسط يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري بنسبة 72%.

لذلك يؤثر سعر الصرف الاسمي الحقيقي في ميزان الحساب الجاري في الحالات العادية بشكل إيجابي بطرق مختلفة: فحسب **منهج المرونة** يبين نموذج موندیل فليمينغ أن الزيادة في سعر الصرف الحقيقي الفعال (أي تخفيض قيمة العملة) يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد من خلال زيادة القدرة التنافسية للتجارة الدولية؛ ومن المحتمل أن تزداد الصادرات وتنخفض الايرادات وبالتالي يتحسن ميزان الحساب الجاري. ومع ذلك، فإن التأثير الكلي في الميزان التجاري يعتمد على الحجم النسبي للاستيراد والتصدير ومقدار المرونة. ويبين **منهج الاستيعاب** أن انخفاض قيمة العملة قد يؤدي إلى التحول من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى السلع المحلية من خلال تأثيرها في معدلات التبادل التجاري والإنتاج المحلي، وبالتالي يتحسن ميزان الحساب الجاري.

بالنسبة لإشارة معامل التضخم هي سالبة وهي تتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية وهذا دلالة على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدلات التضخم والتغير في الميزان التجاري، حيث تؤدي زيادة معدلات التضخم إلى زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات مما ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

أما فيما يخص معلمة سعر النفط فهي مرتبطة سلبيا بالميزان التجاري؛ وهو ما يؤيد وجهة النظر الكنزية حيث أن الزيادة في أسعار النفط تؤثر على رصيد الميزان التجاري (ارتفاع سعر النفط بـ1% يؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري بنسبة 0.29%)، ذلك أنها تعمل على زيادة حجم الناتج الداخلي الخام و هو الشيء الذي يشجع المقيمين على زيادة استيراداتهم من السلع والخدمات أي زيادة حجم الواردات الشيء الذي يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري وهو الشيء الذي ثبت بالتجربة في الاقتصاد الجزائري.

2.2.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل؛ نستطيع تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للميزان التجاري؛ النتائج معروضة في الجدول3:

جدول3: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للميزان التجاري.

المتغيرات	ARDL(1, 0, 0, 1) بناء على معيار معلومات Akaike		
	المتغير التابع: $\Delta \ln(X/M)_t$		
	Coefficient	Std. Error	Prob
$\Delta \ln(X/M)_{t-1}$	-0.442693	0.451310*	0.0002
$\Delta \ln(ER)_t$	-0.318722*	0.107114*	0.0068
$\Delta \ln(INF)_t$	-0.155753	0.041282*	0.0010
$\Delta \ln(OP)_{t-1}$	-0.010612	0.050041	0.8339
$\Delta \ln(OP)_t$	0.587314	0.104307*	0.0000
$(ECT)_{t-1}$	-0.442693	0.076187*	0.0000
الثابت C	1.740370	0.451310*	0.0008
R-squared	0.872731	-	-
Durbin-Watson stat	2.007531	-	-
Prob(F-statistic)	-	-	0.000000

*: تشير إلى معنوية المعامل عند مستوى معنوية 1%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 11.

يوضح الجدول 3 أعلاه؛ نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECT) للميزان التجاري. ومعظم المعاملات في النموذج معنوية؛ يظهر تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري هو نفسه تقريبًا على المدى الطويل والمدى القصير. علاوة على ذلك ، فإن سعر الصرف له تأثير سلبي وعالي الأهمية على الميزان التجاري؛ هذا يعني أن حالة مارشال ليرنر لا تصمد حتى على المدى القصير، كذلك يظهر تأثير معدل التضخم سلبي على الميزان التجاري وهو نفسه تقريبا على المدى الطويل والمدى القصير.

بالنسبة لتأثير أسعار النفط على الميزان التجاري؛ يظهر معامله أنه يرتبط إيجابيا بالميزان التجاري (إشارة موجبة)، حيث أن أي زيادة في أسعار النفط من شأنها أن تنعكس إيجابا على رصيد الميزان

التجاري (زيادة مداخيل الصادرات من المحروقات)؛ وهذا يظهر بزيادة الفائض في رصيد الميزان التجاري؛ ولكن هذه الآثار نجدها في المدى القصير فقط، ولهذا يظهر معامل سعر النفط غير معنوي عند جميع مستويات المعنوية؛ أي ليس له تأثير على الميزان التجاري على المدى الطويل.

بالنسبة لحد تصحيح الخطأ $(ECT)_{t-1}$ فهو سالب الاشارة ومعنوي عند 1% وهو ما يعتبر مؤشرا على قوة العلاقة طويلة الأجل ومصداقيتها؛ و بالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في اتجاه واحد على الأقل، ويشير المعامل (0.4426-) إلى أن معدل التقارب للوصول إلى حالة التوازن (سرعة التعديل في المدى الطويل) مقبولة إلى حد ما في هذا النموذج؛ مما يعني أن الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه بنسبة 44.26% كل عامين.

3.2.4 اختبار جودة نموذج ARDL :

للتأكد من جودة النموذج نجري بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية المعروفة؛ النتائج موضحة في الجدول 4 الموالي:

جدول4: نتائج اختبار جودة نموذج $ARDL$.

الاختبارات التشخيصية	Prob. F	Prob. Chi-Square	نتيجة الاختبار
Breusch-Godfrey LM Test	0.7839	0.7503	لا وجود لمشكلة عدم ثبات التباين
Heteroskedasticity Test	0.2270	0.2097	لا وجود لمشكلة الارتباط المتسلسل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 11.

بعد التأكد من خلو نموذج الدراسة من كل المشاكل الإحصائية؛ نمر إلى الاختبارات الخاصة بالجانب الديناميكي لمعادلة الميزان التجاري (اختبار استقرار المعادلة) ونقصد هنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares؛ وهذا في الشكل 1 الموالي:

الشكل1: نتائج اختبار استقرار معادلة الميزان التجاري

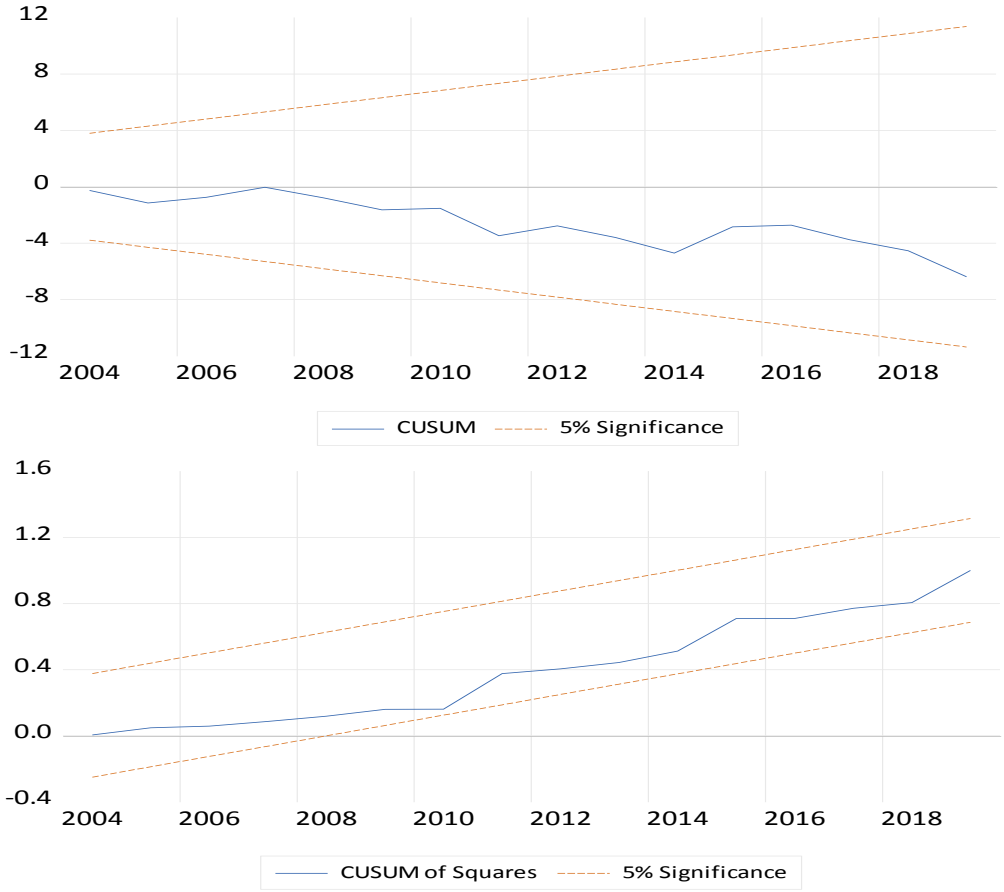

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 11.

يتضح من الشكل1 أعلاه؛ أن المعلمات المقدرة الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL مستقرة هيكليا وبالتالي فالنموذج مصاغ بشكل مثالي وهذا ما تبينه الأشكال البيانية الواقعة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

5. خاتمة:

في هذه الدراسة تم استخدم اختبار الحدود للتكامل المشترك ضمن إطار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتحقق من وجود علاقة توازن طويلة المدى بين الميزان التجاري وسعر الصرف الاسمي الحقيقي ومعدل التضخم وأسعار النفط، قدمت النتائج دليلا قويا في تحديد العلاقة طويلة المدى، وكذلك سلوك الميزان التجاري قصير المدى في الجزائر، وكان لسعر الصرف ومعدل التضخم وأسعار النفط تأثير في الميزان التجاري. وأن عملية تصحيح الميزان التجاري صعبة.

1.5 نتائج الدراسة:

يمكن أن نبين بعض النتائج كما يلي:

- تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري هو نفسه تقريبا على المدى الطويل والمدى القصير. علاوة على ذلك ، فإن سعر الصرف له تأثير سلبي وعالي الأهمية على الميزان التجاري؛ هذا يعني أن حالة مارشال ليرنر لا تصمد حتى على المدى القصير.
- ظهر تأثير معدل التضخم سلبي على الميزان التجاري وهو نفسه تقريبا على المدى الطويل والمدى القصير.
- بالنسبة لتأثير أسعار النفط على الميزان التجاري؛ نجد أن أي زيادة في أسعار النفط من شأنها أن تنعكس إ يجابا على رصيد الميزان التجاري (زيادة مداخيل الصادرات من المحروقات)؛ وهذا يظهر بزيادة الفائض في رصيد الميزان التجاري؛ و لكن هذه الآثار نجدها في المدى القصير فقط.
- أظهرت الدراسة أن معدلات التضخم المحلي وسعر الصرف لم تكن هي المؤثر الأهم والوحيد على ميزان المدفوعات الجزائري، إذ أن هناك عوامل أخرى تؤثر عليه مثل ضعف الإنتاج المحلي والمصدر؛ والذي يحتاج إلى مواد أولية وتجهيزات مستوردة فرفع سعر الصرف يرفع من تكلفة هذه السلع وبالتالي تؤثر سلبا على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مما يقلل الطلب عليها محليا ودوليا وزيادة التوجه للاستيراد رغم ارتفاع سعر الصرف فيزداد العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.
- حالات العجز في ميزان المدفوعات تزامنت مع حالات العجز في الميزان التجاري والذي بدوره مرتبط بأسعار المحروقات التي تمثل حوالي 94% من مجموع الصادرات.

2.5 توصيات الدراسة:

- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله أداة ضبط للتجارة الخارجية.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى الاحتياطات من الصرف الأجنبي وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج؛ بهدف تحسين قيمة العملة الوطنية.
- القضاء على الأسواق الموازية لسعر الصرف؛ وفتح مكاتب معتمدة للصرف من قبل البنك المركزي؛ بهدف تنظيم سوق صرف العملات.

6. قائمة المراجع:

1. صالح أويابة، و عبد الر ا زق خليل. (جوان, 2018). أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990 - 2016. *مجلة دراسات_العدد الاقتصادي*، الصفحات 161-180.
2. محمد خالد السواعي. (2017). محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الصفحات 138-149.
3. نورة بنت عبد الرحمن اليوسف. (جوان, 2013). العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية. السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية.
4. وليد بشيشي. (2016). دراسة قياسية لأثر قناة سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، الصفحات 25-36.

5. *Akorli, E. (2017, october). The Effects of Exchange Rates on Trade Balance in Ghana. Munich Personal RePEc Archive; Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/88833/.dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.*
6. *Kurtović, S. (2017). The Effect of Depreciation of the Exchange Rate on the Trade Balance of Albania. Review of Economic Perspectives, pp. 142-158.*
7. *Ogutu, O. G. (2014, December). EFFECTS OF THE REAL EXCHANGE RATE ON THE TRADE BALANCE IN KENYA. International institute of social studies.*
8. *Shah, A., & Majeed, M. T. (2014, July 21). Real Exchange Rate and Trade Balance in Pakistan: An ARDL Co-integration Approach. Munich Personal RePEc Archive; Online athttps://mpra.ub.uni-muenchen.de/57674/, pp. 1-14.*
9. *Sharma, P., & Tiwari, A. (2015, october). FLUCTUATING EXCHANGE RATES AND BALANCE OF TRADE IN INDIA: AN EMPIRICAL STUDY. Journal of Management and Research, pp. 29-38.*
10. *Vinh, T. T., & Duong, T. T. (2019, January 4). The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Vietnam: A Bounds Testing Approach. Journal of Risk and Financial Management, pp. 1-14.*
11. *Yuen-Ling, N., Wai-Mun, H., & Geoi-Mei, T. (2009, February). Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study*

on Malaysia. International Journal of Business and Management, pp. 130-137.

7. الملاحق:

الملحق(01)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNX_M)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/11/21 Time: 19:37
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.740370	0.451310	3.856262	0.0008
LNX_M(-1)*	-0.442693	0.098313	-4.502888	0.0002
LNEX**	-0.318722	0.107114	-2.975533	0.0068
LNINF**	-0.155753	0.041282	-3.772909	0.0010
LNOP(-1)	-0.010612	0.050041	-0.212064	0.8339
D(LNOP)	0.587314	0.122065	4.811475	0.0001

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEX	-0.719962	0.196366	-3.666436	0.0013
LNINF	-0.351831	0.085372	-4.121164	0.0004
LNOP	-0.023971	0.114814	-0.208784	0.8365
C	3.931327	0.845863	4.647714	0.0001

EC = LNX_M - (-0.7200*LNEX -0.3518*LNINF -0.0240*LNOP + 3.9313)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.752236	10%	2.37	3.2

k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	29		n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample:	
			n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

التطور المالي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

(دراسة قياسة لعينة من دول شمال إفريقيا خلال فترة 1990-2017)

Financial development and its role in attracting foreign direct investment (Econometrics study of a sample of North African countries during the period 1990-2017)

مسكيني أنس[1*]، صلعة سمية[2] ، سايح حمزة[3]

[1] المركز الجامعي نور البشير –البيض- (الجزائر)، a.meskini@cu-elbayadh.dz

[2] المركز الجامعي نور البشير –البيض- (الجزائر)، soumia32@yahoo.fr

[3]المركز الجامعي نور البشير –البيض- (الجزائر)، hamzasayah98@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لإبراز دور التطور المالي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لعينة متكونة من ثلاثة دول من شمال إفريقيا (الجزائر، تونس ومصر) خلال فترة 1990-2017، بحيث تم التطرق في الجانب النظري على مؤشرات قياس التطور المالي، بالإضافة إلى تبيان واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول عينة الدراسة، أما الجانب التطبيقي فخصص لدراسة قياسية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

وأشارت نتائج هذه الدراسة أن مؤشر تطور النظام المصرفي والمتمثل في الائتمان الخاص من قبل بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى له علاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، في حين أن مؤشر تطور الأسواق المالية والمتمثل في الرسملة السوقية يساهم بشكل ضعيف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: تطور مالي؛ استثمار أجنبي مباشر، انفتاح تجاري؛ بيانات بانل.

تصنيف JEL: F21 ، O23

***المؤلف المرسل**

Abstract:

This study aimed to highlight the role of financial development in attracting foreign direct investment for a sample of three North African countries (Algeria, Tunisia and Egypt) during the period 1990-2017.aspect was devoted to a Econometrics study. In the theoretical side, indicators for measuring financial development were dealt with, in addition to clarifying the reality of foreign direct investment flows to the countries of the study sample, and the applied side was devoted to a Econometrics study, using the data of the sectional time series (Panel data).

The results of this study indicated that the indicator of the development of the banking system represented in private credit by deposit banks and other financial institutions has a negative impact in attracting foreign direct investment, while the financial market development index represented in market capitalization contributes weakly to attracting foreign direct investment, as well The trade openness has a role in attracting this type of investments

Keywords : Financial Development; Foreign Direct Investment; Trade openness; Panel Data.

Classification (Jel): F21 ; O23.

1. مقدمة:

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا ديناميكيا في التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، بحيث أفادت معظم الدراسات النظرية والتجريبية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مصدرا لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولهذا تسعى الدول دائما للحصول على مثل هذه الاستثمارات بهدف تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير الظروف الملائمة التي تشجع من دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعد التطور المالي أحد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحقيق التطور المالي في البلد الذي يسعى لجذب مثل هذه الاستثمارات، لا بد من تطوير الأسواق المالية والتي تعد مصدرا تمويليا للمستثمر، بالإضافة إلى تطوير الجهاز المصرفي وتفعيل دور الوساطة المالية، وهذا من خلال تسهيل تعبئة وتجميع المدخرات، وتوجيهها نحو مشاريع اقتصادية حقيقية بأقل التكاليف، مع توفير المعلومات الكافية للمشاريع الاستثمارية.

وصنف صندوق النقد الدولي دول شمال إفريقيا في المستوى المتوسط لدرجة التطور المالي، وهذا راجع لضعف كفاءة الأسواق المالية، لذا ينبغي على هذه الدول إجراء إصلاحات في قطاعاتها المالية، حتى تتمكن من جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يؤدي ذلك لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

2.1 مشكلة البحث :

إن التطور المالي هو بالتأكيد عامل محدد لمدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد، وتسعى كل من الجزائر، تونس ومصر لجذب هذا الاستثمار كونه يساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي وعليه تم صياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال المحوري التالي:

كيف أثر التطور المالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على الإشكالية وجب علينا طرح الأسئلة التالية:

- فيما تتمثل مؤشرات قياس التطور المالي؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول عينة الدراسة ؟
- هل يوجد علاقة بين التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر لدول عينة الدراسة؟

3.1 فرضيات الدراسة :

من خلال نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يساهم معدل الرسملة السوقية في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تطور نظام المصرفي يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الانفتاح التجاري يزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد، وذلك من الناحية النظرية، أما الناحية التطبيقية فيتمثل في قياس انعكاسات بعض المؤشرات التطور المالي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لدول عينة الدراسة.

5.1 حدود الدراسة:

إن التطور المالي يساهم بشكل كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال توجه المستثمرين المحليين والأجنبيين لتمويل مشاريعهم عن طريق نظام المالي، ومنه فإن هذه الدراسة

تركز على أهمية التطور المالي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، وذلك لعينة متكونة من ثلاثة بلدان من دول شمال إفريقيا ومتمثلة من الجزائر،تونس و مصر، خلال فترة ممتدة من 1990-2017.

6.1 محاور الدراسة:

المحور الأول: الأدبيات النظرية للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس ومصر.

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة **(Islam, Khan, Popp, Sroka, & Oláh, 2020)**، مقال بعنوان التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر "دور الاستقرار المؤسسي"، هدفت هذه الدراسة لقياس العلاقة بين التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في ضل الاستقرار المؤسسي، وذلك لعينة متكونة من 79 دولة خلال فترة ممتدة من 1999 إلى 2017، بحيث استخدمت هذه الدراسة مؤشر التطور المالي والاستقرار المؤسسي، ومعدل التضخم بالإضافة لمؤشر التحرير التجاري كمتغيرات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، واستعانت هذه الدراسة ببيانات بانل، وأشارت نتائج هذه الدراسة أن مؤشر التطور المالي يساهم بحد كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن الاستقرار المؤسسي يلعب دورا هاما في هذه العلاقة.

دراسة **(Michael Ose & Jaebeom, 2020)**، مقال بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصاد: دور التطور المالي، هدفت هذه الدراسة لتحقق إلى أي مدى يؤثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لعينة متكونة من 62 دولة متوسطة وعالية الدخل خلال فترة 1987-2016 ، استخدمت هذه الدراسة الائتمان الصادر عن الوسطاء الماليين والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، بالإضافة لمعدل التضخم والانفتاح التجاري لتعبير عن المتغير المستقل (التطور المالي)، أما بالنسبة للمتغير التابع فتم التعبير عنه بإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشر الوافد وذلك باستخدام بيانات بانل، وأهم نتائج هذه الدراسة أن عند تجاوز الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة 95.6% سوف ينعكس بالسلب على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة **(Bahri, Shaari, Sarmidi, & Haji Mohd, 2019)**، مقال بعنوان التطور المالي وعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، هدفت هذه الدراسة لإبراز دور التطور المالي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدوره يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وذلك لعينة متكونة من 65 دولة نامية خلال فترة ممتدة من 2009 إلى 2013، وبالنسبة لمتغيرات الدراسة تم استخدام إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان الخاص من بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة إلى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي كمتغيرات مفسر للاستثمار الأجنبي المباشر، وبينت نتائج هذه الدراسة أن زيادة في التطور المالي والنمو الاقتصادي ينعكس إيجابا في زيادة معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة **(Mohamed Sghaier & Zouheir, 2013)**، مقال بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور المالي والنمو الاقتصادي "دراسة قياسية لبلدان شمال إفريقيا"، هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور المالي والنمو الاقتصادي من 4 بلدان من شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، مصر والمغرب)، خلال فترة 1980-2011، واستخدمت هذه الدراسة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الوساطة المالية، العمق المالي إضافة إلى معدل التضخم ومؤشر الانفتاح المالي لتفسير النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على بيانات بانل قصد تحليل النتائج، وبينت النتائج عن وجود علاقة قوية بين مختلف عناصر التطور المالي، وأن البلدان ذات نظام مالي متطور لديها قدرة استيعابية أفضل في الاستفادة من مزايا التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: الأدبيات النظرية للتطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر

إن السبيل الوحيد لتنمية القطاع الخاص والحد من الفقر في بلدان النامية، هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق نمو الأعمال الاقتصادية الصغيرة، ولا يتحقق هذا إلا بعد تطوير هذه الدول لأنظمتها المالية، فالمستثمر الأجنبي يبحث دائما عن وسائل الراحة المالية والائتمانية، لغرض تمويل استثماره.

1. التطور المالي ومؤشرات قياسه :

التطور المالي هو جزء من عملية النمو الاقتصادي، فهو يقوم بتعبئة المدخرات وتوجيهها بكفاءة نحو استثمارات تعود بالنفع على الاقتصاد.

1.1 مفهوم التطور المالي: قصد التطرق لمفهوم التطور المالي لا بد من تعريف النظام المالي، ويعرف هذا الأخير على أنه مجموعة من المؤسسات المالية التي توفر الموارد المالية عن طريق جذب مدخرات

مالية من أصحاب الفوائض، وتوجيهها لأصحاب العجز المالي، وذلك إما بطريقة مباشرة (أسواق رأس المال)، أو بطريقة غير مباشرة (البنوك والمؤسسات المالية) **(بن دحمان، 2016، صفحة 23)**، وبالحديث على التطور المالي فقد عرفه **(Levine, 2005, p. 869)**أنه العملية التي تحسن وظيفة الوسطاء الماليين والأسواق المالية من خلال تطوير وظائف الائتمان وتخصص الموارد المالية، بالإضافة إلى تقديم معلومات، وهذا من خلال تقديم أدوات مالية مبتكرة، تسمح بالقيام بهذه الوظائف بأفضل شكل، ويمكن اعتبار أن النظام المالي متطور إذا توفرت فيه الخصائص التالية **(Levine, 2005, p. 870)**:

- إنتاج معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتملة وتخصيص رأس المال.
- مراقبة الاستثمارات وممارسة حوكمة الشركات بعد توفير التمويل.
- تسهيل التداول ، والتنويع ، وإدارة المخاطر.
- تعبئة وتجميع المدخرات.

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن تطوير مؤسسات النظام المالي يؤدي إلى التطور المالي، وتتمثل هذه المؤسسات في الأسواق المالية، وقطاع البنوك (البنوك المركزية، البنوك التجارية)، والمؤسسات المالية (شركات الاستثمارات المالية، مؤسسات الائتمان، وسطاء السوق المالي) .

2.1 مؤشرات قياس التطور المالي: هناك العديد من الدراسات التجريبية التي استخدمت مؤشرات التطور المالي، واختلفت هذه المؤشرات من دراسة إلى دراسة لكن كلها تفسر مقاييس التطور المالي، وأشار الباحثان **(Beck & Levin, 2004, p. 425)** أن تطور نظام المصرفي والأسواق المالية هم أهم مؤشرات التطور المالي، وعليه نوضح أهم هذه المؤشرات في الجدول الموالي:

جدول 1: مؤشرات التطور المالي

مؤشرات تطور النظام المصرفي	مقياس
إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/GDP	مؤشر يقيس مدى مساهمة البنوك المحلية في إقراض المؤسسات والشركات الخاصة
الائتمان الخاص من قبل بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى/GDP	مؤشر يقيس مدى جذب البنوك والمؤسسات المالية لمدخرات، التي توجه نحو استثمارات.
السيولة النقدية (M2/GDP)	مؤشر يقيس حجم الوساطة المالية
مؤشرات تطور الأسواق المالية	**مقياس**
القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية/GDP	مؤشر يقيس حجم السوق المالية، ويسمى أيضا بالرسملة السوقية
حجم تداول الأوراق المالية/GDP	مؤشر يعكس مستوى السيولة في الاقتصاد، ويسمى بمعدل التداول.
حجم تداول الأوراق المالية/إجمالي القيمة السوقية	مؤشر يقيس حجم المعاملات بالنسبة لسوق ككل، ويسمى بمعدل الدوران

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد **(بن دحمان، 2016، الصفحات 90-91)**

2. التطور المالي في البلدان العربية:

صنف صندوق النقد الدولي مستوى التطور المالي قي البلدان العربية، وذلك من خلال حساب مؤشر شامل للتطور المالي، والجدول الموالي يوضح مستويات التطور المالي في الدول العربية:

جدول 2: مستويات التطور المالي في الدول العربية

مستوى مرتفع	مستوى متوسط	مستوى منخفض
البحرين- الأردن- الكويت- لبنان- عمان- قطر- السعودية- الإمارات.	الجزائر- مصر- موريتانيا- المغرب- تونس.	إيران- ليبيا- السودان- سوريا- اليمن.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على **(Internationa Monetary Fund)**

من خلال الجدول رقم 02 نستنتج أن معظم دول شرق الأوسط تتميز بمستوى مرتفع من التطور المالي، وهذا راجع للتطور النظام المصرفي وآليات رقابته، بالإضافة لوجود أسواق مالية متطورة

مثل البحرين الذي يعد سوق مالها دولي، أما الحديث عن دول شمال إفريقيا فنقول أن معظم هذه الدول تتميز بمستوى متوسط من التطور المالي، نظرا لضعف أسواقها المالية، أما دول ذات مستوى منخفض من التطور المالي، فنجد أن هذه الدول تتميز بعدم استقرارها السياسي.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات جذبه للاقتصاد:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة هامة من ركائز سياسة التنمية الاقتصادية، بحيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره المباشر على الاستثمار الرأسمالي ، وخلق فرص العمل، وزيادة الصادرات والعملات الأجنبية، والإيرادات الضريبية، ومن خلال تأثيره غير المباشر على الموردين المحليين، ونقل التكنولوجيا، والإنتاجية، والابتكار **(Loewendahl, 2018, p. 1)**.

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment): المستثمر الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمتلك شركة أو أصول في بلد أجنبي (غير بلده الأصلي)، ويمكن أيضا أن يكون للمستثمر شركة تنشط في بلده (بلد الأم)، ولديه فروع في بلدان أجنبية وتسعى الدول دائما للحصول على مثل هذه الاستثمارات نظرا لأهميتها في الاقتصاد، كونها تساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل غير مباشر في عملية التنمية الاقتصادية.

2.2 متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الحوافز للنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، فهو أكثر من مجرد تدفق رأس المال، لأنه يتيح الوصول للتكنولوجيا المتاحة دوليا، وغيرها من المزايا التي يقدمها في الاقتصاد**(Nunnenkamp, 2001, p. 4)** ، لذا تسعى الدول دائما لوضع سياسات لجذب هذا النوع من الاستثمارات، وذلك بتوفير بيئة اقتصادية وسياسية ملائمة تجعل من المستثمر الأجنبي يتجه نحو هذه البلدان، وأهم العوامل التي يجب توافرها للمستثمر الأجنبي تتمثل في**(OCDE, 2003, p. 101)** :

- عدم وجود عوائق إدارية لا مبرر لها للأعمال التجارية.
- بيئة اقتصادية مستقرة، وتتمثل في استقرار معدلات التضخم، بالإضافة لأسعار الصرف.
- تحرير التجارة، فالمستثمر الأجنبي يسعى دائما للمشاركة في التجارة الدولية.
- وجود موارد كافية يمكن الوصول إليها بطرق سهلة.

3.2 كيف أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي بعد أزمة 2008: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأوضاع الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم، وأدت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى تغير خريطة هذه التدفقات في جميع دول العالم تقريبا.

الشكل 1: معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008.

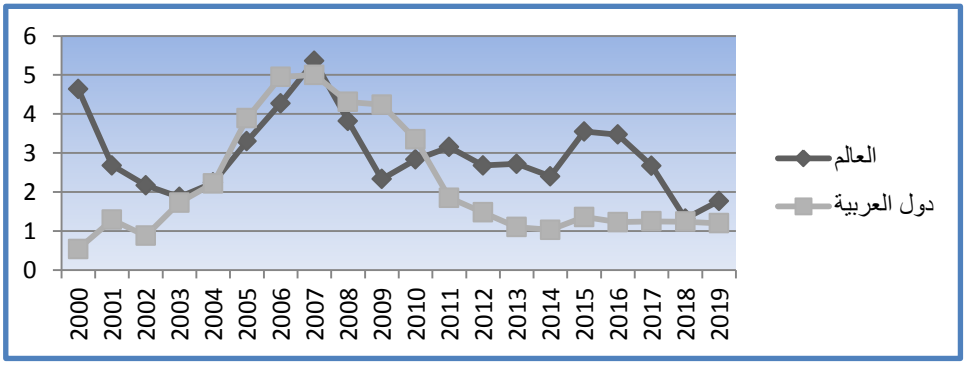

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على(Word Bank)

من خلال شكل رقم 01 يتضح أن الأزمة المالية العالمية 2008 أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، كما أن الدول العربية تأثرت بهذه الأزمة على غرار باقي دول العالم.

3. واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس ومصر

مما لا شك أن الاستقرار السياسي والمالي، وتطبيق الدول فكرة التنويع الاقتصادي، تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد، فالاعتماد على مورد واحدا لتصدير لا يلبي حاجيات المستثمر الأجنبي، كما هو حال الجزائر والتي تعتمد على صادرات المحروقات، كما أن الأوضاع السياسية التي عانت منها كل من تونس ومصر أدت إلى هروب بعض المستثمرين الأجنبيين.

الشكل 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2000-2019.

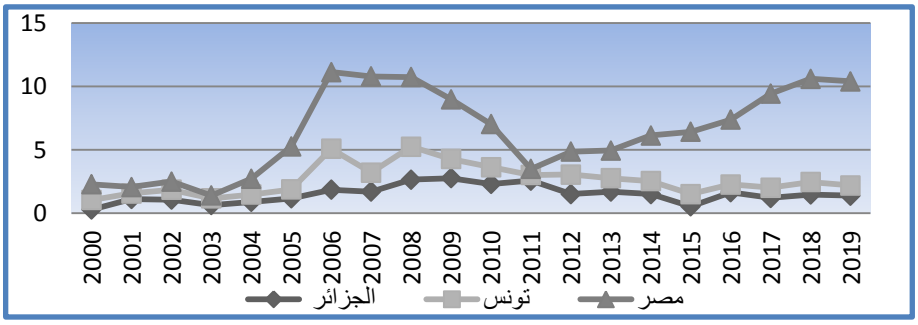

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على(.Word Bank)

من خلال شكل رقم 02 يتضح لنا أن الجزائر لها نسبة قليلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتونس ومصر، حيث شهدت الجزائر ارتفاعا طفيفا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للاقتصاد خلال فترة 2000-2011، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول، مما جعل المستثمرين الأجنبيين يتوجهون للاستثمار في قطاع المحروقات، أما بالنسبة لفترة 2012-2019 فشهدت تراجعا في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، نظرا لتراجع أسعار البترول، والذي أثر على هذه التدفقات، وشهدت تونس تدبدب في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال فترة 2000-2006 ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع السياسات التي اعتمدها الدولة من خلال تنويع القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن نسبة هذه التدفقات تراجعت خلال فترة 2007-2019، وهذا راجع للأوضاع السياسية (سقوط نظام زين العابدين)، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية التي أدت إلى هروب بعض المستثمرين الأجنبيين من قطاع السياحة، وبالحديث عن دولة مصر فهي أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر وتونس، حيث شهدت فترة 2000-2006 ارتفاعا ملحوظ في نسبة تدفق هذه الاستثمارات، وهذا راجع للإصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة خلال فترة 2004-2008، والتي سعت لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد، وتميزت فترة 2007-2011 بانخفاض حاد في نسبة هذه الاستثمارات، وهذا راجع لتداعيات الأزمة المالية 2008، والتي أثرت على هذه التدفقات خاصة في القطاع السياحي، بالإضافة للأوضاع السياسية التي شهادتها البلاد خلال بداية سنة 2011، وبالرغم من هذه الأوضاع إلا أن دولة مصر عرفت كيف تسترجع هذه الاستثمارات، وذلك بفضل الخطط والاستراتيجيات التي ساهمت في زيادة هذه التدفقات خلال فترة 2012-2019.

4. دراسة قياسية لأثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من دول شمال إفريقيا

لغرض معرفة دور التطور المالي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقصد الوصول إلى نتائج هذه الدراسة سوف نقوم بإجراء دراسة قياسية، وبما أن عينة الدراسة تتكون من ثلاث دول من شمال إفريقيا، فإن النموذج المناسب لإجراء هذه الدراسة هو نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

1.4. نموذج القياسي ومتغيرات الدراسة:

أصبحت الدراسات التجريبية تعتمد بشكل كبير على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بما يعرف ببيانات بانل، بحيث تصف هذه البيانات سلوك عدد من المفردات (دول، شركات، عائلات) خلال مدة زمنية معينة **(EDWARD., 2003, p. 14)**. ويمكن التمييز بين نوعين من بيانات بانل، بيانات بانل المتوازنة (Balanced Panel) وتعني هذه البيانات أن الفترة الدراسة مطابقة لكل الأفراد، أما بالنسبة لنوع الثاني من هذه البيانات فتعرف ببيانات بانل غير المتوازنة (Unbalanced Panel)، ويلجأ الباحثين إلى هذا النوع من البيانات نظرا لاختلاف فترة الدراسة بين الأفراد **(Bourbonnais, 2015, p. 346)**، ومن خلال بيانات هذه الدراسة يتضح لنا أن بيانات بانل المتوازنة هي الملائمة في تقدير النموذج، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك بالاعتماد على برنامج eviews9.

وعليه تم تحديد متغيرات الدراسة استنادا على الدراسات السابقة التي تطرقنا لها سابقا، وحسب طبيعة اقتصاديات لدول عينة الدراسة، ويمكن توضيح متغيرات الدراسة كالآتي:

- **المتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر:**

FDI: إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة من إجمالي الناتج المحلي.

- **المتغير المستقل والمتمثلة في التطور المالي:**

MC: رسملة السوقية ويحسب بإجمالي القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية من إجمالي الناتج المحلي وهو أحد مؤشرات التطور المالي.

CSP: ويحسب بإجمالي الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي، وهو أحد مؤشرات التطور المالي.

PCDP: الائتمان الخاص من البنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى من إجمالي الناتج المحلي، وهو مؤشر يدل على الوساطة المالية، أي تحويل المدخرات إلى مستثمرين.

OPENT: ويحسب بإجمالي الصادرات والواردات من إجمالي الناتج المحلي، وهو مؤشر على الانفتاح التجاري.

INF: معدل التضخم، وهو متغير مفسر الاستثمار الأجنبي المباشر.

DGT: معدل نمو السكاني، بحيث زيادة الكثافة السكانية تؤدي إلى زيادة تنوع أذواق المستهلكين.

كما يمكن توضيح الدراسات التي أدرجت هذه المتغيرات، ومصادرها في الجدول الموالي:

جدول 3: متغيرات الدراسة ومصادرها

المتغيرات	مصدر
FDI	WDI
MC	WDI
CSP	WDI
PCDP	WDI
OPENT	Unctad
INF	WDI
DGR	Unctad

المصدر: من إعداد الباحثين.

ويمكن توضيح نموذج القياسي للدراسة وفق الصيغة التالية:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 MC_{it} + \beta_2 CSP_{it} + \beta_3 PCDP_{it} + \beta_4 OPENT_{it} + \beta_5 INF_{it} + \beta_6 DGR_{it} + U_{it}$$

بحيث أن: i تمثل عدد الدول، t تمثل الفترة الدراسة (1990-2017)، β_0 يمثل الحد الثابت، $\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4 \beta_5 \beta_6$ معلمات النموذج، U_{it} البواقي.

2.4. تقدير نموذج وعرض النتائج -

حتى نتمكن من عرض نتائج الدراسة القياسية وفق نموذج بانل، وجب أولا المرور ببعض المراحل بهدف التأكد من صحة النموذج، وذلك عن طريق اختبار التجانس (Hsiao)، ثم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة، وبعد اجتياز هذين الاختبارين نقوم بتقدير النموذج المناسب من خلال المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي، النموذج الثابت والنموذج العشوائي.

1.2.4. اختبار التجانس: يشترط نموذج بانل تجانس بيانات عينة الدراسة، أي تجانس بيانات لكل المفردات، أما إذا كانت المفردات غير متجانسة، فنقول أن نموذج بانل غير مناسب لإجراء الدراسة، وهذا يؤدي إلى دراسة كل مفردة (دولة) على حدى، ولكشف عن تجانس أو عدم تجانس المفردات نلجأ لاختبار Hsiao، وذلك وفق ثلاثة خطوات نوضحها في الجدول الموالي:

جدول 4: خطوات اختبار Hsiao.

الخطوات	الفرضيات		صحة الفرضيات
الخطوة الأولى	نموذج متجانس كليا نموذج غير متجانس كليا	H0 H1	نرفض فرضية العدم إذا كانت احتمالية F_1 أصغر من درجة المعنوية عند 5%.
الخطوة الثانية	يوجد تجانس معلمات β_{ti} لا يوجد تجانس لمعلمات β_{ti}	H0 H1	نقبل فرضية العدم إذا كانت احتمالية F_2 أكبر من درجة المعنوية عند 5%.
الخطوة الثالثة	نموذج ذو تجانس كلي نموذج ذو تأثيرات ثابتة	H0 H1	نرفض فرضية العدم إذا كانت احتمالية F_3 أصغر من درجة المعنوية عند 5%.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على **(Bourbonnais, 2015, pp. 350-351)**

وفي هذا السياق نقول أن نموذج بانل مناسب في دراسة، إذا تم قبول فرضية العدمية في الخطوة الأولى، دون التطرق للخطوات المتبقية، أما إذا تم رفض فرضية العدمية، ننتقل للخطوة الثانية، ففي حال تم رفض فرضية العدمية في هذه الخطوة نقول أن نموذج بانل غير مناسب للدراسة، وإذا تم قبول هذه الفرضية، ننتقل للخطوة الثالثة، والتي تفاضل بين نموذج ذو تجانس كلي ونموذج ذو تأثيرات ثابتة وفق فرضيات الموضحة في جدول4.

ومن مخرجات Eviews9 تم الحصول على النتائج التالية:

جدول 5: اختبار Hsiao للتجانس

Hsiao Test		
الخطوات	**F المحسوبة**	**F احتمالية**
الخطوة الأولى	1.865800	0.055275
الخطوة الثانية	1.919377	0.057850
الخطوة الثالثة	1.425473	0.246748

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال اختبار Hsiao نستنتج أن:

- **الخطوة الأولى:** احتمالية فيشر المحسوبة F_1 تبلغ (0.055275) وهي أكبر من درجة المعنوية (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي يوجد تجانس كلي، ومنه يمكن القول أن نموذج بانل مناسب لهذه الدراسة.

2.2.4. استقرارية سلاسل الزمنية المقطعية -

بعد قبول استخدام بيانات بانل في هذه الدراسة، ننتقل لاختبار استقرارية سلاسل الزمنية المقطعية، وذلك عن طريق إجراء اختبارات كشف عن جذور الوحدة، وعليه سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار (Phillips-Perron) واختبار (Augmented Dicky-fuller)، بالإضافة لاختبار (Levin-Lin&Chu)، وأشارت نتائج هذه الاختبارات أن سلاسل الزمنية المقطعية لجميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى L(0)، مما تطلب إعادة هذه الاختبارات بأخذ الفروق من الدرجة الأولى L(1)، وجدول الموالي يوضح هذه الاختبارات عند المستوى الأول ولجميع المتغيرات.

جدول 6: نتائج اختبار استقرارية المتغيرات

Unit root Test				
المتغيرات	**اختبار ADF**	**اختبار P.P**	**اختبار Levin**	**درجة الاستقرارية**
FDI	57.7972 (0.0000)*	113.782 (0.0000)*	-7.59836 (0.0000)*	L(1)
MC	43.3375 (0.0000)*	74.6806 (0.0000)*	-5.25608 (0.0000)*	L(1)
CSP	41.8500 (0.0000)*	50.3713 (0.0000)*	-5.75177 (0.0000)*	L(1)
PCDP	28.6575 (0.0001)*	28.3933 (0.0001)*	-4.61220 (0.0000)*	L(1)
OPENT	40.8041	66.0918	-5.95357	L(1)

	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*	
INF	58.3824	91.2886	-7.9305	L(1)
	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*	
DGT	26.9720	275.288	-4.66354	L(1)
	(0.0001)*	(0.0000)*	(0.0000)*	

*، استقرار المتغيرات عند درجة المعنوية 1%.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال جدول رقم 06 يتضح لنا أن جميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة في المستوى الأول وعند الدرجة المعنوية 1%، وبما أن السلاسل الزمنية المقطعية مستقرة في الدرجة الأولى، لا بد من قيام اختبار التكامل المشترك.

3.2.4. اختبار التكامل المشترك:

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية، ووجود السلسلة مستقرة في الدرجة الأولى، وجب اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، بالاستعانة باختبار Pedroni ، ونتائج هذا الاختبار نوضحها في الجدول الموالي:

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية، ووجود السلسلة مستقرة في الدرجة الأولى، وجب اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، بالاستعانة باختبار Pedroni ، ونتائج هذا الاختبار نوضحها في الجدول الموالي:

جدول 7: اختبار Pedroni للتكامل المشترك

Pedroni residual cointegration Test		
الاختبارات	**الإحصائية**	**الإحتمال**
إحصائية V	-1.795421	0.9637
إحصائية RHO	0.515873	0.6970
إحصائية PP	-1.711080	0.0435
إحصائية ADF	-0.241594	0.4045

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات Eviews9.

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك (Pedroni)، إلى غياب علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن احتمالية الإحصائية والمتمثلة في ADF , RHO, V أكبر من الدرجة المعنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

4.2.4.مفاضلة بين النماذج:

في هذه المرحلة يتم تقدير نموذج مناسب وفق معطيات الدراسة، في بداية الأمر يتم المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، والنموذج الأثر الفردي Effects (Fixed Model) أو العشوائي (Random Effects Model)، وذلك من خلال اختبار Breusch-Pagan) (LM، وفي حال تم قبول نموذج الانحدار التجميعي نقبل هذا النموذج، أما إذا تم رفض هذا النموذج، ننتقل للمفاضلة بين النموذج الأثر الثابت والنموذج الأثر العشوائي، وذلك عن طريق اختبار (Haussman)**(Yaffee, 2003, p. 7)**.

وعليه سوف نوضح نتائج النماذج الثلاثة في الجدول الموالي:

جدول 8: المفاضلة بين النماذج الثلاثة

لمتغيرات	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج الأثر الثابت	نموذج الأثر العشوائي
MC	0.06871 (0.0000)*	0.06999 (0.0001)*	0.06871 (0.0000)*
CSP	0.00669 (0.7007)	0.0090 (0.6129)	0.00669 (0.7028)
PCDP	-0.04827 (0.0264)**	-0.0676 (0.0322)**	-0.04827 (0.0275)**
OPENT	0.06119 (0.0000)*	0.0604 (0.0022)*	0.06119 (0.0000)*
INF	-0.03206	-0.0339	-0.03206

	(0.2983)	(0.2761)	(0.3018)
DGR	0.08834 (0.3171)	0.12511 (0.2000)	0.08834 (0.3206)
R^2	0.4318	0.4383	0.4318
Adj.R	0.3875	0.3784	0.3875
F.Sta	9.7543	7.3181	9.7543
Prob (F.t)	0.0000	0.0000	0.0000
D.W	1.3179	1.3428	1.3179

تشير () إلى احتمالية t.stat، *،** معنوية المتغيرات عند الدرجة 1%، 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات Eviews9.

1.4.2.4. المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت أو العشوائي:

يمكن المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي والنموذج الثابت أو العشوائي عن طريق اختبار Breusch-Pagan وذلك وفق الفرضيات التالية**(Zaman, 2008, p. 4)** :

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب للدراسة.

H_1: نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية هو المناسب للدراسة.

ونتائج هذا الاختبار نوضحها في الجدول الموالي:

جدول 9: نتائج اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange Multiplier (LM) test For panel data	
Breusch-Pagan	1.3245
Prob	0.2498

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviews9.

من خلال جدول رقم 9 يتضح أن احتمالية هذا الاختبار تبلغ (0.2498) وهي أكبر من الدرجة المعنوية عند 5%، مما نقبل فرضية العدم، أي أن النموذج الانحدار التجميعي هو المناسب لهذه الدراسة.

نتائج الدراسة القياسية:

- بلغ معامل التحديد 0.4318، أي أن المتغيرات المفسرة التي أدرجت في هذه الدراسة، قد ساهمت في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بنسبة 43.18%، وهي نسبة مقبولة من الناحية الاقتصادية، ويرجع تفسير ما تبقى من هذه النسبة إلى متغيرات أخرى لم ندرجها في النموذج، في حين تشير احتمالية الإحصائية لفيشر (0.0000)، وهي أصغر تماما من الدرجة المعنوية 5%، مما يعني أن النموذج ذو دلالة معنوية كلية، ومقبول من الناحية الإحصائية.
- معدل الرسملة السوقية ذو دلالة معنوية ولها تأثير موجب، إذ أن زيادة في معدل الرسملة السوقية بنسبة 1%، يؤدي إلى زيادة هذه الاستثمارات بنسبة 0.068%.
- معدل إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص ذو دلالة غير معنوية وموجب، بحيث أن زيادة في هذا النوع من الائتمان بنسبة 1%، يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة0.006%.
- معدل الائتمان الخاص من قبل البنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى ذو دلالة معنوية وله علاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للاقتصاد، بحيث أن زيادة هذا النوع من الائتمان بنسبة 1 بالمائة، يؤدي إلى خفض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 0.048%.
- معدل الانفتاح التجاري ذو دلالة معنوية ويؤثر إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أن زيادة بنسبة 1% من الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 0.061%.
- معدل التضخم ذو دلالة غير معنوية وسلبي ، أي أن زيادة بنسبة 1% من معدل التضخم يؤدي إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد بنسبة 0.032%.
- معدل النمو الديموغرافي ذو دلالة غير معنوية وموجب، أي أن زيادة بنسبة 1% من النمو الديموغرافي يؤذي ذلك إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشر بنسبة 0.088%.

5. الخاتمة :

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي عالجت موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي، أما غرض هذه الدراسة فتمثل في معرفة دور التطور المالي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يعتبر هذا الأخير مصدر تمويلي للنمو الاقتصادي، وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على

الإشكالية الرئيسية ومتمثلة في: كيف أثر التطور المالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول عينة الدراسة؟ وتوصلنا لنتائج هذه الدراسة بعد استخدامنا لنموذج قياسي متمثل في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وهذا بعد تطبيق مجموعة من الاختبارات تسمح لنا باستخدام هذا النموذج.

1.5.نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

- تؤثر الأوضاع السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تراجعت هذه التدفقات في كل من تونس ومصر، نظرا للأوضاع السياسية التي عاشتها هاتين الدولتين، إلا أن دولة مصر عرفت كيف تستقطب هذه الاستثمارات، من خلال وضع خطط وإستراتيجيات ساهمت في زيادة تدفق هذه الاستثمارات، أما بالنسبة لدولة الجزائر فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد مرهون بارتفاع أسعار المحروقات.
- معدل الرسملة السوقية يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يثبت صحة فرضية الأولى، إلا أن معدل الرسملة السوقية له تأثير ضعيف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع لعجز الأسواق المالية في تعبئة الادخار وتوجيهها نحو استثمارات حقيقية، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة هذه الأسواق لدول محل الدراسة.
- الائتمان الخاص من قبل بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى لا يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل له علاقة عكسية مع هذا النوع من الاستثمار وهذه النتيجة تخالف الطرح النظري، ومنه نرفض الفرضية الثانية، ويمكن تفسير ذلك أن دول محل الدراسة تميزت بارتفاع معدلات التضخم، وهو الأمر الذي جعل من السلطات المعنية (البنك المركزي)، تقوم بتطبيق سياسة نقدية انكماشية لتقليل من معدلات التضخم، بحيث أن هذه السياسة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض وهو الأمر الذي ينعكس بالسلب على الاستثمار عامة، والاستثمار الأجنبي خاصة، كما أن تدخل الحكومة في عمل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أعاق تطور النظام المصرفي لدول عينة الدراسة.

6.قائمة المراجع:

- Bahri, A. E., Shaari, A. H., Sarmidi, T., & Haji Mohd, N. H. (2019). The Role of Financial Development in the Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Nonlinear Approach. *Pacific Basin Financial Markets and Policies , 22* (2), 1-32.

- Beck, T., & Levin, R. (2004). Stock markets, banks, and growth:Panel evidence. *Banking & Finance , 28* (3), 423-442.
- Bourbonnais, R. (2015). *Econométrie: Cours et exercices corrigés* (éd. 9). Paris: Dunod.
- EDWARD., F. W. (2003). *Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences.* Cambridge University Press.
- Internationa Monetary Fund. (n.d.). Retrieved 01 13, 2021, from www.imf.org: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2015/eng/creane/
- Islam, M., Khan, M., Popp, J., Sroka, W., & Oláh, J. (2020). Financial Development and Foreign Direct Investment —The Moderating Role. *Sustainability , 12* ((9)), 1-22.
- Korgaonkar, C. (2012). Analysis of the impact of financial development on Foreign Direct Investment. *f Economics and Sustainable Development , 3* (6), 70-79.
- Levine, R. (2005). Finance and Growth: Theory and Evidence. In Durlauf, A. Philippe, & Steven, *Handbook of Economic Growth* (1 ed., pp. 865-934).
- Loewendahl, H. (2018). *Innovations in Foreign Direct Investment Attraction.* Inter-American Development Bank.
- Michael Ose, J., & Jaebeom, K. (2020). Foreign direct investment and economic growth: Is more financial. *Economic Modelling* (93), 145-161.
- Mohamed Sghaier, I., & Zouheir, A. (2013). Foreign Direct Investment, Financial Development and Economic Growth: Empirical Evidence from North African Countries. *International and Global Economic Studies , 6* (1), 1-13.
- Nabamita, D., & Sanjukta, R. (2011). Foreign Direct Investment, Financial Development and Political Risks. *Developing Areas , 44* (2), 303-327.
- Nunnenkamp, P. (2001). Foreign direct investment in developing countries: What policymakers should not do and what economists don't know. *Kieler Diskussionsbeiträge , 380* (NO), 1-18.
- OCDE. (2003). Policies and Incentives for Attracting Foreign Direct Investment. In *International Investment Perspectives* (pp. 97-134). Paris: OCDE.
- Word Bank. (n.d.). Retrieved 01 13, 2021, from https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=1W-1A
- Word Bank. (n.d.). Retrieved 01 14, 2021, from https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ-TN-EG
- Yaffee, R. A. (2003). *APRIMER FOR PANEL DATA ANALYSIS.* New York University.
- Zaman, A. (2008). Inconsistency of the Breusch-Pagan Test. *Economic and Social Research , 2* (1), 1-11.
- آمنة بن دحمان. (2016). *التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

تقييم أداء المحافظ المدارة بالتقلبات

-دراسة حالة الأسواق المالية المتقدمة (1990-2021)-

Evaluating the Performance of Volatility Managed Portfolios
- Case Study of Developed Financial Markets(1990-2021)-

ط.د. إبراهيم عامر *، أ.د مسعود دراوسي

[1] مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، البليدة 2 (الجزائر)، eb.ameur@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة ،مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، (الجزائر)، draouci2012@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم استراتيجية المحفظة المدارة بالتقلبات في الأسواق المالية المتقدمة. حيث تم استنساخ منهجية Moreira و Muir (2017) وتطبيقها على عوامل الخطر المعروفة. مثل: السوق، و الحجم، والقيمة، والزخم، والربحية، و عوامل الاستثمار في الأسهم.

بشكل عام، لم تتوافق نتائجنا مع ما حصلوا عليه. كما خلصت دراستنا إلى أن المحفظة المدارة بالتقلبات لا تتفوق على أداء محفظة الشراء و الاحتفاظ باستثناء عامل الزخم، أو في أوقات الأزمات المالية على غرار الدراسات السابقة.

الكلمات المفتاحية: المحفظة المدارة بالتقلبات؛ اختيار المحفظة؛ الأسواق المالية المتقدمة.

تصنيف JEL: G11 ، C22.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The aim of this study is to evaluate the strategy of volatility managed portfolio on developed financial market against buy-and-hold portfolio. We have replicated Moreira and Muir's (2017) methodology and implemented it on well-known factors.

Our findings do not agree with their results in general. The study concludes that the strategy of volatility managed portfolio does not outperform buy-and-hold in our sample except for momentum factor, or in times of financial crises as found in previous studies.

Keywords: *Volatility-managed portfolio; portfolio choice; developed financial market.*

Jel Classification Codes: G11, C22.

1. مقدمة:

يعتبر القرار الاستثماري في إدارة المحافظ المالية من أهم وأعقد القرارات المالية، وذلك لما ينجر عليه من تبعات على ثروة ومنفعة المستثمرين وعلى الجهات المتلقية، خصوصا في الاقتصاديات التي تتميز بنمو ونشاط القطاع المالي. في ظل المنافسة الشديدة والأزمات المالية المتكررة التي انعكست على عوائد المحافظ بالانخفاض والتقلب الشديد، أصبح هم الباحثين والممارسين على حد سواء ابتكار طرق واستراتيجيات استثماريه لتحسين أداء المحافظ المالية وذلك باستغلال الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لعوائد وتقلبات الأصول المالية.

إن تحديد طبيعة العلاقة بين العائد والمخاطرة وأثر ذلك على أداء المحافظ، كان و لا يزال محط الاهتمام منذ إسهامات Markowitz (1952) مرورا بنماذج تسعير الأصول المختلفة، حيث تفترض معظمها وجود علاقة إيجابية بين العوائد المتوقعة لمحفظة الأوراق المالية والتقلبات. فإذا كانت الأسهم عالية التقلب تؤدي بمرور الوقت إلى عوائد أعلى، فمن المتوقع أن تؤدي الأسهم التي تنتج عوائدا منخفضة التقلب إلى عوائد أقل بمرور الوقت. ومع ذلك، كان Black و Jensen و Scholes (1972)، و Haugen و Heins (1975) من أوائل من أظهر أن الأسهم عالية التقلب (أو عالية بيتا) كانت لها عوائد أقل مما توقعته نماذج التوازن. وعلى العكس من ذلك، حققت الأسهم منخفضة التقلب (أو منخفضة بيتا) عوائد أعلى مما كان متوقعًا.

منذ ذلك الحين ، ظهرت سلسلة طويلة من الأبحاث المالية التي نمذجت تقلبات عوائد الأسهم على أنها مرتبطة سلبًا بعوائد الأسهم (انظر، على سبيل المثال (Cox & Ross ,1976)) كما بينت أيضًا عدد من الدراسات التجريبية وجود علاقة سلبية قوية بين العوائد المتوقعة والتقلبات. و لكن الأمر الذي تقره هذه الأدبيات هو صعوبة التنبؤ بعوائد السوق ((Ferson, Sarkissian, & Simin, 2003) ; (Welch & Goyal, 2008)) في حين من الواضح أن تقلب السوق يمكن توقعه بدقة أكبر (Poon & Granger, 2003). كان هذا سببا لإستخدام محفظة الحد الأدنى الكلي للتباين على نطاق واسع في الممارسة العملية (على سبيل المثال، (Basak, Jagannathan, & Tongshu, 2009)). في ظل بعض الإفتراضات المبسطة، تضع المحفظة بشكل أساسي أوزانًا أصغر على الأسهم ذات التقلبات الأكبر والأوزان الأكبر على الأسهم ذات التقلب الأقل.

انصبت الدراسات المبكرة لـ Fleming و Kirby و Ostdiek (2003,2001) على التوزيع اليومي للأسهم وتم العثور على أدلة داعمة للقيمة الاقتصادية لتوقيت التقلب (volatility-timing)، أي استخدام معلومات التقلب لتحسين أداء المحفظة. كما تؤكد الدراسات الحديثة (مثل، (Barroso & Santa-Clara, 2015); (Han، Huang، و Zhou، 2020))، فائدة توقيت التقلب. وفي ورقة بحثية حديثة متعلقة بهذه الدراسات، سلطت دراسة Moreira و Muir(2017) الضوء على استراتيجية بسيطة تستند إلى توقيت تقلبات السوق في الشهر الماضي، تفوقت بشكل كبير على استراتيجية الاستثمار الشراء والاحتفاظ في السوق (buy-and-hold)[1]. تتميز المحافظ المدارة بالتقلبات بمواقف متحفظة في عوامل الخطر الأساسية عندما يكون التقلب مرتفعا مؤخرًا وأكثر قوة بعد فترات التقلب المنخفض. وجد Moreira و Muir (2017) أن النجاح التجريبي لإدارة التقلبات ظاهرة عامة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن استراتيجيات تحجيم التقلب تكسب ألفا(α)موجبة بشكل منهجي عبر مجموعة واسعة من عوامل تسعيرالأصول، ولهذا المكسب (القيمة الموجبة لألفا) أثر واضح في زيادة نسب شارب ومنفعة المستثمرين. نظرًا لصلابة هاته المنهجية و الضيق النسبي لمجموعة بيانات السوق المطلوبة للتنفيذ هاته الاستراتجية، فقد حظيت الورقة بالكثير من الاهتمام في كل من الأوساط الأكاديمية والعملية في إدارة الاستثمار على حد سواء.

1.1.إشكالية الدراسة:

[1] buy-and-hold الشراء والاحتفاظ هو استراتيجية استثمار سلبي يشتري فيها المستثمر الأسهم (أو أي نوع من الأصول الأخرى) ويحتفظ بها لفترة طويلة بغض النظر عن التقلبات في السوق.

تسعى هذه الورقة في مجملها إختبار مدى صلاحية الاستراتيجية أو بعبارة أخرى الإجابة على السؤال البحثي التالي: هل يمكن للمستثمرين تنفيذ استراتيجية Moreira و Muir (2017) في الأسواق المالية المتقدمة لزيادة منفعتهم؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الاتية:

- ماهي استراتيجية إدارة المحافظ بالتقلبات؟
- هل يمكن تطبيق استراتيجية إدارة المحافظ بالتقلبات ل Moreira و Muir (2017) على الأسواق خارج الولايات المتحدة الأمريكية؟
- هل تحقق إدارة المحافظ بالتقلبات أداء إيجابي مقارنة بمنهجية الشراء والاحتفاظ على كامل العينة؟
- هل لاستراتيجية إدارة المحافظ بالتقلبات أداء إيجابي مقارنة بمنهجية الشراء والاحتفاظ في فترات الأزمات المالية؟

2.1.فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :

يؤدي الاعتماد على المحافظ المدارة بالتقلبات لزيادة منفعة المستثمرين في الأسواق المالية المتقدمة أكثر من استراتيجية الشراء والاحتفاظ.

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية، فرضيات جزئية تتمثل في:

- استراتيجية إدارة المحافظ بالتقلبات، هي استراتيجية يقوم من خلالها مدير المحافظ بتعديل مقدار أوزان المحفظة بناءً على تقلبات السوق.
- يمكن تطبيق إدارة المحافظ بالتقلبات ل Moreira و Muir (2017) على الأسواق خارج الولايات المتحدة الأمريكية.
- تطبيق إدارة المحافظ بالتقلبات على الأسواق المالية يؤدي إلى أداء إيجابي مقارنة بمنهجية الشراء والاحتفاظ على كامل العينة على غرار السوق المالي الولايات المتحدة الامريكية.
- لاستراتيجية إدارة المحافظ بالتقلبات أداء إيجابي مقارنة بمنهجية الشراء والاحتفاظ في فترات الأزمات المالية.

3.1.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها سلطت الضوء على موضوع غاية في الآهمية ألا و هو إدارة المحافظ المالية النشطة وكيفية تحقيق عوائد معدلة بالمخاطر من خلال تطبيق أحدث الإستراتيجيات الإستثمارية، إدارة المحافظ بالتقلبات، وذلك بإستغلال الخصائص الإحصائية للعوائد و التقلبات.

4.1.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف باستراتيجية إدارة المحافظ بالتقلبات بشكل عام ومنهجية Moreira و Muir (2017) بشكل خاص.
- تقييم أداء هذه الاستراتيجية من خلال تطبيقها على الأسواق المالية المتقدمة.

5.1.منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض أهم الدراسات ذات الصلة، وبالخصوص المتعلقة بتوقيت التقلب وعرض ونقد استراتيجية إدارة المحافظ بالتقلب، وكذلك تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة. ولتقييم هذه الاستراتيجية تم استخدام المنهج التجريبي وذلك من خلال تطبيق منهجية Moreira و Muir (2017) على الأسواق المالية المتقدمة في الفترة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2021.

6.1.هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية على النحو التالي: في المحور الأول، نقوم بمراجعة الأدبيات ذات الصلة. كما يتضمن المحور الثاني البيانات ويشرح الطرق التجريبية المستخدمة. في المحور الثالث، نقوم بعرض النتائج وتحليلها، وننهي بحثنا بخاتمة لأهم النتائج والتوصيات.

2. الدراسات السابقة:

اكتسبت فكرة استراتيجية التداول القائمة على التقلبات زخمًا كبيرا عندما قام Fleming و Kirby و Ostdiek بابراز الأهمية الاقتصادية للتقلبات المتغيرة مع مرور الوقت والتي يمكن التنبؤ بها في أوراقهم (2001. 2003). ووجدوا أن استراتيجيات توقيت التقلبات تتفوق على المحافظ الثابتة غير المشروطة والتي لها نفس العائد المتوقع والتقلب المستهدفين. لقد كانت قاعدتهم لبنة بناء للعديد من استراتيجيات توقيت التقلب، وأبرزها ورقة Barroso و Santa-Clara (2015) والتي تبرز كيف

لاستراتيجية الزخم (momentum strategy)[2] زيادة نسبة شارب للضعف تقريبًا. لعامل الزخم momentum factor مخاطر الاتجاه السفلي (downside risk) معتبرة فيما يتعلق بانهيارات السوق، ولكن نظرًا لأن مخاطر الزخم يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة، فهي مشكلة يمكن السيطرة عليها.

لتحسين طرق التنبؤ بالتقلبات أثمرت جهود كل من Barndorff-Nielsen وShephard (2002) و Andersen وBollerslev وDiebold وLabys (2003) مقاربة جديدة تسمى التقلبات "المحققة" realized" volatility"، والتي تستغل المعلومات في العوائد عالية التردد. قاموا بجمع مربعات العوائد اليومية حيت تم أخذ عينات منها على فترات قصيرة جدًا لتقدير التقلبات. وهذا بدوره يجعل التقلب ملحوظًا. يبدو أن التقلبات المحققة موزعة بشكل لوغاريتمي طبيعي. في عام 2003 ، قام Fleming وآخرون بتحديث بحثهم لعام 2001 ليشمل التباين المحقق، وأشارت نتائجهم إلى أن القيمة الإقتصادية في حال استخدام التقلبات المحققة عالية.

وجد Busse (1999) أن نسبة كبيرة من مديري الصناديق المشتركة (mutual fund) عادة ما يقللون من تعرضهم للسوق خلال فترات التقلبات العالية، وذلك حين قام بفحص سلوك مديري المحافظ النشطين. على الرغم من أن هذه علامة على أن المديرين يحاولون الاستثمار بطريقة توقيت التقلب ، فقد تكون قرارات التداول مدفوعة بعوامل أخرى غير نمذجة التقلب.

تعتبر ورقة Moreira و Muir (2019) امتدادا لورقتهم السابقة وتأكيدا على أهمية توقيت التقلب بالنسبة للمستثمرين على المدى الطويل. درسوا محفظة مستثمر طويل الأجل في إطار عمل مرن بما يكفي ليلائم الحقائق الأساسية حول سوق الأوراق المالية. في أوقات التقلبات العالية، تصبح عوائد الأسهم شديدة الارتداد إلى القيمة المتوسطة (mean-reverting) بسبب زيادة تقلب العوائد المتوقعة. في هذه الفترات، سيكون رد فعل المستثمر طويل الأجل أقل قوة تجاه الزيادة في التقلبات. كما تظهر النتائج المكاسب الكبيرة من توقيت التقلبات، حيث تم قياسها باستخدام الأعباء السنوية التي يرغب المستثمر في دفعها لكل فترة للتحول من محفظة شراء واحتفاظ ثابتة إلى محفظة توقيت تقلب. بالنسبة للتقديرات الأساسية، سيدفع مستثمر الشراء والاحتفاظ الساذج 2.36٪ أعباء سنوية لكل فترة لتوقيت التقلب. أما المكاسب من حيث الثروة، فتقدر هذه زيادة بنسبة 60٪ مقارنة بمحفظة

[2] momentum strategy: استثمار الزخم هو استراتيجية للتداول تهدف إلى شراء الأوراق المالية التي تظهر اتجاهًا صعوديًا للأسعار أو بيع الأوراق المالية التي تظهر اتجاهًا هبوطيًا.

الشراء والاحتفاظ. تمثل المكاسب حوالي 80٪ من إجمالي المكاسب الناتجة عن التحول من استراتيجية الشراء والاحتفاظ إلى الاستراتيجية المثلى.

النتائج التي توصل إليها Moreira و Muir (2017) كانت في مجملها مثيرة، لذا فمن غير المستغرب أن العديد من الأوراق البحثية حاولت دحض فرضياتها. نتطرق فيما يلي لأبرز وأهم الدراسات التي عنيت بتقييم و مناقشة منهجية Moreira و Muir (2017).

ساهم كل من Cederburg وO'Doherty و Wang وYan (2020) و من خلال دراسة 103 استراتيجية لتداول الأسهم. حيث لم يجدوا أي دليل إقتصادي أو إحصائي لإثبات أن المحافظ المدارة بالتقلبات ستحصل على نسب شارب أعلى من المحافظ غير المدارة. ومع ذلك، فهم يقرون بالمكاسب الإقتصادية المحتملة لهذه استراتيجية. علاوة على ذلك، وجدوا أن هذه الإستراتيجيات غير ممكنة التنفيذ في الوقت الفعلي، حيث إنها تتطلب من المستثمرين الجمع بين طريقة المحفظة غير المدارة و المدارة بالتقلبات لمحفظة معينة وذلك باستخدام الأوزان المثلى اللاحقة (ex-post).

عندما أعادوا استخراج نتائج الانحدار في العينة (in-sample regression) من نماذج Moreira و Muir (2017) وذلك من خلال عينة أوسع، وجدوا أن 77 من أصل 103 من المحافظ المدارة بالتقلبات لديها ألفا إيجابية . إن حقيقة وجود عدد كبير من المقدرات الموجبة لألفا يؤكد المكاسب الإقتصادية المحتملة من المحافظ المدارة بالتقلبات (Cederburg et al.، 2020).

في ظل كامل العينة و المكونة من 103 محفظة أسهم، تؤدي إدارة التقلبات إلى تدهور الأداء بنفس المستوى تقريبًا كما تعمل على تحسينه. من الناحية العملية، يشير ذلك إلى أن الاستثمارات المباشرة في المحافظ المدارة بالتقلبات ليست هي الحل لتحسين الأداء. من الناحية الاقتصادية، يشير التقسيم المتساوي تقريبًا بين الفروق الإيجابية والسلبية في الأداء إلى وجود مقايضة إيجابية بشكل عام بين المخاطرة والعائد للعوامل الفردية والمحافظ الشاذة. ومع ذلك، فقد أظهروا أيضًا أن عدم الاستقرار الهيكلي في معلمات الإنحدار مما يحد من جاذبية ألفا الموجبة بالنسبة للمستثمرين، لأنهم يعتمدون على المعلومات في الوقت الفعلي(real-time).كما تعتبر نسب شارب خارج العينة (out-of-sample) أقل دلالة من نظيرتها الموجودة في العينة (in-sample).

في دراسة مماثلة (Liu, Tang, & Zhou , 2019) وفي نفس السياق كان المقال إجابة مباشرة على ورقة Moreira و Muir (2017). في هذه الدراسة، تم بيان التحيز في المستقبل (look-ahead bias) في إجراءاتهم، وبعد تصحيح ذلك التحيز المذكورخلص الباحثون بأن الاستراتيجية تصبح صعبة التنفيذ في

الممارسة العملية حيث يصل الحد الأقصى للتراجع (drawdown)[3] إلى 68-93 ٪ تقريبًا في جميع الحالات، مقارنة مع الحد الأقصى للتراجع البالغ 56٪ في حال عدم تصحيح التحيز. إضافة لذلك، تتفوق الاستراتيجية على السوق فقط في أوقات الأزمة المالية. في الفترة من 1936 إلى 2017 ، لاحظوا أن نسبة شارب للمحفظة المدارة بالتقلبات لا تتفوق على السوق. بالنسبة لجميع حالات التقدير، تكون نسبة شارب أعلى بشكل طفيف، وأقل في حالة واحدة ، والفرق ليس ذو دلالة إحصائية.

عندما قاموا باختبار الاستراتيجية على عينات فرعية (subsamples) وذلك بتقسيم فترة العينة إلى ما يقرب 20 سنة، وجدوا أن المحفظة المدارة بالتقلبات أقل أداء من محفظة السوق فيما يقرب من نصف الحالات. ومع ذلك، فإنها تتفوق على محفظة السوق في الفترة الأخيرة بسبب الأزمة المالية التي ظهرت في تلك الفترة، والتي تميزت بارتفاع كبير في التقلبات. هذا وحده لن يكون مبررا للحكم على تفوق الاستراتيجية، وذلك بسبب حقيقة كون الأزمات المالية نادرة الحصول ويصعب التنبؤ بها. بالإضافة إلى ذلك، استراتيجيات الاستثمار التي لا تحقق أفضلية على فترات أطول، من غير الوارد أن يتم إعتمادها في الممارسة العملية. كما تشكل عمليات السحب (drawdown) الكبيرة مصدر قلق أخر يصعب من إمكانية التطبيق، حيث قد تتضرر الاستراتيجية بتصفية قسرية قبل أن تضرب الأزمة المالية السوق.

3. وصف المنهجية والبيانات:

بمأن الهدف من البحث هو اختبار فاعلية و صلاحية استراتيجية Moreira وMuir (2017) في الأسواق المالية المتقدمة بخلاف السوق المالي في الولايات المتحدة الامريكية، قمنا بتكرار نفس المنهجية عندما أنشأنا المحافظ المُدارة بالتقلبات لعوامل الخطر المتعارف عليها مثل نموذج 3عوامل مثل (Fama & French, 1993)، وعامل الزخم (Fama & French ,2015).

تختبر هذه الورقة بأكملها الفرضية القائلة بأن الإستراتيجية لا تزيد من المنفعة وتوسع الحدود الفعالة للمستثمر، مما يعني أن الفرضية يمكن صياغتها على النحو التالي:

$$H_0: \alpha = 0 \quad H_A: \alpha > 0$$

1.3 المحفظة المعدلة بالتقلبات:

يتم إنشاء المحفظة المعدلة بالتقلبات لكل عامل f_{t+1}^{σ} على النحو التالي:

[3] Drawdown: استثمار الزخم هو استراتيجية للتداول تهدف إلى شراء الأوراق المالية التي تظهر اتجاهًا صعوديًا للأسعار أو بيع الأوراق المالية التي تظهر اتجاهًا هبوطيًا.

$$f_{t+1}^{\sigma} = \frac{c}{\hat{\sigma}_t^2(f)} * f_{t+1} \qquad (1)$$

حيث f_{+1} هو فائض العائد (excess return) لاستراتيجية الشراء والاحتفاظ لكل عامل. يتحكم الثابت c في تعرض الإستراتيجية، بحيث يكون الإنحراف المعياري لاستراتيجية الشراء والاحتفاظ يساوي الانحراف المعياري للمحفظة المُدارة بالتقلبات للعينة بأكملها. أشار Moreira وMuir (2017) إلى أن قيمة c لا تؤثر على نسبة شارب للاستراتيجيات ؛ و بمأن،العينة تستخدم بأكملها لحساب c لن تؤثر على النتائج. أما $\hat{\sigma}_t^2$ فهو وكيل (proxy) للتباين المحقق في الشهر السابق، محسوب على النحو التالي:

$$\hat{\sigma}_{t-1}^2 = \frac{22}{D_{t-1}} \sum_{d=1/D_{t-1}}^{1} \left(r_{t-1,d} - \frac{1}{D_{t-1}} \sum_{d=1/D_{t-1}}^{1} r_{t-1,d} \right)^2 \qquad (2)$$

حيث $t-1$ هو عدد أيام التداول في الشهر t - 1 ، و $r_{t-1,d}$ هو فائض عائد المحفظة في الشهر t - 1 بالتاريخ d ، والمضاعفة ل 22 لتحويل الفروق اليومية إلى قيم شهرية، الصيغة (2) هي نفس الصيغة المستخدمة في الورقة (.Liu et al، 2019).

فيما يخص الثابت c، فيتحكم في التعرض ويتم إنشاؤه بحيث الإنحراف المعياري لإستراتيجية الشراء والاحتفاظ يساوي إنحراف المعياري للمحفظة المدارة. للقيام بذلك، نقوم أولاً بإنشاء المحفظة بافتراض c = 1 وبعد ذلك يتم إنشاء c على النحو التالي ،

$$c = \frac{\sigma(f)}{\sigma(f^{\sigma})} \qquad (3)$$

حيث $\sigma(f)$ هو الانحراف المعياري لاستراتيجية الشراء والاحتفاظ، و $\sigma(f^{\sigma})$ هو الانحراف المعياري للمحفظة المُدارة بالتقلبات. زعم Moreira وMuir (2017) أن إنشاء c ليس له أي تأثير على نسبة شارب Sharpe. و لكن عند مراجعة الصيغة (1)، يلاحظ أن العينة بأكملها تستخدم لحساب c ، وعليه فإن c يخضع لتحيز النظرة المستقبلية (look-ahead bias).

للتأكد من أن الاستراتيجية قابلة للتطبيق في الممارسة العملية، يجب استخدام طريقة خارج العينة (out-of-sample)، أي استخدام فقط المعلومات المتاحة في وقت معين. مع هذه التعديلات ، بطبيعة الحال سيكون للإستراتيجية نتيجة مختلفة. ومع ذلك، كما يشير Moreira و Muir (2017)، ليس لـ c أي تأثير على النتائج.

2.3 التقييم:

قمنا بتقييم أداء المحافظ المدارة بالتقلبات بناءً على معيار المتوسط التباين (mean-variance) مع التركيز على المقايضة بين المخاطرة والعائد.

$$SR = \frac{E[R_{t+1}]}{\sigma[R_{t+1}]} \qquad (4)$$

حيث $t+1$ هو فائض العائد، و $\sigma[R_{t+1}]$ هو الانحراف المعياري لفائض العائد.

لاختبار نتائجنا، أجرينا نفس تحليل السلاسل الزمنية مثل Moreira و Muir (2017) وقمنا بتقدير إدارة التقلبات للعامل على محفظة الشراء والاحتفاظ. كالأتي:

$$f^{\sigma}_{t+1} = \alpha + \beta f_{t+1} + \varepsilon \qquad (5)$$

يشير التقاطع الإيجابي (α) إلى توسيع المحفظة المُدارة بالتقلبات للحد الفعال، مما يعني أنه يزيد أيضًا من نسبة شارب. حيث يتم احتساب نسبة شارب بتقسيم فائض العائد للمحفظة على الانحراف المعياري للمحفظة. إلى جانب ذلك، نقوم باختبار النتائج ضد عوامل الخطر الأخرى مثل نموذج العوامل الثلاثة لFama-French (Fama & French، 1993) بالإضافة إلى العامل الأصلي. على سبيل المثال، بالنسبة لعامل الزخم (MOM) سيكون الانحدار:

$$f^{\sigma}_{t+1} = \alpha + \beta_1 Mkt + \beta_2 SMB + \beta_3 HML + \beta_4 MOM + \varepsilon \qquad (6)$$

لتكون الدراسة أكثر اتساقا، نقوم أيضًا بحساب معدل التقييم السنوي (AR) لكل محفظة مدارة، كمنظور لمدى زيادة المحفظة المدارة من نسبة شارب. حيث α هي ألفا غير المشروطة و RMSE جذر متوسط الخطأ التربيعي للانحدار كما في (5).

$$AR = \sqrt{12} * \frac{\alpha}{RMSE} \qquad (7)$$

3.3 وصف البيانات:

نستخدم كلاً من العوامل اليومية والشهرية من قاعدة بيانات[4] Ken French للعوامل التالية: Mkt و SMB و HML و Mom و RMW و CMA. العوامل الثلاثة الأولى هي العوامل الثلاثة الأصلية ل Fama-French (Fama & French, 1993)، في حين أن الأخيرين هما عامل الربحية والاستثمار اللذين استخدما من طرف (Novy-Marx, 2013) في نموذجهم ذي 5 عوامل، فيما يمثل Mom عامل الزخم. يظهرالجدول (01) العوامل المستخدمة مع وصف وجيز لكيفية إنشائهم.

البيانات متاحة من نوفمبر 1990 إلى نهاية جانفي2021 لجميع العوامل. هذه العينة تحوي على 7892 ملاحظة يومية، و هذا ما يقابل 364 شهرا. ستشير جميع عمليات الانحدار إلى 363 ملاحظة، فيما تعتبر حجم الملاحظات كافية لإظهار بصورة واضحة الاتجاهات العامة وإعطاء نتائج معبرة.

[4] https://mba.tuck.dartmouth.edu/pages/faculty/ken.french/data_library.html

جدول 1: وصف العوامل المستخدمة و كيفية إنشاءهم

العامل	وصف العامل
Mkt	فائض العائد على محفظة السوق
	Mkt =Rm-Rf
HML	هو متوسط العائد على محفظتي القيمة مطروحًا منه متوسط العائد على محفظتي النمو (High Minus Low)
	HML =1/2 (Small Value + Big Value) - 1/2 (Small Growth + Big Growth)
SMB	هو متوسط العائد على محافظ الأسهم الصغيرة التسعة مطروحًا منه متوسط العائد على محافظ الأسهم التسعة الكبيرة(Small Minus Big)
	SMB =1/3 (SMB(B/M) + SMB(OP) + SMB(INV)
RMW	هو متوسط العائد على محفظتي الربحية التشغيلية القوية مطروحًا منه متوسط العائد على محفظتي الربحية التشغيلية الضعيفة (Robust Minus Weak)
	RMW =1/2 (Small Robust + Big Robust)- 1/2 (Small Weak + Big Weak)
CMA	هو متوسط العائد على محفظتين استثماريتين محافظتين مطروحًا منه متوسط العائد على محفظتي الاستثمار العدوانيتين (Conservative Minus Aggressive)
	CMA =1/2 (Small Conservative + Big Conservative) - 1/2 (Small Aggressive + Big Aggressive).
Mom	هو متوسط الوزن المتساوي لعائدات المحفظتين الفائزتين لمنطقة ما مطروحًا منه متوسط عوائد المحفظتين الخاسرتين
	WML = 1/2 (Small High + Big High)– 1/2 (Small Low + Big Low)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستعانة بمجموعة بيانات Ken French.

4. تحليل النتائج :

يعتبر اختبار الاستقرارية من أهم الاختبارات في تحليل السلاسل الزمنية، وعدم استقرار السلسلة يؤدي إلى نتائج غير موثوقة في حال تم استخدامها في نماذج الانحدار. ولكن من ميزات العوائد أنها مستقرة، و مع ذلك يمكن الإطلاع على نتائج الإختبارات في الملحق.

1.4 محفظة العامل الواحد:

وفقًا لنتائج النظرية المالية الراسخة (Markowitz, 1952)، ليس من الممكن توليد قيم ألفا موجبة وفي نفس الوقت تأخذ قيمة أقل، أو في نفس مستوى الخطر. للتحقق مما إذا كانت محافظ العامل الواحد تولد عوائد غير عادية، نقوم بإجراء الانحدار كما في (5). مع فرضية أن لا تولد عوائد غير عادية($\alpha = 0$) .

في الجدول (2) نقوم بعرض نتائج الانحدار الأحادي للأسواق المتقدمة[5]، حيث نقوم بنمذجة كل محفظة مُدارة بالتقلبات على نفس العامل غير المُدار، كما في المعادلة (5). يلاحظ أن، المحفظة المُدارة بالتقلب تولد قيما لألفا موجبة للعوامل Mkt و HML و SMB وMOM ، في حين يعتبر العامل MOM الوحيد ذو معنوية إحصائيا من بينهم (معنوي عند مستوى 1٪) ، أما بالنسبة للعامل CMA فهو معنوي ولكن ذو قيمة سالبة، في حين أن العامل RMW له ألفا سالبة غير معنوية.

بالمقارنة نتائج السوق الأمريكية من (Moreira & Muir, 2017) والأسواق المتقدمة، يلاحظ أنه بالنسبة للولايات المتحدة يولد العامل SMB ألفا سالبة غير معنوية، بينما بالنسبة للأسواق المتقدمة هناك عاملينCMA و RMW يولدان ألفا سلبية، مع معنوية ألفا للعامل CMA.

بالنسبة للأسواق المتقدمة القيمة الوحيدة لألفا والإيجابية(8.839) تم الحصول عليها من عامل الزخم MOM . هذا يتوافق مع Moreira و Muir (2017) حيث حصلوا أيضًا على أعلى ألفا للزخم. إلى جانب ذلك، وجد أيضًا Barroso و Santa-Clara (2015) نتائجا مشابهة، و وجدا أن إدارة تقلبات الزخم تزيد تقريبًا 100٪ من نسبة شارب. Moreira و Muir يشيران أن ألفا موجبة تعني أن الاستراتيجية توسع من الحد الفعال مقارنة بالمحافظ غير المدارة. أي، أن الأداء المعدل بالمخاطر للمحفظة المدارة أفضل من أداء المحافظ غير المدارة.

من خلال النظر إلى نسبة التقييم(AR) من المعادلة (7)، والتي تعني أيضًا زيادة في نسبة شارب. و كما هو مشاهد من الجدول (2)، من الواضح أن جميع العوامل المعنوية تزيد من المنفعة وتتراوح نسب التقييم من 0.079 إلى 0.845، حيث أكبر نسبة لعامل الزخم MOM ب 0.845 و أقلها لعامل السوق Mkt ب 0.079.

[5] كل النتائج تم الحصول عليها باستخدام برنامج Matlab

جدول 2: نتائج الانحدار (5) في الأسواق المتقدمة. ألفا الجزء العلوي من الجدول شهري ، أما السفلي فسنوي. الانحراف المعياري المصحح يظهر بين قوسين.

	Mkt^{σ}	HML^{σ}	SMB^{σ}	RMW^{σ}	MOM^{σ}	CMA^{σ}
Mkt	0.074					
	(0.174)					
HML		0.037				
		(0.113)				
SMB			0.037			
			(0.063)			
RMW				-0.041		
				(0.048)		
MOM					0.737	
					(0.201)	
CMA						-0.123
						(0.095)
alpha(α)	0.883	0.438	0.439	-0.488	8.839	-1.481
p-value	0.660	0.683	0.575	0.360	0.000	0.092
AR	0.079	0.091	0.094	-0.173	0.845	-0.306
N	363	363	363	363	363	363
R2	0.539	0.408	0.619	0.623	0.280	0.378
RMSE	3.170	1.700	1.240	0.841	3.010	1.390

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Matlab.

كاختبار للمتانة، نتحكم في نتائجنا وذلك بالتعرض لنموذج ثلاثي العوامل ل Fama-French، قمنا أيضًا بنمذجة المحفظة المدارة للتقلبات على نموذج ثلاثي العوامل لـ Fama-French. يلاحظ في الجدول3، أن النتائج تقل دلالتها، وكذلك من خلال نقص حجم ألفا. ومع ذلك، الاستراتيجية لا تزال تنتج نفس القيم المعنوية لألفا سواء الموجبة أو السالبة، أي MOM و CMA .

جدول 3: نتائج اختبار المتانة مقابل نموذج ثلاثة عوامل ل Fama-French .

	Mkt	HML	SMB	RMW	MOM	CMA
alpha	0.070	0.043	0.026	-0.046	0.705	-0.127
alpha (12)	0.835	0.511	0.308	-0.551	8.460	-1.522
p-value	0.679	0.622	0.700	0.309	***000	*0.080

*** معنوي عند مستوى 1% ، ** معنوي عند مستوى 5% ، * معنوي عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Matlab.

من الشكل (1) نلاحظ أن الاستراتيجية كانت أقل أداء من محفظة السوق لغاية 2006 تقريبا، أما فيما يخص الأزمة المالية فتم التعامل معها بشكل جيد، لأنه لم يحدث أي تراجع خلال الأزمة المالية العالمية في حوالي عام 2009. نستطيع القول بأن الاستراتيجية أحسن أداء من محفظة السوق عموما بعد الأزمة العالمية. تعتبر التقلبات العالية من السمات البارزة لهذه الفترة، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال الشكل (2).

الشكل 1: العوائد التراكمية من استراتيجية الشراء والاحتفاظ لمحفظة السوق مقابل محفظة السوق المُدارة بالتقلبات للأسواق المتقدمة.

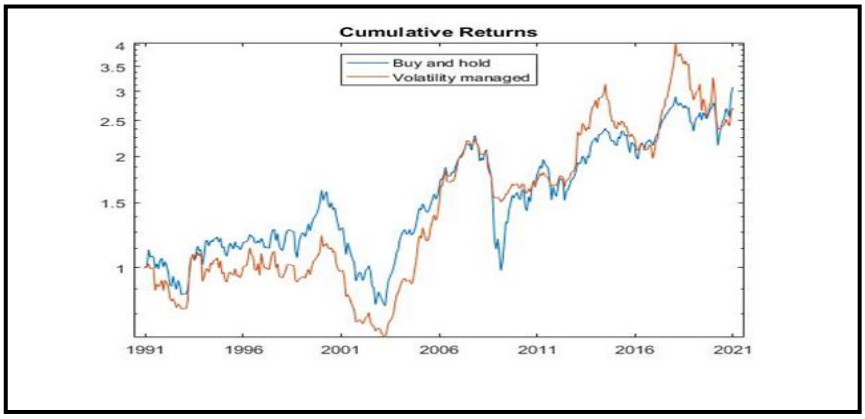

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Matlab.

الشكل 2: السلاسل الزمنية للتقلبات في الاسواق المتقدمة حسب العوامل.

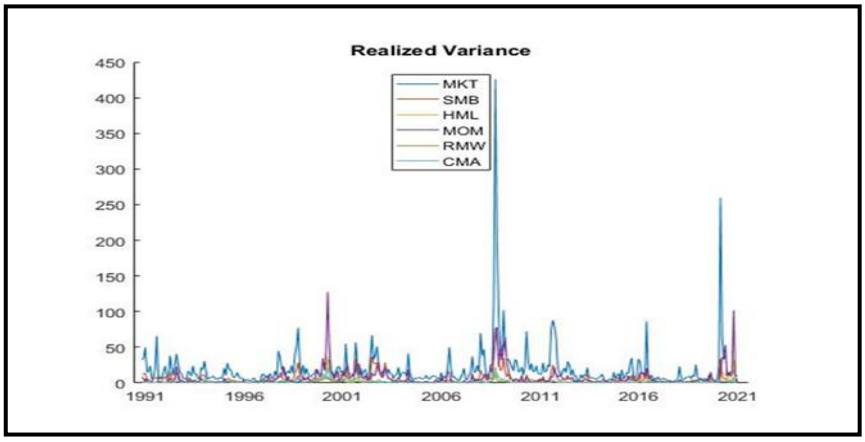

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Matlab.

2.4 تحليل العينات الفرعية

في هذا الفرع من الورقة، نقوم بنفس التحليل كما هو موضح في الفرع 1.4، لكننا قسمنا مجموعة البيانات إلى عينات فرعية تتكون من عشر سنوات تقريبًا. أي أن العينة الفرعية الأولى من 1 نوفمبر 1990 إلى غاية نهاية سنة 2000، العينة الفرعية الثانية من جانفي 2001 إلى نهاية سنة 2010، في حين كانت العينة الفرعية الأخيرة من بداية جانفي 2011 إلى غاية نهاية جانفي 2021.

فكما هو ملاحظ من الجدول(4)، أداء الإستراتيجية نسبيا أحسن لفترات أقصر. من المثير للاهتمام بشكل خاص أن محفظة السوق المدارة لا تنتج ألفا معنوية لكل الفترات. في حين تنتج المحفظة المُدارة بالتقلب لعامل الزخم قيم موجبة ومعنوية لألفا لكل الفترات. بالاضافة إلى ذلك، تعتبرالفترة الثانية والتى توافق الأزمة العالمية أكثر الفترات التي تحقق فيها الاستراتيجية قيم ألفا إيجابية ومعنوية لكل من العوامل التالية HML،وMOM ،وCMA بخلاف عندما تم استخدام كامل العينة. على خلاف Moreira و Muir (2017) اللذان وجدا أن معظم محافظهما تولد ألفاً إيجابيًا وهذا عندما استخدما عينات فرعية لمدة 30 عامًا.

جدول 4: نتائج الانحدار في الأسواق المتقدمة للعينات الفرعية.

	Mkt	SMB	HML	MOM	RMW	CMA
α (1990-2000)	-1.824	0.472	1.827	9.872***	1.342	4.028
α (2001-2010)	5.479	2.000	5.783***	18.165***	-0.224	9.013***
α (2011-2021)	0.255	0.657	0.221	7.598***	-0.276	-1.085

*** معنوي عند مستوى 1 % ، ** معنوي عند مستوى 5% ، * معنوي عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Matlab .

5. الخاتمة:

في هذه الورقة، حاولنا تقييم استراتيجية "المحافظ المدارة بالتقلبات" (Moreira & Muir, 2017) في الأسواق المالية المتقدمة. لقد بحثنا فيما إذا كان من الممكن الحصول على قيم ألفا(α)موجبة باستخدام توقيت التقلب بناءً على تباين الأشهرالسابقة. لاختبار فرضياتنا استخدمت مجموعة من العوامل (Mkt و SMB و HML و Mom و RMW و CMA) التي يغلب على الباحثين استغلالها في بنائهم لنماذجهم. كانت العينة محل الدراسة ممتدة من نوفمبر 1990 إلى نهاية جانفي 2021 لجميع العوامل.

يلاحظ أن، المحفظة المُدارة بالتقلب تولد قيما موجبة لألفا للعوامل Mkt و HML و SMB و MOM. حيث يعتبر عامل الزخم MOM الوحيد ذو معنوية إحصائيا من بينهم (معنوي عند مستوى 1٪) ، أما بالنسبة لعامل الإستثمار CMA فهو معنوي ولكن ذو قيمة سالبة، في حين أن عامل الربحية RMW له ألفا سالبة غير معنوية. إن مقارنة أداء الاستراتيجية بين السوق الأمريكية والأسواق المتقدمة، تبين فروقا جذرية فبالنسبة للولايات المتحدة كل العوامل تحقق ألفا موجبة معنوية، ماعدا عامل الحجم SMBالذي يولد الألفا سالبة غير معنوية، بينما بالنسبة للأسواق المتقدمة هناك عاملين CMAو RMW يولدان ألفا سالبة، مع معنوية ألفا للعامل CMA . والفارق الكبير هو عجز الاستراتيجية بالنسبة لعامل السوق حيث كانت ألفا موجبة ولكن غير معنوية.

أما فيما يخص نتائج تحليل العينات الفرعية، فكانت في مجملها متقاربة مع نتائج الدراسة في حال استخدام كامل العينة بالنسبة للأسواق المتقدمة، مع اختلاف لنتائج الفترة الثانية والتى توافق الأزمة العالمية، حيث حققت فيها الإستراتيجية قيما إيجابية لألفا ومعنوية لكل من العوامل التالية HML، و MOM، وCMA.

إن الدراسة في عمومها تخلص إلى أن استراتيجية المحفظة المُدارة بالتقلب لا تتفوق على إستراتيجية الشراء والاحتفاظ في الأسواق المتقدمة إلا في حالة معامل الزخم، أو في ظل الأزمات المالية كما توصلت إليه الدراسات السابقة. هذا وحده لن يكون مبررا للحكم على تفوق الاستراتيجية، وذلك بسبب حقيقة كون الأزمات المالية نادرة الحصول ويصعب التنبؤ بها. بالإضافة إلى ذلك، استراتيجيات الاستثمار التي لا تحقق أفضلية على فترات أطول، من غير الوارد أن يتم إعتمادها في الممارسة العملية.

نرى أن استراتيجية Moreira و Muir (2017) عرضة للتحيز للمستقبل، حيث يتم حساب c للتحكم في تعرض الاستراتيجية باستخدام فترة العينة بأكملها. وعليه نقترح تعديل استراتيجية Moreira و Muir (2017) لتجنب هذا التحيز هو موضوع مزيد من البحث و بالخصوص مع المستثمرين في الأمد الطويل.

6. قائمة المراجع:

1.Andersen , T., Bollerslev, T., Diebold, F., & Labys, P. (2003). Modeling and Forecasting Realized Volatility. *Econometrica*, *71*(2), 579-625.

2.Barndorff-Nielsen, E., & Shephard, N. (2002). Econometric analysis of realized volatility and its use in estimating stochastic volatility models. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Statistical Methodology)*, *64*(2), 253-280.

3.Barroso, P., & Santa-Clara, P. (2015). Momentum Has Its Moments. *Journal of Financial Economics.*, *116*(1), 111–120.

4.Basak, G. K., Jagannathan, R., & Tongshu, M. (2009). Jackknife Estimator for Tracking Error Variance of Optimal Portfolios. *Management Science*, *55*(6), 990-1002.

5.Black, F., Jensen, M., & Scholes, M. S. (1972). The Capital Asset Pricing Model: Some Empirical Findings. *Studies in the Theory of Capital Markets*, pp. 79-124.

6.Busse, J. A. (1999). Volatility timing in mutual funds: Evidence from daily returns. *The Review of Financial Studies*, *12*(5), 1009-1041.

7.Cederburg , S., O'Doherty, M. S., Wang, F., & Yan , X. (2020). On the performance of volatility-managed portfolios. *Journal of Financial Economics, 138*, 95–117.
8.Fama, E., & French, K. (1993). Common risk factors in the returns on bonds and stocks. *Journal of Financial Economics, 33*, 3–53.
9.Fama, E., & French, K. (2015). A five-factor asset pricing model. *Journal of Financial Economics, 116*, 1–22.
10.Ferson, W. E., Sarkissian, S., & Simin, T. T. (2003, August). Spurious Regressions in Financial Economics? *The Journal of Finance, 58*(4), 1393-1413.
11.Fleming, J., Kirby, C., & Ostdiek, B. (2001). The Economic Value of Volatility Timing. *Journal of Finance, 56*(1), 329–352.
12.Fleming, J., Kirby, C., & Ostdiek, B. (2003). The economic value of volatility timing using "realized" volatility. *Journal of Financial Economics, 67*(3), 473–509.
13.Han, Y., Huang, D., & Zhou, G. (2020). Anomalies Enhanced: A Portfolio Re-Balancing approach. *Financial Management*.
14.Liu, F., Tang, X., & Zhou , G. (2019, November). Volatility-Managed Portfolio: Does It Really Work? *The Journal of Portfolio Management, 46*(1), 38-51.
15.Markowitz, H. (1952). Portfolio selection. *The journal of finance, 7*(1), 77-91.
16.Moreira, A., & Muir, T. (2017). Volatility-managed portfolios. *Joural of Finance, 72*, 1611–1644.
17.Moreira, A., & Muir, T. (2019). Should long-term investors time volatility? *Journal of Financial Economics, 131*, 507–527.
18.Novy-Marx, R. (2013). The other side of value: The gross profitability premium. *Journal of Financial Economics, 108*(1), 1–28.
19.Poon, S.-H., & Granger, C. W. (Eds.). (2003, June). Forecasting Volatility in Financial Markets: A Review. *Journal of Economic Literature, 41*(2), 478-539.
20.Welch, I., & Goyal, A. (2008). A Comprehensive Look at The Empirical Performance of Equity Premium Prediction. *Review of Financial Studies, 21*(4), 1455-1508.

7. ملاحق:

ملحق 1: نتائج اختبار الاستقرارية المعمم ل Dickey-Fuller عند المستوى.

العوامل	CMA	MOM	RMW	SMB	HML	Mkt
إحصائية t	-9.265	-14.885	-15.962	-18.565	-13.419	-16.888
القيم الحرجة	10% level -2.571		5% level -2.869		1% level -3.448	
القرار	مستقرة					

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Matlab.

دراسات سوسيولوجية حول المقاولة والعمل في الجزائر دراسة تحليلية وصفية

Sociological studies on entrepreneurship and work in Algeria Descriptive analytical study

د.هراو خثير*، د. دناقة أحمد، د.طعام عمر

[1]-المركز الجامعي افلو (الجزائر) k.heraou @cu-aflou.edu.dz

[2]- المركز الجامعي افلو (الجزائر) a.dennaka@cu-aflou.edu.dz

[3]- جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر) amar.taam@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى رصد أهم الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بالمقاولة والعمل في الجزائر ومنه نحاول التمييز بين فئتين من المقاولين الفئة الاولى ظهرت في ظل الاقتصاد الموجه، كان نشاطها محدود وتعمل في الخفاء، والفئة الثانية ظهرت مع مرحلة اقتصاد السوق تبنت نهجا جديدا يعتمد نوعا ما على التكنولوجيا والمنافسة، كما نحاول رصد خصائص هذه الطبقة الهامة في المجتمع الجزائري، وكذا ذهنيتها والأساليب التي تعتمد عليها في تسيير المؤسسة، واستراتيجيات المقاول في التسيير والتوظيف والتسويق والتعامل مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، وهذا كله من خلال الاطر السوسيولوجية التي تناولته بالدراسة والتحليل.

الكلمات المفتاحية: دراسات سوسيولوجية، المقاولة والعمل في الجزائر.

تصنيف L26,A14:JEL

Abstract: The purpose of this study is to look at the significant sociological studies which are interested in entrepreneurship and work in Algeria as well as to distinguish between two types of entrepreneurs. The first category is the type that appeared during the oriented economy, its activity was limited and worked secretly. However, the second category occured during the phase of market economy It has adopted a new approach that depends somewhat on technology and competitiveness .

Keywords: Sociological studies, entrepreneurship and work in Algeria

Jel Classification Codes: L26,A14

*المؤلف المرسل

1 تمهيد:

نحاول من خلال هذا المقال رصد أهم الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بالمقاولة والعمل في الجزائر ومنه نميز بين فئتين من المقاولين الفئة الاولى ظهرت في ظل الاقتصاد الموجه قد حدو من نشاطهم وكانو يعملون في الخفاء، والفئة الثانية ظهرت مع مرحلة اقتصاد السوق تبنت نهجا جديدا يعتمد نوعا ما على التكنولوجيا والمنافسة،محاولين من خلال تلك الدراسات رصد خصائص هذه الطبقة الهامة في المجتمع الجزائري، وكذا ذهنيتها والأساليب التي تعتمد عليها في تسيير المؤسسة، واستراتيجيات المقاول في التسيير والتوظيف والتسويق والتعامل مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، وهذا كله من خلال رصد وتحليل أهم الاطر السوسيولوجية التي تناولته بالدراسة والتحليل كدراسة:"جان بيناف" حول المسار الاجتماعي للمقاولين ، ودراسة "جيلالي اليابس" حول ذهنية المقاولين الجزائريين، ودراسة "نورين جلوات" الفعالية الاقتصادية للمقاول بين العقلانية الاربية والممارسات المحلية للمجتمع، وكذا دراسة أحمد هني حول الممارسات الاجتماعية ما قبل الصناعة وعلاقتها بكبح عملية التصنيع، ودراسة أحمد بويعقوب حول.

2. المقاول محاولة لتحديد المفهوم:

يتضح بداية ان المقاولة سيرورة او فعل أو عمل، اذ لا يكفي أن تنشأ لدى الفاعل فكرة معينة لإنشاء مشروع ما فحسب، وانما يشترط ان تكون الفكرة جديدة كليا او جزئيا، وان يتم العمل على تجسيدها. اذ يوجد من وراء القصد اهدافا يسعى الفاعل الى تحقيقها، ومنه لا بد من ان يعمل بكفاءة وفعالية على تحقيق ذلك.**(مراح حياة،2003،ص35)**

يعتبر شومبيتر ان المقاول هو ذلك الشخص الذي يتحمل المخاطر من أجل الابداع، وخاصة من خلال خلق طرق انتاج جديدة. اذن يربط هنا شومبيتر بين المقاولة وخلق القيمة من طرف المنظمة بدافع من الفرد الفاعل، الذي يدخل في حركية التغيير على المستوى الشخصي، ويكون الفعل مقاولاتي عندما تكون هناك حركية في التغيير متلازمة بين دافع الفرد ووسائل خلق القيمة.**(قواسمي رشيدة،2020،ص161)**

والمقاول يصفه Walras بأنه لا يختلف عن باقي الفاعلين الاقتصاديين، بحيث يجمع وينسق مختلف عوامل الانتاج، **(lain FAYOLLE،2005.p16)**الرأس مال والعمل وذلك حسب السعر

النسبي لكافة هذه العوامل في السوق، بحيث يتحصل العامل على أجر مقابل جهده، والرأسمالي على فوائد مقابل استثماره.

3. انحدار المقاولين الجزائريين من خلال مساراتهم الاجتماعية:

درس الباحث "جان بيناف**Jean** Peneff" المقاولين الجزائريين من خلال متغير المسار الاجتماعي ومن خلال ذلك تساءل عن كيفية تسييرهم لرأسمالهم وفي دراسته للمسار الاجتماعي للمقالين الجزائريين اعتمد على عدة أبعاد منها:(الاصل الاجتماعي، الاصل الجغرافي، المستوى التعليمي، المسار المهني). وقد فرق بين ثلاث أنواع من المقاولين:

❖ **مقاولين كانوا تجار:**

بحيث هناك مقاولين كانوا تجارا كبارا وكانت لهم مكانة اقتصادية مرموقة قبل استقلال الجزائر، اذ كانوا في الغالب يعملون لدى الاربيين، وجد الباحث أنهم في معظم الاحيان من أصل ريفي، هاجروا منذ صغرهم الى المدينة، كانت لهم محلات تجارية ثم توجهوا الى الاستثمار في الصناعة خاصة بعد تشجيع الاستثمارات الخاصة من طرف الدولة (الرئيس هواري بومدين سنة 1966).

وهؤلاء المقاولين كانوا يؤسسون وحدات انتاجية صغيرة وينتجون في قطاعات لا تتميز باستعمال التكنولوجيا الحديثة ولا تكلفهم كثيرا من رؤوس الاموال في نفس الوقت مردودها كبير نوعا ما مثل المواد الغذائية والنسيج، كما انهم لا يحرصون على النوعية بقدر الاهتمام والتركيز على الكمية، كما أنهم في الغالب يوظفون يد عاملة قليلة تتراوح بين (50 الى 100 عامل).

كما وجد الباحث ان (هؤلاء المقاولين الذين لديهم مؤسسات كبيرة الان لازالت تطغى عليهم تصرفات التجار من خلال انخراطهم وانشغالهم ببيع منتوجاتهم عن طريق اللجوء الى فتح محلات تجارية لتسويقها.**(Pennef Jean. 1983 .p576 .)**

فهم يقومون بتسيير رأس مالهم اذ في الغالب لا يشاركون في العمل الانتاجي وانما يوظفون مهندسين ومسيرين مختصين في التسيير والانتاج، وتوصل "جان بيناف" الى أن المقاولين ذو الاصل التجاري هم غير مهنيين أي ليسوا متخصصين في المهنة التي يمارسونها (لا يشاركون في الانتاج بل مساهمون برأس المال).

❖ **مقاولون كانوا موظفون:**

هؤلاء اما عمال ادارة أو عمال مؤهلين او اطارات متوسطة كان هدفهم تحسين وضعهم المالي وتدرجهم الهرمي في سلم المكانة الاجتماعية، فانخرطوا في الصناعة وتخلو عن مناصبهم الاصلية التي كانوا يشغلونها في المؤسسة العمومية عن طريق انشاء مشاريعهم المصغرة.

وجد الباحث ان هؤلاء المقاولون هم في الغالب من أصل ريفي ومن عائلات بسيطة أو متوسطة وهم يشاركون في الانتاج على عكس الفئة الاولى أي(المقاولون التجار)، كما أن لهم تجربة كبيرة في الميدان، منهم من هاجر الى الخارج ليعود بنظرة عن الصناعة في الدول المتطورة وتعلموا بعض الامور التقنية التي تخص الانتاج والتصنيع ما سهل عليهم الانخراط في العملية الانتاجية بشكل مباشر.

كما وجد الباحث ان هؤلاء المقاولين يتميزون بتغيير نشاطهم بشكل مستمر خاصة من خلال شراء الات قديمة تستعمل في الصناعة ثم يغيروا نمط الانتاج فيلجأوا الى بيعها وهكذا، وهذا بسبب فشل او احتمال فشل المنتوج الاول وعجزها عن التعامل مع التكنلوجيا الجديدة.

توصل الباحث الى ان المقاولين الجزائريين تطغى عليهم ذهنية المؤسسة العائلية فمعظم المؤسسات هي عبارة عن شراكات عائلية أو شراكات مهنية حتى تكون لتلك المؤسسة ضغط اقتصادي في السوق لكبر حجمها، ومناصب العمل لا تعرض في سوق العمل وانما تمنح لأفراد العائلة حسب درجة القرابة والولاء وفي هذا الصدد يقول بيناف: "ان حياة المؤسسة مرتبطة بمعرفة مقاومة رب العمل لحركية الاطارات وما اذا كانوا مطلوبين بكثرة في سوق العمل أم لا".**(Pennef. 1983 .p578 (Jean**

ذهنية المؤسسة العائلية تؤدي الى تقوية الروابط العائلية وتخفف من النزاعات والمشاكل خاصة في ما يخص تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات ومقاومة علاقات السلطة من أحد الاطراف، رغم ذلك تظهر بعض الخلافات التي قد تؤدي الى انسحاب بعض المساهمين، لكن سرعان ما يتم تدارك تلك الخلافات من طرف المؤسسة العائلية التي أثبتت قدرتها على التسيير والتنسيق وتمديد عمر دورة حياة المؤسسة.

❖ **مقاولون غير مسيرين:**

وهم اولائك الذين يملكون مؤسسات لكن لا يسيرونها بأنفسهم، بحيث يهتمون بأعمال أخرى كالتصدير والاستيراد، الملكية العقارية، في الوقت الذي يوكلون مهمة التسيير الى موظفون واطارات تقنية متخصصة، أما عن أصلهم الاجتماعي فهم اولاد موظفين جزائريين خلال الفترة الاستعمارية

تمدرسو في التعليم الثانوي او العالي لم يشاركوا في الثورة لديهم شخصيات متكتمة وحذرة مما جعل الباحث يصرح بأنه وجد صعوبة كبيرة في التعامل معهم خلال اجراء دراسته.

بعدما تعرفنا على أصول وانحدار المقاولين الجزائريين مع الباحث اعتمادا على متغير الاصل الاجتماعي، نجد ان الباحث توصل الى ان الميزة الاساسية التي يشترك فيها المقاولون هي الروح العائلية للمؤسسة، كما أن الشركات المنشأة هي في الغالب مؤسسات ذات مسؤولية محدودة SARLكما أن الشركاء يرتبطون بعلاقات اخرى خارج المؤسسة، ومن حيث تراكم رأس المال فانه يأتي اما من مجموعات عائلية صغيرة او عن طريق الادخار وأصله من التجارة خاصة تجارة الجملة.

4. ذهنية المقاولين الجزائريين كطبقة برجوازية صاعدة:

قام "جيلالي اليابس" بدراسة المقاولين على أنهم طبقة اجتماعية برجوازية صناعية صاعدة واعطى لنا اهم مواصفات المقاول الجزائري وكيفية ممارسة نشاطه، وقد عرف المقاول على انه: "الشخص الذي تتمثل وظيفته الاساسية في تجميع وتسيير واعادة انتاج العوامل المكونة للعملية الانتاجية". **(DjillaliLiabes.)**

وجد الباحث ان الدولة ساهمت في تشكل هذه الطبقة من خلال فسح المجال لها وتوفير الجو الملائم لنشأتها وهذا ما أدى الى خلق نوع من الولاء للدولة من طرف هذه الفئة وهذا من خلال انسجامها معها (اديولوجيا، اقتصاديا، سياسيا، قضائيا، اجتماعيا..). هذا الانسجام مع السياسي نابع من وعيهم أن السياسة نشاط يساعد على تسهيل استثماراتهم وإنعاش أرباحهم.وبناء على ما سبق فقد اعتمدت هذه الطبقة في تبرير نشاطها على ثلاث أبعاد أساسية:

أولا: المشاركة في بناء الدولة من خلال تبني خيار المساهمة في تطوير الاقتصاد الجزائري باستعمال استراتيجية مفهوم المواطنة وهذا من خلال السعي لإنشاء اقتصاد متطور ومستقل وسوق وطنية، ولم يتحقق لها ذلك الا من خلال احتكار القطاع الخاص لبعض القطاعات الاستهلاكية كالبناء مثلا.

ثانيا: استراتيجية اللاسياسوية على اعتبار ان الدولة من يحتكر السياسة، وبالتالي وجد الباحث ان المقاولين انخرطوا في علاقة غامضة مع الدولة، بين خضوع تارة واستقلالية تارة أخرى،فمن جهة يطالبونها بحماية التجارة والصناعة ومن جهة أخرى ينتظرون منها اعادة النظر في نظامهم وتعديل مكانتهم، وأحيانا يريدون ابعادها تماما لتترك لهم الحرية في أخذ المبادرة.

ثالثا: التركيز على أهميتها الاجتماعية من خلال محاربة البطالة فضلا على أنها تكمل القطاع العام وتلبي طلب السوق، لكن الواقع يثبت بأن القطاع الخاص يلجأ في أغلب الحالات الى استغلال اليد العاملة من أجل تعظيم هامش الربح واسترجاع فائض القيمة وهذا من خلال عدة **استراتيجيات كشف عنها الباحثين:**

- ❖ السياسة التوافقية لتسيير الموارد البشرية، عن طريق القيام بمزج ما هو حديث (المصنع، التكنولوجيا، علاقات الانتاج) بما هو تقليدي (استخدام علاقات السيطرة التقليدية من علاقات قبلية و جهوية باستخدام ما يسميه الباحث بـ(التوظيف الانتقائي) وهذا من أجل التخفيف من حدة المقاومة العمالية وتجفيف منابع تشكل النقابات العمالية، التي قد تتبنى خيار رفض الاوضاع القائمة وتتبنى المطالبة بتغييرها.
- ❖ من أجل ضبط سلوك العمال يقوم صاحب المصنع باستغلال العوامل الدينية كوسيلة لتحقيق الاندماج كتخصيص أماكن للعبادة أو شراء أضحية العيد للعمال، من أجل كسب ولائهم وجعلهم يتقنون عملهم.
- ❖ الاستغلال المزدوج للمكانة الاجتماعية للمرأة، وهذا بتشغيل المرأة في المنزل دون التصريح بها خاصة في بعض المهن ذات الخصوصية منها مهنة الخياطة.

وبالتالي فان المقاول الجزائري يغرف من القيم الاجتماعية مع يتوافق مع سياسته الإنتاجية ويقوم بإعطائها طابعا عصريا ثم يسعى لتوظيفها لصالحه لكي يستغل اليد العاملة.

كما وجد الباحث ان المقاولين يسعون أحيانا الى تشكيل تكتلات عن طريق انشاء شراكات عائلية تقليدية، مبنية على توحيد الاهداف ورؤوس الاموال، وقد ساعدهم في ذلك وجود البنوك التي سهلت لهم هذه المهمة بضمان التمويل، ويهدفون من خلال هذه الشراكات الى توسيع نشاطهم وجعل مؤسساتهم ذات وزن على الصعيد الخارجي.

5. الفعالية الاقتصادية للمقاول بين العقلانية الاربية والممارسات المحلية للمجتمع:

من خلال محاولة لرصد العلاقة بين عقلانية مرتكزة على تقاليد عمل منظمة ومقننة وفق العقلانية الاربية وبين ممارسات محلية لاعقلانية، قام الباحث "نورين جلوات" باستقصاء مونوغرافي من أجل فك مدى التعايش بينهما، من خلال تدخل المحيط باعتبار ان لكل مقاول (مؤسسة) ظروف خاصة بها تربطها مع محيطها.

يتعلق الامر بمقاول كان رئيسا حرفيا أو تاجرا في احدى المدن الجزائرية قام بتحويل نشاطه الى الصناعة سنة 1966، بعدما اختار نشاط النسيج، قد حظي اختياره بالاحترام والتقدير من طرف بيئته (الجماعة التي ينتمي اليها)، رصد لنا الباحث من خلال هذه الدراسة مجموعة من الخصائص تمس مختلف العمليات المرتبطة بالعملية الانتاجية والساهمة في سيرورتها:

1) **التوظيف:**

تتم عملية التوظيف في المؤسسة على أساس الشبكة العلائقية التقليدية خاصة بالنسبة للمناصب الحساسة في المؤسسة كلها تخضع للانتقاء من طرف العائلة (الابن، الاخ، ابن الاخ، الصهر...الخ)، وقد تتعدى العائلة في حالة بعض الوظائف غير الحساسة لتشمل بعض افراد الجماعة التي كان ينتمي اليها المقاول والذين كان يتعامل معهم في اطار مهنته عندما كان تاجرا.

حاول التاجر تكوين فريق من التقنيين عن طريق الاستعانة بالتكوين، عن طريق ابتعاث مجموعة من العمال المنتقون من الشبكة العائلية خارج الوطن للاستفادة من تربص تكويني، وبذلك تشكل عنده أول فريق من التقنيين، لكن الملاحظ ان بعض النساء تأثرن بالعلانية الاربية وبمظاهر الحياة هناك وظهر ذلك من خلال نمط اللباس والسلوك ما تعارض مع الانضباط الروحي المفروض في المؤسسة، كما اتهمن بأنهن تعدين على القيم المحلية وتجاوزنها كونهن ابتعثن لمحاكاة التكنولوجيا وليس لتبني القيم الاربية والتأثر بها، مما جعل المقاول يقوم بطردهن من المؤسسة.

اذن تخضع عملية التوظيف والترسيم والترقية الى منطق الاسم والقرابة من المقاول اكثر مما تخضع الى الشهادة او الكفاءة، اذن الاسم يسبق الكفاءة في منطق التوظيف في هذا النوع من المؤسسات.

يتبن ان المشروع الخاص المجسد في شخصية رب العمل الذي يأخذ صفة الشيخ، يقوم بتوظيف واستغلال خصوصيات المجتمع لخلق عوامل نجاحه، هذا النجاح الذي يعتمد على الجانب الاجتماعي الرمزي أكثر من الجانب المادي فعملية التوظيف وما يتبعها تخضع لقاعدة من تكون بالنسبة لشبكة أقارب رب العمل ثم لشبكة علاقاته، مما يسهل خلق مسعى الوفاء لدى العمال، ومن ناحية أخرى وجود واستمرار المؤسسة يتعلق برأس مال رمزي قائم على شبكة من العلاقات ضمن سيولة التبادل بين المؤسسة ومحيطها.

6. الممارسات الاجتماعية وأثرها على عملية التصنيع

انطلق الباحث "أحمد هني" من تساؤل حول علاقة الاستعمار والقيم المستحدثة بالممارسات الاجتماعية قبل الصناعة. ثم هل هذه الممارسات التي تنعت عادة بالمتخلفة تكبح التصنيع في الجزائر أم انها نمط يدعم التصنيع؟:

❖ **رب العمل الشيخ:**

يسعى رب العمل الشيخ الى ضمان استمرارية وجود مؤسسته من خلال عاملين أساسيين تطرق لهما الباحث هما استقرار التموين والعمال، يتحقق العامل الاول انطلاقا من استغلال شبكة من الزبائن، اما الثاني فبتحقق له من خلال خلق الوفاء لدى العمال حتى لا يتسببون في كبح الانتاج وتسريب أسرار العمل، وبما أن الاجر لا يحقق هذا الغرض بالضرورة بالإضافة الى ان كل رفع للكتلة الاجرية يؤدي الى تقليص حجم الارباح، فانه يسعى الى استراتيجيات اخرى بديلة منها توظيف أفراد من عائلته، قبيلته أو قريته، منح العمال مجموعة من الامتيازات الرمزية كالتكفل جزئيا بمصاريف الزواج أو الحج، حل بعض مشاكلهم، تفقد أحوالهم، هذه الممارسات تكسبه صفة الشيخ فضلا عن كونه رجلا متدينا وبذلك يتحصل على مكانة اجتماعية ويتحدد دوره على مستوى كل من عائلته ومؤسسته من خلال ماسبق، اذ يمكنهم من تحديد مكانتهم الاجتماعية، ويكون بالنسبة اليهم النموذج المثالي والقدوة والمرجعية.(**Henni Ahmed. 1993 .p26**)

❖ **عملية التوظيف:**

اكتشف الباحثون من خلال دراستهم ان الكفاءة الفعلية للمؤسسة ليست اقتصادية وانما اجتماعية، بحيث اذا اراد رب العمل تحقيق المكانة الاجتماعية على حجم وجودة الاشياء فان مصيره الفشل، فقد اكتشف أهمية الامور الرمزية فنجده يعمل على اعادة توزيع الرمزي بما يسمح باستمرار المؤسسة، ويبني استراتيجيته في التوظيف وتسيير المورد البشري على أساس ما يسميه الباحث بالنمط الاخوي هذا النمط يسعى رب العمل من خلال بتزويد المؤسسة بعمال اوفياء وبذلك تدعم الجماعة المؤسسة من خلال العمل الفعال، وقد اشار الباحث الى ان هذا النمط يعمل حسب حجم وطبيعة المؤسسة وكأنه في علاقة طردية مع الحجم لأنه كلما كبر حجم المؤسسة يقل مخزون التوظيف من العائلة او القبيلة فيستعين رب العمل بالتوظيف من خلال المجموعة ما يخلق صراعات من اجل السيطرة.

❖ **النموذج الفبري والنموذج الاخوي:**

ينطلق الباحث من فرضية مفادها ان العلاقة الاجرية لا تعمل على النمط الاقتصادي كمنتج لرأس المال ولكن تعمل على النمط الاخوي، اذ يرى ان رأس المال المنتج في هذه العلاقة هو رأس مال الشبكة وهو مخزون من العلاقات وجودها هو الذي يمنح استمرارية وتفوق للمؤسسة فكلما كانت هذه العلاقات متعددة وفي شبكة واسعة كلما نمت امكانية توسع ونمو المؤسسة ومنه يكون لهذه الشبكة دورا مزدوجا حسب تحليل الباحث، فهي تضمن توظيف أعضاء من نفس الجماعة كما انها تسمح بضمان استمرار وزيادة التموين بالتجهيزات والمواد الاولية.

العمل وفق النموذج الفبري ليس مرتبط بالعلاقات الاجتماعية بل هو مجرد فهو كمية مجردة لنشاط الفرد غير المعرف اي دون هوية شخصية، هنا لا تهم الاسماء بقدر ما تهم الكفاءة والوظيفية والمنصب، وهو اذن عمل بيروقراطي بالمعنى الفبري، الذي يحاول من خلاله الوصول الى تحقيق تنظيم على أعلى درجة من الكفاءة وهو ما جعله يصف البيروقراطية بالنموذج المثالي للتنظيمات الادارية، وهذا النموذج يقوم على مجموعة من الأسس. **(ج.أكول،2014،ص55)**

- تنظيم مستمر للوظائف المحكومة بالقواعد التنظيمية.
- مجالات الكفاءة محددة، أي التخصص في العمل، ودرجة السلطة المخصصة والقواعد هي التي تحكم ممارسة السلطة.
- الترتيبات الهرمية للوظائف، أي حيث مستوى معين من الوظائف يخضع لرقابة مستوى تال أعلى.
- التعيين في المناصب يقوم على أساس الكفاءة التقنية.
- فصل المديرين عن ملكية المؤسسة.
- المناصب الرسمية موجودة بذاتها ولا يملك الموظفون حقوقا في مواقع وظيفية خاصة.
- تصاغ القواعد والقرارات والتدابير وتسجل كتابة.

اما في مجتمعنا الفرد لا يعرف ككمية وانما كعلاقة بحيث يستمد قيمته من نوعية هذه العلاقات ومن المكانة التي يحتلها في شبكة العلاقات، فمسألة من تكون تبقى اولية في سير الاجتماعي اي الاسم سابق للكفاءة لأنها تتماشى مع المكانة التي يحتلها الفرد، وحتى الكفاءة ان وجدت في التصنيف فهي تبقى كفاءة التحكم في الاشياء والافراد وليس كفاءة الانتاج او تحويل المادة، وضمن

هذه السيرورة يتم تجاهل الاسماء التي لا تدخل في سيرورة التعيين المتبادل، فالإجابة على من هو الاحسن لا تتم حسب معيار الانتاج المادي، العلمي او الفني ولكن حسب قاعدة الاسم ومنه سيولة الاسماء هي التي تتحكم في السيولة المادية، فكل من التوظيف، الترسيم والترقية تتم بالتعرف على الشخص من خلال الاسم وليس الشهادة او الكفاءة.

يتبين ان الشيخ استطاع أن يوظف و يستغل خصوصية المجتمع لخلق عوامل نجاحه هذا النجاح الذي يعتمد على الجانب الاجتماعي الرمزي اكثر من الجانب المادي، ومنه يصبح وجود واستمرارية المؤسسة تخضع لرأس مال رمزي قائم على شبكة العلاقات التي تسهل وتضمن سيولة العلاقات بين المؤسسة ومحيطها السوسيواقتصادي.

أما فقد نظر الى المقاول كوظيفة فهو الذي يحدث التجديد والابتكار الذي يعمل على تحديث جميع عناصر الانتاج والعمل والمال ويرفع من مستويات الانشطة والحياة الاقتصادية. كما يرى ان المقاول هو فاعل التغيير وتنفيذ التركيبات الجديدة، كما يرى ان دور المقاول يتمثل في الاصلاح او الثورة على روتين الانتاج باستغلال اختراع ما، او عموما امكانية تنفيذ تقنية غير منشورة، انتاج سلعة جديدة او استغلال منبع جديد للمواد الاولية او اعادة تنظيم فرع صناعي ما.**(عبد الرحمان عبد الله محمد، 1997،ص44)**

7. المقاولون الجدد

يؤكد الباحث "أحمد بويعقوب" في البداية على انه قبل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة في سنة 1988 كان من الصعوبة بمكان تحديد الجوانب السوسيولوجية والاقتصادية للمقاول الجزائري، لكن منذ تحرير المجال الاقتصادي ظهر عدد معتبر من المقاولين الجدد يتباينون عن المقاولون الذين ظهرو خلال مرحلة الاقتصاد الموجه.

قام الباحث بمقارنة بين الفئتين من خلال البحث عن الاختلافات بين كلا المقاولين تسمح بتسطير ظهور فئة جديدة من الفاعلين الاقتصاديين المرتبطين باقتصاد السوق، والمتطورين في اطار ميكانزمات متناقضة والمنتمية في نفس الوقت الى قواعد الاقتصاد الموجه الذي تشوبه بعض الممارسات منها على سبيل الذكر (بعض الحماية الجمركية للسوق، وجود الاحتكار، تعاملات اقتصادية لا رسمية)، وتلك الخاصة باقتصاد السوق التي تتجلى على سبيل المثال من خلال (حرية المبادرة، تحرير

الاسعار، سيولة الاملاك ورؤوس الاموال)، ليجد الباحث في النهاية ان هؤلاء المقاولون (الجدد) ظهرو في ظل ميكانزمات التحول غير المستقرة والمتناقضة في معظمها.

انطلق الباحث من اشكالية مفادها اذا ما كان المقاولون قادرون على التحول الى فاعلين اقتصاديين فعليين وفئة اجتماعية حاملة لمشروع اقتصادي واجتماعي جديد؟. وللجابة على هذه الاشكالية اجرى الباحث دراسته على 35 مقاول.

خصائص المقاولون الجدد: وجد الباحث ان هؤلاء المقاولون من فئة الشباب في الغالب، لذيهم مستوى جامعي، كما أنهم من أصول عائلية ليست لها صلة بالفلاحة، بل ينحدرون من عائلات تمارس التجارة والحرف، راكمو خبرة طويلة في القطاع العام والقطاع التجاري قبل الخوض في فكرة انشاء مؤسسة خاصة. وهذا بفضل المساعدة العائلية، واحيانا يتعلق الامر بتوسيع أو تغيير نشاط الاباء، واما بالشراكة مع أشخاص من أصحاب رؤوس الاموال.

النشاط الاقتصادي: وجد الباحث ان 55% من المقاولين يمارسون النشاط التجاري وهذا بفضل التحرر السريع للتجارة الخارجية بعد امضاء اتفاق Stand bay في افريل 1994 مما سمح بتوسع النشاط التجاري بشكل ملحوظ في الجزائر.

المؤسسات المنشأة هي في الغالب مؤسسات مصغرة، التي تحمل التطبيق القانوني (مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL) نظرا لكون هذا النوع من المؤسسات تتميز بسهولة الانشاء وتتوافق جيدا مع شراكة رؤوس الاموال وخاصة مع الشراكة العائلية.

وقد توصل الباحث الى ان هناك تحول بطيئ نحو المؤسسة العصرية، اذ بالنسبة للذين ورثو نشاطات تجارية عن ابائهم يكمن الشكل العصري للمشروع في بعض التغييرات السطحية كـ (اعادة تنظيم المحل، نوع المنتوجات المعروضة، نمط التمويل...الخ).

توصل الباحث الى ان العلاقة التي تربط المقاول برأس المال هي ان رأس المال يجب ان ينتج رأي مال اخر، واستهلاك الثروة والرفاهية لابد ان يؤجل الى وقت لاحق.

المقاولون الجدد هو فاعلين اقتصاديين لا يكونون مجموعة اقتصادية متجانسة لا اقتصاديا ولا اجتماعيا، ولا حتى من حيث مشروع المجتمع الذي يتصورونه.

سمحت مرحلة التحول الى اقتصاد السوق والتي تتميز بمجموعة من الميكانيزمات المتناقضة بتطور وبروز هؤلاء المقاولون الجدد، ولكن الدولة ضلت متمسكة بخيار التهديد بالرجوع الى المرحلة

السابقة حيث الرقابة الشديدة على النشاطات الاقتصادية بما فيها مجال الجباية، منح السجل التجاري، دخول عالم الاستيراد، مما اضعف من حركة الاستثمار الخاص المتميز باللاستقرار في فروع النشاط مع الاصرار على مبدأ تحقيق الربح السريع.

اذن تضمنت هذه الدراسة اهم خصائص المقاولون الجدد الذين ارتبط ظهورهم بمرحلة اقتصاد السوق الذي تميز بالتناقض واللااستقرار مما جعل المقاولون يتعاملون بحذر شديد خوفا من فقدان ثروتهم ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية التي اكتسبوها تراكميا من خلال عالم التجارة.

8.خاتمة:

تعرفنا من خلال هذه الدراسات على جزء هام من المسار الاجتماعي للمقاولين الجزائريين من خلال اطلاعنا على بعض الخصائص منها الاصل الريفي للمقاولين الجزائريين في تلك الفترة على اعتبار ان جلهم ابناء تجار او فلاحين نزحوا الى المدينة لممارسة نشاطهم التجاري، أما مستواهم التعليمي فهو متباين بين الثانوي الى الجامعي، اذ نجد فئة الجامعيين كانوا اطارات في القطاع العام وتلقوا عدة تربصات خلال مسارهم المهني والوظيفي مما أكسبهم معارف وخبرات قيمة وهذا ما افادهم فيما بعد لإنشاء وتسيير مؤسساتهم الخاصة.

9. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- حياة مراح،(2003)، المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع- -دراسة حالة مؤسسة فلاش الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،الجزائر.

-ج.أ كول، الادارة في النظرية والتطبيق،(2014)، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الفرقد، سورية، ط2،

- قواسمي رشيدة،(2020)، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للفعل المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 02.

- عبد الرحمان عبد الله محمد،(1997)، علم الاجتماع الاقتصادي، ج2 في ضوء النظام العالمي الجديد، دار المعرفة الجامعية، مصر.

باللغة الأجنبية:

-Alain Fayoll, (2005) , **Le métier de créateur d'entreprise**, Edition d'organisation, Paris.

- Pennef Jean.(1983**), Les chefs d'enterprises en Algérie** : In Acte du colloque : Entreprises et entrepreneurs en Afrique , Harmattan , Paris .
-DjillaliLiabes,Entreprises, (1988) **entrepreneurs et bourgeoisie d'industrie en**: elements d'une sociologie de "l'entreprendre" DEA..tome 1.

-Henni Ahmed. (1993) **Le Cheikh et le patron** ; Usage et la modernité dans la reproduction de la tradition, office des publications universitaires, Alger.

تقييم البرامج التكوينية وفق نموذج كيرك باتريك

Evaluation of training programs according to the Kirk-Patrick model

فوزية قديد[1]، نعيمة العربي[2]*

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، fouzia-ka@hotmail.com

[2] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، larbinaima@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/03/22 تاريخ القبول: 2021/05/12 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية نموذج كيرك باتريك كنموذج لتقييم البرامج التكوينية، حيث تم التطرق إلى مفهوم التكوين وأهميته ومراحله، ثم إنتقلنا إلى تقييم البرامج التكوينية كمرحلة من مراحل العملية التكوينية، أين تم تناول مفهوم وخصائص تقييم البرامج التكوينية وأهم الفوائد الناتجة عنها، وأهم النماذج الفكرية التي حاولت أن تحدد وتصنف مستويات التقييم وجوانبه واهتمت بقياس مردوديته وفعاليته، بالتركيز على نموذج كيريك باتريك.

قد توصلت الدراسة إلى أن نموذج كيرك باتريك حدد لعملية التقييم أربعة مستويات، وتزداد الصعوبة والتكلفة والمدة الزمنية لإجراء التقييم كلما إتجهنا من المستوى الأول إلى المستوى الرابع، لكنها توفر الكثير من المعلومات القيمة، ولا يجب إهمال أي مستوى من المستويات الأربع، وتشمل هذه المستويات: رد الفعل، التعلم، السلوك، النتائج.

الكلمات المفتاحية: تكوين؛ برامج تكوينية؛ نموذج كيرك باتريك.

تصنيف JEL: M53

*المؤلف المرسل

Abstract:
The study aimed to highlight the importance of the Kirk-Patrick model as a model for evaluating the training programs, and the descriptive analytical approach was relied upon in order to achieve the objectives of the study, where the concept of training was addressed, its importance and stages, then we moved to the evaluation of training programs as a stage of the training process, where the concept and characteristics of the evaluation were addressed The training programs and the most important benefits

resulting from them, and the most important intellectual models that attempted to define and classify the levels and aspects of evaluation and were concerned with measuring its effectiveness, focusing on the Kerik Patrick model, The study found that the Kirk-Patrick model identified the evaluation process four levels, and the difficulty, cost and time period for conducting the evaluation increases the more we go from the first level to the fourth level, but it provides a lot of valuable information, and none of the four levels should be neglected, and these levels include a response Action, Learning, Behavior, Results.

Keywords: training*;* training program evaluation*;* Kirk-Patrick model.

Jel Classification Codes: M53.

1. مقدمة:

إن المؤسسة في خضم الثورة الرقمية والتغيرات المعرفية المميزة للقرن الحالي، لم يعد التكوين فيها عملية اختيارية بل حتمية استراتيجية وأصبحت الحاجة ملحة للقيام به للنهوض بالموارد البشرية وكخيار لرفع التحدي ومسايرة التقدم التكنولوجي، حيث يعمل التكوين على الرفع من كفاءة ومهارة الأفراد في المؤسسة وتحقيق تغيير إيجابي في سلوكهم من جهة، ومن جهة أخرى يمنح فرص أخرى تمكنهم من تحسين مستواهم العلمي والمهني مما يؤهلهم للترقيات المهنية والاجتماعية ويمنحهم المرونة اللازمة للتصدي للمشكلات، فالتكوين وظيفة مهمة في دورة حياة المؤسسة والفرد.

التكوين هو وظيفة كباقي الوظائف التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية يخصص له المال والوقت والجهد الكبير من أجل الحصول على منافعه ومكاسبه، يبدأ بالتخطيط والإعداد ومن ثم المتابعة والتقييم، وتعتبر عملية تقييم البرامج التكوينية في غاية الأهمية كونها تساعد في التعرف على مدى

فائدة البرامج والتأكد من أن الأمور سارت حسب ما خطط لها وتسمح بالوقوف على أوجه القوة والضعف فيها لتعظيم الأولى وتدنية الثانية، ولقد تعددت المداخل العلمية لتقييم التكوين كل واحد منها يعطينا نموذج لكيفية استثمار الموارد البشرية ولعل أشهرها نموذج كيرك باتريك الذي طوره الخبير الأمريكي دونالد كيرك باتريك الذي يعتبر واسع الانتشار وسهل الاستخدام من الناحية العملية.

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **كيف يتم تقييم البرامج التكوينية من خلال نموذج كيرك باتريك؟**

للإجابة على الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يتم تقييم "رد الفعل المتكونين " عند تقييم البرامج التكوينية وفق نموذج كيرك باتريك.
- يتم تقييم "تعلم المتكونين " عند تقييم البرامج التكوينية وفق نموذج كيرك باتريك.
- يتم تقييم "سلوك المتكونين " عند تقييم البرامج التكوينية وفق نموذج كيرك باتريك.
- يتم تقييم "نتائج المتكونين " عند تقييم البرامج التكوينية وفق نموذج كيرك باتريك.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكوين، ومراحل تقييمه.
- التعرف على مجموعة من النماذج الخاصة بتقييم البرامج التكوينية، مع التركيز على نموذج كيرك باتريك.
- التعرف على عملية تقييم البرامج التكوينية وفقا لنموذج كيرك باتريك.

تنبع أهمية الدراسة من:

- تفيد هذه الدراسة في إلقاء الضوء على كيفية تقييم البرامج التكوينية.
- تحديد مستويات تقييم البرامج التكوينية من حيث تقييم رد الفعل، التعلم، السلوك، النتائج.

من أجل الإجابة على إشكاليتنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تكوين الإطار النظري في وصف التكوين وتقييمه، وأهم النماذج التقييمية للبرامج التكوينية، وصف نموذج كيرك باتريك وتحليل مختلف مستوياته.

لقد تطرقت العديد من الدراسات إلى نماذج تقييم البرامج التكوينية وبالأخص نموذج كيريك باتريك، ولعل أهمها:

- دراسة ناظم جواد عبد سلمان الزيدي، علي هاشم محمد (2016) بعنوان: **" تقييم البرامج التدريبية في إطار نموذج krikpatrik : بحث ميداني في دائرة صحة ميسان"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 92، كلية الاقتصاد والإدارة، الجامعة بغداد، العراق (الزيدي و هاشم محمد، 2016)، هدفت الدراسة إلى معرفة عملية تقويم البرنامج التدريبي الذي يمكن تطبيقه في مكتب صحة ميسان، لأهميته في مجال الإدارة وإعداد الكوادر المهنية من ذوي الخبرة العلمية العالية في مختلف المجالات الصحية، قام الباحثين بتصميم الاستبيان بالاعتماد على نموذج كيركباتريك لتقييم التكوين، استخدم مسحا شاملا لجميع الكوادر العاملة في مكتب صحة ميسان من أخصائيين وأطباء أسنان وصيادلة ومختبرات وتمريض وإداريين الذين عددهم 100 موظف، استخدم المنهج الوصفي التحليلي وتم توظيف عدد من الوسائل الإحصائية في تحليل ومعالجة البيانات والمعلومات بالاعتماد على SPSS. وأهم النتائج المتوصل إليها أن مكتب صحة ميسان يطبق ويقيم التدريب على مستوى رد الفعل، بينما لم يكن هناك تقييم مناسب بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى السلوك وتنظيم النتائج بعد الانتهاء من عملية التدريب.
- دراسة أحمد العبادي، عمر أقاسم، (2017)، بعنوان:" **نماذج تقييم تكوين الموارد البشرية في المنظمة بالتركيز على نموذج كيرك باتريك"**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد الثالث، العدد3، الغرض من هذه الورقة البحثية هو إبراز النماذج التي تخص تقييم تكوين الموارد البشرية، مع التركيز على النموذج الذي أتى به دولاند كيركباتريك، والذي تستخدمه المنظمات إلى وقتنا الحالي، حيث تم التطرق إلى مستوياته، مع توضيح العلاقة التي تجمع بينهم، وإلى أهم الفروقات المتواجدة بين هذا المستويات، وهذا من أجل الوصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في معرفة طرق تقييم تكوين الموارد البشرية في المنظمة، وقد ولا الباحثان إلى نتيجة رئيسية مغزاها: التحقق من فعالية التكوين يتوقف على عملية التقييم التي تكون بطريقة موضوعية.
- دراسة نهاية عبد الهادي التلباني، رامز عزمي بدير، أيمن عبد الرحمن المصدر، (2011)، بعنوان: **" واقع عملية تقييم البرامج التدريبية بالهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية"**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13،العدد B1، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عملية تقييم البرامج التدريبية في الهيئات المحلية الكبرى

بالمحافظات الجنوبية، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الإداريين في الهيئات المحلية الكبرى الذين التحقوا ببرامج تدريبية، ويبلغ تعدادهم 247 إداري، وصمم الباحثون استبانة اعتماداً على نموذج كيرك باتريك، وأظهرت نتائج الدراسة أنه يتم تقييم التدريب في الهيئات المحلية على مستويات رد الفعل و التعلم إلى حد ما، وأنه لا يتم التقييم على مستويات السلوك والنتائج، وبناء على النتائج السابقة توصل الباحثون إلى العديد من التوصيات أهمها: تعزيز تقييم التدريب على مستوى رد فعل المتدربين، و على مستوى التعلم، وأن تقوم الهيئات المحلية بتقييم التدريب على مستوى السلوك وكذلك على مستوى النتائج.

من خلال إطلاعنا على الدراسات السابقة تبين أن البرنامج التكويني عملية مهمة في المنظمة تتم على مراحل محددة وتعتبر مرحلة التقييم حلقة مهمة في البرنامج التكويني الذي تتحدد من خلاله فعالية ونجاح البرنامج، وتستعمل عدة نماذج للتقييم ويبقى نموذج كيريك باتريك الأكثر شيوعا، وقد ساعدت هذه الدراسات الدراسة الحالية في عملية تحليل ووصف نموذج كيريك باتريك.

2. الإطار المفاهيمي للتكوين

1.2 تعريف التكوين وأهميته:

تعددت التعاريف الخاصة بالتكوين واختلفت، إلا أنها اتفقت على ركائزه الأساسية التي تؤدي إلى التغيير أو التطوير أو التحسين، فعملية التكوين هي عملية تعلم مبرمج لسلوكيات معينة بناءا على معرفة يجري تطبيقها لغايات محددة تضمن إلتزام المتدربين بقواعد وإجراءات محددة، لأن غايات التكوين بعكس التعليم، محددة وواضحة ومبرمجة ويجب أن تخضع للقياس السريع في نجاحها لما هدفت إليه بعكس عملية التعلم التي تأخذ وقتا أطول حتى تتبلور نتائجها، فالمقصود بالتكوين هو زيادة المهارات والمعرفة المحددة في مجالات معينة، وكذلك زيادة وعي المتدربين بأهداف المنظمة التي يعملون بها ورسالتها (نوري، 2015).

يعرف William F.Glueckالتكوين بأنه النظام الذي يعمل على تزويد الفرد بالمعلومات، وصقل قدراته، وتنمية مهاراته، وتغيير إتجاهاته، بهدف تطوير أداءه بما يحقق أهداف المنظمة (F.Glueck & Personnel , 1996)، كما يعرف بأنه تلك الجهود الهادفة إلى تزويد الفرد العامل بالمعلومات والمعارف التي تكسبه المهارة في أداء العمل أو تنمية مهارات ومعارف وخبرات بإتجاه زيادة كفاءة الفرد العامل

الحالية والمستقبلية (حريم، 2013) ويعرف التكوين بأنه عملية تعلم لمعارف و طرائق وسلوكيات جديدة تؤدي إلى تغيرات في قابليات الأفراد لأداء أعمالهم ولذلك فإن فهم مبادئ التعلم والأخذ بها تعد من الأمور الأساسية والمهمة في بناء الخبرات التدريبية الفاعلة (محمد عباس و حسين علي، 2010).

مما سبق يتضح أن التكوين هو عملية منظمة ومستمرة تستهدف إجراء تغيير دائم نسبيا في قدرات الفرد أو الجماعة مما يساعد على أداء الوظيفة بشكل أفضل.

وتظهر أهمية التكوين من خلال تزويد الأفراد العاملين بالمعارف والمهارات، ويغير سلوكهم واتجاهاتهم إيجابيا، للوفاء بمتطلبات وظائفهم الحالية والمستقبلية في المؤسسة، والتكوين أهمية كبيرة في حياة المؤسسة والفرد، حيث تظهر أهميته على صعيد المؤسسة فيما يلي (شفيق أبو سلطان، 2004):

- تحسين أداء الأفراد مما يؤدي إلى نتائج إيجابية على السلع والخدمات في الكم والنوع.
- تقليل ظاهرة دوران العمل، حيث أن التكوين السليم يؤدي إلى رفع الروح المعنوية لدى التكوين وتحفيزهم على الإنجاز والتمسك بالعمل.
- تقليل الحاجة إلى الإشراف حيث أن زيادة معلومات العاملين تمكن الفرد من أداء عملهم دون الحاجة المتكررة إلى توجيهات الرئيس المباشر.
- تحسين الخدمات والسلع التي تنتجها المؤسسة مما يزيد من رضا الزبائن، كما يعمل على زيادة المركز التنافسي للمؤسسة في السوق.
- التكوين ضرورة ملحة للموظفين الجدد يمكنهم من أداء أعمالهم بطريقة صحيحة.
- التغير الوظيفي من وقت لآخر بسبب التكنولوجيا والتغيير التنظيمي الناتج عن تغيير تكنولوجي يحتاج إلى تكوين مستمر.
- ظهور صناعات جديدة أو وظائف جديدة تحتاج إلى تكوين عمالة حتى تتلاءم مع احتياجات الوظائف الجديدة.

أما على صعيد الفرد فتظهر أهمية التكوين في (شفيق أبو سلطان، 2004):

- يزيد من معرفته ومعلومات في مجال عمله.
- يساعد المتكون من رفع الروح المعنوية لديه وزيادة الثقة بالنفس.
- التكوين الناجح هو الذي يعمل على تطوير قدرات الفرد في عمله.

- يكسبه مهارة وصقل للخبرة الموجودة لدى المتكون أو الفرد.
- تسهل على المتكون التعامل مع وظيفته والتكيف معها.

2.2 مراحل العملية التكوينية:

تمر العملية التكوينية بخمس مراحل متتابعة، سنستعرضها فيما يلي (بربر، 2000):

1.2.2 جمع و تحليل البيانات

تتعلق هذه المرحلة بتوفير كافة المعلومات والبيانات عن مختلف عناصر التكوين سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة، هذه العملية هي جزء من نظام المعلومات الإدارية وذلك من أجل تخطيط التكوين، وتتمثل هذه المعلومات في:

- معلومات عن التنظيم الإداري.
- معلومات عن الأهداف والسياسات.
- معلومات عن تطور النشاط وأسلوب ممارسة الوظائف الإدارية.
- معلومات عن الإمكانيات المادية والنظم والإجراءات.
- معلومات عن الأفراد والظروف المحيطة.

2.2.2 تحديد الإحتياجات التكوينية

يتعلق مفهوم الإحتياجات التكوينية ببعدين زمنيين، الحاضر والمستقبل، وتعتبر الإحتياجات التكوينية متجددة ومستمرة، فهي تعبر عن الأفراد المطلوب تكوينهم لمواجهة أي موقف تشير إليه المؤشرات إلى إحتمال حدوثه، ويتم تحديد إحتياجات التكوين عن طريق مايلي:

- **تحليل التنظيم:** ذلك بتحديد موقع الحاجة للتكوين.
- **تحليل العمل**: تحديد نوع التكوين المطلوب.
- **تحليل الفرد**: تحديد الذي يحتاج للتكوين.

فالإحتياجات التكوينية تتعلق بزيادة أو تطوير أو تغيير المعلومات والمعارف لدى بعض الأفراد أو كلهم، أو بزيادة وتطوير أو تعديل المهارات أو القدرات لديهم.

3.2.2 تصميم البرامج التكوينية

يلي تحديد الحاجة للتكوين تصميم البرنامج التكويني الذي يفي هذه الحاجة، ويتضمن عدة موضوعات أهمها: المحتوى التكويني وأساليب التكوين، الأدوات المساعدة فيها، وأيضا وضع نظام لتطبيق ومتابعة البرنامج، وتشمل هذه المرحلة عمليات أهمها:

- تحديد نوع المهارات التي سيتكون عليها الأفراد.
- وضع المنهج التكويني.
- إختيار أسلوب التكوين.
- تحديد مكان التكوين.
- تحديد فترة(زمن) التكوين.

4.2.2 تنفيذ البرنامج التكويني

تعبر عن مرحلة إدارة البرنامج التكويني في إطارها العام، والإجراءات التنفيذية للبرامج التكوينية، وأهم الجوانب التنفيذية التي يتطلب الأمر ضرورة الإعداد لها، وهي:

- توقيت البرنامج.
- تنسيق التتابع الزمني للموضوعات التكوينية.
- تجهيز المطبوعات.
- الإتصال بالمتكونين.
- الإتصال بالمكونين.

وتعتبر هذه المرحلة مهمة وخطيرة في نفس الوقت، فهي المسؤولة نجاح أو فشل العملية التكوينية.

5.2.2 تقييم البرنامج التكويني

التأكد من مدى تحقيق البرامج التكوينية الأهداف والنتائج المتوقعة، أي التأكد من أن ما تحقق فعلا مطابقا لما هو مخطط سابقا، أي أن تقييم الأداء عبارة عن قياس مدى فاعلية التكوين بالإضافة إلى قياس حجم التغيير الذي أحدثه التكوين أو المتكونين ومعرفتهم وسلوكهم، ويمكن إستخدام أساليب عديدة لإجراء عملية التقييم منها: الإستبيان، الإختبارات، إجراء المقارنات، معدلات الأداء، معدلات الغياب والتأخير، معدلات الدوران، نسب الحوادث.

3. تقييم البرامج التكوينية

1.3 مفهوم تقييم البرامج التكوينية:

تعتبر عملية تقييم البرنامج التكويني المرحلة الأخيرة من مراحل العملية التكوينية، حيث يعرف التقييم بأنه الطريقة المنظمة لتحديد وقياس مدى نجاح معين في تحقيق الأهداف التي تم تصميمه من أجلها (محمد أبو النصر، 2008)، ويمكن تعريف عملية تقييم البرنامج التكويني بأنه تلك الإجراءات التي تقاس بها كفاءة البرامج التكوينية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة، كما تقاس بها كفاءة المتكونين ومدى التغيير الذي نجح التكوين في إحداثه فيهم، وكذلك تقاس به كفاءة المكونين الذين قاموا بتنفيذ العمل التكويني (إبراهيم و نعيم الصباغ، 2008)، فتقييم البرنامج التكويني هو قياس لمدى نجاح البرامج التكوينية والتأكد من أنها حققت التأثير المطلوب على الفرد والمؤسسة بالاعتماد على أنواع متنوعة من الأدوات التي تختلف حسب مستوى التقييم، وهي عملية تتطلب عناصر لكي تحقق الهدف الذي وضعت من أجله والتي تتمثل في المكون، المتكون، البرنامج التكويني، نتائج التكوين، القائمون على التكوين.

ولكي يكون تقييم البرنامج التكويني ناجحا لابد من أن يكون شاملا، موضوعيا، مستمرا، وأن يعتمد على أهداف محددة وقابلة للقياس، وهناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها عملية تقييم البرنامج التكويني، منها (محمد يونس موسى، 2016):

- **الشمولية**: تتضح الشمولية من خلال إعطاء النموذج اهتمام متوازنا؛ لتقويم كفاءة البرنامج التكويني، وتقويم فاعليته؛ وذلك من خلال تقييم جميع عناصر البرنامج التكويني، ومكوناته، والمستلزمات الإدارية، والمالية، والفنية، والأهداف، وبيئة التكوين، والمحتوى، والوسائل والأساليب، والأنشطة، والمكان، والزمان؛ وذلك للتعرف على مدى تحقيقه للأهداف الذي وضع من أجلها، وتحديد مدى تحقيق البرنامج للآثار المتوقعة منه.
- **التكامل**: يتمثل ذلك في التأكيد على التكامل بين مكونات البرنامج التكويني، وعدم اقتصار عمليات التقييم على أراء المتكونين فقط، بل يمتد ليشمل استطلاع رأي كل المهتمين بالعملية التكوينية، كالمكونين، ومنسقي البرامج التكوينية، والمشرفين؛ مما يعمل على التكامل في المعلومات المرجوة من عملية التغذية الراجعة.

- **مراعاة البعد الاقتصادي**: ويتمثل في جانبين، هما التكلفة الاقتصادية، وتقويم الفاعلية الاقتصادية، بمعنى تحديد مدى اقتصادية تكلفة تصميم وإعداد وتنفيذ البرنامج التكويني، وتحديد النتائج الاقتصادية لأداء المتكونين.
- **الاستمرارية**: حيث تبدأ منذ التخطيط للبرنامج التكويني في ضوء الاحتياجات التكوينية التي تم الكشف عنها، وتغطي المراحل الثلاث للعملية التكوينية: أثناء التصميم، أثناء التكوين، بعد التكوين.
- **المشاركة:** بأن يشارك في عمليات يمي خبراء في التكوين، ومسؤول التكوين، والمتكونون، يكونون، والمشرفون.
- **تنوع أدوات التقييم:** من خلال استخدام أدوات تقييم متعددة، مثل الاستبانات، وأدوات الملاحظة، والاختبارات، والمقابلات، وغيرها.
- **توفير تغذية راجعة مستمرة**: فالتغذية الراجعة هي مفتاح تحديد النجاح النهائي للمتكون، ويمكن للمقيم الكفء ملاحظة الأهداف والأنشطة التكوينية، وذلك لوصف التكوين المنشود بدقة.

ولا شك أن عملية التقييم للبرنامج التكويني تحقق فوائد متعددة يمكن حصرها فيما يلي (إبراهيم خليل، 2016):

- التأكد من نجاح البرامج التكوينية في تحقيق أهدافها من حيث التخطيط والتنفيذ.
- معرفة مدى تحقيق البرنامج لأهدافه بالنسبة للمتكونين، ويتطلب ذلك التحقق من سلامة تحديد الشروط الخاصة بالمتكونين وملاءمتها للهدف من التكوين.
- التأكد باستمرار من أن المتكونين مازالوا متحمسين لتطبيق ما تدربوا عليه.
- التأكد من كفاءة المكونين من حيث تخصصهم وخبرتهم وقدارتهم على التكوين، واهتمامهم بتنمية معلوماتهم وقدارتهم الذاتية.
- متابعة التطور العلمي والعملي في المجال الذي يعملون به.
- قياس فاعلية التكوين من خلال مدى تحقيق برامج التكوين للأهداف المرجوة، ومدى ملائمة التكوين لاحتياجات الأفراد والمؤسسة، وقياس المعرفة والمهارت التي تم نقلها إلى بيئة العمل.

- معرفة مدى مساهمة المتكونين في تطبيق الخبرات التي تعلموها والمهارت التي اكتسبوها في أعمالهم.
- تحديد الوحدات والأفراد الأكثر أو الأقل استفادة من البرامج التكوينية.
- معرفة نقاط الضعف التي حدثت خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكويني من حيث إعداده أو تخطيطه أو تنفيذه ومعرفة أسبابها للعمل على تحاشيها في المستقبل.
- معرفة مدى فاعلية الأساليب التكوينية المستخدمة في تحقيق الأهداف التكوينية.
- بناء قاعدة معلوماتية يمكن استخدامها لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المستقبلية.

تمر عملية تقييم البرامج التكوينية بعدة مراحل زمنية، يمكن تقسيمها لأربع مراحل أساسية كالتالي (ياغي، 1987):

- **المرحلة الأولى**: مرحلة التقييم قبل التكوين، وتشمل العناصر التالية: أهداف البرنامج التكويني، تنظيمه وتصميمه، إحتياجات المتكون، ومعلوماته، وسلوكه.
- **المرحلة الثانية**: مرحلة التقييم أثناء البرنامج التكويني، وتشمل العناصر التالية: أهداف البرنامج التكويني، وتنظيمه، وسير عملية التكوين، والنتائج المتتالية التي يحققها، وردود أفعال المتكونين إتجاه التكوين، والمعلومات والسلوك.
- **المرحلة الثالثة**: تشمل مرحلة التقييم بعد انتهاء البرنامج التكوينية، وتضم تقييم العناصر التالية: أهداف البرنامج التكويني، ونتائجه، وردود أفعال المتكونين، ومعلوماتهم، وسلوكهم، والنتائج المبدئية في أداءهم عند عودتهم لوظائفهم.
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة التقييم أثناء العمل، وتتصل بمدى الإفادة من البرنامج التكويني، والتغير في السلوك الوظيفي.

2.3 نماذج تقييم البرامج التكوينية:

هناك العديد من النماذج الفكرية التي حاولت أن تحدد وتصنف مستويات التقييم وجوانبه واهتمت بقياس مردوديته وفعاليته، ولعل أهمها: نموذج كيرك باتريك، نموذج باركر، نموذج كيرو، نموذج هامبلين.

3. 2. 1 نموذج هامبلين:

ويشمل خمسة مستويات:

- **رد الفعل**: يتم تسجيل ردود فعل المتكونين نحو البرنامج التكويني وأسلوب تنفيذه أثناء أو بعد تنفيذ البرنامج التكويني.
- **التعلم**: يتم من خلاله تقييم التغييرات التي تمت في المعارف والمهارات والمواقف.
- **السلوك الوظيفي**: يتم من خلاله تحديد التغييرات التي طرأت على الأداء الوظيفي نتيجة للتكوين من خلال مقارنة الأداء قبل وبعد التكوين.
- **مستوى الأداء**: تحديد التغييرات التي طرأت على الأداء المؤسسي نتيجة للتكوين من خلال مقارنة العائد والتكلفة.
- **القيمة النهائية**: مدى تأثير التكوين على قدرة المؤسسة على إدارة الربح أو تأثيره على استمرارها أو على الأمرين معا.

3. 2.2 نموذج كيرو(وور، بيرد، اركام):

يتشابه هذا النموذج مع النماذج السابقة إلا أنه قدم نموذج فريد للتقييم يقوم على تحديد نتائج التكوين على أساس التفكير المتسلسل الهرمي، يشمل هذا النموذج أربع فئات لتقييم التكوين وهي تشكل الحروف ciro:

- **تقويم السياق**: مثل تحديد الاحتياجات التكوينية ومشاكل الأداء المطلوب التغلب عليها والتغييرات المستهدفة في الأداء، وفي هذا المستوى تقيم ثلاثة أنواع من الأهداف، الأهداف النهائية التي تختص بالمشاكل التي تتغلب عليها المؤسسة بالبرنامج التكويني، الأهداف المتوسطة التي تتعلق بسلوك الموظفين اللازم في العمل لتحقيق الأهداف النهائية، الأهداف الفورية وهي المعارف والمهارات الجديدة التي يكتبها الأفراد للوصول إلى الأهداف المتوسطة.
- **تقييم المدخلات**: أي تقييم عناصر البرنامج التكويني بشكل كامل (بيئة التكوين، المتكونين، مكونين، ...الخ)،
- **تقييم ردود فعل** المتكونين أثناء النشاط التكويني وبعده.
- **تقييم النتائج**: هي التأثيرات الملموسة والإيجابية والتحسينات في أداء المؤسسة الناتجة عن هذه التغييرات (مثلا تخفيض، انخفاض معدل دوارن العمل).

3. 2. 3 نموذج باركر:

إن تقسيم هذا النموذج لمستويات تقييم البرنامج التكويني تتوافق مع نموذج كيرك باتريك، حيث تتشابه في المستويات الثلاثة الأولى، ويختلفان في المستوى الرابع، وحسب باركر كل دراسات التقييم تركز على رضا المشارك والمعارف المكتسبة، وتتجاهل المستويين الأول والثاني أداء العمل وأداء المجموعة، ووفق هذا النموذج مستويات تقييم البرنامج التكويني هي:

- **أداء العمل:** هو تقييم مدى تقدم الأشخاص في العمل وتحديد مدى مساهمة البرنامج التكويني في تطوير أداء العمل الفعلي بالإضافة إلى التغييرات في السلوك.
- **أداء المجموعة:** يتم من خلاله تقييم أثر البرنامج التكويني على مجموعة من الأشخاص يعملون معا أو قياس تأثير التكوين على المؤسسة ككل.
- **رضا المشارك في التكوين:** يتم من خلاله قياس مدى رضا المشاركين عن البرنامج التكويني بمختلف تفاصيله.
- **المعارف المكتسبة:** يتم من خلاله تقييم نوعية المعلومات أو المهارات التي استوعبها المشاركون من البرامج التكوينية.

تجدر الإشارة إلى أنه توجد نماذج أخرى لتقييم البرامج التكوينية، إلا أنه ارتئينا التطرق إلى النماذج التي تتقارب وتتشابه مع نموذج كيرك باتريك النموذج موضوع الدراسة الحالية.

4. نموذج كيرك باتريك

يعد نموذج كيرك باتريك من أهم وأكثر النماذج شهرة وانتشارا والتي تناولت تقييم البرامج التكوينية، وقد شرح دونالد ل. كيرك باتريك (Donald L Kirkpatrick) نموذجه لأول مرة عام 1959 من خلال سلسلة من المقالات في "مجلة التدريب والتطوير الأمريكية"، وقد تم إدخال هذه المقالات لاحقاً ضمن كتاب كيرك باتريك "تقييم برامج التدريب" (1975) الذي نشرته "الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير (ASTD)" ، ومعظم النماذج المستخدمة اليوم في تقييم التكوين هي عبارة عن نماذج مطورة منه، ولقد طور كيرك باتريك إطارا عمليا هاما لتقييم البرنامج التكويني، وقد حدد لعملية التقييم أربعة مستويات، وتزداد الصعوبة والتكلفة والمدة الزمنية لإجراء التقييم كلما إتجهنا من المستوى الأول إلى المستوى الرابع، لكنها توفر الكثير من المعلومات القيمة، ولا يجب إهمال أي مستوى من المستويات الأربع، وتشمل هذه المستويات: رد الفعل، التعلم، السلوك، النتائج.

جدول 1: مستويات تقييم البرنامج التكويني حسب نموذج كيرك باتريك.

المستوى	خصائص التقييم	الأسئلة المطروحة	أدوات وأساليب التقييم
رد الفعل	تقييم رد الفعل يتم من خلال معرفة شعور المتكونين حول التكوين أو التعلم أو تجربة التعلم.	هل أحب المتكونين البرنامج،المكونين، تسهيلات التكوين؟ هل وجد المتكونين فائدة من البرنامج؟ هل أبدو اقتراحات معينة لتحسين البرنامج؟ هل المتكونين راضون عن البرنامج.	أسئلة تطرح على المكونين (استمارات) ردود أفعال شفهية، أو دراسات مسح أو استبيانات بعد التكوين
التعلم	قياس الزيادة في المعرفة والمهارة قبل وبعد التكوين	إلى أي حد وصل المتكونين على المزيد من المعرفة والمهارات بعد إنخراطهم في البرنامج التكويني بالمقارنة بمعرفتهم ومهارتهم السابقة. هل تعلم المتكونين من البرنامج	اختبارات مكتوبة. اختبارات الأداء. المقابلات أو الملاحظات
السلوك	تقييم السلوك يتم بقياس مدى تطبيق التعلم خلال العمل	هل أبدى المتكونين سلوك مختلف بعد عملية التكوين؟ هل يستخدم المتكونين المهارات والمعرفة التي تعلمونها من خلال التكوين؟ هل عدل المتكونين سلوكهم طبقا لما تعلمون؟	تقييم لأداء المتكونين من قبل الرؤساء المباشرين ورفقاء العمل والزبائن. هناك حاجة للملاحظة والمقابلة على امتداد فترة زمنية من أجل تقييم التغيير وجدواه واستدامته
النتائج	تقييم النتائج يتم بقياس مدى تأثيرها من خلال أداء المتكون على العمل والمحيط	هل المؤسسة أو الوحدة أو القسم في حالة أفضل نتيجة إجراء التكوين؟ هل أثر تعديله للسلوك إيجابيا على نتائج عملهم؟	حوادث العمل نوعية العمل الإنتاجية التكاليف المدفوعة الأرباح المحصلة

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (ربايعة، 2003)، (بن عوف، 2012) .

وفيما يلي شرح مفصل لكل مستوى من مستويات نموذج كيرك باتريك.

4. 1 رد الفعل:

في هذا المستوى نقيم كيف كانت نظرة المتكونين تجاه البرنامج التكوينية وكل ما تعلق به من وسائل بشرية(المكونون)، مادية (الإقامة، الأقسام، الإضاءة، وسائل الإيضاح .....)، معنوية (الجو الاجتماعي السائد في مركز التكوين، العلاقة بين المكون والمتكون، العلاقة بين المتكونين في حد ذاتهم)، وتعد عملية التقييم لهذا المستوى الأسهل بين باقي المستويات الأخرى. ويمكن استخدام عدة وسائل لتقييم ردة فعل الأفراد من دورة التكوين من مقابلات، والاستبيانات، والملاحظات، وتعتبر استبانات ردود الفعل الأكثر إستخداما في هذا المستوى، وعادة ما تستخدم في نهاية العملية التكوينية، وتشمل بصفة عامة أسئلة يحاول من خلالها القائم على تقييم ردود فعل المتكونين إلى قياس مستوى الرضا في جميع المجالات مثل: البيئة، المكون، مستوى التقدم، الطرق والوسائل المستخدمة، والترتيبات الداخلية في العملية (العبادي و أقاسم، 2017).

4. 2 التعلم:

يرتبط هذا المستوى من التقييم بقياس تعلم المبادئ والحقائق والأساليب والمهارات المقدمة بالبرنامج، ويعتبر أكثر صعوبة من قياس ردود الأفعال، فلابد أن تكون القياسات موضوعية تحتوي على مؤشرات قابلة للقياس توضح كيفية تفهم المشاركين لمواد البرنامج ومدى استيعابهم لهم، هي ليست بالضرورة قياسات لكيفية الأداء في العمل، في هذا المستوى يعتمد على قياس واختبار مدى التعلم الحاصل للمتكونين في المجالات المختلفة للبرامج التكوينية (عبد الهادي التلباني، عزمي بدير، و عبد الرحمن المصدر، 2011).

يمكن تقييم أو قياس التعلم حسب كل نوع منه كالتالي (العبادي و أقاسم، 2017) :

- تعلم المعارف: وتكمن المعارف هنا في المبادئ والحقائق، ويمكن قياس هذا النوع من التعلم عن طريق الاختبارات.
- تعلم المهارات: تعرف المهارات بقدرة الفرد على القيام بعمل معين بطريقة تتصف بالدقة، والإتقان، والسهولة، والمقدرة، والإقتصاد في الوقت والجهد، إن المهارة والقدرة مرتبطان بالاستعداد وهو الجزء الموروث من القابلية أو القدرة على اكتساب مهارة من المهارات.

- تعلم الاتجاهات: يعرف الاتجاه لدى الأفراد، بالاستعداد والتأهب العصبي والنفسي والعقلية نحو قضية معنية، ونعترف على اتجاه الفرد عادة عن طريق سلوكه كما يمكن معرفة ذلك عن طريق تفكره، وشعوره، ومبادئه نحو أمر ما.

4. 3 السلوك:

يشمل قياس التغييرات الحاصلة في سلوك المكونين أثناء أدائهم لوظائفهم كنتيجة للعملية التكوينية، إذا كان التعلم شيء والسلوك شيء آخر، فإن قياس السلوك الناشئ عن التعلم الذي حصل عليه المتكونين يعتبر امرا على درجة كبيرة من الأهمية، فقد يكون المتكون متمتعا بحضور البرنامج وقد يكون قد أحرز قسطا كبيرا من المعلومات والحقائق بل قد يكون أحرزها كلها، إلا أنه لا يعرف كيف يطبقها فعلا في مجال عمله وفي هذه الحالة لا يكون التكوين قد أنتج ثماره. حيث تتطلب فعالية التكوين أن تنعكس المعلومات والحقائق والمهارات المكتسبة على العمل، ومن هنا فإن المقياس إذا أغفل السلوك المرغوب فيه من وراء التكوين سيكون مقياس ناقصا من وجهة نظر المؤسسة التي تنظر إلى تغيير السلوك بإعتباره العائد الهام من التكوين (شفيق أبو سلطان، 2004).

4. 4 النتائج:

يركز هذا المستوى على نتائج التكوين ومعرفة تأثيره على فاعلية المؤسسة وقدرتها على تحقيق مجموعة من الأهداف، وواضح أنه من خلال هذا المعيار أن المؤسسة تسعى إلى تقييم عائد التكوين بالنسبة لأهداف تم تحديدها مسبقا، ويكون هذا إعتمادا على مجموعة من المقاييس المستخدمة لمعرفة النتائج من بينها ما يتعلق بمعدل دوران العمل، احترام آجال الإنتاج والتسليم، كمية الإنتاج، العملاء، مقاييس التكلفة... (قريشي، 2005).

يعد هذا المستوى الجزء الهام والصعب في عملية التقييم لأنه يقرر ما هي النتائج النهائية التي تم تحقيقها بسبب مشاركة المتكونين وتطبيقهم لبرامج التكوين التي تلقوها، إن هذا المستوى يقيس مدى التحسن الذي طرأ على نوعية العمل وإلى أي مدى أسهمت هذه النتائج في تحقيق الأهداف.

5. خاتمة:

إن جهود المؤسسات ترتكز في الوقت الحاضر على المورد البشري والإستثمار فيه، ولعل التكوين وجه من وجوه الإستثمار في المورد البشري، وبمأن تقييم البرامج التكوينية مرحلة مهمة وحاسمة في عملية التكوين في المؤسسات، فهي التي تحدد نجاح العملية التكوينية وفعاليتها ما يعني نجاح الإستثمار في الموارد البشرية. إن عملية تقييم البرامج التكوينية تتم وفقا نماذج عالمية معروفة، ويعتبر نموذج كيريك باتريك من أهم النماذج المستعملة والأكثر إنتشارا، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تحقيق أهداف البرنامج التكويني يتطلب عملية تقييم مستمرة التي تحدد نقاط القوة والضعف في البرنامج وتحدد نجاح البرنامج من عدمه.
- عملية تقييم البرنامج التكويني يجب أن تكون بطريقة موضوعية لذلك قدم الباحثين عدة نماذج فكرية حاولت أن تحدد وتصنف مستويات التقييم وجوانبه واهتمت بقياس مردوديته وفعاليته، ولعل نموذج كيريك باتريك النموذج الأحسن.
- عملية تقييم البرامج التكوينية وفق نموذج كيريك باتريك تشمل أربع مستويات: رد الفعل، التعلم، السلوك، النتائج، ويجب ان لا يقتصر تقييم البرنامج التكويني على مستوى واحد وإنما يجب أن يشمل المستويات الأربعة.

6. قائمة المراجع:

F.Glueck, W., & Personnel , A. (1996). Diagnostic Approche. USA: Dallas Business Publication.

أحمد العبادي، و عمر أقاسم. (سبتمبر, 2017). نماذج تقييم تكوين الموارد البشرية في المنظمة بالتركيز على نموذج كيرك باتريك. البشائر الإقتصادية(3)، الصفحات 161-177.

حسين حريم. (2013). إدارة الموارد البشرية، إطار متكامل. عمان: دار حامد.

حمد ربايعة. (2003). إدارة الموارد البشرية. الأردن: دار الصفاء.

خالد إبراهيم خليل. (2016). فاعلية البرامج التدريبية الممولة من الخارج في القطاع الصحي الحكومي، (دارسة حالة أقسام الأشعة في قطاع غزة). فلسطين: مذكرة ماجيستير، جامعة غزة.

سهيلة محمد عباس، و علي حسين علي. (2010). إدارة الموارد البشرية. عمان: دار وائل.

عبد الباري إبراهيم، و زهير نعيم الصباغ. (2008). إدارة الموارد البشرية في القرن الواحد والعشرين- مدخل منظمي. الأردن: دار وائل.

كمال بربر. (2000). إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

محمد الصالح قريشي. (2005). تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية. الجزائر: مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة.

محمد عبد الفتاح ياغي. (1987). تقويم البرامج التدريبية أثناء التنفيذ، دراسة ميدانية تطبيقية. تنمية الرافدين(22)، 29-69.

محمود حسن بن عوف. (2012). قياس الأثر والعائد على التدريب. دورة تقويم التدريب (الصفحات 103-104). السودان: المعهد العالي لعلوم الزكاة.

مدحت محمد أبو النصر. (2008). إدارة العملية التدريبية (النظرية والتطبيق). مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

منير نوري. (2015). الوجيز في تسيير الموارد البشرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ناظم جواد عبد سلمان الزيدي، و علي هاشم محمد. (2016). تقييم البرامج التدريبية في إطار نموذج krikpatrik : بحث ميداني في دائرة صحة ميسان". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22(92)، الصفحات 112-134.

نهاية عبد الهادي التلباني، رامز عزمي بدير، و أيمن عبد الرحمن المصدر. (2011). واقع عملية تقييم البرامج التدريبية بالهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية. مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 13(1(B))، الصفحات 1423- 1486.

هاني محمد يونس موسى. (2016). دراسة تقويمية للبرامج التدريبية بمركز التدريب وخدمت المجتمع بجامعة الملك سعود من وجهة نظر المتدربين. الصفحات 1-72.

يوسف شفيق أبو سلطان. (2004). تقييم برامج التدريب الإداري الممولة من الخارج، دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة. غزة: مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية كلية التجارة.

واقع الاستثمار الأجنبي بالجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017

The reality of foreign investment in Algeria: A case study of the industrial sector during the period 2000-2017

عمارو يمينة[1] *

[1]جامعة معسكر (الجزائر)، amina.amarou@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/20 تاريخ القبول: 2021/05/02 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

عملية التنمية الصناعية تعتبر الهدف المنشود للدولة الجزائرية لذلك كان تركيزها في الآونة الأخيرة على زيادة جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة كيفية مساهمتها في تطوير القطاع الصناعي لهدف زيادة القيمة المضافة منها, تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي خلال الفترة(2000-*2017*), المنهجية تعتمد الاسلوب الوصفي التحليلي.

وتم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في نمو القطاع الصناعي .لذلك توصي الدراسة بزيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من اجل تطوير القاعدة الصناعية.

الكلمات الافتتاحية: القطاع الصناعي, الناتج المحلي الإجمالي ,الاستثمار الأجنبي المباشر, الجزائر

تصنيف JEL: f21.f210

Abstract : *The industrial development process is the desired goal of the Algerian state, so its focus in recent times has been on increasing the attracting of FDI and studying how it can contribute to the development of the industrial sector with the aim of increasing the added value thereof. This study mainly aims to analyze the reality and impact of FDI on the growth of the industrial sector in Algeria during the period (2000-2017), and the methodology depends on the descriptive and analytical method.*

It was concluded that foreign direct investment does not affect the growth of the industrial sector.

Keywords: Industrial sector, FDIt, Gross domestic product, Algeria.

JEL Classification Codes: f21.f210

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تقاس درجة تنمية وتقدم البلد بمدى تطوره في المجال الصناعي, فقد سعت الدول المتخلفة منها الجزائر منذ حصولها على استقلالها إلى العمل على تحويل اقتصادياتها إلى الطابع الصناعي عوض الزراعي و الاستخراجي الذي كان يميزها للحاق بمصاف الدول المتقدمة والتي هي صناعية، إلا أن الطريق كان شاقا وصعبا، نظرا لمتطلبات التصنيع التي تستوجب إمكانات مادية و بشرية وتكنولوجيا الأمر الذي استوجب على الجزائر دخول عالم الاستثمار الأجنبي بحثا عن هذه الطاقات المتطورة من حيث التكنولوجيا و كدا توفر راس المال حيث يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني, وإنشاء المدن الصناعية وإيجاد حل لمشكلة البطالة, وتحسين الإنتاجية من خلال ما يجلبه الاستثمار من تكنولوجيا ومعدات حديثة, والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نمو القطاع الصناعي. لهذا تسعى الجزائر إلى اتخاذ التدابير اللازمة ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق المحلي، بهدف التحكم في عملية التحول لاقتصاد السوق وليبرالية الاقتصاد الوطني، حيث يتم ذلك بإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار، وبعث الهياكل والأجهزة اللازمة لتطوير وتنمية الاستثمار هذه التغيرات الجوهرية أدت إلى ازدياد الدور الذي تلعبه الاستثمارات في القطاع الصناعي.

للوصول الى مستوى من التطور الصناعي في الجزائر تطلب منها البحث عن مصادر تمويل من الداخل والخارج, لذلك اتجهت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل عملية التنمية بشكل اكبر والتسريع من تحقيقها. حيث يلاحظ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا ملحوظا حيث بلغت 1.081 مليار دولار في سنة **2005** ، لتواصل ارتفاعها على الرغم من تبعات الأزمة العالمية حيث بلغت 2.593 مليار دولار سنة 2008 إلا أن دلك لم يستمر حيث في سنة 2015 بسبب الظروف الأمنية في المنطقية العربية أدى إلى انسحاب المستثمرين الأجانب من المنطقة ككل فتم تسجيل التدفقات الاستثمارية بقيمة سالبة –**584** مليون دولار حسب إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عن التدفقات الاستثمارية للجزائر لكن الأيادي الاستثمارية عادت للرجوع بقوة إلى الجزائر في سنة 2016 حيث سجلت قيمة التدفقات الاستثمارية 1.635 مليار دولار لكنها انخفضت نسبيا في سنة 2017 حيث سجلنا 1.203 مليار دولار من التدفقات الاستثمارية نظرا لعودة الهدوء و الأمن للمنطقة العربية.

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر؟

1.1.فرضية الدراسة: تستند فرضية الدراسة على مايلي:

"تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر".

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الصناعي في الجزائر و عرض أثر الاستثمار الأجنبي المباشر عليه, من خلال توضيح تطور القطاع الصناعي خلال فترة الدراسة 2000-2016 حيث تُطبق هذه الدراسة في الجزائر بسبب الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي في التأثير على القطاع الصناعي, إضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر بتطوير القطاع الصناعي في المدة الأخيرة سعيا للابتعاد عن عائدات النفط التي أصبحت تتعرض لهزات قوية في الأسعار و هدا من اجل الوصول إلى استقرار الاقتصاد الوطني بعيدا عن هذه الهزات لأسعار النفط, مما استدعى ضرورة البحث عن أسباب نمو القطاع الصناعي، خلال الفترة الزمنية (2000-2016) وفقًا لمدى توفر البيانات.

في دراستنا هذه اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة من خلال توضيح تطور القطاع الصناعي في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي استنادا إلى الدراسات السابقة في الموضوع، وذكر المحددات الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تؤثر في تطور القطاع الصناعي, كما تعتمد الدراسة على الأسلوب القياسي لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر. حيث يتناول الإطار النظري تطور القطاع الصناعي في الجزائر, وبيان مساهمة نمو القطاع الصناعي في إجمالي الناتج الخام, إضافة إلى التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تطوير الصناعة في الجزائر. ثم تأتي الدراسة التطبيقية لتوضح العلاقة بين هذين العنصرين و مدى تأثير الاستثمار الأجنبي في تنمية الصناعة في الجزائر.

2.تطور القطاع الصناعي في الجزائر

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة خارج قطاع المحروقات والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية و هذا يكون بفضل تكوين قاعدة صناعية تتواكب مع التطورات التكنولوجية الحاصلة و معايير الجودة العالمية في الإنتاج الصناعي لكن لم توفق في ذلك كونها لحد ألان تعتمد على مداخيل المحروقات المرهونة بمستويات الإنتاج و بتطور الأسعار في السوق الدولية.

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة حيث تطور هذا القطاع يؤدي للمساهمة إلى جانب قطاع المحروقات في الرفع من مستوى الناتج المحلي و الفردي حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على

الاستمرار في المدى الطويل" (عبد الحليم محيسن, 2014) يتشكل القطاع الصناعي من العديد من الصناعات منها الإستخراجية والتحويلية، فالصناعات الاستخراجية هي التي تتولى استخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها، أما الصناعات التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، إضافة إلى الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية, الصناعة التحويلية تحتل مكانة جد هامة كونها تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات.

شهدت فترة محل الدراسة 2000-**2016** تحولات جذرية على عدة مستويات أهمها مستوى الاستقرار بداية من2005 و الذي سمح بدوره ببداية دخول المستثمرين الأجانب إلى الجزائر إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 28 دولار سنة 2003 إلى حوالي 112,9 دولار سنة 2011 حسب ما أعدته التقارير السنوية لبنك الجزائر.

تُدرك الجزائر تأثير تطور القطاع الصناعي على الناتج المحلى الإجمالي، إذ أن زيادة تطور القيمة المضافة القطاع الصناعي ، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحسين مستوى رفاهية المجتمع الجزائري. فبدون بناء صناعات وطنية قوية ومستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة الإنتاج الصناعي، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر, يُوضح الشكل(1) نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015).

الشكل 1: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة(2001-2016).

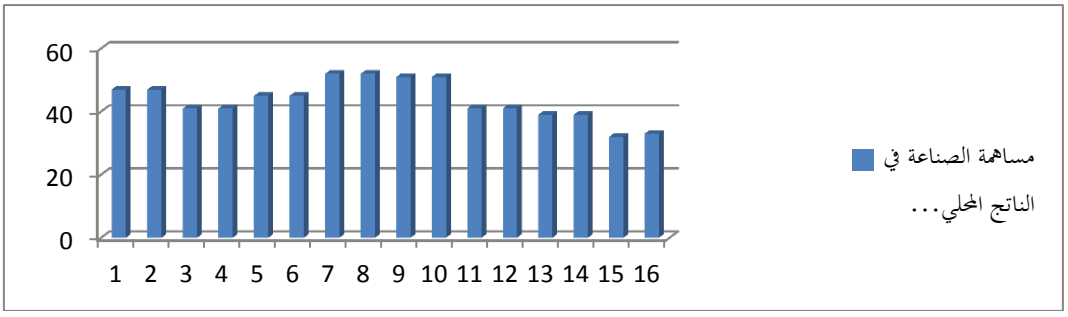

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات, 2017.

من الشكل يتضح أن مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تميزت بعدم الاستقرار خلال هذه الفترة, حيث سجلت قيمة مضافة معتبرة بلغت 47 % في 2001 لكنها تراجعت بسرعة في 2002 الى 41% ثم بزيادة دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلاد أدى إلى رفع هذه النسبة حيث وصلت إلى ذروتها حوالي 52 % بين سنتي 2006 و 2008 هذا نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية مع ارتفاع مستوى الإنتاج العالمي للنفط حيث ارتفعت نسبة صادرات الجزائر من النفط من حوالي 1,3مليون برميل في اليوم سنة 2004 إلى حوالي 1,43مليون برميل سنة 2006 لكن عادت إلى عدم الاستقرار و لا زالت في التراجع لحد الآن منذ 2010 أين تم تسجيل مساهمة القطاع لأقل من 40% نتيجة أيضا لسبب تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج الصناعي و يظهر ذلك جليا على مساهمة قطاع الصناعة التحويلية أين انخفضت هذه الأخيرة إلى 4% فقط كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ابتداءا من سنة 2006, بينما تساهم الصناعة الاستخراجية بحصة الأسد أكثر من 90% في الناتج المحلي الخام إذ مساهمتها بلغت ذروتها بين 2006 و 2009 نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية التي تعتبر أهم عناصر الصناعة الاستخراجية مع ارتفاع مستوى إنتاج الجزائر للنفط لأكثر من 1,43مليون برميل لكن انخفضت هذه النسبة إلى % 36 فقط في الناتج المحلي الإجمالي و استمرت في الانخفاض إلى دون ذلك وكانت مساهمتها في 2015 ب % 28 فقط, هذا التدهور في صادرات الجزائر أنهك خزينة الدولة نتيجة انخفاض احتياطي الصرف مما أدى إلى محاولة بعث روح الاستثمار بشقيه المحلي و الأجنبي ابتداء من سنة 2016 بعد النكسة التي أصابت الاقتصاد الوطني في 2015 و التي تمثلت أساسا في انخفاض أسعار النفط من جهة و هروب المستثمرين الأجانب نتيجة لذلك و للأوضاع السياسية و الامنية السائدة في المنطقة العربية ككل حيث كانت التدفقات الاستثمارية سنة 2015 سالبة -584 مليون دولار. لذلك لجأت الجزائر إلى وضع المزيد من التحفيزات للمستثمرين للنهوض بقطاعها الصناعي.

الشكل 2:مساهمة الصناعة الاستخراجية و التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (2001-2016).

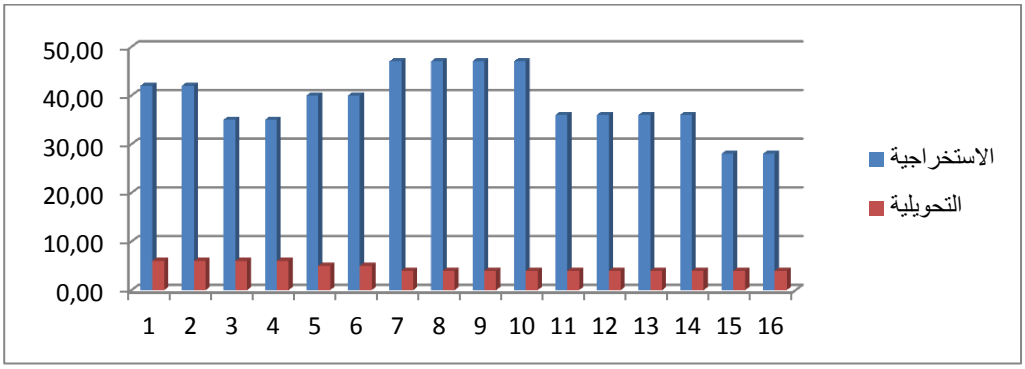

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ,**N°197/2016**, ص 39-53.

حسب ما يوضحه الرقم الاستدلالي العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات نجد انه لا يزال يعاني من الركود وتدني من سنة لأخرى في مستوى الأداء و الإنتاج, ويمكن إرجاع السبب في ذلك الى السياسات التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة, حيث بدراسة قانون المالية نجد أنها كانت تخصص قدر كبير لقسم التسيير عوضا عن التجهيز, و هذا النقص و سوء التسيير لأموال الدولة أدى إلى تدهور مستوى إنتاجية المصانع رافقه ارتفاع للأسعار و من جهة أخرى الأموال المتزايدة الممولة لقسم التسيير أدت إلى تضاعف مستوى التضخم و تخفيض قيمة العملة الوطنية من اجل رفع جاذبية المنتجات الوطنية حتى تساهم في مستوى الصادرات الوطنية, كما أن إستراتيجية النمو حسب سياسة الدولة تتم في قطاع على حساب قطاع آخر مما أدى إلى اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي. أما فيما يخص مساهمة القطاعات المختلفة للصناعة نجد ثلاث قطاعات فقط تساهم في هذا الرقم الاستدلالي العام وهي قطاع المحروقات بنسبة 89,9%، وتأتي في المركز الثاني صناعة مواد البناء بنسبة 81,3%، ويليها قطاع المناجم والمحاجر بنسبة 73,7%، أما الصناعات الغذائية والتبغ نسبة 56,8%, أما باقي الصناعات الأخرى فتساهم بنسبة 48%.

الشكل 3: تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2001-2016

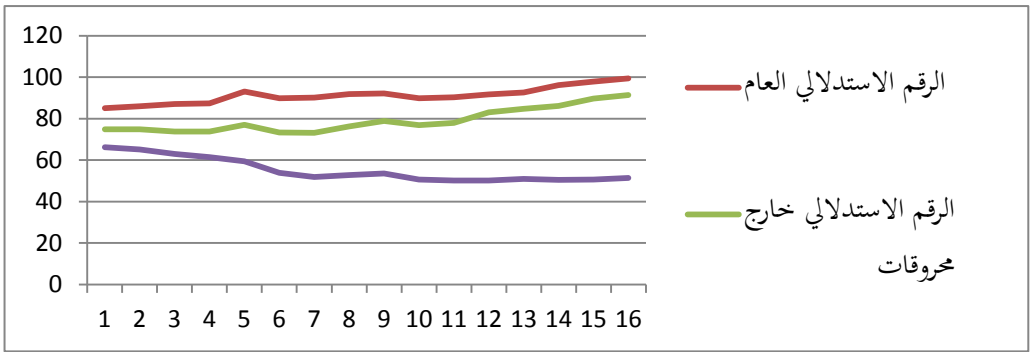

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ,2017.

3.دور الاستثمار الأجنبي في تطوير القطاع الصناعي:

عملت الجزائر خلال مرحلة التسعينيات على بذل مجهودات كبيرة و ذلك فيما يخص المجال القانوني و الاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب، حيت كرست حرية الاستثمار كمبدأ من جهة، وعملت على تحفيزها من جهة أخرى، فقامت الدولة بإصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر خلال هذه الفترة و ذلك في إطار سياسة صناعية تهتم بإنشاء و بزيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر أهمها الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 15-07-2008 المعدل و المتمم للامر01-03 المؤرخ في 20-08-2001 والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات, الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية, حيث تم تسجيل خلال الفترة 2002-2012 حوالي 32004مشروع استثماري منها 31638 مشروع تابع للقطاع الخاص بنسبة **99 %**، بينما بلغت عدد المشاريع التابعة للقطاع العمومي 328 مشروع بنسبة **1%** أما عدد المشاريع المختلطة في إطار الشراكة فقد بلغ 38 مشروع، يتوضح من خلال هذه الأرقام أن كل التحفيزات و التسهيلات التي قامت بها الدولة في الآونة الأخيرة لم تكن كافية لتشجيع و جذب الاستثمارات الأجنبية. فبالرغم ما جاء به قانون الاستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية لصالح المستثمرين وذلك قصد جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملائمة واستقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية نلاحظ من الشكل (4) أن حجم التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي لم ترتفع إلا بعد سنة 2005 لتواصل ارتفاعها حتى سنة 2009 أين بلغت التدفقات الاستثمارية ذروتها 2.754 مليار دولار لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها

الجزائر أكبر حجم تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إثر تبعات الأزمة المالية, لترتفع سنة 2016 حيث حققت 1.635 مليار دولار بعد النتائج السلبية لسنة 2015 حسبما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2017 حول الاستثمار في العالم.

الشكل 4:حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي خلال الفترة 2000-2017

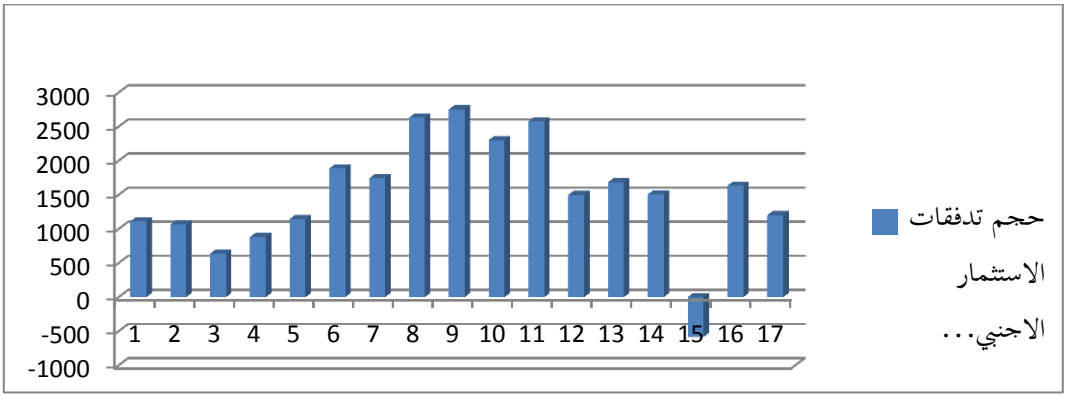

المصدر: تقرير الامم المتحدة للتجارة و التنمية

ذلك راجع إلى مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر، و هذا بعد شروعها في الإصلاحات الاقتصادية في الوقت الحالي , لكن بدراسة نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج الخام الموضحة في الشكل رقم (5) لا يسعنا إلا القول أن الجزائر لا تزال متأخرة بشان الإصلاحات التي تقوم بها لدعم و تحفيز الاستثمار الأجنبي و أن هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي وهذا يوضح بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز ويتطلب مزيد من التحسين. حيث انه أقصى نسبة مساهمة للاستثمار الأجنبي كانت في سنة 2009 و قد بلغت 2% فقط ثم تراجعت بعد ذلك و مع مضاعفة الجزائر لسياسة التحفيزات سنة 2016 للمستثمرين الأجانب استطاعت استقطاب بعضهم لتحسن من نسبة المساهمة إلى 0,99% فقط في الناتج المحلي الإجمالي لذلك يبقى الوضع الاستثماري في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب المزيد من المستثمرين و خاصة في القطاعات الصناعية الحساسة كالطاقة و الصناعات الالكترونية و غيرها.

الشكل 5: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2001-2016

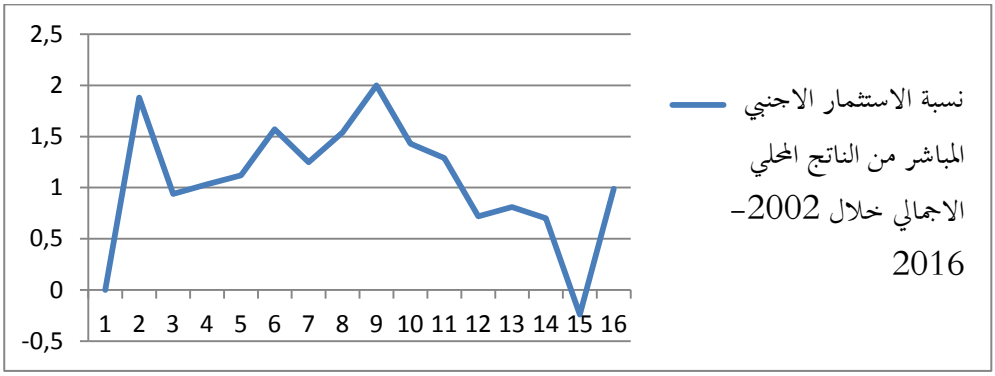

المصدر: حسب تقارير البنك الدولي www.banquemondiale.org

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تطور القطاع الصناعي أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، و النمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما و يعتبر أحد محدداته. كدراسة Markusenو(1997)Venables التي خلصت نتائجها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كمحفز للتنمية الصناعية بشكل عام, وتوصلت إلى أن توفير الظروف الملائمة لوجود الاستثمار الأجنبي يحفز ويخدم نمو التنمية الصناعية ,في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تطور القطاع الصناعي حيث نجد دراسة الشرع (2006), على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي التي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثار سلبية على الدول العربية نتيجة استغلال الموارد الاقتصادية المتوفر لديها لصالح الدول الأجنبية، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القطاع الصناعي .هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على هذا القطاع, ففي نفس هذا الإطار توصل"رفيق نزاري " في الدراسة التي قام بها بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب "و ذلك خلال الفترة 1991-2005، و التي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا و قد أثبت عدم استفادة و استغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية أما المغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

4.نموذج الدراسة

سنعتمد نموذج الانحدار المتعدد لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي تبعا لدراسة لمياء عبد العزيز فهد الفليج (2012) وكذا استنادا لدراسة عبد العظيم عبد الواحد الشكري (2015) و إدراج النموذج في البرنامج الإحصائي **(Eviews)** للحصول على نتائج الدراسة . حيث قمنا بصياغة المعادلة التالية:

$$\mathbf{VAI} = C + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{FDI} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{CFG} + \boldsymbol{\beta_3}\mathbf{TRAD} + \boldsymbol{\beta_4}\mathbf{PP} + \boldsymbol{\beta_5}\mathbf{LAB} + \boldsymbol{\xi}$$

حيث:

VAI= نمو القطاع الصناعي، مُقاسًا بإجمالي القيمة المضافة بالمليون دينار جزائري**Valeur Ajoutée, Industriel.**

FDI= الاستثمار الأجنبي المباشر، مُقاسًا بإجمالي القيمة المضافة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالمليون دولار امريكي **Investissements Directs Etrangers**

CFG= اجمالي تكوين راس المال الثابت, مقاسا باجمالي الاستثمار المحلي بالدولار الامريكي **Capital Fixe Global.**

TRAD= التجارة الخارجية, مُقاسًا بالانفتاح التجاري بنسبة مئوية **Commerce International**.

PP= أسعار النفط بالدولار الامريكي لكل برميل. **Les Prix du Pétrole**

LAB=القوة العاملة, مقاسة بنسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى مجموع العاملين في الاقتصاد الجزائري..**Main d'oeuvre Industriel**

ξ = **المتغير العشوائي**.

5.**متغيرات النموذج:**

يتضمن النموذج القياسي على متغير تابع يتمثل بنمو القطاع الصناعي، ومتغير مستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك متغير مستقل ثاني وهو التجارة الخارجية، بينما المتغير المستقل الثالث فيعبر عن التمويل الصناعي والمتغير المستقل الرابع عبارة عن أسعار النفط، والمتغير المستقل الخامس يمثل عن القوة العاملة في المصانع وسيتم التطرق إليها بشكل مبسط..

5 .1نمو القطاع الصناعي: يعبر عن متغير القطاع الصناعي بمؤشر إجمالي القيمة المضافة **(VAI)** و تعبر هذه القيمة عن مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الإجمالي للجزائر و تقدر هذه القيمة المأخوذة للدراسة بالمليون دينار جزائري ، هذه البيانات الخاصة بنمو القطاع الصناعي تم تحصيلها من الديوان الوطني للاحصائيات. وبناءً على دراسة (السعيد & سمير, 2000)، يعد إجمالي

القيمة المضافة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي ،. وهو يعتبر من أفضل المقاييس لقياس حجم القطاعات الاقتصادية.

2.5.الاستثمار الأجنبي المباشر: تم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)** بمؤشر إجمالي القيمة المضافة لصافي لتدفقات الاستثمار بالمليون دولار أمريكي, وبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر مستمد من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية, وبناء على دراسة (بندر, 2004) و دراسة رفيق نزاري (2005) يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من إحدى السياسات التي تنتهجها الدولة لتساهم في نمو القطاع الصناعي وتنويع إنتاجه, وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع نمو القطاع الصناعي في الجزائر, وبما يتوافق مع فرضية الدراسة.

5 .3. اجمالي تكوين رأس المال الثابت: يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، وغيرها)؛ ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية, يعبر عن هذا المتغير في النموذج بالرمز **(GFC)** و تم قياسه بإجمالي الرأس المال المستعمل بألف الدولار الأمريكي انطلاقا من نشريات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

5 .4.التجارة الخارجية: يعبر عن متغير التجارة الخارجية **(TRAD)**بمؤشر صادرات السلع و الخدمات (نسبة من إجمالي الناتج المحلي) , وهو عبارة عن إجمالي الصادرات مقسوم على الناتج المحلى الإجمالي, وبيانات التجارة الخارجية من البنك الدولي اعتمادا على نشريات سنة 2018. وبناء على دراسة (عاشور, 2011), تساهم التجارة الخارجية في زيادة تصدير السلع الصناعية للخارج مما يؤدي إلى نمو القطاع الصناعي.

5 .5.القوة العاملة في المصانع : العاملون في القطاع الصناعي العام أو الخاص يتلقون تعويضات على شكل أجور, أو رواتب, أو عمولات, أو تعويضات عينية و بالتالي هذا المتغير يمكن أن تؤثر تغير نسبته في القطاع على تطور هذا القطاع و على القيمة المضافة التي يمكن أن ينتجها و التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة فبناءً على دراسة (الخطيب, 1997)، تساهم زيادة القوة العاملة في المصانع بشكل ايجابي وقوي على نمو وإنتاجيه القطاع الصناعي. تم حساب قيمة هذا المتغير **(LAB)**على شكل

نسبة العاملون في القطاع الصناعي إلى مجموع العاملين بشكل عام في الاقتصاد الجزائري انطلاقا من معطيات البنك الدولي اعتمادا على نشريات سنة 2018.

5 .6اسعار النفط: يعبر عن أسعار النفط **(PP)** بالدولار الامريكي لكل برميل, وبيانات أسعار النفط من منظمة أوبك, وبناء على دراسة (المحتسب, 2009), يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الدخل القومي للدول المنتجة, مما يساهم في ارتفاع مخصصات القطاع الصناعي في الجزائر.

6.نتائج الدراسة:

6 .1. قياس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار جذر الوحدة:

قبل انجاز الاختبار بطريقة المربعات الصغرى العادية علينا أولا إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام برنامج (Eviews 10) و ذلك لاختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة حتى لا تكون نتائج اختبار الانحدار بشكل وهمي و إنما يكون تقدير النموذج القياسي بشكل صحيح. هناك عدد من الاختبارات التي تستخدم لهذا الغرض سنقوم هنا بإجراء اختبار جذر الوحدة **The Unit Root Test** تجنبا كما ذكرنا سابقا لمشكلة الانحدار الزائف, اختبار جذر الوحدة يحتوي على عدة اختبارات كلها تؤدي نفس الوظيفة و هي قياس استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات لذلك لن نجري جميع الاختبارات و إنما نركز على اختبار ديكي فولر الموسع و هو الأكثر استعمالا في البحوث المتعلقة بقياس استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات.

جدول 1: نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

المتغير	ADF		PP	
	Level	**First Difference**	**Level**	**First Difference**
VAI	−2.4563 0.3419	−4.5298 0.0127**	−2.4563 0.3419	−4.6461 0.0104**
FDI	−4.1817 0.0218**	−5.8432 0.0014***	−4.1817 0.0218**	−6.9723 0.0002 ***
TRAD	−1.3288 0.8441	−4.0639 0.0285**	−1.3288 0.8441	−4.1120 0.0262**
LAB	−0.8031 0.9447	−3.4843 0.0838*	−0.0132 0.9919	−12.3758 0.0000 ***
PP	−1.2323 0.8695	−4.3914 0.0212**	−1.2800 0.8575	−5.1676 0.0043***

***الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 1%, **الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 5%, *الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 10%.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغيرات كلها التابعة و المستقلة أي أن جميع المتغيرات المؤثرة على القطاع الصناعي بالجزائر للمدة 2000-2017 ظهرت كلها غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية 1%, 5 %, 10% و ذ لك بإجراء التحليل عند مستوى السلسلة سواء بإجراء اختبار ADF الموسع بوجود حد ثابت و اتجاه عام أو بوجود القاطع فقط و حتى باختبار ADF البسيط , و لكن عند اخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية كلها و بوجود الحد الثابت و اتجاه العام ظهرت جميع السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة أو بمعنى آخر مستقرة عند جميع مستويات المعنوية 1%, 5 %, 10% و تعتبر خالية من جذر الوحدة.

6 .2تحليل نتائج أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 2000-2017

يعبر الجدول(2) عن نتائج اختبار نموذج العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي بالقطاع الصناعي و المتغيرات الأخرى المفسرة له في الجزائر. يتضح من الجدول (2) على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع؛ وذلك بسبب ارتفاع قيمة (R^2), حيث بلغت قيمة هذا المعامل 78,59%, كما يشير معامل التحديد(R^2) الذي يظهر تفسير المتغيرات المستقلة المختارة في

النموذج في حدود 72 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (**VAI**) ، هذا يعني أن بعض العوامل المؤثرة في نمو القطاع الصناعي في الجزائر تم تناولها في بحثنا هذا, والنسبة المتبقية تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية (**C**) و التي تعتبر مهمة كونها معنوية و نسبة تأثيرها على القطاع الصناعي مرتفعة حيث تبين أنها تؤثر بالإجمال بمعامل 48.65 في التغير الذي يحدث على مستوى التطور الصناعي من سنة لأخرى.

كما تظهر النتائج أيضا أن قوة هذا النموذج الذي يدرس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي بلغت **F** المحسوبة قيمة 11,93 عند مستوى دلالة 1%, ويدل ذلك إلى جودة النموذج القياسي ككل, أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائيا. كما أن قيمة معامل الخطأ Durban-Watson (DW) تشير إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي إذ تساوي 1,91 قريبة من 2, لذلك يمكن الاعتماد على هذه النتائج في الحكم على قبول أو رفض الفرضية.

بالنسبة للعلاقة بين المتغير التابع **(VAI)** الذي يمثل نمو القطاع الصناعي، والمتغيرات المفسرة له يتضح معنوية القوة العاملة في المصانع, في حين لم تثبت معنوية بقية المتغيرات. يشير الجدول(2) إلى عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر مع معامل سلبي الغير متوافق مع الفرضية، حيث بناءاً على قيمة (Prob t-stat) للمتغير المستقل(**FDI**) والتي قيمتها تساوي (0.1271) و هي قيمة اكبر من مستويات المعنوية كلها تبين أن المتغير غير معنوي، وهذا يعنى عدم قبول أي رفض فرضية الدراسة.

يبين المتغير المستقل(**TRAD**) الذي يمثل التجارة الخارجية، أن العلاقة بينه وبين نمو القطاع الصناعي(**VAI**) علاقة طردية، أي أنه إذا تغير نمو القطاع الصناعي بنسبة 1% تغير مؤشر العوائد على الصادرات من المنتجات الصناعية بنسبة 12,32%. نفس الشيء مع المتغير المستقل(**LAB**) والذي يمثل نسبة اليد العاملة في الصناعة بنمو القطاع الصناعي(**VAI**) هي علاقة طردية, أي أنه التغير الايجابي المتزايد لنسبة اليد العاملة في المصانع تساهم بشكل كبير جدا في نمو القطاع الصناعي.

جدول 2: نتائج النموذج القياسي لتاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي

Dependent Variable: VAI
Method: Least Squares
Date: 01/26/21 Time: 20:49
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	48.65982	18.37101	2.648728	0.0201
FDI	-1.822332	1.118006	-1.629984	0.1271
TRAD	0.123257	0.326160	0.377905	0.7116
LAB	1.434277	0.462590	3.100532	0.0084
PP	-0.523864	0.446282	-1.173840	0.2615

R-squared	0.785994	Mean dependent var	91.30556
Adjusted R-squared	0.720145	S.D. dependent var	4.403938
S.E. of regression	2.329740	Akaike info criterion	4.759524
Sum squared resid	70.55996	Schwarz criterion	5.006849
Log likelihood	-37.83571	Hannan-Quinn criter.	4.793626
F-statistic	11.93646	Durbin-Watson stat	1.910433
Prob(F-statistic)	0.000271		

7.خاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن المتغير المستقل الأول الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي، بالتالي تم رفض الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة ,وتعود عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة حيث أعلى قيمة لصافي تدفقات الاستثمار بلغت 2746 مليون دولار أمريكي سنة 2009 ثم عادت إلى الانخفاض في السنوات التالية ,ومن جهة أخرى اغلب هذه الاستثمارات كانت مقتصرة على مشاريع القطاعات ريعية (قطاع المحروقات), بينما القطاع الصناعي خارج المحروقات محل الدراسة لم توجه له إلا بعض المشاريع نتيجة معاناة هذا القطاع من مشاكل عديدة تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي إليه كغياب القوانين و التشريعات التي تنظمه مما أدى إلى ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع, لكن في المقابل نجد أن القطاع الصناعي له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة والتقليص من نسبة البطالة.

ومن خلال ما تم التوصل إلية من نتائج , توصي الدراسة بالآتي :

- بضرورة سن الأنظمة والقوانين للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحيث تتسم بالوضوح، وذلك حتى يكون المستثمر الأجنبي على درايةٍ كافية، مما يسهل في عملية اتخاذ القرار. و كذا توجيهه نحو الصناعة خارج المحروقات و الابتعاد عن ريعية الاقتصاد و ذلك بوضع سياسات تنموية صناعية واضحة.

- بزيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من اجل تطوير القاعدة الصناعية في الجزائر, وبالتالي يساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيراداتها النفطية.

- بإعادة النظر في السياسة الاستثمارية المنتهجة في الجزائر و توجيهها للقطاع الإنتاجي.

8. قائمة المراجع:

-بعداش عبد الكريم،(2008), الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري ،أطروحة دكتورة، الجزائر.

-البنك الدولي,(2016), بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

- الديوان الوطني للاحصائيات, حوصلة احصائية,1962-2011.

- السعيد بريكة, نور الهدى عمارة,(2015), استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, العددالرابع, ام البواقي,الجزائر.

-شبانة نادية,(2016), دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, ام البواقي, الجزائر.

-شهرزاد زعنيب، (2008), الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع أفاق, مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، العدد 08 بسكرة ,الجزائر.

-عبد العظيم عبد الواحد الشكري,(2016), القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2000-2014, مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقصادية, العدد4.

-عبد الحليم محيسن،(2014), القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، أبوظبي.

- لمياء عبدالعزيز فهد الفليج, نشوى مصطفى علي,(2012), أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية, جامعة الملك سعود.

-مخضار سليم, (2018),دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية, اطروحة دكتوراه, تلمسان,الجزائر.

-محمود فوزي شعوبي, اسماعيل بن قانة,(2014), دراسة سلوك مساهمة القطاعات الاقتصادية في اجمالي الناتج الخام للفترة 1974-2010, جامعة بشار, الجزائر.

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية,(2017)، تقرير الاستثمار العالمي.

أثر تطبيق سياسة التيسير الكمي على سعر صرف الدينار الجزائري

The Impact of Applying the Quantitative Easing Policy on Algerian Dinar's exchange –rate

ط.د.سماعيلي سفيان [1*]، أ.د.بويهي محمد [2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر) ،مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية، smaili.soufyane@univ-alger3.dz

[2] المركز الجامعي اليزي (الجزائر)، bouihiM74@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تعتبر الية التيسير الكمي من اهم ادوات السياسة النقدية غير التقليدية التي تلجأ اليها حكومات الدول بهدف اعادة تنشيط اقتصاداتها و مجابهة مختلف الازمات الاقتصادية ، حيث يتطلب نجاح و فعالية هذه الآلية وجود بنية تحتية اقتصادية جيدة و ظروف ملائمة ، وفي ظل عدم توفر هذه الاخيرة يصبح تطبيق هذه الآلية يؤدي الى تعرض الاقتصاد الى العديد من الاثار السلبية ،و بالتالي عدم فعالية ونجاح تطبيق هذه السياسية و تعرض الاقتصاد لمخاطر أخرى كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري.

هذا ما جعل الحكومة الجزائرية تلجأ الى استخدام هذه الالية والتعرض لتداعيات خطيرة على المستوى العام لأسعار مما نتج عنه أيضا ارتفاع في معدل التضخم و البطالة بالإضافة الى الانهيار المستمر لقيمة الدينار الجزائري الذي أدى الى ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ، هذا ما يظهر الاثر السلبي الواضح لآلية التيسير الكمي على سعر صرف الدينار الجزائري .

الكلمات المفتاحية : تيسير كمي ؛ سعر صرف ؛ اقتصاد الجزائر ؛ أزمة اقتصادية ؛ سياسة نقدية غير تقليدية.

تصنيف JEL: F31 ، F68 .

*المؤلف المرسل

Abstract:
The mechanism of the quantitative easing is an essential unconventional monetary policy used to revive economy and fight economical crises. Its validity lies in the strong economical bases and suitable circumenstances. Yet, the absence of these conditions can negatively affect economy. This is the case of Algeria. By which, this mechanism leads to a dangerous decrease in prices, inflation, unemployment and the continual decrese of the Algerian dinar. Thus, the Algerian citizen's purchasing capacity will diminish, demonstrating the mechanism's negative impact on the Algerian Dinar's exchange-rate.
Keywords: quantitative casing**;** exchange-rate**;** Algeria economy**;** Economic crisis**;** unconventional monetary policy.
JEL Classification Codes: F31, F68.

1. مقدمة:

كانت الأزمة العالمية لسنة 2008 من اهم الاسباب الرئيسية التي ادت الى حدوث العديد من الاضطرابات الاقتصادية في العديد من دول العالم مما جعل معظم هذه الدول تبحث عن آليات فعالة تهدف الى التقليل من العواقب الناجمة عن الانهيار المالي و النقدي الناتج عن آثار هذه الأزمة على اقتصاديات الدول ، و كانت آلية التيسير الكمي من بين أهم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي استخدمتها العديد من الدول كحل للتقليل من نتائج هذه الازمة العالمية على اقتصاداتها و التصدي لمثل هذه الأزمات.

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت تطبيق هذه الآلية بغرض التصدي للاضطرابات و التحولات الاقتصادية المفاجئة نتيجة التعرض لأثار الأزمة البترولية سنة 2014 ، التي أدت إلى تسجيل عجز في والميزانية مما جعل الحكومة الجزائرية تلجأ إلى تطبيق هذه الآلية نتيجة الآثار الإيجابية التي حققتها هذه الآلية على كل من الاقتصادين الامريكي و الياباني ، دون مراعات الخصائص التي يتميز بها هذين الاقتصادين مقارنة بالاقتصاد الجزائري ، خاصة امام ضعف قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الاجنبية الاخرى كالدولار الامريكي و الين الياباني ، ومن خلال هذا يمكننا ان نطرح التساؤل التالي :

. ما مدى تأثير آلية التيسير الكمي على الاقتصاد الجزائري ككل ، وعلى سعر صرف الدينار الجزائري خاصة ؟

. وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الفرضية التالية :

لجأت الجزائر الى تطبيق سياسة التيسير الكمي بهدف تنشيط اقتصادها ، و التصدي للصعوبات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 2014 .

. نظرا لحداثة و خصوصية موضوع الدراسة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجل ابراز فعالية سياسة التيسير الكمي في مواجهة بعض الازمات التي تعرضت اليها بعض دول العالم المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية و اليابان و دول الاتحاد الاوروبي ، ومقارنة فعالية هذه السياسة بالنسبة للدول النامية كالجزائر مع التركيز على اثر تطبيق سياسة التيسير الكمي على سعر صرف الدينار الجزائري ، حيث تم كل هذا من خلال الرجوع الى مختلف المراجع المحلية و الاجنبية المتاحة ، كالكتب و المذكرات ، و الرسائل العلمية و الملتقيات ، و المواقع الالكترونية ... الخ ، حيث تم تقسيم هذه الدراسة كالتالي :

. المحور الأول : الاطار النظري لسياسة التيسير الكمي

. المحور الثاني : سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه

. المحور الثالث : تطبيق سياسة التيسير الكمي واثره على أسعار الصرف .

2. الإطار النظري لسياسة التيسير الكمي :

تعتبر سياسة التيسير الكمي من ادوات السياسة النقدية الغير تقليدية الحديثة نسبيا ، و التي أصبحت تلجأ إلى تطبيقها عدة دول في الآونة الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 ، هذا ما جعل معظم هذه الدول تستخدم هذه السياسة كآلية تهدف للخروج من هذه الأزمة ، و بهذا أصبحت سياسة التيسير الكمي من أهم الإجراءات الحديثة التي تستخدم في إدارة الأزمات الاقتصادية .

1.2. تعريف سياسة التيسير الكمي : " Quantitave Casing "

اختلفت و تعددت التعاريف التي تعرف هذه السياسة نظرا لاعتبارها من بين السياسات الحديثة ، لهذا لم يتم تحديد تعريف شامل و موحد لسياسة التيسير الكمي مما يجعلنا نتطرق لعدة تعاريف أهمها :

- **التعريف الاول :** تعتبر سياسة التيسير الكمي من السياسات النقدية غير التقليدية و التي تلجأ إليها البنوك المركزية بغرض تنشيط الاقتصاد عند عجز السياسة النقدية و عدم فعاليتها (رمزي، 2019، صفحة 51) ، ويتجلى الهدف الأساسي من استخدام هذه السياسة في زيادة المعروض النقدي بعد عجز آلية تخفيض معدلات الفائدة بهدف خلق حركية تؤدي الى تنشيط الاقتصاد .

- **التعريف الثاني :** تتجلى سياسة التيسير الكمي في قيام البنك المركزي بعملية شراء سندات الخزينة و مجموعة من الأوراق المالية تعود ملكيتها الى احدى البنوك التجارية أو المؤسسات المالية بهدف توفير السيولة و تعزيز احتياطات البنوك هذا من جهة ومن جهة أخرى تعمل أيضا في نفس الوقت على الزيادة من العرض النقدي و رفع قيمة تلك الاصول (يونسي و مدوخ، 2019، صفحة 338).

- **التعريف الثالث :** هي عبارة عن ذلك الإجراء الذي تقوم به احدى البنوك المركزية بغرض التخفيف من الآثار التي تنتج عن الركود الاقتصادي ، ويكون هذا الاجراء عن طريق اصدار كمية جديدة من النقود و طرحها في الاقتصاد دون مقابل ، حيث تم استعمال هذه السياسة لأول مرة من قبل الولايات المتحدة و اليابان و المملكة المتحدة بهدف التقليل من آثار الازمة المالية لسنة 2008 من خلال طبع 1700 مليار دولار (صاري، 2018، صفحة 168) .

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا أن نعرف سياسية التيسير الكمي بأنها :

عبارة عن إحدى أدوات السياسية النقدية غير التقليدية التي تلجأ البنوك المركزية الى استخدامها في حالة عدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في مواجهة إحدى الأزمات المالية و عجزها عن تنشيط الاقتصاد ، حيث يرتكز مبدأ سياسة التيسير الكمي على ألية ضخ المزيد من الكتلة النقدية في الاقتصاد عن طريق شراء الموجودات المالية لدى الخزينة العمومية أو البنوك التجارية و المؤسسات المالية .

2.2. آليات و أدوات سياسة التيسير الكمي : (قنوات التأثير)

- **قناة التوقعات :** تعتمد هذه القناة أساسا على كسب ثقة الاعوان الاقتصاديون و جعلهم يتماشون و فقا للإجراءات المستقبلية التي تتخذها البنوك المركزية من خلال ابراز فعالية سياسة التيسير الكمي في المحافظة على الثقة المصرفية أثناء الأزمات المالية ، وهذا من خلال ابراز البنك المركزي للمستثمرين و المستهلكين ان اعتماد سياسة التيسير الكمي امرا مخطط و له نظرة مستقبلية تنسجم مع طموحاتهم و بالتالي اعادة الثقة لمختلف الاسواق ، هذا ما يعتبر الحل الوحيد في التخلص من حالة مصيدة السيولة و السيطرة على توقعات الاعوان الاقتصاديين (بودري، 2017، الصفحات 78-79).

و تجدر الاشارة الى ان تطبيق سياسة التيسير الكمي يعتمد بشكل مباشر على مصداقية البنك المركزي في تنفيذ هذه السياسة ، وقدرته على التحكم في توقعات الاعوان الاقتصاديين .

- **قناة النقود :** اذا تطرقنا الى سياسة التيسير الكمي من الجانب النظري للنقود فنجدها عبارة عن تأثير مباشر في العرض النقدي ، وقناة عبوره يمكن تحليلها عن طريق مبدأ المضاعف النقدي (بخاري، 2001، صفحة 213)، حيث أن هذا المبدأ ينص على أن كل تغير في القاعدة النقدية يصحبه تغيير في حجم الكتلة النقدية أيضا ، ومن شروط تطبيق هذا المبدأ وجود استقرار في الزمن و سرعة دوران النقد ، في حين أن شرط الاستقرار هذا غير متاح دوما في الواقع .وهذا ما حصل لبعض الاقتصاديات العالمية خلال الازمة المالية لسنة 2008 ، حيث شهدت هذه الاقتصاديات تغيرات على مستوى القاعدة النقدية أكبر من التغيرات التي حصلت في الكتلة النقدية ، ويرجع سبب هذا لعدم استقرارية المضاعف النقدي ، هذا ما يجعلنا نقول ان المضاعف النقدي غير قادر دوما على تفسير آثار سياسة التيسير الكمي إلا إذا توفرت شروط الاستقرارية (استقرارية هذا المضاعف) في الاقتصاد محل الدراسة (غدير، 2010، صفحة 21).

- **قناة سعر الاصول :** تنص هذه القناة على ان السياسة النقدية التوسعية تؤدي حتما الى الزيادة في اسعار الاصول ، حيث يرجع هذا الارتفاع في الاصول الى ارتفاع قيمة السندات و راس المال نتيجة زيادة في الطلب على شراء الاصول ، وتتم هذه الآلية وفق اربع قنوات هي قناة التوقعات ، السيولة ، قناة تعديل المحفظة ، وقناة المدة (العشي و صديقي، 2018، صفحة 255).

ومن خلال قناة السيولة يقوم البنك المركزي بإصدار نقدي جديد للبنوك مقابل الاصول طويلة الاجل مما يساعد البنوك في اقبالهم على زيادة تقديم القروض للمستثمرين من افراد و شركات .

ان الزيادة في شراء الاصول طويلة الاجل تجعل البنك المركزي عبر هذه القناة يعمل على تقليل معدلات العائد على هذه السندات نتيجة لندرة عرضها و بالتالي ارتفاع اسعارها الامر الذي يدفع بالمستثمرين الى شراء سندات مشابهة في الخصائص من حيث المخاطرة و مدة الاستحقاق و هو ما يخفض من معدل العائد على الأصول الأخرى أيضا مما يزيد من حجم الإقراض ، هذا ما يؤدي الى التقليل من المخاطر و تمكين المستثمرين من تحقيق توازن محافظهم الاستثمارية عبر هذه القناة و التي تعرف بقناة تعديل المحفظة الاستثمارية .

اما قناة تعديل المحفظة تحتاج الى قناة المدة الزمنية حتى تكون فعالة ، لأن عملية شراء الأصول طويلة الأجل يساعد المستثمرين اصحاب هذه المحافظ في التقليل من المخاطر مما يؤدي الى التأثير المباشر على اسعار الاصول بواسطة سياسة التيسير الكمي .

- **قناة سعر الصرف :** تستطيع سياسة التيسير الكمي التأثير على أسعار صرف العملات ، لأنه في غالب الاحيان تستخدم هذه السياسة بعد عدم فعالية سياسة أسعار الفائدة ، و عن طريق قيام البنك المركزي بشراء الاوراق المالية بغية تفعيل سياسة التيسير الكمي مما يجعل عوائد هذه الاوراق المالية تنخفض وهذا يؤدي بالمستثمرين الى البحث عن شراء اوراق مالية اجنبية تحقق عوائد اعلى من التي تحققها عوائد الاوراق المالية المحلية ، مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على العملات الاجنبية مقارنة بالعملة المحلية مقابل تحسن في القدرة التنافسية (Gilbert, 2016, pp. 12-13) لصادرات البلد و التي ينتج عنها ارتفاع في أسعار السلع المستوردة و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم ، بالإضافة الى هذه القنوات توجد ايضا قناة السيولة و قناة تعديل المحفظة الاستثمارية و التي يتم استخدامها ايضا عند تطبيق سياسة التيسير الكمي.

2.2 .آثار تطبيق سياسة التيسير الكمي :

يؤدي تطبيق سياسية التيسير الكمي من طرف البنك المركزي الى التأثير الايجابي على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بالأزمات المالية ، لهذا تختلف اهداف سياسية التيسير الكمي من اقتصاد الى آخر.

1.2.2.إيجابيات تطبيق سياسة التيسير الكمي :

– خفض اسعار الفائدة طويلة الاجل على الاوراق المالية ذات العائد الثابت (zakaria, 2010, p. 7).

– العمل على زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية.

– اعادة تنشيط الاقتصاد من خلال خلق سيولة اضافية تنقذ بعض المؤسسات من الافلاس.

– توجيه أنظار المستثمرين و تشجيعهم على الإقراض لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في مختلف المجالات بهدف استعادة الثقة المصرفية للأسواق المالية و النظام المالي ككل (صاري، 2018، صفحة 175) .

2.2.2. سلبيات تطبيق سياسة التيسير الكمي :

- إحداث خلل يمس كل من الأسواق المالية عامة وأسواق الصرف بصفة خاصة .

- تأثر قيمة عملة البلد الذي اعتمد سياسة التيسير الكمي ، مما يحدث ارتفاع في أسعار السندات و العائدات و انخفاض قيمة العملة الوطنية مما يؤثر على القدرة الشرائية للأفراد مباشرة.
- ارتفاع في الدين العام نتيجة شراء البنك المركزي للسندات العمومية بطريقة غير مدروسة .
- سهولة تطبيق هذه السياسة مقارنة بالسياسات الأخرى ما يجعل التنبؤ بنتائج تطبيقها و تقييمها صعب، هذا ما يترتب عليه تأخر في اتخاذ الاصلاحات الهيكلية اللازمة للخروج من الازمة .
- زرع انعدام الثقة المصرفية في الأسواق ، الامر الذي يحدث تخوف المستثمرين وعدم ثقتهم في النظام المالي مما ينجر عنه انخفاض في معدلات الاستثمار و الادخار.
- يترتب عن تطبيق التيسير الكمي ارتفاع في المستوى العام و بالتالي المساهمة في رفع معدلات التضخم لأعلى مستوى مما هي عليه و بالتالي التعرض لآثار التضخم السلبية .
- تأثر اقتصاديات العديد من الدول المجاورة من خلال اعتماد هذه السياسة، اذ طبقت من طرف الدول التي تمتاز باقتصاد قوي كالولايات المتحدة الأمريكية .
- التأثير على قدرة الدخل في تلبية النفقات مما يولد مشاكل اجتماعية كالبطالة و خلق التوترات و الاحتجاجات من طرف افراد البلد المطبق لسياسة التيسير الكمي كحالة فنزويلا و الجزائر.
- تعرض ميزانية البنك المركزي لخسارة نتيجة تضاعفها عند شرائه للأوراق المالية طويلة الاجل (يونسي و مدوخ، 2019، صفحة 340) .

3. سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه :

يعد سعر الصرف من اهم العناصر التي تستخدم في اقتصاد اي دولة ، نظرا لأهميته البالغة في مجال التجارة الخارجية خاصة وكونه من احدى ادوات السياسة النقدية ، التي تستخدمها الدول بغرض علاج بعض المشاكل الاقتصادية لأنه بمثابة مؤشر اقتصادي هام لاقتصاديات الدول يتأثر بالعديد من العوامل، واي خلل يطرا على سياسة الصرف يمكنه ان يعود بالسلب على الاقتصاد الكلي للدول و رفع معدلات التضخم .

1.3.تعريف سعر الصرف : يقصد بسعر الصرف " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" (عبد الحميد، 2016، صفحة 19) ،حيث يقوم هذا التعريف على اعتبار إحدى العملتين سلعة و العملة الثانية ثمنا لها ، وبمعنى آخر يعتبر سعر الصرف سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الدولية الأخرى .

كما يعرف على أنه " سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقدرا بوحدات من العملة المحلية، فهو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي " (عطية، 2008، صفحة 283) من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن سعر الصرف هو عبارة عن قيمة العملة الوطنية بأي عملة أجنبية .

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات النقدية من العملة الوطنية التي يجب دفعها من أجل اقتناء وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، وبمعنى آخر هو ثمن العملة الوطنية الذي يحدده سوق الصرف مقوما في شكل وحدات من العملة الأجنبية ، حيث يتم تحديد هذا الثمن بناءا على نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف .

2.3. اهداف سياسة سعر الصرف : تلجأ السلطات النقدية إلى انتهاج سياسة سعر الصرف من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف ، من أبرزها :

- تحقيق انخفاض لمعدلات التضخم المستورد مما يصاحبه ازدهار في مستوى تنافسية المؤسسات .

- خلق تنافسية إضافية للاقتصاد جراء توسيع قائمة السلع الموجهة للتصدير ، هذا ما ينجر عنه توسيع قاعدة السلع الدولية ، حيث تصبح الدولة التي تعتمد سياسة صرف ناجحة توجه العديد من السلع إلى التصدير و التقليل من حجم السلع المستوردة .

- التحكم في توزيع الدخل بين القطاعات المحلية فمثلا في حالة ارتفاع الطلب الخارجي على منتجات القطاع الزراعي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن أصحاب رؤوس الأموال يحصلون على أرباح عالية نتيجة تصديرهم لهذه السلع تزامننا مع انخفاض سعر الصرف الحقيقي .

- زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية من خلال تخفيض سعر صرف العملة المحلية مما يترتب عنه انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة مع أسعار نفس السلع في دول أخرى مما يزيد من الطلب على السلع .

3.3.العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف :

عند دراسة سياسة الصرف نلمس العديد من العوامل المؤثرة فيه نظرا لأهميته في اقتصاديات الدول ومن بين أهم هذه العوامل:

- **مستويات الاسعار النسبية :** يمكن لأسعار السلع المحلية أن تؤثر على سعر صرف العملة المحلية ، حيث أنه في حالة ارتفاع أسعار السلع المحلية ينخفض نتيجة هذا الارتفاع مما يؤثر على سعر صرف

العملة المحلية و يجعله منخفضا مقارنة بما كان عليه قبل ارتفاع أسعار السلع المحلية مما يؤثر أيضا على القدرة التنافسية للاستيراد أما في حالة العكس أي انخفاض سعر السلع المحلية و بالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية ، هذا ما يبرز الأثر الواضح للأسعار النسبية على أسعار صرف العملات (قدي، 2003، صفحة 103) .

- **التعريفات والحصص الجمركية :** تؤثر التعريفات الجمركية كالضرائب على السلع المستوردة ، بشكل كبير على أسعار الصرف ، حيث أن الرفع من قيمة هذه الضرائب يزيد من قيمة السلع المستوردة و بالتالي يقل الطلب على السلع المستوردة مما يترتب عنه نقص الطلب على العملة الأجنبية ، كما يكون للحصص الجمركية التي تضع قيود لكمية السلع التي يمكن استيرادها نفس التعريفات الجمركية على سعر صرف العملات .

- **تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية :**_يؤدي انخفاض أسعار سلع دولة ما و جودتها إلى زيادة الطلب على هذه السلع من الدول الأخرى مما يترتب عن هذا ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية لهذا البلد مع الوقت .

- **الإنتاجية :**

عندما تكون دولة ما تتمتع بقدرة إنتاجية عالية في عدة أنشطة فإنها بذلك توفر ما تحتاج إليه من سلع و تحقق فائض من خلال هذه الإنتاجية العالية و بالتالي يمكنها تصدير هذه السلع و ذلك بأسعار تنافسية و كميات معتبرة مما يجعل الطلب الخارجي على سلع هذه الدولة يرتفع مما يزيد من قيمة هذه العملية والعكس صحيح ، ومن خلال هذا يتبين لنا تأثير الإنتاجية على سعر صرف العملات ، حيث أنه كلما زادت إنتاجية دولة ما مقارنة بالدولة الأخرى كلما ارتفعت قيمة عملة هذه الدولة أيضا ، مع زيادة قدرتها التنافسية في الاستيراد .

4. تطبيق سياسة التيسير الكمي و أثرها على أسعار الصرف:

من خلال تعريف سياسة التيسير الكمي يتضح لنا انها تؤثر مباشرة على الكتلة النقدية للدولة بالزيادة من اجل اعادة تنشيط الاقتصاد و اعطاه نفس جديد ، حيث يحتاج تطبيق هذه السياسة لتوفر عدة عوامل في اقتصاد الدول المطبقة لها من اجل فعاليتها ، لأن هذه السياسة يمكنها ان تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية كمعدلات التضخم و البطالة و اسعار الصرف ، من اجل توضيح هذا الاثر نقوم بدراسة اقتصاديات بعض الدول التي طبقت هذه السياسة.

1.4. عرض بعض التجارب الدولية في مجال التيسير الكمي :

- **تجربة التيسير الكمي في الولايات المتحدة :**

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على انتهاج سياسة التيسير الكمي بغرض التخلص من حالة الانكماش التي أصابت الاقتصاد الأمريكي ، نتيجة تعرضه للأزمة المالية العالمية 2008 و التي انطلقت في الولايات المتحدة ، مما أدت إلى ركود كبير ونمو بطئ أصاب الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى إفلاس العديد من البنوك جراء التعرض لهذه الأزمة ، الأمر الذي جعل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يطبق سياسة التيسير الكمي اضطراريا بهدف تحفيز الاقتصاد و الخروج السريع من هذه الأزمة ، بعد فشل سياسة تخفيض اسعار الفائدة وفق ثلاث برامج :

– **برنامج التيسير الكمي الأول QE1:** تم تطبيق هذا البرنامج ابتداء من يوم 25 نوفمبر إلى غاية مارس 2010 ، وتم التركيز في هذا البرنامج على شراء سندات الرهن العقاري و العمل على تخفيض تكاليف الاقتراض بغرض تحفيز نشاط السوق المالية ، وهذا من خلال القيام بعمليات شراء أصول بقيمة 600 مليار دولار من السندات المغطاة برهون عقارية MBS بالإضافة إلى إصدار 1.25 تريلون دولار (صاري، 2018، صفحة 170) دون مقابل من اجل تنشيط الاقتصاد و إعادة شراء سندات الحكومة الأمريكية و كان الهدف الرئيسي من هذا الإصدار هو تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي من اجل زيادة الصادرات ، لأن عند تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي تصبح السلع الأمريكية أقل ثمننا من الدول المنافسة لها مما ينتج عنه زيادة الطلب على السلع الأمريكية .

– **برنامج التيسير الكمي الثاني QE2 :** تم الشروع في تطبيق هذا البرنامج من طرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ابتداء من نوفمبر 2010 ، من خلال القيام بشراء 6000 مليار دولار أخرى من السندات قصيرة الأجل بغرض تغطية عجز الميزانية، الأمر الذي جعل هذا البرنامج يهدف إلى تغذية الاقتصاد بسيولة إضافية من اجل تنشيطه ، بخلاف ما جاء به البرنامج الأول و الذي يركز على تنشيط سوق العقارات .

وبهدف خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سبتمبر 2011 بشراء 400 مليار دولار من سندات الخزينة طويلة الأجل و بيع سندات الخزينة قصيرة الأجل بنفس القيمة .

– **برنامج التيسير الكمي الثالث QE3 :** جاء هذا البرنامج من خلال توجيه ما قيمته 85 مليار دولار شهريا لشراء السندات في سبتمبر 2012 ، حيث تم تقسيم هذا المبلغ إلى قسمين الأول بقيمة 45

دولار شهريا تم توجيهه لشراء سندات الخزينة بهدف خفض معدلات البطالة أما القسم المتبقي من المبلغ أي 40 مليار دولار شهريا فتم توجيهها لشراء الأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري MBS.

- وتم العمل بهذا البرنامج إلى غاية أكتوبر 2014 حين تم الإعلان عن التخلي عن تطبيق سياسة التيسير الكمي بهدف الخروج بعد 6 سنوات (Ogawa & Wang, 2015, p. 04) من العمل به تمهيدا لعكس اتجاه السياسة النقدية التوسعية .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الأزمة المالية العالمية 2008 هي سبب لجوء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لبرامج التيسير الكمي بهدف الخروج من حالة الانكماش و الركود التي خلفتها هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي ، و يعتبر انتهاج الاقتصاد الأمريكي لسياسة التيسير الكمي من أهم الآليات التي ساعدت في إعادة تنشيط الاقتصاد الأمريكي و ذلك من خلال فعالية و نجاح برنامج التيسير الكمي الأولQE1 في إنقاذ المؤسسات المالية من الإفلاس و إعادة تنشيط السوق المالية ، بالإضافة لنجاح البرنامج الثاني و الثالث في توفير السيولة اللازمة التي يحتاج إليها الاقتصاد الأمريكي ، و بالتالي يمكننا اعتبار برامج التيسير الكمي من الآليات التي ساعدت الاقتصاد الأمريكي في التصدي لأزمة 2008 ، وهذا من خلال تحسين معظم المؤشرات الاقتصادية في أمريكا كانخفاض معدلات البطالة و ارتفاع معدلات النمو ، وتسجيل معدلات تضخم مقبولة بالإضافة إلى زيادة الطلب على السلع الأمريكية في الخارج نتيجة خفض سعر صرف الدولار الأمريكي كنتيجة من نتائج تطبيق سياسة التيسير الكمي .

– **تجربة التيسير الكمي في الاتحاد الأوروبي :** نتيجة الركود الاقتصادي الذي مس دول الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة العالمية 2008 ، أصبح الاتحاد الأوروبي يبحث عن حل للخروج من هذه الأزمة بواسطة استعمال العديد من الآليات دون اللجوء إلى سياسة التيسير الكمي ، إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل مما جعل الاتحاد الأوروبي يضطر لتطبيق برنامج التيسير الكمي الأوروبي بداية من 22 جانفي 2015 ، بهدف تنشيط الاقتصاد الأوروبي ومعالجة الانخفاض في معدل التضخم المسجل في أواخر سنة 2014.

تم تطبيق برنامج التيسير من طرف الاتحاد الأوروبي من اجل ضخ سيولة جديدة تمكن من شراء سندات حكومية لدول الاتحاد الأوروبي بمبلغ 60 مليار أورو شهريا ابتداءا من مارس 2015 إلى غاية مارس 2016 ، كما تم تخصيص أيضا ما قيمته 80 أورو شهريا ابتداءا من افريل 2016 إلى مارس

2017 من اجل شراء سندات بعض الشركات الكبرى بالإضافة إلى شراء السندات الحكومية ، و بحلول شهر افريل 2017 بدأ مجلس الإدارة للبنك الأوروبي يعمل على تخفيض المبالغ المخصصة لشراء الأصول المالية تمهيدا لوقف تطبيق برنامج التيسير الكمي ، حيث تم تخفيض هذه المخصصات إلى 60 مليار يورو شهريا في افريل 2017 والى 30 مليار يورو شهريا في 16 اكتوبر 2017 ، ومرة أخرى إلى 15 مليار أورو شهريا بداية من جانفي 2018 ، حيث كان الهدف من تخصيص هذه المبالغ هو التوسع النقدي واعادة تنشيط الاقتصاد بالإضافة الى تفادي حالة الانكماش التي حلت بمنطقة اليورو (Giblert, 2016, pp. 11-12) ومن أهم الأهداف التي جاء بها البرنامج هي زيادة الكتلة النقدية وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تخفيض سعر صرف الاورو مقابل العملات الأخرى و هذا ينجم عنه زيادة الطلب الخارجي على السلع الخارجية و تصبح أكثر تنافسية و بالتالي ارتفاع حجم الصادرات .

ومع نهاية سنة 2018 و بالضبط في يوم 13 ديسمبر 2018 أعلن البنك المركزي الأوروبي وقف سياسة التيسير الكمي من خلال إنهائه لجميع عمليات شراء الأصول، نتيجة اقتراب معدل التضخم إلى ما يقارب 2% وهي النسبة المراد تحقيقها (La Banque centrale européenne, 2018, p. 11) وانخفاض معدلات البطالة حيث استقرت عند معدل مقبول 6.94 % سنة 2018 مما ساعد على تحسن في الأداء الاقتصادي و استقرار المؤشرات الاقتصادية الأوروبية ضمن مستويات مقبولة .

- **تجربة بنك الجزائر في اعتماد آلية التيسير الكمي :** تعد أزمة انهيار أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 ، العامل الأساسي في تبني بنك الجزائر لسياسة التيسير الكمي ، نتيجة الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء هذه الأزمة بصفته اقتصاد ريعي يعتمد بصفة أساسية على مداخيل النفط ، الأمر الذي أدى إلى التأثير المباشر على الوضعية المالية للدولة ، مما اجبر بنك الجزائر على اعتماد سياسة التيسير الكمي بهدف الخروج من هذه الأزمة نتيجة استقرار أسعار البترول في مستويات منخفضة ، مما جعل الاقتصاد الجزائري يواجه عدة مشاكل في آن واحد ، أدت إلى عجز الخزينة العمومية عن تغطية النفقات العامة للدولة نظرا للنقص في السيولة النقدية واحتياطي الصرف ، هذا ما جعل الحكومة الجزائرية تلجأ إلى تعديل قانون النقد و القرض بهدف السماح لبنك الجزائر بإصدار نقدي جديد يتم به تمويل الخزينة الجزائرية بطريقة مباشرة و لمدة خمس سنوات ، حيث تم إدراج هذا التعديل بالقانون رقم 10/17 الصادر في 2017/10/12 ، من خلال تعديل المادة 45 مكرر من الامر 11/03 الصادر بتاريخ 26 اوت 2003.

وجاء هذا التعديل من اجل السماح لبنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية من خلال شراء سندات مالية مباشرة ،و يكون هذا التمويل دون التقيد بشروط التمويل التقليدي التي يتم فيها التمويل من خلال فتح حساب جاري على المكشوف لمدة 240 يوم ، في حين لا يتجاوز هذا التمويل نسبة 10% من اجمالي الايرادات العامة العادية للدولة المحصلة في العام السابق (الامانة العامة للحكومة الجزائرية، 2003، صفحة 8)،و يكون هذا التمويل الغير التقليدي من خلال اصدار نقدي يقوم به بنك الجزائر دون الالتزام بشروط التغطية من العملات الاجنبية ، أي اصدار نقدي دون مقابل .

2.4.أسباب تطبيق ألية التيسير الكمي في الجزائر:

توجد العديد من الاسباب التي اجبرت الحكومة الجزائرية على تبني سياسة التيسير الكمي ، حيث ان جل هذه الاسباب يرتبط بالانهيار المسجل في اسعار النفط ، ومن اهم هذه الاسباب نذكر الاتي :

- الانخفاض المسجل في اسعار البترول الجزائري بداية من منتصف سنة 2014، واستمرار هذا الانخفاض حتى بلغ متوسط سعره 44.28 دولار للبرميل الواحد سنة 2016 اي انخفاض سعر البترول بأكثر من 50 % بعدما بلغ المعدل السنوي للنفط الجزائري سنة 2013 نحو 109.38 دولار ، هذا ما احدث اختلال في الاقتصاد الوطني ادى الى تعرض الجزائر لأزمة مالية خاصة بعد انخفاض اسعار البترول الى اسعار اقل من التي كانت تحددها الحكومة الجزائرية كأسعار مرجعية لإعداد الميزانية .

- نفاذ صندوق ضبط الايرادات نتيجة تغطية العجز المتتابع للخزينة خلال سنوات 2014 و 2015 و 2016 ، بمبلغ قدره 8800 مليار دينار.

- عدم قدرة الكثير من المؤسسات الاقتصادية على اكمال العديد من المشاريع التي يتعلق نشاطها بالدولة ، مما جعلها غير قادرة حتى على تسديد اجور عمالها و بالتالي اختلال القطاع المالي و فقدان الثقة في مؤسسات الدولة التي عجزت على تسديد الديون المتراكمة عليها.

- تسجيل انخفاض حاد و متتالي في السيولة النقدية على مستوى البنوك ، حيث قدرت السيولة النقدية المتاحة خلال سنة 2018 بـ 1461.1 مليار دينار جزائري بعدما بلغت 2731 مليار دينار جزائري سنة 2014 ومبلغ 1833 مليار دينار جزائري سنة 2015 (بنك الجزائر، 2017، صفحة 10).

- تآكل احتياطي الصرف المتراكم خلال السنوات التي شهدت ارتفاع في اسعار النفط ، لأن قطاع المحروقات في الجزائر يعد القطاع الاساسي الذي يغذي مخزون البلد من العملات الاجنبية ، حيث بلغ

احتياطي الصرف الاجنبي سنة 2013 ما يقارب 194.297 مليار دولار في الوقت الذي كان يعتبر هذا الاحتياطي من اهم مقابل للكتلة النقدية غير ان انهيار اسعار النفط الجزائري بداية من منتصف 2014 ادى الى تآكل احتياطي الصرف الاجنبي في ظرف قياسي ليصل الى 82.12 مليار دولار نهاية نوفمبر 2018 ، ويعود هذا التآكل السريع الى العجز المسجل على مستوى ميزان المدفوعات خلال السنوات الاخيرة .

- العجز المستمر في الميزانية العامة ابتداءا من سنة 2008 نتيجة تعرض الاقتصاد الجزائري للأزمة المالية العالمية مثله مثل دول العالم الاخرى ، و لما كانت اسعار البترول مرتفعة تغطي هذا العجز اما بعد سنة 2014 و بانهيار اسعار البترول اصبح من غير الممكن تغطية عجز الميزانية مما ادى بالحكومة الى ترشيد النفقات و تجميد العديد من المشاريع التنموية .

- امتلاك الجزائر لمطبعة خاصة بالنقود مما جعلها تتطور اكثر في هذا المجال الى ان وصلت لطبع 2 مليون مليار دينار بعد ان كانت لا تتعدى 2 مليار دينار سنة 1962 (العشي و صديقي، 2018، صفحة 260) ، هذا ما يسهل للجزائر تطبيق آلية التيسير الكمي و التي تبدأ من خلال اصدار نقدي جديد و بالتالي طبع نقود جديدة .

3.4. مزايا وعيوب اعتماد آلية التيسير الكمي في الجزائر :

بعد قرابة العامين من تطبيق سياسة التيسير الكمي اعلنت الحكومة الجزائرية في 23 جوان 2019 عن وقفها لتطبيق هذه السياسة من اجل تفادي المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الوطني خاصة امام الركود المسجل في النشاط الاقتصادي بعد اعتماد هذه الآلية ، وفي ظل تآكل احتياطات البلاد من النقد الاجنبي ، وانطلاقا من هذا يمكننا ان نستخلص مزايا و عيوب تطبيق هذه الألية على الاقتصاد الجزائري .

- مزايا تطبيق التيسير الكمي في الجزائر :

ضخ سيولة اضافية في المنظومة المصرفية ، بعدما كانت تعاني من عجز في نهاية 2017 حيث بلغت السيولة نهاية اكتوبر 482 مليار دينار ، وبفضل تطبيق آلية التيسير الكمي بلغت السيولة النقدية 1400 مليار دينار في جانفي 2018 ، الامر الذي نتج عنه اعادة الروح للمنظومة المصرفية و تمكنها من ممارسة نشاطها بشكل عادي بالإضافة الى اعادة كسب ثقة زبائنها .

- المساهمة في زيادة قدرة الدولة على تمويل فواتير الدعم للمواد الاستهلاكية ، وتغطية اجور العمال بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد امام ارتفاع المستوى العام للأسعار.

تفادي اللجوء الى الاستدانة الخارجية و التعرض لمخاطرها خاصة فيما يخص منع التدخل الاجنبي في الشؤون السيادية ، ومن جهة أخرى عدم التعرض للضغوطات المالية الناجمة عن الاستدانة الخارجية و المتمثلة في اسعار الفائدة المرتفعة و غير المدروسة .

- تمويل بعض المشاريع العالقة بسبب نقص التمويل كمشاريع "عدل" ودعم الصندوق الوطني للاستثمار من اجل استكمال المشاريع المسطرة وفق برنامجه ، بالإضافة الى تغطية ديون بعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى مثل : سونلغاز و سوناطراك (وكالة الانباء الجزائرية، 2018).

- تمويل عجز الميزانية العمومية من اجل السير الحسن للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و التي كانت تمول من مداخيل النفط و بانخفاض أسعار هذه الاخيرة تم تغطيتها بواسطة آلية التيسير الكمي .

- ابعاد الحكومة عن التفكير في سن ضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الانفاق العمومي ، وتمكينها من تسديد ديونها لدى المؤسسات الاقتصادية و الافراد مما يضمن استمرارية الانتاج و مناصب الشغل و بالتالي استمرارية المشاريع الاستثمارية (غنام و بوكبوس ، 2018، صفحة 10).

- عيوب تطبيق آلية التيسير الكمي في الجزائر: تعتبر سياسة التيسير الكمي في الجزائر عبارة عن حل اقتصادي مؤقت و ليس دائم ، لأنها سياسة استثنائية أي لمدة 5 سنوات تقوم على مبدأ الاصدار النقدي الجديد دون مقابل ، مما يجعل فعالية هذه الآلية تتوقف بمجرد التخلي المباشر عنها نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي في الجزائر و ارتباط الاقتصاد الوطني بمداخيل النفط .

- المساهمة في ارتفاع الدين الحكومي الناتج عن اقتراض الحكومة من خلال اصدار سندات الخزينة بغرض الحصول على اموال بدون تحديد سقف اصدار معين مثلما كان قبل صدور قانون 10/17 ، مما يجعل الدين العمومي الداخلي يرتفع بشكل مذهل في اطار ما يسمى تطبيق آلية التيسير الكمي .

- اضعاف قيمة الدينار الجزائري في مختلف المعاملات الرسمية و الغير رسمية مقابل العملات الاجنبية ، وجعله العملة الاضعف في القارة الأفريقية ، نتيجة اصدار كميات كبيرة من الدينار في اطار اعتماد الية التيسير الكمي مما ادى الى ضعف الثقة في العملة الوطنية .

- ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة الاصدار النقدي الجديد الناتج عن تطبيق آلية التيسير الكمي ، وهذا ما حذر منه بعض الخبراء و المحللون خوفا من اعادة تكرار السيناريو الفنزويلي ووصول المستوى العام للأسعار الى ارقام قياسية تعجز الحكومة عن التحكم فيها ، واعتبار تطبيق هذه الآلية بمثابة تمهيدا لرئاسيات 2019 .

- اقتداء الحكومة الجزائرية بالدول المتقدمة في تطبيق سياسة التيسير الكمي مع عدم مراعاة الظروف التي تمتاز بها الدول المطبقة لهذه السياسة كاليابان و الولايات المتحدة الامريكية مقارنة بالظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر بعد سنة 2014 ، لأن الدول المتقدمة استخدمت هذه الالية بغرض تحفيز النشاط الاقتصادي بعد الوقوع في مصيدة السيولة ، أما الجزائر فاستخدمت هذه الالية بغرض تغطية عجز الميزانية بعد انخفاض اسعار النفط ، بالإضافة الى الجهاز الانتاجي النشط التي تمتاز به الدول المتقدمة و الذي يساعد على نجاح استخدام الية التيسير الكمي عكس ما يمتاز به الجهاز الانتاجي في الاقتصاد الجزائري .

- شك العديد من الاقتصاديين في مصداقية معدلات التضخم المصرح به من طرف الحكومة الجزائرية و اعتبارها تصريحات سياسية فقط ، لأن المعدلات المصرح بها من طرف الحكومة تبين انخفاض معدلات التضخم بعد تطبيق آلية التيسير الكمي حيث بلغ معدل التضخم سنة 2016 نسبة 6.4 % ، وعرف تراجعا سنة 2017 ، ليصل عدل التضخم نسبة 4.42 % سنة 2018 ، في حين صرح صندوق النقد الدولي بان معدل التضخم تجاوز 10% و يظهر هذا من خلال ضعف القدرة الشرائية للأفراد و الارتفاع الذي تشهده اسعار السلع الاستهلاكية (غنام و بوكبوس ، 2018، صفحة 12)،هذا ما ينتج عنه ولوج الاقتصاد الجزائري ضمن دولة تضخمية ذات مخاطر كبيرة.

- تحول الازمة الاقتصادية التي تشهدها الجزائر الى ازمة اجتماعية نتيجة ارتفاع مستويات البطالة ، حيث بلغت نسبة 12.3% بعدما كانت تبلغ 10.5% سنة 2016 ، اي قبل تطبيق آلية التيسير الكمي هذا بالإضافة الى ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية و الاحتجاجات المتكررة .

4.4. اثر تطبيق آلية التيسير الكمي على سعر صرف الدينار الجزائري :

يحظى سعر الصرف بأهمية كبيرة في الاقتصاد رغم بساطته الا انه يؤثر سلبا او ايجابا على الاقتصاد ككل عندما يتغير بالارتفاع او الانخفاض ، كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و يتأثر بالعديد من العوامل والتي من اهمها العرض النقدي و سعر الفائدة بالإضافة الى ميزان المدفوعات.

ومن خلال دراستنا هذه نسلط الضوء على اثر الزيادة في العرض النقدي الناتج عن تطبيق آلية التيسير الكمي على سعر صرف الدينار الجزائري ، وهذا من خلال تحليل التغيرات الناجمة عن تغيرات بعض أسعار صرف عملات أجنبية مقابل الدينار الجزائري ، اثناء فترة تطبيق آلية التيسير الكمي في الجزائر. و الموضحة في **الجدول 1**.

باعتبار عملتي الاورو و الدولار من اهم العملات الدولية التي تتم بها اغلب المعاملات التجارية الدولية في الجزائر ، نركز اهتمامنا في هذه الدراسة على تطور أسعار الصرف لهذين العملتين مقارنة بالدينار الجزائري ، وانطلاقا من معطيات **الجدول 1** يتضح ان قيمة الدينار الجزائري تنخفض باستمرار مقارنة بالأورو و الدولار و الين الياباني خاصة بعد اعتماد الدولة الجزائرية آلية التيسير الكمي بداية من الثلاثي الرابع لسنة 2017 ، و استمرار انخفاض اسعار البترول ، حيث سجل سعر واحد اورو ما قيمته 121.17 دينار جزائري سنة 2016 و ما قيمته 135.06 دينار خلال الثلاثي الرابع من سنة 2017 ، وبقيت قيمة الدينار الجزائري في انخفاض مستمر ليصل سعر واحد اورو سنة 2018 ما قيمته 137.68 دينار جزائري ، ما جعل الدينار الجزائري يفقد نسبة 13.56 % من قيمته في ظرف سنتين ، ومع بداية سنة 2019 انخفض سعر صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري ليبلغ سعر صرف واحد اورو ما قيمته 134.0 خلال الثلاثي الاول من سنة 2019 اي بانخفاض نسبته 2.13 % مقارنة بالسنة الماضية و يرجع هذا الانخفاض الى بداية التخلي عن آلية التيسير الكمي ، و المشاكل الاقتصادية و السياسية التي عاشتها الجزائر مع بداية سنة 2019 . اما بالنسبة للدولار فقد سجل 1 دولار ما قيمته 109.46 دينار سنة 2016 ليبقى يقارب هذه القيمة بتغيرات طفيفة صعودا و نزولا حتى بداية الثلاثي الرابع من سنة 2017، اذ بلغ قيمة واحد دولار ما يعادل 114.81 دينار جزائري كنتيجة لعدم استقرار اسعار البترول و عدم تغطية الصادرات بالواردات ، ليسجل سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري ارتفاعا نسبته 8.32% خلال الثلاثي الاخير من سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 نتيجة الى اعتماد آلية التيسير الكمي في الجزائر.

ومع بداية سنة 2019 واصل سعر صرف الدولار ارتفاعه مقابل الدينار الجزائري بشكل طفيف في حين بلغ سعر صرف واحد دولار ما يعادل 118.61 دينار جزائري خلال الثلاثي الاول من سنة 2019 ، و بالنظر لحالة الاقتصاد الجزائري و الازمة التي يمر بها نتوقع استمرار انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي نتيجة للعجز المسجل في الميزانية و ارتفاع الانفاق العام و معدلات التضخم الناتج عن زيادة العرض النقدي بفضل طباعة النقود الناجمة عن سياسة التيسير الكمي بالإضافة الى استقرار حجم الواردات و ضعف حجم الصادرات .

5.تحليل النتائج:

ومن خلال **الجدول 1** و **الشكل 1** يمكننا ايضا ان نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في سعر صرف الين الياباني مقابل الدينار الجزائري حيث سجل واحد ين ياباني ما قيمته 101.01 دينار جزائري

سنة 2016 ، ومع بداية 2017 بدأ ينخفض ليبقى يتراوح ما بين 96.70 دينار الى 99.14 دينار جزائري ، وخلال الثلاثي الاخير من سنة 2017 أي مع بداية اعتماد سياسة التيسير الكمي في الجزائر سجل سعر صرف الين الياباني ما قيمته 101.69 دينار جزائري ليصل الى ما قيمته 105.60 سنة 2018 ، ومع حلول سنة 2019 سجل سعر صرف واحد ين ياباني ما يعادل 107.74 دينار جزائري وهذا نتيجة تأثر قيمة الدينار الجزائري باعتماد آلية التيسير الكمي .

كما نستنتج ايضا أن الدينار الجزائري يشهد انهيارا كبيرا منذ بداية تطبيق آلية التيسير الكمي في الجزائر ، حيث أن الدينار الجزائري فقد ما يقارب نسبة 33 % من قيمته أمام الدولار الامريكي بين سنتي 2018 و 2019 ، كما فقد 6.67 % من قيمته مقابل الاورو خلال فترة اعتماد آلية التيسير الكمي الى غاية التخلي عنها من طرف الحكومة الجزائرية ، هذا ما يبين الاثر الواضح لألية التيسير الكمي على سعر صرف الدينار الجزائري ، ومن اجل التماس هذا الاثر واضحا يكفي مقارنة سعر صرف الدينار الجزائري مع العملات الاجنبية الاخرى وفي دراستنا اعتمدنا في هذه المقارنة على ثلاث عملات اجنبية فقط فاستنجنا ان اعتماد الية التيسير الكمي في الجزائر ادى مباشرة الى انخفاض قيمة الدينار الجزائري امام كل من الدولار الامريكي و الاورو و الين الياباني ، فمثلا توصلت دراستنا هذه الى ان الدينار الجزائري فقد نسبة 8.68 % من قيمته مقابل الين الياباني خلال فترة تطبيق آلية التيسير الكمي .

وفي الاخير نرى ان سياسة التيسير الكمي المطبقة في الجزائر كان لها الاثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري ، حيث أنه منذ بداية تطبيق هذه الألية من طرف السلطات الجزائرية زاد من تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الاجنبية الاخرى ، في حين بدأ هذا التأثير السلبي على سعر صرف العملة الوطنية مفعوله نتيجة اعتماد بنك الجزائر لسياسة التيسير الكمي ، هذا ما يجعلنا نتوقع استمرار انهيار قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الاجنبية الأخرى نتيجة لارتفاع مستويات التضخم و ضخ الاموال المطبوعة ضمن سياسة التيسير الكمي في الاقتصاد الجزائري لأن بعد وقف العمل بهذه السياسة مع مطلع سنة 2019 لم تضخ الاموال المطبوعة كلها في الاقتصاد بل بقي جزء كبير منها ، مع حالة العجز المتتالي المسجل في الميزانية ،و الازمة الاقتصادية و الظروف السياسية التي تشهدها الجزائر تؤدي حتما الى ضخ تلك الاموال في الاقتصاد الجزائري مما يزيد من انخفاض قيمة الدينار الجزائري اكثر مما سبق .

6.الخاتمة :

و في ختام هذه الورقة البحثية نخلص الى ان اعتماد السلطات الجزائرية لسياسة التيسير الكمي كان نتيجة الازمة النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يعتمد اساسا على مداخيل النفط ، و لتفادي اللجوء الى الاستدانة الخارجية ، من اجل استمرارية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انخفاض الموارد المالية النفطية ، الا ان تطبيق هذه الالية يحتاج الى وجود سوق مالي نشيط ، و جهاز انتاجي قوي و هذا ما يفتقره الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة ما جعل هذه السياسة تفشل في اخراج الاقتصاد الجزائري من الازمة التي يعاني منها ، مما جعل الحكومة الجزائرية تتخلى عن تطبيق هذه السياسة بعد اقل من سنتين من اعتمادها اي قبل فترة انقضاء تطبيق هذه السياسة و المقدرة بخمس سنوات ، و في مجمل القول نستطيع ان القول ان تطبيق هذه الالية على الاقتصاد الجزائري اثر على المستوى العام للأسعار نتيجة الزيادة في المعروض النقدي دون مقابل و الذي أدى بدوره الى الانهيار المستمر في قيمة الدينار الجزائري و بالتالي التأثير على الاقتصاد الجزائري ككل ، هذا ما يجعلنا نستنتج الاثر السلبي الواضح الذي يخلفه تطبيق سياسة التيسير الكمي على سعر الصرف في الاقتصاديات التي لا تحتوي اجهزة انتاجية نشطة كحالة فنزويلا و الجزائر ،ما يوحى بعدم فعالية سياسة التيسير الكمي في الدول النامية .

ومن خلال ما تم عرضه يمكننا **استخلاص النتائج التالية** :

- توفر سوق مالي نشط يعد امرا ضروريا لنجاح سياسة التيسير الكمي في اي دولة .

- تعد سياسة التيسير الكمي من ادوات السياسة النقدية التي يتم اللجوء الى تطبيقها من طرف الدول في الحالات الاستثنائية بغرض التصدي للازمات الاقتصادية في ظل توفر بعض الظروف الاقتصادية اللازمة لنجاح هذه السياسية .

- تعد الجزائر من الدول التي طبقت سياسة التيسير الكمي حديثا اقتداء بالدول المتقدمة ، بهدف الخروج من الازمة الاقتصادية الناتجة عن الانخفاض المستمر لأسعار النفط.

- يعد قرار وقف طبع النقود قبل حلول أجال البرنامج المسطر من طرف الحكومة الجزائرية دليل على عدم نجاح هذه الآلية في الاقتصاد الجزائري .

- ابرزت هذه الدراسة الاثر السلبي الذي احدثه تطبيق آلية التيسير الكمي على قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الاجنبية الاخرى ، بالإضافة الى ارتفاع معدلات البطالة و التضخم .

- بعد عرض **جملة النتائج المتوصل اليها** يمكننا صياغة الاقتراحات و التوصيات التالية :

- تطبيق الية التيسير الكمي في اي دولة يتطلب دراسة دقيقة لحالة الاقتصاد ، لان نجاح هذه السياسة مرتبط بتوفر بعض الظروف الاقتصادية الملائمة .

- ضرورة البحث عن آلية أخرى تعوض آلية التيسير الكمي من أجل تطبيقها في الدول النامية التي لا تتوفر فيها شروط نجاح آلية التيسير الكمي كفنزويلا و الجزائر.

- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال عصرنة القطاع الفلاحي و الزراعي و السياحي من اجل التصدي للأزمات دون الحاجة لاستعمال الية التيسير الكمي وعدم تأثر الاقتصاد بأسعار النفط.

- السعي في تنشيط السوق المالي الجزائري و تحسين الجهاز الانتاجي .

- العمل على توظيف الجهود من اجل المعالجة السريعة للأثار التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و كذا الحد من الانهيار المستمر لقيمة الدينار الجزائري .

7.قائمة المراجع :

- Giblert, K. (2016). la politique d'assouplissemet quantitatif limites et alternative. *Observatoire des politiques économiques en Europe*.
- Gilbert, K. (2016). la politiques d'assouplissement quantitatif limites et alternative. *Observatoire des politiques économiques e Europe*, pp. 18-11.
- La Banque centrale européenne. (2018). *Rapport annule de la Banque centrale européenne*. l'Union européenne.
- Ogawa, E., & Wang, Z. (2015). Effects of Exit Strategy of the Quantitative Easy Monetary policy. *this study is conducted as a part of the project "Recherche on Currency Baskets"* (pp. 154-01). Hitotsubashi: under taken at Research Institute of Economy.
- zakaria, M. (2010, 12 06). Assouplissement quantitatif ; quels enseignements tirer de l'expérience japonaise?(thése doctorat). 202-01. Marseile, la france: Faculté des sciences Economique et de gestion Université de la Méditerranée.
- الامانة العامة للحكومة الجزائرية. (08, 2003). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*. (المطبعة الرسمية، المحرر) تاريخ الاسترداد 22 08, 2020، من www.joradp.dz: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2003/A2003052.pdf

- ايمان ناصف عطية. (2008). *مبادئ الاقتصاد الدولي*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- بنك الجزائر. (2017). *التقرير السنوي لسنة 2017*. تاريخ الاسترداد 22 02, 2020، من بنك الجزائر: http:bank-of-algeria-dz
- شريف بودري. (2017). جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الازمة النفطية. *مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا*، الصفحات 152-135.
- عبد المجيد قدي. (2003). *مدخل الى السياسات النقدية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2016). *اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض و تقويم العملة و حرب العملات* (المجلد الاولى). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- علي صاري. (2018). تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف أثر الأزمات. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية*، الصفحات 181-164.
- لحلو موسى بخاري. (2001). *سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية* (المجلد الاولى). بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع.
- محمود رمزي. (2019). *التيسير الكمي*. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
- نعيمة غنام، و سلمى بوكبوس . (2018). تقييم استخدام التمويل التقليدي في تمويل الميزانية حالة الجزائر. *يوم دراسي حول السياسة النقدية كآلية لمواجهة الازمات المالية والاقتصادية* (الصفحات 20-01). ام بواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- هدى هذباء يونسي، و ماجدة مدوخ. (2019). اثر سياسة التيسير الكمي على المستى العام للأسعار في الجزائر. *مجلة آفاق علمية*، الصفحات 356-336.
- هيفاء غدير غدير. (2010). *السياسة المالية و النقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري* (المجلد الاولى). دمشق، سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- وكالة الانباء الجزائرية. (24 12, 2018). *تسيير التمويل غير التقليدي يتم بشكل ناجح*. تاريخ الاسترداد 26 12, 2019، من وكالة الانباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/64409

- وليد العشي، و احمد صديقي. (جوان, 2018). تجربة التيسير الكمي في الجزائر. *مجلة اقتصاديات المال و الاعمال*، الصفحات 268-249.

8. ملاحق :

جدول 1 : تغيرات اسعار صرف اهم العملات الاجنبية امام الدينار الجزائري خلال الفترة (2016-2019)

الوحدة : الدينار الجزائري

		2016	**الثلاثي الاول 2017**	**الثلاثي الثاني 2017**	**الثلاثي الثالث 2017**
$	1	109.46	109.94	109.06	110.01
€	1	121.17	117.13	120.02	129.07
YEN	100	101.01	96.70	98.16	99.14
		الثلاثي الرابع 2017	**2017**	**الثلاثي الاول 2018**	**الثلاثي الثاني 2018**
$	1	114.81	110.96	114.07	115.72
€	1	135.06	125.32	140.17	138.01
YEN	100	101.96	98.92	105.33	106.06
		الثلاثي الثالث 2018	**الثلاثي الرابع 2018**	**2018**	**الثلاثي الاول 2019**
$	1	118.02	118.57	116.61	118.61
€	1	137.22	135.39	137.68	134.80
YEN	100	105.89	105.11	105.60	107.74

المصدر: بنك الجزائر (2020) ، التقارير السنوية المنشورة على موقع البنك: https://www.bank-of-algeria.dz

الشكل 1 : تغيرات اسعر صرف اهم العملات الاجنبية مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2016-2019)

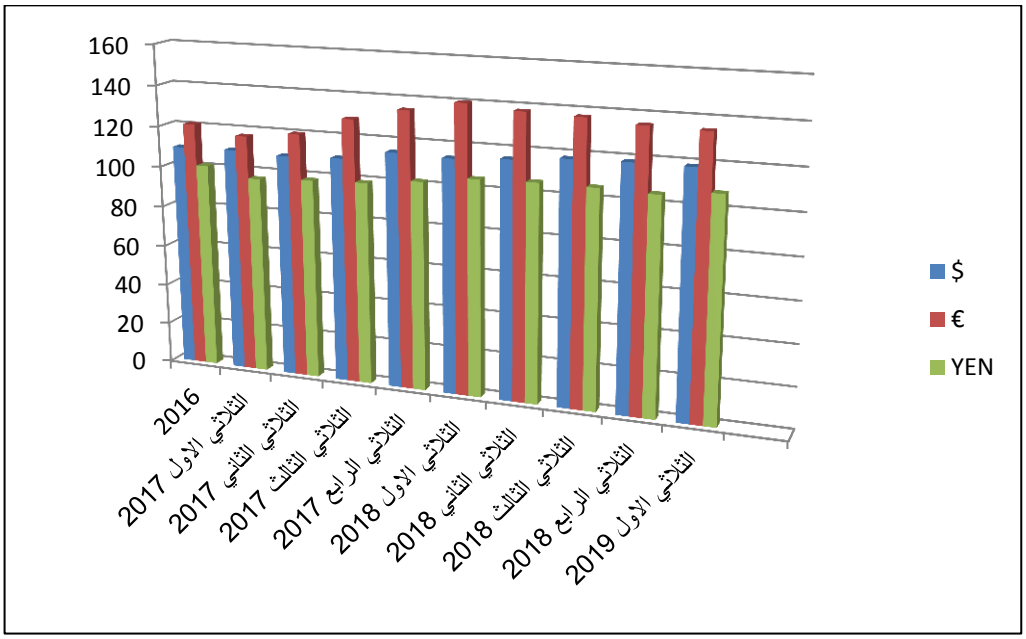

المصدر : بنك الجزائر (2020) ، التقارير السنوية المنشورة على موقع البنك:

https://www.bank-of-algeria.dz

أثر التسويق الإبتكاري على تحقيق رضا العميل- دراسة حالة عينة من عملاء مؤسسة اليانس للتأمينات بالأغواط

The Impact of Innovative Marketing on Achieving Customer Satisfaction - A case study of a sample of clients of the Alliance Insurance in Laghouat

زاوي شرف [1*]، مختاري عبد الجبار [2*]

[1] جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، ch.zaoui@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي،الأغواط، الجزائر، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، mokhtari_abg@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي يلعبه أبعاد التسويق الإبتكاري في تحقيق رضا عملاء اليانس للتأمينات، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على الاستبيان ميداني لاتجاهات عينة عشوائية من عملاء المؤسسة، وقد تم استخدام برنامج SPSS.26 لتحليل البيانات بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية المختلفة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي انه يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لأبعاد التسويق الابتكاري في رضا عملاء اليانس، ومن أهم التوصيات ضرورة عمل اليانس على تبني مفاهيم التسويق الابتكاري الذي يعتبر من أهم المداخيل تحقيق رضا عملائها.

الكلمات المفتاحية: التسويق الابتكاري، رضا العميل، وكالة اليانس للتأمينات.

تصنيف JEL: M31 ,O31

Abstract: *This study aimed to know the impact of innovative marketing on achieving customer satisfaction for Alliance Insurance, To achieve the objectives of the study, we used a field questionnaire for the institution's clients, and we used SPSS.26 program in the questionnaire data analysis using different statistical methods, The results of the research show that there is a statistically significant effect of the innovative marketing provided by Alliance insurance on its clients' satisfaction.*

Keywords:*Innovative marketing, Customer satisfaction, Alliance insurance*

Jel Classification Codes : M31,O31

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يعد التسويق الإبتكاري من أهم المفاهيم الحديثة التي تساعد المؤسسات بمواكبة التطورات المستمرة والتكيف مع المستجدات، حيث يسمح لها بتقديم منتجات وخدمات جديدة تتلاءم مع مختلف عملائها، فلجأت العديد منها العمل على البحث عن أفكار جديدة و حديثة وتطبيقها على ارض الواقع سواء في شكل منتجات جديدة ومبتكرة أو طرق توزيع حديثة أو أساليب ترويجية مبتكرة وغيرها؛ ولا يتوقف المفهوم الحديث للتسويق الإبتكاري على تطبيق الأفكار الحديثة على ارض الواقع بل يمتد إلى معرفة حاجات و رغبات عملائها للحفاظ عليهم وضمان مركزها التنافسي وحصتها السوقية والتوسع فيها.

1.1.إشكالية الدراسة:

يعتبر العميل أساس العملية التسويقية، إذ يجب معرف اتجاهاته وحاجاته و رغباته لتمكن المؤسسة من تقديم منتجات جديدة و متميزة تتوافق مع هذه الاتجاهات، و جاءت هذه الدراسة لمعرفة ما مدى تأثير التسويق الإبتكاري على رضا العميل، و على ضوء ذلك تتبلور الإشكالية التالية:

هل هناك تأثير للتسويق الإبتكاري في تحقيق رضا العميل بوكالة اليانس للتأمينات بالأغواط؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسة تم تصميم نموذج للدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (1) حيث تم تقسيم المتغيرات إلى قسمين:

المتغير المستقل: أبعاد التسويق الإبتكاري و تشمل المزيج التسويقي الإبتكاري الخدمي (المنتج الإبتكاري، السعر الإبتكاري، التوزيع الإبتكاري،الترويج الإبتكاري، الابتكار في الدليل المادي،الابتكار في الأفراد، الابتكار في العمليات)

المتغير التابع: المتمثل في رضا عملاء مؤسسة اليانس للتأمينات.

2.1. فرضيات الدراسة: من خلال النموذج الدراسة يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتسويق الإبتكاري على رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط عند مستوى دلالة (0.05)؟و من الفرضية الرئيسة الأولى تتفرع الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في المنتج على رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط عند مستوى دلالة (0.05)؛

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في السعر على رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط عند مستوى دلالة (0.05)؛

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في التوزيع على رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط عند مستوى دلالة (0.05)؛

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في الترويج على رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط عند مستوى دلالة (0.05)؛

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في الدليل المادي على رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط عند مستوى دلالة (0.05)؛

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في العمليات على رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط عند مستوى دلالة (0.05)؛

الفرضية الفرعية السابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في الأفراد على رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات بالأغواط عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس للتأمينات تعود لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة (0.05)؛

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس للتأمينات تعود لمتغير العمر عند مستوى الدلالة (0.05)؛

الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس للتأمينات تعود لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة (0.05)؛

3.1.أهداف الدراسة:

- التوصل إلى ضبط المفاهيم النظرية المتعلقة بالتسويق الإبتكاري و رضا العميل؛
- توضيح اثر التسويق الإبتكاري على رضا العميل للمؤسسة الخدمية؛
- تقديم مجموعة من المقترحات لوكالة اليانس للتأمينات بالأغواط يمكنها الاستفادة منها.

4.1.أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة النظرية تكمن في إبراز التسويق الإبتكاري في المؤسسات الخدمية خاصة التأمينية في الوقت الراهن، و كذا تبيين أهمية رضا العميل و معرفة حاجاته ورغباته وتحقيقها بهدف الحفاظ عليه و توطيد العلاقة معه؛

كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس متغيرين هامين في الدراسات التسويقية و هما متغير التسويق الإبتكاري الذي يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها و الحصول على مركز تنافسي مهم، ورضا العميل وهو أساس بقاء المؤسسة و استمرارها.

5.1.منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يساعد على التحليل لإشكالية الدراسة، ففي الجانب النظري استخدمنا المنهج الوصفي لضبط المفاهيم النظرية حيث سيتم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات النظرية السابقة، أما في الجانب الميداني فاستخدمنا المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي سيتم الحصول عليها باستخدام أداة الاستبيان و تحليلها بأساليب إحصائية مختلفة.

6.1.الدراسات السابقة:

قبل التطرق إلى دراسة **تأثير التسويق الإبتكاري على رضا العميل- دراسة ميدانية لوكالة اليانس للتأمينات** ، تجدر بنا الإشارة إلى دراسات سابقة التي تناولت الموضوع بالدراسة والتحليل، حيث أظهرت الدراسات السابقة أن المؤسسات أصبحت تهتم كثيرا بالتسويق الإبتكاري لأنه أساس نجاحها في السوق لأنه يساعد في معرفة حاجات ورغبات عملائها مما يؤدي إلي تحقيق رضاهم و الحفاظ عليهم ومن بين الدراسات السابقة في الموضوع نذكر:

دراسة *Tahir Naveed, Irum Akhtar, Khaliq ur Rehaman Cheema*.(2012)، " تأثير الابتكار على رضا العملاء وعلى ولاء العلامة التجارية،دراسة حالة طلبة جامعة فيصل أباد كردستان"

تناولت هذه الدراسة موضوع الابتكار بهدف إظهار تأثيره على رضا العميل و تعزيز ولائه للعلامة التجارية بالتطبيق على مؤسسة هاتف النقال في باكستان، خاصة في ظل التطورات التكنولوجيا السريعة و الذي أصبح يحتم على المؤسسات تقديم منتجات جديدة و مبتكرة لعملائها لتحقيق رضاهم، و توصلت الدراسة انه المنتج المبتكر له تأثير كبير على رضا العملاء و ولائهم للعلامة التجارية لأنه يعمل على خلق قيمة مضافة للعميل و بالتالي إشباع حاجاته و رغباته؛

دراسة أ. درمان سليمان صادق (2016)، "تأثير عناصر التسويق الإبتكاري في الممارسات المؤدية للنجاح التسويقي-دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري منظمات الأعمال في إقليم كردستان-العراق-"

أجريت هذه الدراسة في العراق حيث هدفت إلى تحديد عناصر التسويق الإبتكاري التي تؤدي إلى النجاح التسويقي، و قام الباحث بدراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري منظمات الأعمال في محافظة دهوك، و توصلت الدراسة ان عناصر التسويق الإبتكاري لها دور فعال في النجاح التسويقي لذا من الضروري تبني منظمات الأعمال للاتجاهات الإبتكارية و توليد أفكار جديدة و متميزة فهو يساعد المؤسسة على البقاء والاستمرارية والتميز.

دراسة د. امال ستراوي،(2020) " اثر الابتكار التسويقي على القيمة المدركة للزبون- حالة المنتجات الالكترونية"؛

ركزت هذه الدراسة على إدراك الأثر الذي يحدثه الابتكار التسويقي بمختلف عناصره على خلق القيمة المدركة لدى طلبة وأساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كزبائن للمؤسسات المنتجة للحواسيب الالكترونية،واستخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لجمع البيانات،و توصلت الدراسة انه الابتكار التسويقي يعمل على خلق أفكار جديدة و مبتكرة تمكن المؤسسة من تطبيقها في جميع المجالات التسويقية وعن طريقها استمالة قراراتهم الشرائية نحو منتجاتها ومن ثم خلق القيمة المدركة لهم وتعزيز ولائهم؛

وتتميز دراستنا الحالية على الدراسات السابقة هو انه دراستنا اعتمدت في متغيراتها المستقلة التسويق الإبتكاري في مزيج التسويقي الخدمي (7Ps) بحكم طبيعة المنتج الخدمي في الجانب التطبيقي عكس باقي الدراسات التي تناولت الحد المتغيرات أو بعضها فقط مثل المزيج التسويقي السلعي فقط.

2. أساسيات حول التسويق الإبتكاري ورضا العميل

يمثل التسويق الإبتكاري مفهوم واسع فهو يمثل الابتكار في مختلف النشاطات التسويقية، لتسويق المؤسسات نفسها للعملاء الحاليين و المحتملين.

1.2 تعريف التسويق الإبتكاري: يعرف التسويق الإبتكاري على انه:

التعريف الأول: تعريف منظمة التعاون والتنمية **OCDE*** على انه: " تطبيق طريقة تسويقية جديدة تنطوي على إجراء تغييرات والتنمية كبيرة في تصميم المنتج أو التغليف، وضع المنتج في السوق،

* هي منظمة أسست عام 1961وينضوي تحت لوائها 31 دولة من الدول المتقدمة التي تلتزم بالديمقراطية واقتصاد السوق، ومقرها في العاصمة الفرنسية باريس.

والترويج للمنتجات أو في أساليب تسعير السلع"؛ (امال شتراوي، 2020، صفحة 55)،لقد ركز هذا التعريف على أن التسويق الإبتكاري تجسيد ما لم يتم تقديمه مسبقا في احد عناصر مزيج التسويقي؛

التعريف الثاني: يرى .**Churwiruch et al** أن التسويق الإبتكاري :"هو اكتشاف الحاجات الكامنة عند العملاء وتلبيتها بشكل أفضل من خلال خلق الطلب والإبداع في عرض المنتج" (علي السيد شحاته، 2020، صفحة 261) قدم هذا التعريف عنصر الحاجات الكامنة أي هي الحاجات والرغبات التي لم يقدمها العملاء أي أن التسويق الإبتكاري يعمل على معرفة هذه الحاجات والرغبات و تحقيقها للعميل؛

التعريف الثالث: و من وجهة نظر **Alice Blondel** قالت أن التسويق الإبتكاري:" هو نشاط يعرض حلا في شكل سلعة أو خدمة جديدة تماما لم توجد من قبل والقادرة على خلق سوق جديدة" (فريد كورتل، ، 2017، صفحة 115)، هذا التعريف يقول التسويق الإبتكاري هو فكرة جديدة تماما لم يسبق عرضها؛

و بناء على ما سبق يمكن القول أن التسويق الإبتكاري يعتبر مفهوم حديث في التسويق لأنه يعمل على خلق ميزة تنافسية للمؤسسة يصعب تقليدها و بالتالي كسب رضا عملائه و تحقيق أهدافها.

2.2 ماهية رضا العميل

لقد قدم الباحثون والكتاب تعريفات عديدة و لضبط مفهوم الرضا نقدم التعاريف التالية:

يعرف فيليب كوتلر: "يحكم الزبون من خلال خبرته الاستهلاكية والاستخدام الناتج عن تقييمه لتوقعاته للمنتج والأداء المتوقع (Kotler, 2004, p. 70)هذا التعريف يقول أن الرضا ناتج عند تجربة العملاء لمنتج المؤسسة سواء أن كان رضا ايجابي آو سلبي.

و يرى **فريد صحن** الرضا على انه: " مستوى من إحساس الفرد الناتج عن مقارنة بين أداء المنتج المدرك و بين توقعات الفرد" (محمد فريد الصحن، 2007، صفحة 50)، تناول هذا التعريف الرضا على انه الفرق بين توقعات العملاء عند استخدامهم منتج المؤسسة وقيمة المدركة.

ويعرف الأمريكي Dave Hunt رضا العميل بأنه ":تقييم يثبت بأن التجربة كانت على المدرك الأقل مثلما كان من المفترض أن تكون" (حسن عباس حسن،، 2020، صفحة 336). هذا التعريف ركز على أن الرضا هو توقعات العميل عند تجربته لمنتج المؤسسة.

و من هنا يمكن القول أن الرضا هو مشاعر العميل عند تجربة منتج أو خدمة المؤسسة وهناك ثلاث مستويات للرضا:

- العميل غير راضي أي الأداء اقل من التوقعات
- العميل راضي أي الأداء يساوي التوقعات
- العميل راضي و سعيد أي الأداء اكبر من التوقعات

3.1الإطار التطبيقي للدراسة:

1.3المخطط الافتراضي الدراسة:

لاختبار صحة الفرضيات و تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد وذلك اعتمادا على البيانات التي تم جمعها، حيث تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$\acute{y}=\beta+\beta_1X_1+\beta_2X_2+\beta_3X_3+\beta_4X_4+\beta_5X_5+\beta_6X_6+\beta_7X_7.....+\varepsilon$$

حيث أن: X_1: الابتكار في مجال المنتج، X_2: الابتكار في مجال السعر، X_3 : الابتكار في مجال التوزيع، X_4: الابتكار في مجال الترويج، X_5 : الابتكار في مجال العمليات، X_6: الابتكار في مجال الأفراد، X_7 : الابتكار في مجال الدليل المادي، ε **:** معامل الخطاء و المحدد ب 5.%

2.3.الطريقة والأدوات المستخدمة:

مجتمع و عينة الدراسة:يتمثل مجتمع الدراسة في جميع عملاء وكالة اليانس للتأمينات في الجزائر، وأخذنا عينة ممثلة لهذا المجتمع تمثلت في بعض العملاء من ولاية الأغواط، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية و كان حجمها 90.

أسلوب جمع البيانات : اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستبيان في جمع البيانات الأولية، فقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: يحتوي على البيانات الشخصية الخاصة بأفراد العينة من حيث (الجنس، المستوى التعليمي)

القسم الثاني: يحتوي على المتغيرات الخاصة بالدراسة، فالجزء يحتوي على المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: (الابتكار في المنتج، الابتكار في السعر، الابتكار في التوزيع، الابتكار في الترويج، الابتكار في العمليات، الابتكار في الأفراد، الابتكار في الدليل المادي). كل بعد يتكون من 03 عبارات.

بينما المتغير التابع و هو رضا عملاء وكالة اليانس للتأمينات فتكون من 05عبارات.

طريقة القياس: تم استخدام طريقة ليكرت* ذو خمس درجات لتقييم إجابات أفراد العينة

جدول1: مقياس ليكرت الخماسي

موافق بشدة (5)	موافق (4)	موافق نوعا ما (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)

أساليب تحليل البيانات: تم الاعتماد في دراستنا على SPSS.26 في عملية تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات، بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية تمثلت في:

-معامل الفا كرونباح لاختبار صدق و ثبات أداة الدراسة؛

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة؛

-نموذج الانحدار البسيط والانحدار المتعدد لاختبار،صحة الفرضية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها؛

-اختبار t لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية؛

-تحليل التباين آحادي الطرف لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والرابعة.

3.3.تحليل النتائج الدراسة:

صدق و ثبات أداة الدراسة: يقصد بالصدق هو التأكد من قدرة أداة القياس لقياس ماهي معدة من اجله للتمكن من تحقيق أهداف الدراسة و قد اعتمدنا في دراستنا على طريقتين:

الصدق الظاهري لأداة الدراسة: حيث تم مراجعة محتوى أداة الدراسة من قبل أساتذة متخصصين في مجال التسويق، و قد أخذت جميع الملاحظات بعين الاعتبار و تم تعديل الإستبانة مع الملاحظات المقترحة.

صدق الثبات: أي يقصد به أن الاستبيان يستقر على نفس النتائج في حالة إعادة تنفيذه على أفراد العينة تحت نفس الظروف ونفس الشروط حيث يتم حسابه من خلال اخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات الفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

*هو أسلوب لقياس السلوكيات و التفصيلات مستعمل في الاختبارات النفسية استنبطه عالم النفس رينسيس ليكرت .يستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاءات. ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما.

جدول2: اختبار ثبات الاستبيان(معامل الفا كرونباخ)

الرقم المحور	عنوان المحور	عدد العبارات	الفاكرونباخ
المحور الاول	أبعاد التسويق الإبتكاري	21	**0.928**
المحور الثاني	رضا العميل	5	**0.891**
	المجموع الكلي	26	**0.949**

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء مخرجات SPSS.26

يتم استخدام معامل الفا كرونباخ لمعرفة درجة ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، و تبين من نتائج أن كل المحاور تزيد معاملات ثباتها عن(0.6)حيث بلغ معامل الثبات لأبعاد التسويق الإبتكاري(0.928) بينما رضا العميل فقد بلغ معامل الثبات (0.891) ، فيما قد بلغ الثبات لكافة الفقرات (0.949) و هي نسبة ثبات مقبولة لكونها أعلى من (0.6) و بالتالي يمكن الاعتماد عليها وإجراء الدراسة الميدانية و هي قابلة للتوزيع.

تحليل خصائص عينة الدراسة: من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تحديد خصائص عينة الدراسة كما يلي:

من **حيث الجنس** لاحظنا أن عدد الذكور في عينة الدراسة بلغ (55) مفردة من مجموع (90) مفردة، أي نسبة(61.1%)، أما بالنسبة للإناث فقد بلغ عددهم (35) مفردة أي بنسبة (38.9%)، أما بالنسبة **للفئة العمرية** فكانت الفئة الأكثر في العينة هي فئة (30-40 سنة) بحجم (36)مفردة من أصل (90) أي نسبة (40%)، أما الفئة الأقل في العينة هي فئة اقل من 20 سنة بحجم(3) مفردات من أصل (90) مفردة أي بنسبة (3.3%)، أما بالنسبة **للمستوى التعليمي** فكانت الفئة الأكثر في العينة هي فئة المستوى الجامعي بحجم (97) مفردة من مجموع(90) مفردة، ما يمثل نسبة(87.7%)، أما الفئة الأقل تمثيلاً في العينة فهي فئة المستوى الأقل من الثانوي بحجم (5) مفردات من مجموع(90)مفردة، أي ما يمثل نسبة(5.6%)؛

فيما يخص **مدة التعامل مع المؤسسة** فكان عدد أفراد فئة اقل من سنة هي الفئة الأكثر في عينة الدراسة حيث بلغ عددها (42) مفردة من مجموع(90) مفردة، ما يمثل نسبة (46.7 %)أما بالنسبة لعدد أفراد فئة (مابين سنة و خمس سنوات) فكان (29) مفردة ،ما يمثل نسبة (32.2 %)، وبالنسبة لفئة الأكثر من خمس سنوات فكانت بحجم (19)مفردة، ما يمثل نسبة (21.1 %).

عرض نتائج الدراسة:من اجل تحليل فقرات الاستبيان لابد من حساب المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لأبعاد التسويق الإبتكاري و رضا العميل كما يوضح الجدول التالي:

جدول3: تحليل فقرات محور أبعاد التسويق الإبتكاري

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
المنتج(الخدمة) الإبتكاري	3.69	0.885	موافق	1
السعر الإبتكاري	3.55	0.840	موافق	6
التوزيع الإبتكاري	3.60	0.820	موافق	5
الترويج الإبتكاري	3.46	0.87	موافق نوعا ما	7
الابتكار في الدليل المادي	3.68	0.755	موافق	3
الإبتكار في الأفراد	3.68	0.847	موافق	2
الابتكار في العمليات	3.68	0.85	موافق	4
ولاء العميل	3.72	0.912	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء مخرجات SPSS.26

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك تقارب في قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة إذ نجد أن المتوسط الحسابي لأبعاد التسويق الإبتكاري (المنتج الإبتكاري، السعر الإبتكاري، التوزيع الإبتكاري،الترويج الإبتكاري، الابتكار في الدليل المادي،الابتكار في الأفراد، الابتكار في العمليات) ، تتراوح في المدى (3.69-3.46) بفرق بسيط (0.23) بين أعلى قيمة وأدناها، حيث سجل أعلى متوسط حسابي لمتغير المنتج الإبتكاري و أدناه في الترويج الإبتكاري، كما أن الانحرافات المعيارية للمتغيرات السبعة كانت تتراوح في المدى (0.82-0.75) هذا ما يدل انه لا يوجد تشتت في إجابات إفراد العينة؛

كما نرى أعلى انحراف معياري كان لبعد المنتج الابتكار أي أن اهتمام أفراد العينة كان في تقديم منتج جديد ومبتكر بالدرجة الأولى مقارنة مع الأبعاد الأخرى، مما يؤكد سعي مؤسسة اليانس لتقديم خدمات تتوافق وحاجات ورغبات عملائها لخلق قيمة للعميل وبالتالي تحقيق رضاه.،

اختبار فرضيات الدراسة: من اجل اختبار فرضيات الدراسة اعتمدنا على أسلوب الانحدار البسيط و الانحدار المتعدد كما هو موضح في الشكل(01)، و بما أن معامل التحديد **R^2=0.841** و هي قيمة قريبة من 1 فيمكن القول أن هذا النموذج جيد يمكن الاعتماد عليه في دراسات قادمة، كما يمكن

تفسيره أن 84.1% من التغير في رضا العميل راجع للتغير في أبعاد التسويق الإبتكاري بينما البواقي 15.9% من التغير في الرضا راجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية

جدول 4:نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	قيمةt المحسوبة	القيمتان الحرجتان	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	القرار الإحصائي
الابتكار في المنتج	رضا عملاء اليانس	4.3	$t=\pm 2.018$ $\alpha=0.05$	89	0.000	نرفض H_0
الابتكار في السعر	رضا عملاء اليانس	0.895		89	0.373	نقبل H_0
الابتكار في التوزيع	رضا عملاء اليانس	2.110		89	0.038	نرفض H_0
الابتكار في الترويج	رضا عملاء اليانس	-1.288		89	0.201	نقبل H_0
الابتكار في الدليل المادي	رضا عملاء اليانس	-0.310		89	0.757	نقبل H_0
الابتكار في الأفراد(التسويق الداخلي)	رضا عملاء اليانس	2.678		89	0.009	نرفض H_0
الابتكارفي العمليات(التسويق الخارجي)	رضا عملاء اليانس	5.894		89	0.000	نرفض H_0
أبعاد التسويق الإبتكاري	رضا عملاء اليانس	F=61.97		89	0.000	نرفض H_0

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء مخرجات SPSS.26

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة (61.97) أكبر من قيمة t الجدولية (1.986)إذاً نرفض H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية (Sig =0.000) أقل من أو تساوي قيمة (α =0.05) ،إذا يمكن القول أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمنتج الإبتكاري المقدمة من طرف مؤسسة اليانس للتأمينات عند على رضا عملائها عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة (4.30) أكبر من قيمة t الجدولية (1.986)إذاً نرفض H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية (Sig =0.000) أقل من أو تساوي قيمة (α =0.05) ،إذا يمكن القول أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمنتج الإبتكاري المقدمة من طرف مؤسسة اليانس للتأمينات على رضا عملائها عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة (**0.895**) اقل من قيمة t الجدولية (1.986)إذاً نقبل H0 و نرفض الفرضية البديلة H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية (Sig =0.373) اكبر من أو تساوي قيمة (α =0.05) ،إذا يمكن القول أن لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسعر الإبتكاري المقدمة من طرف مؤسسة اليانس للتأمينات على رضا عملائها عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة (**2.110**) اكبر من قيمة t الجدولية (1.986)إذاً نرفض H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية (Sig =**0.038**) اكبر من أو تساوي قيمة (α =0.05) ،إذا يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتوزيع الإبتكاري المقدمة من طرف مؤسسة اليانس للتأمينات على رضا عملائها عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة (**1.288-**) اقل من قيمة t الجدولية (1.986)إذاً نقبل H0 و نرفض الفرضية البديلة H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية (Sig =**0.201**) اكبر من أو تساوي قيمة (α =0.05) ،إذا يمكن القول أن لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للترويج الإبتكاري المقدمة من طرف مؤسسة اليانس للتأمينات على رضا عملائها عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة (**0.310-**) اكبر من قيمة t الجدولية (1.986)إذاً نقبل H0 و نرفض الفرضية البديلة H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية (Sig =**0.757**) اكبر من أو تساوي قيمة (α =0.05) ،إذا يمكن القول أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في الدليل المادي لمؤسسة اليانس للتأمينات على رضا عملائها عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الفرعية السادسة: نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة (**2.678**) اكبر من قيمة t الجدولية (1.986)إذاً نرفض H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية (Sig =**0.009**) اكبر من أو تساوي قيمة (α =0.05) ،إذا يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في الافراد (التسويق الداخلي)المقدمة من طرف مؤسسة اليانس للتأمينات على رضا عملائها عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الفرعية السابعة: نلاحظ من الجدول أن قيمة t المحسوبة (**5.894**) اكبر من قيمة t الجدولية (1.986)إذاً نرفض H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية (Sig =**0.000**) اكبر من أو تساوي قيمة (α =0.05) ،إذا يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للابتكار في العمليات (التسويق الخارجي) المقدمة من طرف مؤسسة اليانس للتأمينات على رضا عملائها عند مستوى دلالة 5%.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

جدول 5: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	نتيجة الاختبار
0.738-	88	0.463	نقبل H_0

المصدر:من إعداد الباحثين على ضوء مخرجات SPSS.26

في هذا الاختبار نعتمد على أسلوب اختبار t لعينتين مستقلتين كما هو موضح في مخرجات SPSS.26حسب الجدول السابق لاحظنا بأنّ قيمة t المحسوبة (-0.738) اقل من قيمة t الجدولية (1.987)إذاً نقبل H0 و نرفض الفرضية البديلة، H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية(Sig = 0.463)اكبر من قيمةα =0.05. أي انه لا توجد فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس للتأمينات تعود إلى متغير الجنس عند مستوى الدلالة 5%.

جدول6: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

قيمة tالمحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	نتيجة الاختبار
0.484	87	0.694	نقبل H_0

المصدر:من إعداد الباحثين على ضوء مخرجات SPSS.26

نعتمد في هذا الاختبار على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف لأنها أكثر من عينتين كما هو موضح في مخرجات SPSS.26حسب الجدولين حيث نلاحظ من الجدول السابق، الفئات العمرية متقاربة في نسبة رضاها لمؤسسة اليانس لتأمينات، حيث أن اقلها رضا هي الفئة العمرية (اقل من 20

سنة) بمتوسط حسابي (3.46)، و الفئة العمرية الأكثر رضا هي فئة (من 30-40 سنة) بمتوسط حسابي (3.80)، كما نلاحظ من الجدول،بأن قيمة t المحسوبة (0.484) اقل من قيمة t الجدولية (1.987)إذاً نقبل H0 و نرفض الفرضية البديلة، H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية(Sig = 0.694)اكبر من قيمة α=0.05. أي انه لا توجد فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس للتأمينات تعود إلى متغير **العمر** عند مستوى الدلالة 5%.

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:

جدول7: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

قيمة tالمحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig	نتيجة الاختبار
5.100	87	0.008	نرفض H_0

المصدر:من إعداد الباحثين على ضوء مخرجات SPSS.26

نعتمد في هذا الاختبار على أسلوب تحليل التباين أحادي الطرف لأنها أكثر من عينتين كما هو موضح في مخرجات SPSS.26حسب الجدولين حيث نلاحظ من الجدول أعلا أن عامل فئة رضا هي الفئة التي مستواها التعليمي اقل من ثانوي بمتوسط حسابي (2.52)،و تليها فئة التي مستواها التعليمي ثانوي بمتوسط حسابي (3.87)، بينما الفئة الأكثر رضا هي فئة الجامعي بمتوسط حسابي 3.87 كما نلاحظ من الجدول بأن قيمة t المحسوبة (5.100) اكبر من قيمة t الجدولية (1.987)إذاً نرفض H0 و نقبل الفرضية البديلة، H1 ويؤكد ذلك أن القيمة الاحتمالية(Sig = 0.008)اقل من قيمةα =0.05. أي انه توجد فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس للتأمينات تعود إلى متغير **المستوى التعليمي** عند مستوى الدلالة 5%.

4.3.مناقشة نتائج الدراسة:

-توصلت النتائج إلى أن مؤسسة اليانس تعمل على تقديم خدمات جديدة ومبتكرة بصفة مستمرة، كما تعمل على تطوير خدماتها الحالية والمستقبلية بما يتماشى و حاجات ورغبات عملائها من اجل تحقيق رضاهم، كما تتنوع خدمات التامين الخاصة بمؤسسة اليانس (تامين على السيارات النفعية، تامين على دراجات النارية، المحلات، المنازل....)؛

-تقدم مؤسسة اليانس أسعار تنافسه مقارنة مع وكالة التامين الأخرى، كما تقدم عروض وتخفيضات (مثلا تخفيضات خاصة بالأطباء، و عمال البريد و اتصالات الجزائر.....)،

-تمتاز مؤسسة اليانس بالمرونة و السرعة في تقديم خدماتها، خاصة في حالة مشكل أو حادث فتقوم المؤسسة في فترة بالتعويض و إعادة التامين؛

-يمتاز موظفي مؤسسة اليانس بقدرة فهم العميل و دائما ما يعطي سلوكهم الثقة والأمان بالإضافة إلى سرعة الاستجابة في تقديم الخدمة؛

-كما أن عملاء مؤسسة اليانس لهم رضا اتجاه الخدمات التي تقدمها،و لا يمكنهم الاستغناء عن خدماتها باعتبارها أفضل مؤسسة تامين في السوق.

-هناك اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتسويق الإبتكاري على رضا العميل؛

-توصلت النتائج إلى انه لا توجد فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس تعود لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة 5% كما أن متوسط الولاء لدى الذكور اكبر من الإناث و هذا راجع لتعامل الذكور مع مؤسسات التامين أكثر من الإناث؛

-كما توصلت النتائج انه لا توجد فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس يعود لمتغير العمر عند مستوى الدلالة 5%؛

-كما توصلت النتائج انه فروق جوهرية لرضا عملاء اليانس يعود لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة 5%، حيث كانت فئة ذو المستوى الجامعي أكثر رضا من الفئات العمرية الأخرى.

4. خاتمة:

من خلال ما تم تقديمه و تحليله في الدراسة الميدانية، يمكننا القول أن مؤسسة اليانس تعتمد على التسويق الإبتكاري لكن ليس في جميع أبعاده فهي تركز على البعد الابتكار في الخدمة المقدمة من طرفها أكثر من الأبعاد الأخرى و من هنا يمكن إعطاء بعض التوصيات لمؤسسة اليانس يمكنها الاستفادة منها:

-من الضروري على مؤسسة اليانس تبني مفهوم التسويق الإبتكاري بمختلف أبعاده حتى تتميز أكثر، وكذا تطوير خدماتها مما يساعدها على تقديم خدمات تتوافق وحاجات ورغبات عملائها؛

- الاهتمام أكثر بالبحث و التطوير لتلبية حاجات ورغبات العملاء المتغيرة، كما يجب تخصيص موارد مالية خاصة بها؛

- العمل على تطوير مزيجها الترويجي للأفضل خاصة الإعلانات لآنها تساعدها على كسب عملاء جدد؛

- وضع برامج تدريبية خاصة بموظفيها تخص كيفية تقديم الخدمة و إقناع العميل والتعامل الجيد معه؛

- إعادة وضع تصميم جيد و جذاب للبناء الخارجي لها و كذا الديكور الداخلي لخلق الإرتياحية أكثر للعميل؛

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. المؤلفات:

- محمد فريد الصحن، طارق أحمد طه،"**إدارة التسويق في بيئة العولمة والانترنت**"،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية:مصر،2007،ص50.

2. الرسائل والأطروحات:

- امال شتراوي،(2020)،"**اثر الابتكار التسويقي على القيمة المدركة للزبون-حالة المنتجات الالكترونية-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة مسيلة:الجزائر،ص55.

3. المقالات:

- حسن عباس حسن،احمد على العسولي،(2020،" **اثر التسويق الالكتروني في تحقيق رضا الزبائن-" دراسة ميدانية على شركة مزاج للتجارة العامة-المحافظات الجنوبية الفلسطينية"**، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال،جامعة غزة،فلسطين،ص361.

- علي السيد شحاته،2020، " **دور التسويق الإبتكاري في تحقيق تميز الأعمال الفندقية**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد 18،العدد3،ص261.

- فريد كورتل، زايد سارة،2017، "**التسويق الإبتكاري و إستراتيجية المحيط الأزرق- عرض تجارب عالمية**"، مجلة دراسات لجامعة الأغواط، الجزائر،العدد51، ص115.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books

-.Philip Kotler, Beranard Dubois. (2004) Marteting Management, 11 em éd, Pearson Education,France, 3.paris..

6. ملاحق:

ملحق 1 : عبارات متغيرات الدراسة

متغير المنتج الإبتكاري	متغير الابتكار في الدليل المادي
تقدم مؤسسة النجاح خدمات جديدة ومبتكرة بصفة مستمرة	يجذبني التصميم الخارجي لمؤسسة النجاح
تقدم مؤسسة النجاح خدمات متنوعة تتلاءم مع مختلف عملائها	يمكنك التعرف على مؤسسة النجاح من خلال التصميم الخارجي للمبنى
تعمل المؤسسة على تطوير منجاتها الحالية بما يتماشى مع حاجاتي ورغباتي	ديكور الداخلي للمؤسسة مبتكر ويخلق الارتياح
متغير السعر الإبتكاري	**متغير الابتكار في الأفراد (التسويق الداخلي)**
تقدم مؤسسة النجاح أسعار تناسب جودة خدماتها	يمتاز موظفي وكالة النجاح بسرعة الاستجابة في تقديم الخدمة
توفر المؤسسة طرق ابتكاريه مختلفة لتسديد	موظفي مؤسسة النجاح يمتازون بالأناقة والنظافة
تطرح المؤسسة تخفيضات و عروض مبتكرة لجذب عملائها	يتمتع موظفي مؤسسة النجاح بمهارات ابتكاريه (تقديم النصائح،الإقناع.....)
متغير التوزيع الإبتكاري	**متغير الابتكار في العمليات (التسويق الخارجي)**
تتعد وتتنوع نقاط بيع مؤسسة النجاح	اشعر بالثقة والارتياح عند تعاملي مع مقدم الخدمة لمؤسسة النجاح.
تستعمل مؤسسة النجاح أساليب التوزيع حديثة ومبتكرة(البيع عبر الانترنت، الحجز الكترونيا.....)	يتم معالجة الشكاوي بسرعة
تعمل مؤسسة النجاح على توزيع خدماتها بسرعة وفعالية.	مؤسسة النجاح تقدم خدماتها بشكل جيد وبجودة عالية
متغير الترويج الإبتكاري	**رضا العملاء**
تقدم لك مؤسسة النجاح المعلومات حول خدماتها الجديدة بطريقة مبتكرة و جديدة	اشعر بالرضا لتعاملي مع مؤسسة النجاح
تعتمد مؤسسة النجاح على مختلف الوسائل الترويجية للتعريف بمنتجاتها	يتم معالجة الشكاوي بسرعة
إعلانات مؤسسة النجاح مقنعة ومبتكرة	مؤسسة النجاح تقدم خدماتها بشكل جيد وبجودة عالية
	أفضل التعامل دائما مع مؤسسة النجاح
	أتحدث دائما بشكل ايجابي على مؤسسة النجاح

انعكاسات صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام منهجية SVAR

The implications of monetary and fiscal policy shocks on the external balance in Algeria An econometric study for the period 1990-2019 using the SVAR

ط. د عادل مختاري[1]*، د. امحمد بن البار[2]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،

adel.mokhtari@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،

m'hamed.benelbar@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/27 تاريخ القبول: 2021/05/28 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير صدمات السياستين النقدية والمالية ممثلتين في حجم الكتلة النقدية وسعر الصرف وحجم الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي الجزائري ممثلا في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2019 باستخدام منهجية أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن حدوث صدمة في سعر الصرف يخلف أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل، كما أن حدوث صدمة في كل من حجم الكتلة النقدية والانفلاق الحكومي يخلف أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات في الأجل القصير ليتحول إلى أثر سلبي في الأجلين المتوسط والطويل، كما أظهرت النتائج فعالية السياسة النقدية في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وهذا عكس السياسة المالية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية؛ السياسة المالية؛ ميزان المدفوعات؛ منهجية SVAR؛ الجزائر.

تصنيف JEL: B23 ، E52 ، G28

*المؤلف المرسل

Abstract:

This study aimed to highlight the effect of monetary and fiscal policy shocks on the Algerian external balance during the period 1990-2019 using the SVAR methodology.

The study found that a shock in the exchange rate has a positive impact on the balance of payments in the short and long terms, and that a shock in both the size of the monetary mass and the government's spending has a positive impact on the balance of payments in the short term, turning into a negative impact in the medium and long terms..

Keywords: *Monetary policy; fiscal policy; balance of payments; SVAR methodology; Algeria*.

Jel Classification Codes: B23, E52, G28

1. مقدمة:

يعتبر التوازن الخارجي من أهم الأهداف تسعى إلى تحقيقها أغلب الدول بهدف المحافظة على استقرارها الاقتصادي، لكن هذا التوازن يعتبر نادر الحدوث نتيجة لعدم تساوي الإيرادات الدولية مع المدفوعات الدولية وهو ما يعبر عنه ميزان المدفوعات والذي من أهم خصائصه الاختلال سواء في صورة العجز أو في صورة الفائض، وفي كلتا الحالتين يؤثر الاختلال على اقتصاد الدولة، حيث أن حالة العجز تؤدي إلى تراجع الاحتياطات وتزايد المديونية وبالتالي زيادة التزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي، أما حالة الفائض فتؤدي إلى تجميد جزء كبير من الدخل الوطني في شكل أصول عاطلة مما يؤثر بشكل سلبي على اقتصاد الدولة، لذا تعمل اغلب الدول على وضع سياسات اقتصادية ملائمة بهدف الحد من اختلال ميزان مدفوعاتها.

وتنقسم السياسات الاقتصادية إلى سياسة نقدية تهتم بالمتغيرات النقدية وتأثيراتها على كافة جوانب المجتمع وسياسة مالية تهتم بالجوانب المالية للاقتصاد كالإنفاق العام والضرائب، وتعد كل من السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية كونهما تشكلان آلية فعالة لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد، وتتمايز فعاليتهما حسب البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وكذا الاطار العام الذي يطبقان فيه.

وعلى غرار أغلب الدول النامية سعت الجزائر إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي وذلك بوضع عدة سياسات اقتصادية مختلفة مكنت في الآونة الأخيرة من تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وذلك يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي جعلت الجزائر تشكل احتياطات أجنبية معتبرة، ومع انخفاض أسعار النفط تشكلت عدة مخاوف لدى الحكومة الجزائرية جعلتها تعيد النظر في فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة وتجري عدة إصلاحات في السياستين النقدية والمالية بهدف التخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، وهذا ما يظهر جليا في السياسة التقشفية المتبعة حاليا.

وانطلاقا مما سبق تبرز لنا إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي الجزائري خلال الفترة 1990-2019؟

1.1 فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة طويلة الأجل بين أدوات السياستين النقدية والمالية وميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياستين النقدية والمالية وميزان المدفوعات في الأجلين الطويل والقصير.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر وذلك على ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- محاولة ربط أداء السياستين النقدية والمالية بميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة؛
- توضيح أثر كل من سعر الصرف وحجم الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- قياس مدى استجابة ميزان المدفوعات لصدمات السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية التوازن الخارجي في اقتصادات أغلب الدول، كما تكمن أهمية الدراسة في توضيح أثر صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في

الجزائر خلال الفترة 1990-2019، من خلال تسليط الضوء على الاطار النظري لكل من السياستين النقدية والمالية وميزان المدفوعات، ثم محاولة قياس أثر هذه العلاقة وتحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها.

4.1 منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لعرض متغيرات الدراسة، إضافة إلى المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة ممثلة في نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية **SVAR** وذلك لدراسة أثر صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

5.1 هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة كالاتي:

- التعريف بمتغيرات الدراسة؛
- الدراسة القياسية وفق منهجية **SVAR**.

2. التعريف بمتغيرات الدراسة

بهدف تحديد النموذج الملائم لدراستنا القياسية نعمل في البداية على تقديم مختلف المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، إضافة إلى تحليل تطورها التاريخي خلال الفترة 1990-2019، مما يساعد على إعطائنا فكرة أولية عن هذه المتغيرات وعن أفضل النماذج التي يمكن استخدامها (انظر الملحق رقم01).

1.2 حجم الكتلة النقدية:

تعرف الكتلة النقدية بأنها كمية النقود المتداولة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من طرف السلطات النقدية، أو بعبارة أخرى هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بشتى أنواعها، (بلعزوز، 2004، صفحة 35) وللتعبير عنها نستخدم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع والتي نرمز لها بالرمز **M2**، حيث تم الحصول على بيانات هذا المتغير من الديوان الوطني للإحصائيات، ومن خلال ملاحظة منحنى تطوره التاريخي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 نلاحظ أنه يتميز بنوع من التذبذب خلال فترة الدراسة، ويمكن إرجاع هذا التذبذب إلى تطور الجهاز المصرفي واتساع قنوات جمع الودائع الآجلة إضافة إلى التذبذبات التي عرفتها أسعار النفط العالمية، ومن الناحية الإحصائية نلاحظ أن المنحنى يوحي بعدم استقرارية السلسلة M2 لاحتوائها على مركبة الاتجاه العام.

2.2 سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من عملة دولة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة دولة أخرى، (بادن و ستي احمد، 2019، صفحة 484) وللتعبير عنه نستخدم سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة ونرمز له بالرمز EXR، بيانات هذا المتغير تم أخذها من البنك الدولي، وبملاحظة منحنى التطور التاريخي لسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 نلاحظ أنه في تزايد مستمر دلالة على الانخفاض المستمر لقيمة الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة، ويكمن سبب ذلك في محاولة السلطات الجزائرية ضمان استقرار الاقتصاد وحمايته من الأزمات خصوصا في ظل ارتفاع حجم الكتلة النقدية في السوق واتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي إضافة إلى الأزمة العالمية لسنة 2008 وما نجم عنها من آثار اقتصادية، كما أن التطور التاريخي يوحي بعدم استقرارية السلسلة EXR لوجود مركبة الاتجاه العام والواضحة من خلال التزايد الموجب للمنحنى.

3.2 حجم الإنفاق الحكومي:

يمكن اعتبار الإنفاق الحكومي مبالغ نقدية تقوم الدولة بإنفاقها قصد تحقيق منفعة عامة، (ناشد، 2003، صفحة 27) وللتعبير عن هذا المتغير نستخدم النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات بما فيها تعويض العاملين، البيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للعملة الوطنية وتم أخذها من الديوان الوطني للإحصائيات ونرمز له بالرمز G، ويتميز المنحنى الذي يمثل التطور التاريخي للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 بمعدلات تزايد مستمرة في اغلب فترات الدراسة نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر انطلاقا من مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق وصولا إلى برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة، وبخصوص استقرارية السلسلة G فالمنحنى يوحي بعدم استقراريتها وذلك لوجود مركبة الاتجاه العام والتي تتبين من خلال الميل الموجب للمنحنى.

4.2 ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، (وصاف، 2020، صفحة 09) حيث يعبر عن التوازن الخارجي والذي تسعى إلى تحقيقه السياسات الاقتصادية، وللتعبير عن هذا المتغير نستخدم الرصيد الإجمالي الذي نرمز له بالرمز BP، بيانات هذا المتغير تم أخذها من الديوان

الوطني للإحصائيات، وبملاحظة التطور التاريخي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2019 نلاحظ أنه يعاني من اضطرابات كبيرة خلال فترة الدراسة وهذا نتيجة ارتباطه الوثيق بأسعار النفط العالمية والتي عرفت عدة تقلبات، ومن الناحية الإحصائية يوحي منحنى السلسلة BP بعدم استقراريتها وذلك من خلال عدم ثبات تباينها خلال فترة الدراسة.

3. الدراسة القياسية وفق منهجية SVAR

بغية دراسة تأثير صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) نقوم بالاستعانة ببيانات سنوية لكل من سعر الصرف EXR وحجم الكتلة النقدية M2 كمتغيرات لتمثيل السياسة النقدية وحجم الإنفاق الحكومي G لتمثيل السياسة المالية وميزان المدفوعاتBP لتمثيل التوازن الخارجي، واستخدام منهجية أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR والتي تعتبر من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات، وسنعمل في البداية على تقديم منهجية الدراسة وتحديد النموذج المستخدم ثم في خطوة أخرى نقوم بتطبيق منهجية SVAR وتحليل النتائج المتوصل اليها.

1.3 تقديم منهجية الدراسة وتحديد النموذج المستخدم:

تعرضت نماذج الانحدار الذاتي VAR لعدة انتقادات من بينها أنها تعتبر نمذجة نظرية أكثر منها عملية، إضافة إلى انه لا يمكن ترجمة النتائج المحصل عليها على أرض الواقع لكونها غير مبنية على النظرية الاقتصادية، (حمدان، 2017، صفحة 41) لذا تم اقتراح منهجية أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR التي قام بتطويرها Blanchard et Perotti سنة 2002 (Blanchard & Perotti, 2002) والتي تأخذ بعين الاعتبار الآثار الآنية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية وذلك عن طريق استخدام شكل VAR المختصر ثم فرض قيود معينة بين المتغيرات الاقتصادية استنادا إلى النظرية الاقتصادية لأجل التمكن من تعريف وتقدير النموذج، ولأجل تحديد نموذج الدراسة يمكننا الانطلاق من نموذج VAR القانوني وكتابته بشكل مختزل كالاتي: (Perotti, 2004, p. 05)

$$X_t = A(L)X_{t-1} + u_t$$

حيث: $X_t = (BP_t, G_t, M2_t, EXR_t)'$ تمثل شعاع المتغيرات الداخلية والتي يجب أن تكون مستقلة فيما بينها.

A: تمثل مصفوفة معاملات الانحدار لمعادلة الشكل المختزل لنموذج VAR

$u_t = \left(u_t^{BP}, u_t^{EXR}, u_t^{M2}, u_t^{G}\right)'$ يمثل شعاع البواقي القانونية الغير مرتبطة ذاتيا.

ولأجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب إنشاء مصفوفة الانتقال P والتي تحقق العلاقة التالية: $u_t = P.\varepsilon_t$، ولتحديد معاملات مصفوفة الانتقال يجب في البداية كتابة المساواة $u_t = P.\varepsilon_t$ على النحو التالي: $A.u_t = B.\varepsilon_t$، حيث أن: $P = A^{-1}.B$، ثم العمل على تثبيت العناصر القطرية للمصفوفتين A وB بإعطائهم القيمة 1، أما العناصر غير القطرية فيتم تحديدهم بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، أي انه عندما يفترض بان احد البواقي لا يؤثر في الأخر خلال نفس السنة (يأخذ هذا العنصر القيمة 0)، وفي حالة افتراض وجود تأثير يجب قياس قيمة هذا التأثير (إعطاء قيمة لهذا العنصر) وهذا ما يسمى بالقيود الاقتصادية. (حايد ، 2018، صفحة 94)

2.3 دراسة استقرارية متغيرات النموذج: قبل إجراء الدراسة القياسية نعمل في البداية على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة وتحديد درجة تكاملها وهذا بهدف تحديد النموذج الملائم للدراسة من خلال الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة وسنعتمد على اختباري ديكي فولر ADF وفيليبس- بيرون PP، حيث يعتبر اختبار PP أفضل وادق من اختبار ADF وخصوصا عندما يكون حجم العينة صغير، (David & Raffaele, 1993, p. 160) أما عندما يكون هناك تناقض بين الاختبارين فانه من الأفضل الاعتماد على اختبار فيليبس بيرون، (Obben, 1998, p. 114) نتائج هذا الاختبار موضحة في الملحق رقم 02، حيث يتبين من خلال نتائج اختبار PP أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، ذلك أن الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة اكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية المعدومة والإقرار بوجود جذر وحدة أي عدم استقرار السلاسل محل الدراسة. وعند إجراء الفرق الأول تبين أن كل متغيرات الدراسة مستقرة في الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)~CI، وهذا عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة لاختبار ADF فقد أظهر أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى وعند إجراء الفرق الأول اتضح أن كل المتغيرات مستقرة في الفرق الأول ما عدى متغيرة الإنفاق الحكومي فهي مستقرة في الفرق الثاني، ونظرا لوجود اختلاف في نتائج الاختبارين وصغر حجم العينة نوعا ما يمكننا الاعتماد على نتائج PP أي أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، ومنه يمكننا البحث عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من حجم الكتلة النقدية وسعر الصرف والإنفاق الحكومي وبين ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة.

3.3 اختبار إمكانية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج: بعد إجراء اختبارات الاستقرارية والتأكد من أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى، أي هناك إمكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل، نعمل في هذه المرحلة على إجراء اختبار التكامل المشترك وفق ما يلي:

أ- تحديد درجة التأخير المثلى (VAR(p): قبل إجراء الاختبار يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج VAR (p) وذلك بالاعتماد على عدة معايير للمفاضلة، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم 01 كما يلي:

جدول 1: تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج VAR(P)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: BP EXR G M2

Sample: 1990 2019

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-566.4614	NA	2.64e+13	42.25640	42.44837	42.31348
1	-439.7469	206.4977	7.37e+09	34.05533	35.01520	34.34075
2	-406.5681	44.23839*	2.26e+09*	32.78282*	34.51061*	33.29658*
3	-396.1743	10.77876	4.35e+09	33.19810	35.69378	33.94020

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن كل معايير المفاضلة أتت على اختيار درجة تأخير مثلى للنموذج قدرها سنتين، أي (P=2).

ب- اختبار Johansen للتكامل المشترك: يعتبر اختبار Johansen من أحسن اختبارات التكامل المشترك الحديثة نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم ويستخدم في حالة وجود أكثر من متغيرين، ويعمل كذلك على الكشف عن التكامل المشترك الواحد، أي تحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك، وعلى أساس منهجية Johansen فإننا نعتمد على اختبارين هما اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى، النتائج موضحة في الملحق رقم 03، حيث يتبين أن الإحصائية المحسوبة لكل من اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية المعدومة والتأكيد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من حجم الكتلة النقدية وسعر الصرف

والإنفاق الحكومي وبين ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، أي أننا سنقوم بتقدير النموذج وفق منهجية SVAR.

4.3 اختبار Granger للسببية: يعتبر اختبار Granger للسببية من الاختبارات الهامة قصد توضيح اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابع في نموذج الدراسة والجدول رقم 02 يوضح نتائج هذا الاختبار: **جدول 2: نتائج اختبار Granger للسببية**

Pairwise Granger Causality Tests **Sample: 1990 2019**			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEXR does not Granger Cause DBP	28	1.18649	0.2864
DBP does not Granger Cause DEXR		0.54419	0.4676
DG does not Granger Cause DBP	28	6.86148	0.0148
DBP does not Granger Cause DG		3.72826	0.0649
DM2 does not Granger Cause DBP	28	4.39872	0.0462
DBP does not Granger Cause DM2		0.71031	0.4073
DG does not Granger Cause DEXR	28	1.73042	0.2003
DEXR does not Granger Cause DG		6.59280	0.0166
DM2 does not Granger Cause DEXR	28	3.74567	0.0643
DEXR does not Granger Cause DM2		2.16105	0.1540
DM2 does not Granger Cause DG	28	15.8586	0.0005
DG does not Granger Cause DM2		5.32868	0.0295

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

يعتمد هذا الاختبار على إحصائية فيشر، حيث تكون هناك علاقة سببية بين متغيرة وأخرى عند مستوى معنوية 5% اذا كان الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة أقل من 0.05، ومن خلال النتائج أعلاه يتضح انه توجد علاقة سببية حسب مفهوم Granger تتجه من متغيرة الإنفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية نحو ميزان المدفوعات وغياب هذه العلاقة في الاتجاه المعاكس وهذا عند مستوى معنوية 5%، أي أن كل من الإنفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية يساهمان في تحسين

القدرة التنبؤية لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ وجود علاقة سببية تتجه من متغيرة سعر الصرف وحجم الكتلة النقدية نحو الإنفاق الحكومي وكذلك وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي نحو حجم الكتلة النقدية وهذا عند مستوى معنوية 5%.

5.3 الاختبارات التشخيصية للنموذج Diagnostic tests of the model: بعد القيام بتقدير نموذج الدراسة VAR(2) نقوم في هذه المرحلة بإخضاع النموذج لمجموعة من الاختبارات الإحصائية للتحقق من مدى صلاحيته وقدرته على تمثيل متغيرات النموذج المدروس، وتتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:

أ- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: للتأكد من غياب الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج المقدر VAR(2)، نقوم باستعمال اختبار LM حيث تنص الفرضية المعدومة لهذا الاختبار على غياب الارتباط التسلسلي بين بواقي النموذج ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم 03، حيث تشير النتائج إلى قبول الفرضية المعدومة أي غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1% ذلك أن الاحتمال المرافق لإحصائية LM عند تأخيرات قدرها p=5 اكبر من 0.01.

جدول 3: نتائج اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM Tests Sample: 1990 2019						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	**LRE* stat**	**df**	**Prob.**	**Raon F-**	**df**	**Prob.**
1	12.133	16	0.7348	0.7344	(16, 37.3)	0.7423
2	23.101	16	0.1110	1.5958	(16, 37.3)	0.1187
3	14.610	16	0.5534	0.9107	(16, 37.3)	0.5639
4	26.605	16	0.0461	1.9190	(16, 37.3)	0.0506
5	14.350	16	0.5726	0.8918	(16, 37.3)	0.5830

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

ب- اختبار ثبات تباين البواقي: لأجل التأكد من ثبات تباين بواقي النموذج المقدر VAR(2)، نعتمد على اختبار White **والذي** تنص فرضيته المعدومة على ثبات تباين البواقي، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم 04 كما يلي:

جدول 4: نتائج اختبار White

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares) Included observations: 28		
Chi-sq	**df**	**Prob.**
186.2863	**160**	**0.0760**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

تشير نتيجة الاحتمال المرافق لإحصائية اختبار Chi-sq والتي تمثل الفرضية المشتركة لكل بواقي النموذج إلى قبول الفرضية المعدومة وهذا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني ثبات تباين بواقي النموذج.

ت- اختبار التوزيع الطبيعي: لأجل التأكد من أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي يتم استعمال اختبار Jarque-Bera، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم 05، حيث تشير النتائج إلى أن الاحتمال المرافق لإحصائية Jarque-Bera يساوي 0.085 وهو اكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية المعدومة التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 5: نتائج اختبار Jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.485508	2	0.1750
2	0.452035	2	0.7977
3	9.317667	2	0.0095
4	0.622735	2	0.7324
Joint	13.87794	8	0.0850

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

ث- دراسة استقرارية النموذج: عدم استقرارية النموذج يجعل النتائج المحصل عليها عند استخدامه غير صحيحة مثل دوال الاستجابة ودوال تفكيك التباين، لذا يجب التأكد من تحقيق النموذج المقدر لشرط الاستقرارية، نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل 01 كما يلي:

الشكل 1: نتائج اختبار الاستقرارية لنموذج VAR(2)

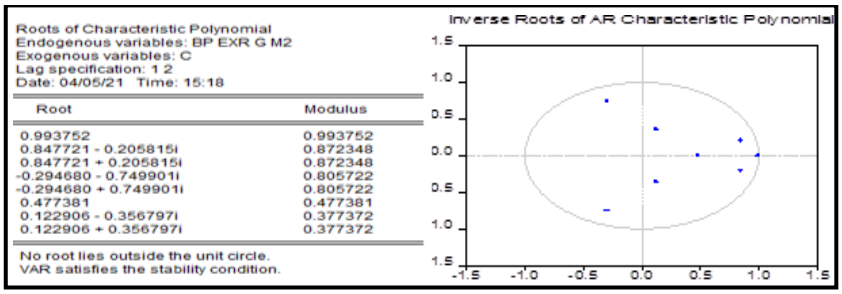

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مقلوب جذور كثير الحدود كلها أصغر من 1 أي تقع داخل الدائرة الوحدوية، مما يدل على أن النموذج المقدر مستقر.

ومن خلال النتائج السابقة للاختبارات التشخيصية يمكن القول أن بواقي النموذج المقدر VAR(2) هي تشويش ابيض ذات تباين ثابت وتخضع للتوزيع الطبيعي فهي مقبولة إحصائيا مما يدل على قوة النموذج وملائمته وصياغته الصحيحة لتمثيل نتائج الدراسة.

6.3 الانتقال من الشكل القانوني VAR إلى الشكل الهيكلي SVAR: بعد التأكد من استقرارية وصلاحية النموذج المقدر VAR(2) ، سنعمل في هذا الجزء من الدراسة على الانتقال من الشكل القانوني لنماذج VAR إلى الشكل الهيكلي لنماذج SVAR وفق ما تم التطرق اليه في الجانب النظري لمنهجية الدراسة، وذلك من خلال تحديد مصفوفة الانتقال P عن طريق حساب المصفوفتين A وB حيث تم وضع الفرضيات الآتية لهذا النظام مع مراعاة النظرية الاقتصادية وحالة الاقتصاد الجزائري والتمييز بين الأجلين الطويل والقصير وذلك كالاتي:

- يفترض في السطر الأول أن متغيرة الإنفاق الحكومي لا تتأثر لصدمات المتغيرات الأخرى؛
- أما في السطر الثاني يفترض فيه أن عرض النقد لا يستجيب لرد فعل ميزان المدفوعات ولكن يتأثر بصدمات عرض النقد والإنفاق الحكومي؛
- السطر الثالث يفترض فيه أن سعر الصرف يتأثر بصدمات عرض النقد وأسعار الصرف والإنفاق الحكومي وهذا وفقا للسياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي؛

- السطر الرابع يفترض فيه أن ميزان المدفوعات يتأثر بمتغيرات السياستين النقدية والمالية المدرجة في نموذج الدراسة.

الفرضيات السابقة معبر عنها في المصفوفة A كما يلي:

$$A=\begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ Na & 1 & 0 & 0 \\ Na & Na & 1 & 0 \\ Na & Na & Na & 1 \end{pmatrix}$$

بعد فرض قيود على متغيرات الدراسة نعمل الآن على تقدير المصفوفتين A وB ومصفوفة الانتقال P التي تسمح بتقدير دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وكذا نموذج تحليل التباين الهيكلي، النتائج موضحة في الملحق رقم 04، حيث نسجل ما يلي:

$$A=\begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -0.012 & 1 & 0 & 0 \\ -0.0013 & 0.4 & 1 & 0 \\ -0.005 & -0.84 & -0.17 & 1 \end{pmatrix} \qquad B=\begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

$$P=\begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0.012 & 1 & 0 & 0 \\ -0.0037 & -0.409 & 1 & 0 \\ 0.0155 & 0.776 & 0.178 & 1 \end{pmatrix}$$

7.3 تحليل دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية Impulse Réponse: يقصد بتحليل دوال الاستجابة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة من متغيرات النموذج في زمن معين على المتغيرة نفسها وعلى باقي المتغيرات، أي أن هذا الاختبار يهدف إلى توضيح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض من خلال معرفة نسبة تأثير صدمة في متغيرة ما على باقي المتغيرات. ومن خلال تحليلنا لدوال الاستجابة سنقوم بتطبيق صدمة على متغيرات السياستين النقدية والمالية ثم نقوم بتتبع أثرها على ميزان المدفوعات الجزائري، نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل رقم 02، حيث يعبر الخط الأزرق عن الاستجابة للصدمة وكيفية تغيرها عبر الزمن (حوالي 10 سنوات)، أما بالنسبة للخط الأحمر فيمثل مجال الثقة وذلك كما يلي:

الشكل 2: نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية

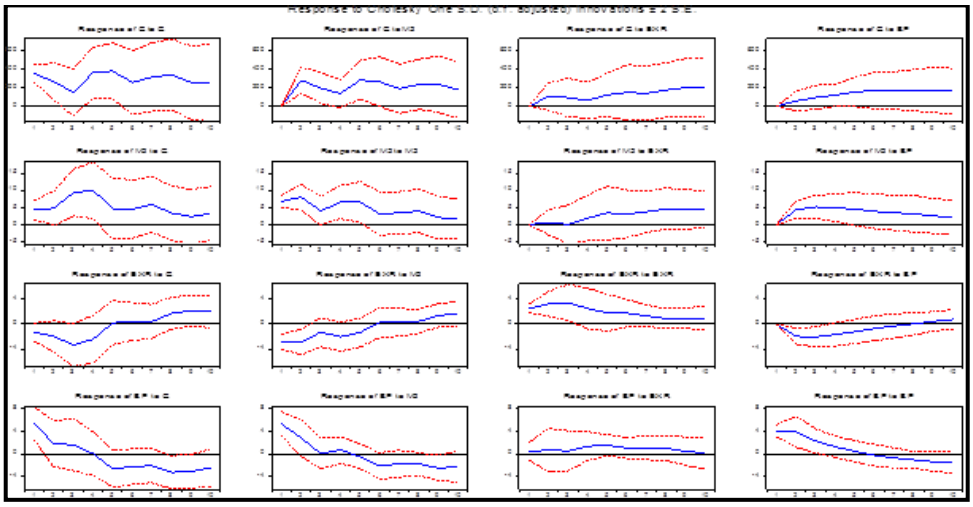

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

- **تفسير النتائج:**

- حدوث صدمة هيكلية إيجابية في متغيرة الإنفاق الحكومي مقدارها انحراف معياري واحد يخلف أثرا إيجابيا متناقصا على ميزان المدفوعات الجزائري، حيث يسجل هذا الأخير استجابة فورية قدرها 5.43% ثم يبدأ في التناقص إلى غاية السنة الرابعة مسجلا ما قيمته 0.06%، ثم سرعان ما يصبح هذا الأثر سلبيا بداية من السنة الخامسة بقيمة 2.61-% ثم يبدأ في التناقص بقيم سالبة ليصل إلى 2.42-%في نهاية السنة العاشرة، أي أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات علاقة طردية في الأجل القصير لتتحول إلى علاقة عكسية في الأجلين المتوسط والطويل، وهذا ما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك أي ارتفاع الطلب على واردات السلع والخدمات من أجل تلبية حاجات الأفراد وفي نفس الوقت نلاحظ نقص في السلع الموجهة للتصدير مما يعني حدوث عجز في ميزان المدفوعات مع مرور الزمن خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية؛

- حدوث صدمة هيكلية إيجابية في متغيرة حجم الكتلة النقدية بمقدار انحراف معياري واحد يخلف أثرا إيجابيا متناقصا على ميزان المدفوعات الجزائري حيث يسجل هذا الأخير استجابة فورية قدرها 5.31% ثم يبدا في التناقص إلى غاية السنة الرابعة مسجلا ما قيمته 0.72%، ثم سرعان ما يصبح هذا الأثر سلبيا بداية من السنة الخامسة بقيمة 0.43-% ثم يبدأ في التناقص بقيم سالبة ليصل إلى

-2.20% في نهاية السنة العاشرة، أي أن العلاقة بين حجم الكتلة النقدية وميزان المدفوعات علاقة طردية في الأجل القصير لتتحول إلى علاقة عكسية في الأجلين المتوسط والطويل، ويمكن تفسير هذه النتائج بأن زيادة حجم الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الادخار وانخفاض أسعار الفائدة وبالتالي ترتفع قيمة الاستثمارات والتي من شانها أن تعمل على رفع الإنتاج المحلي مما يشجع الصادرات ويقلل من الواردات فتتحسن وضعية ميزان المدفوعات، ونظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري وعدم قدرته على استيعاب الطلب الداخلي والخارجي إضافة إلى اعتماد الصادرات الجزائرية على النفط بصورة كبيرة وعدم قدرة السلع المحلية على منافسة المنتجات العالمية، مما يؤدي بالاستيراد إلى الارتفاع مجددا مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات؛

- حدوث صدمة هيكلية موجبة بمقدار انحراف معياري واحد في متغيرة سعر الصرف يخلف أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة الاستجابة الممتدة على مدى 10 سنوات، حيث يسجل هذا الأخير استجابة فورية قدرها 0.45% ثم يبدا في التزايد بقيم موجبة الى غاية السنة الخامسة مسجلا أعلى قيمة له بـ 1.56% ثم يبادا في التناقص بقيم موجبة ليصل الى 0.15%في نهاية السنة العاشرة، أي أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات علاقة طردية في الأجلين القصير والطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فارتفاع أسعار الصرف أي تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة مع أسعار السلع الأجنبية في السوق العالمية مما يعني زيادة الطلب العالمي عليها ويؤدي ذلك إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

8.3 تحليل مكونات التباين Variance Decomposition: يقصد بتحليل مكونات التباين variance decomposition معرفة نسبة التباين الذي تسببه متغيرة ما في نفسها وفي المتغيرات الأخرى، وفي دراستنا هذه سنقوم بدراسة العلاقة بين متغيرات السياستين النقدية والمالية المدرجة في نموذج الدراسة وميزان المدفوعات في الجزائر، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم 06، حيث أن نتائج تحليل التباين أظهرت أن 61.14% من الصدمات الهيكلية في ميزان المدفوعات في السنة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه ثم تبدأ في الانخفاض لتصل إلى 58.59% خلال السنة الخامسة ثم 49.67% خلال السنة العاشرة، وفي ظل هذا الانخفاض نلاحظ ارتفاع مساهمة سعر الصرف في تفسير تقلبات ميزان المدفوعات، حيث شكلت في بداية الدراسة نسبة مساهمة تقدر بـ 1.94% لترتفع إلى حدود 26.98% في السنة العاشرة، وهذا عكس حجم الكتلة النقدية التي كانت نسبة مساهمتها جيدة في بداية الدراسة حيث بلغت 36.89% لتبدا في التناقص حيث وصلت إلى 23.32% في السنة العاشرة وهذا في ظل

ارتفاع مساهمة سعر الصرف، أما متغيرة الإنفاق الحكومي فقد كانت نسبة مساهمتها معدومة تقريبا في تفسير تقلبات ميزان المدفوعات وهذا ما يدعم النتائج المحصل عليها في اختبارات السببية، أي أن فعالية السياسة النقدية في تفسير تقلبات ميزان المدفوعات أكبر بكثير من فعالية السياسة المالية خلال فترة الدراسة.

جدول 6: نتائج تحليل مكونات التباين وفق نموذج SVAR

Variance Decomposition of BP:					
Period	S.E.	G	M2	EXR	BP
1	1.278860	0.014767	36.89288	1.948335	61.14402
5	1.996385	0.008710	19.84847	21.55037	58.59245
10	2.314762	0.011803	23.32610	26.98427	49.67783

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

4. خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية تأثير صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي الجزائري خلال الفترة 1990-2019، وعلى ضوء ذلك حاولنا تسليط الضوء على فعالية السياستين على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال أدواتهما، حيث تم الاستعانة ببيانات سنوية لحجم الكتلة النقدية وسعر الصرف للتعبير عن السياسة النقدية إضافة إلى حجم الإنفاق الحكومي للتعبير عن السياسة المالية وذلك باستخدام منهجية أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من خلالها تم اقتراح مجموعة من التوصيات كالآتي:

1.4. النتائج:

- أظهر اختبار جوهنسن للتكامل المشترك أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين أدوات السياستين النقدية والمالية وميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى؛

- أظهر اختبار تحليل دوال الاستجابة الهيكلية عن وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري في الأجل القصير والطويل، في حين أن هناك علاقة طردية بين كل من حجم الكتلة النقدية وحجم الإنفاق الحكومي وبين ميزان المدفوعات في الأجل القصير لتتحول إلى علاقة عكسية في الأجلين المتوسط والطويل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- ساهم سعر الصرف في تفسير التقلبات الظرفية الهيكلية لميزان المدفوعات الجزائري في الأجل الطويل عكس حجم الكتلة النقدية التي كانت مساهمتها في الأجل القصير، أما الإنفاق الحكومي فقط كانت نسبة مساهمته منعدمة في الأجلين الطويل والقصير؛

- السياسة النقدية في الجزائر أكثر فعالية من السياسة المالية في تفسير القدرة التنبؤية لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بكون الاقتصاد الجزائري يعتمد على عائدات النفط، أي أن التحسن في ميزان المدفوعات كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية؛

- أظهرت اختبارات السببية أن هناك علاقة سببية تتجه من متغيرات حجم الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي نحو ميزان المدفوعات في الجزائر، في حين غياب هذه العلاقة في الاتجاه المعاكس، وهذا ما يؤكد النتائج المتحصل عليها في تحليل دوال تفكيك التباين.

2.4.التوصيات:

- ضرورة العمل على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق الأهداف النقدية وتعزيز استقلالية البنك المركزي بما يساهم في تحديد الأدوات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف؛

- ضرورة العمل على توجيه الفائض الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع أسعار النفط إلى مشاريع استراتيجية تخدم الاقتصاد الجزائري على المديين المتوسط والطويل عوض زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية؛

- الحد من الإنفاق العام وترشيده وتوجيهه نحو القطاعات التي تحقق قيمة مضافة كالقطاع الفلاحي والسياحي، إضافة إلى العمل على الاستثمار في الطاقات المتجددة.

5. قائمة المراجع:

1. احمد عبد الزهرة حمدان،(2017)، قياس تاثير الصدمة النقدية في العراق للمدة 1990-2015 باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد25، العدد52.

2. السعيدي وصاف، (2020) ،قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018)، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، المجلد03، العدد 01.

3. بن علي بلعزوز،(2004)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

4. سوزي عدلي ناشد، (2003)،المالية العامة، بيروت: منشورات الحلبي.

5. عبد القادر بادن، و اعمر ستي احمد، تاثير كل من معدل التضخم، الكتلة النقدية، الناتج المحلي الخام في سعر صرف الدينار –دراسة قياسية 1991-2017، مجلة المالية والاسواق، المجلد06، العدد01، (2019). ص484.

6. مروان حايد، تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). مقاربة نماذج svar باستخدام برنامج eviews10، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد10، العدد01، (2018). ص 94.

7. Blanchard, O., & Perotti, R. (2002),An Empirical Characterization Of The Dynamic Effects Of Changes In Government Spending And Taxes On Output. Quarterly Journal of Economics, vol117, N 04, pp. 1329-1368.

8. David , H., & Raffaele, Z. Error-correction models and agricultural supply response. European Review of Agricultural Economics,vol 02, N 20, (1993), p 160.

9. Obben, J. (1998),The demand for money in Brunei. Asian Economic Journa, vol 02, N 12,

10.Perotti, R. (2004),Estimating the effects of the fiscal policy in OECD countries. IGIER Working Paper No. 276.

6. ملاحق:

الملحق 1: التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة

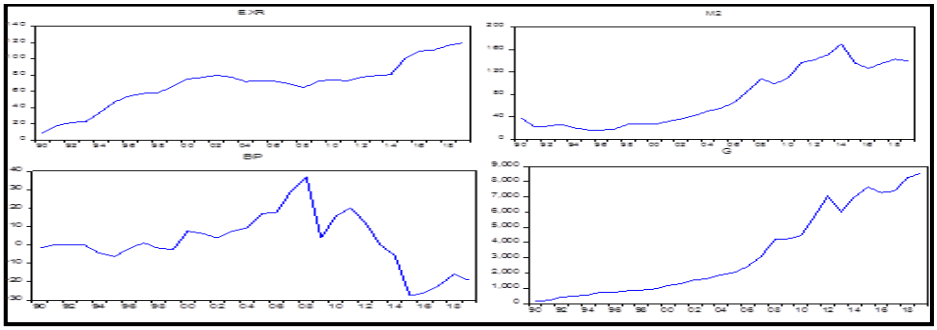

الملحق 2: نتائج اختبارات الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
		BP	**EXR**	**M2**	**G**	**DG**
With Constant	Prob.	0.5801	0.6335	0.9262	0.9984	0.0000
With Constant & Trend	Prob.	0.8176	0.6222	0.3535	0.7404	0.0000
Without Constant & Trend	Prob.	0.1349	0.9864	0.9176	0.9998	0.0001
At First Difference						
		d(BP)	**d(EXR)**	**d(M2)**	**d(G)**	**d(DG)**
With Constant	**Prob.**	**0.0001**	**0.0075**	**0.0006**	**0.0000**	**0.0000**
With Constant & Trend	**Prob.**	**0.0003**	**0.0372**	**0.0049**	**0.0000**	**0.0000**
Without Constant & Trend	**Prob.**	**0.0000**	**0.0036**	**0.0001**	**0.0001**	**0.0000**
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level						
		BP	**EXR**	**M2**	**G**	**DG**
With Constant	Prob.	0.5589	0.6302	0.9355	0.9025	0.5992
With Constant & Trend	Prob.	0.7870	0.0809	0.3648	0.3579	0.0001
Without Constant & Trend	Prob.	0.1260	0.9977	0.9357	0.9985	0.5006
At First Difference						
		d(BP)	**d(EXR)**	**d(M2)**	**d(G)**	**d(DG)**
With Constant	Prob.	0.0001	0.0069	0.0006	0.5992	0.0000
With Constant & Trend	Prob.	0.0004	0.0345	0.0046	0.0001	0.0000
Without Constant & Trend	Prob.	0.0000	0.0029	0.0001	0.5006	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

الملحق 3: نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك

Sample (adjusted): 1993 2019 **Included observations: 27 after adjustments** **Series: BP EXR G M2** **Lags interval (in first differences): 1 to 2**				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Trace Statistic**	**0.05 Critical**	**Prob.****
None *	0.626314	55.04610	57.85612	0.0591
At most 1	0.445058	28.46896	29.79707	0.0705
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Max-Eigen**	**0.05 Critical**	**Prob.****
None	0.626314	26.57714	27.58434	0.0669
At most 1	0.445058	15.90007	21.13162	0.2307

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

الملحق 4: نتائج مصفوفة انتقال نموذج SVAR

Structural VAR Estimates
Date: 04/05/21 Time: 20:58
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 3 iterations
Structural VAR is over-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0	0
C(1)	1	0	0
C(2)	C(4)	1	0
C(3)	C(5)	C(6)	1

B =

1	0	0	0
0	1	0	0
0	0	1	0
0	0	0	1

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.012404	0.000541	-22.94633	0.0000
C(2)	-0.001377	0.000640	-2.152201	0.0314
C(3)	-0.005660	0.000648	-8.734005	0.0000
C(4)	0.409458	0.027593	14.83895	0.0000
C(5)	-0.849864	0.041253	-20.60114	0.0000
C(6)	-0.178507	0.074895	-2.383414	0.0172

Log likelihood -1712282.
LR test for over-identification:
Chi-square(4) 3423678. Probability 0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

دور الحوكمة المصرفية في تحسين نشاط التدقيق الداخلي للبنوك الجزائرية

نموذج الخطوط الثلاثة

The role of banking governance in improving the internal audit activity of Algerian banks - Three lines model-

ط.د.همكة محمد[1]*، أ.د.طيبي حمزة [2]

[1]جامعة غرداية (الجزائر)، Hemka.mohamed@univ-ghardaia.dz

[2]جامعة عمار ثليجي (الجزائر)، h.taibi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يهدف البحث الحالي إلى إبراز الدور الذي تساهم به الحوكمة المصرفية من خلال نموذج الخطوط الثلاثة في تحسين مستوى نشاط التدقيق الداخلي الذي بدوره ينعكس على اداء البنك، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة نموذج الخطوط الثلاثة في تحسين نشاط التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل الحوكمة؟ واعتمادا على الأساليب الإحصائية تم التوصل إلى جملة من النتائج، كضرورة التبني لهذا النموذج الذي يعتبر من نماذج الادارة الحديثة، والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة لتساهم في تهيئة البنية التحتية لتطبيق هذا النموذج بموضوعية و شفافية تامة، مما يساهم في تحسين نشاط التدقيق الداخلي.

الكلمات المفتاحية:التدقيق الداخلي، الحوكمة المصرفية، نموذج الخطوط الثلاثة.

تصنيف JEL: G34، M42.

*المؤلف المرسل

Abstract:
The research aims to determine the role of banking governance to enhancing internal auditing by adopting the three lines model, under the problem of what is the extent of the contribution of the three lines model in improving the internal audit activity in Algerian commercial banks in light of governance? By statistical methods, it was reached as a necessity to adopt this model, and to commit to applying the principles of governance and preparing the infrastructure to apply this model with complete objectivity and transparency to improve the internal audit activity.
Keywords: *internal audit, risk management, banking governance, the three lines model.*
Jel Classification Codes:G34,M42.

1. مقدمة:

إن الملاحظ في الأزمات المتتالية الواقعة على مستوى البنوك العالمية عموما والبنوك الوطنية خصوصا يوحي بهشاشة النظام المصرفي والتسيير الإداري المعتمد، لذلك كان ولابد من استحداث أساليب جديدة تساهم في تعزيز سابقتها او تحل محلها ، هذا ما شجع الهيئات الرقابية في الاجتهاد في تبني أساليب جديدة كنموذج الخطوط الثلاثة ، كاتجاه جديد لتحقيق الإصلاحات الهيكلية حيث قام معهد المدققين الداخليين IIA بتبني هذا النموذج الذي من شأنه المساهمة في تعزيز صلابة الأنظمة المالية والرقابية وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي من خلال اعتمادها على آليات رقابية داخلية وخارجية كمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والتدقيق ... لا سيما التدقيق الداخلي الذي لاق اهتماما كبيرا في العقود الأخيرة، حيث وبما انه انتقل من دوره الرقابي التقليدي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء، إلى المساهمة في إضافة قيمة عن طريق تقديم خدمات تأكيدية وموضوعية واستشارية، لتقييم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر والرقابة، حيث أصبح يعتمد عليه مجلس الإدارة في المساهمة في إدارة المخاطر بأنواعها بما تمليه عليه شروط ممارسة المهنة، وبصفته يمثل أحد الخطوط الثلاث، جاء التساؤل حول ما مدى مساهمة نموذج الخطوط الثلاثة في تفعيل وتحسين دور التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية؟ والذي يتفرع الى الأسئلة التالية:

- ما هو نموذج الخطوط الثلاثة؟
- ما علاقة الخطوط الثلاثة ببعضها البعض ؟
- هل نموذج الخطوط الثلاث يساهم في تفعيل وتحسين دور نشاط التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية؟

1.1.فرضيات البحث:

من اجل الإجابة على هذه التساؤلات نقوم بصياغة الفرضيتين التاليتين:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة والتدقيق الداخلي، عند مستوى معنوية 5%= α.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نموذج الخطوط الثلاث و تفعيل نشاط التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية عند مستوى معنوية 5%=α.

2.1.أهداف الدراسة

دراسة واقع التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية من خلال قياس مدى مساهمة نموذج الخطوط الثلاثة في تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي وتمكينه من المساهمة في تحسين أداء البنك.

3.1.أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يكتسبه تبني نموذج الخطوط الثلاثة والعمل به لإعطاء دفعة نوعية للمدقق الداخلي ليساهم في تحسين أداء البنك وتقديم إضافات من خلال خدمات التأكيد والاستشارة في ظل المعايير الدولية ومتطلبات الحوكمة المصرفية، كما تكمن أهمية الدراسة الميدانية في إسقاط ما سيتم التوصل إليه في الجزء النظري بالتطبيق على مجموعة من البنوك في الجزائر.

4.1.منهج الدراسة

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم الاستعانة في الدراسة النظرية بجمع البيانات والمعلومات من مراجع مختلفة تناولت متغيرات الدراسة، أما في الدراسة الميدانية فسيتم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية باستخدام قائمة استبيان تتضمن فرضيات البحث، والتي ستوجه للمدققين الداخليين والمدراء التنفيذيين ، والمحاسبين، والمحققين آو المراقبين... العاملين في البنوك محل الدراسة وسيتم الاعتماد على أساليب التحليل الوصفي والاستدلال في إجراء الاختبارات الإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي. spss

5.1.الدراسات السابقة:

دراسة عساس مريم، وحوري زينب، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة عينة من المصارف لولاية سكيكدة،2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف العاملة في ولاية سكيكدة وفق ا لمعايير التدقيق الدولية، وخلصت الى أن مستوى مساهمة تطبيق معايير سمات التدقيق ومعايير الأداء و مستوى مساهمة تقييم إدارة المخاطر من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر في المصارف هو بدرجة مرتفعة جدا.

دراسة محمد كريم قروف، وحنان خنتوش ، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي،2020، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الحوكمة البنكية ومبادئها ومدى التزام البنوك بتطبيق هذه المبادئ لتساعدها في تطوير إدارة المخاطر البنكية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 03 مفردة من موظفي وعمال وكالات بنكية لولاية أم البواقي، ، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن افراد العينة المستجوبة يعتبرون أن الوكالات البنكية محل الدراسة تهتم بجميع مبادئ الحوكمة البنكية لأن كل المبادئ حققت نتائج معنوية .دراسة حاج قويدر قورين، وآخرون بعنوان مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني- دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية(2019) ، هدفت الدراسة إلى إبراز المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعلاقة بينهما، ودراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني. من خلال دراسة ميدانية شملت جميع المديريات العامة للبنوك المعتمدة في الجزائر والمقدرة عددها ب 20 بنك على مستوى العاصمة. ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، غياب لجنة للمخاطر على مستوى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، بالإضافة إلى تمتع البنوك العمومية باستقلالية أقل من البنوك الخاصة وذلك نظرا لطبيعة هياكلها التنظيمية مما سيؤثر على عمل المدققين الداخليين وعلى نتائج تقاريرهم، عدم مواكبة البنوك العمومية للتحديثات التي تجريها لجنة بازل للرقابة البنكية مقارنة بالبنوك الخاصة.

دراسة علال بن ثابت ، محمد الطاهر عامري، واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر، 2018, هدفت هذه الدراسة الى ابراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، الأمر الذي

يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية. ومن بين النتائج المتوصل عليها في هذه الدراسة أن تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي الجزائري يعمل على التحوط قدر الإمكان من المخاطر التي تواجهه و يساهم في تطوير أداء الإدارة المصرفية

من خلال عرضنا للدراسات السابقة نلاحظ أنه يوجد اختلاف وتشابه في طريقة معالجة الموضوع و بالنسبة لنتائج كل دارسة، حيث تشترك كل الدارسات في إبراز أهمية ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية في الدراستين الثانية والرابعة، أما الدراستين الاولى والثالثة فاهتمتا بإبراز دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والاتفاق على ممارسة المهنة وفق المعايير الدولية ، وهنا نشير إلى أن موضوع دراستنا يحاول الدمج بين هذه الدراسات حيث ندرس العلاقة بين مدى تأثير الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية للمساهمة في تحسين أداء إدارة التدقيق الداخلي للمشاركة في إدارة المخاطر

2.الإطار النظري

1.2 .التعريف بنموذج الخطوط الثلاث:

يعد نموذج الخطوط الثلاثة نظرة جديدة على خطوط الدفاع الثلاثة المألوفة ، حيث يوضح ويعزز المبادئ الأساسية، ويوسع النطاق، ويشرح كيفية عمل الأدوار التنظيمية الرئيسية معًا لتسهيل الحوكمة القوية وإدارة المخاطر. (The Institute of Internal Auditors north america).

2.2 شكل النموذج

اصدر معهد المدققين الداخليين هذا النموذج للظفر بإدارة فعالة تساهم في احتواء المخاطر متشكل من ثلاث وظائف أساسية (مجلس الإدارة والإدارة العليا والتدقيق الداخلي) تنبع منها ادوار تشاركية وتعاونية وتبادلية حيث يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية الخط الأول والثاني مع تحقيق الاتصال والموائمة مع الخط الثالث المتمثل في التدقيق الداخلي تحت إشراف مجلس الإدارة.

الشكل 1: نموذج الخطوط الثلاثة

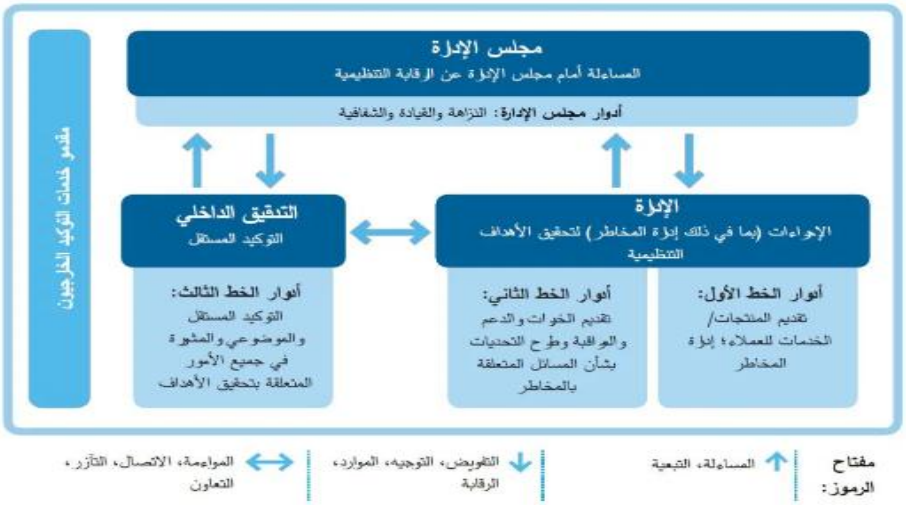

المصدر:(The Institute of Internal Auditors global, p. 4)

3.2 .مبادئ نموذج الخطوط الثلاثة

المبدأ الأول :الحوكمة

تعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها " الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحكومة ... الخ) ،ومحاولة تلا في تعارض المصالح وذلك من خلاله يكل تنظيمي محكمي حقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة المصرف وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي . (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2017، صفحة 2)

مبادئ الحوكمة المصرفية:

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في 8 جويلية 2015، بيانا تمت فيه مراجعة مبادئ لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة في المصارف بعنوان "مبادئ الحوكمة المصرفية 2015" في هذه الأخيرة تم تحديث مبادئ لجنة بازل لسنة 2010 لغرض تشجيع وتعزيز ممارسات الحوكمة في المؤسسات المصرفية، أيضا جاءت لتعكس مدى التزام المؤسسات المصرفية بتطبيق نظام الحوكمة في صناعتها المالية حيث حددت مبادئ لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة لسنة2015 من خلال 13 مبدأ (مريم، 2020، صفحة 106)

تم اعتماد مبادئ الحوكمة المصرفية على النحو التالي: (Basel Committee on Banking Supervision, 2015)

المبدأ 1: المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة

المبدأ 2: مؤهلات مجلس الإدارة وتكوينه

المبدأ 3: هيكل مجلس الإدارة وممارساته

المبدأ 4: الإدارة العليا

المبدأ 5: حوكمة هياكل المجموعة

المبدأ 6: إدارة المخاطر

المبدأ 7: تحديد المخاطر ومراقبتها ومراقبتها

المبدأ 8: الإبلاغ عن المخاطر

المبدأ 9: الامتثال

المبدأ 10: التدقيق الداخلي

المبدأ 11: التعويضات

المبدأ 12: الإفصاح والشفافية

المبدأ 13: دور المشرفين

المبدأ الثاني : أدوار مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة الهيئة العليا في البنك، ويتم اختياره من مجموعات مختلفة من المساهمين، وهو مسؤول عن مراقبة وتنفيذ أهداف البنك كما حددتها الجمعية العامة السنوية، ويتكون من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين يخضعون للمساءلة من جانب المساهمين، وكوكيل عنهم. (علي، 2017، صفحة 155)

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بما في ذلك: (مريم، 2020، صفحة 166)

- الموافقة على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك؛
- الإشراف على إستراتيجية إدارة وتسيير وتحديد ومراقبة المخاطر؛
- متابعة تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى ملائمة سياساتها مع هيكل البنك ؛
- الإشراف والرقابة على الإدارة العليا للبنك.

المبدأ الثالث : أدوار الإدارة والخطين الأول والثاني

تقع الإدارة العليا في قمة الهيكل التنظيمي، حيث تعمل على تنفيذ سياسات واستراتيجيات مجلس الادارة، كما تعتبر المسؤول الأول عن إعداد المعلومات المالية. (علي، 2017، صفحة 166)

وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإن دور الإدارة العليا يتمحور حول تحقيق الأهداف التنظيمية بمسؤولية تشمل أدوار الخطين الأول والثاني حيث ترتبط أدوار الخط الأول بصورة مباشرة بتوصيل المنتجات أو الخدمات لعملاء المنشأ ة، والمشاركة في إدارة المخاطر بها، وتشمل أدوا ر وظائف الدعم، وتقدم أداو ر الخط الثاني المساعدة بإدارة المخاطر والمراقبة وطرح التحديات للمكلفين بأدوار الخط الأول .ويمكن أن تركز أدوار الخط الثاني على أهداف محدد ة لإدارة المخاطر، مثل :الالتزام بالقوانين واللوائح والسلوك الأخلاقي المقبول والرقابة الداخلية وأمن المعلومات والتكنولوجي والاستدامة وتوكيد الجودة. كما يمكن دمج أدوار الخطين الأول والثاني أو فصلهما .فقد تُسند بعض أدوار الخط الثاني للمتخصصين لتقديم خبرات تكميلية والدعم، وفي المقابل قد تشمل أدوار الخط الثاني مسؤولية أوسع نطاقًا عن إدارة المخاطر مثل إدارة المخاطر المؤسسية .إلا أ ن المسؤولية عن إدارة المخاطر تظل جزءً ا من أدوار الخط الأول وضمن نطاق الإدارة.

- **المبدأ الرابع : أدوار الخط الثالث(التدقيق الداخلي)**

عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي على انه نشاط استشاري توكيدي مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها. وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، والرقابة والحوكمة.(mohamed, 2017, p. 28)

لذلك فتتم إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية عندما:

- يساهم في إضافة قيمة للبنك بالأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات والأهداف والمخاطر (المعيار2000)؛
- يضع خطة مبنية على المخاطر بالتشاور مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويكتسب فهما لاستراتيجيات البنك، وأهداف العمل الرئيسية ، والمخاطر المرتبطة، وأساليب إدارة المخاطر(المعيار2010)؛
- يبلغ خططه والموارد التي تتطلبها وتأثير محدوديتها ومناسبتها وكفايتها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة (المعيارين 2030و2020)؛

- يشارك المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية الاخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة(المعيار 2050)؛
- يقوم بتقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة والإسهام في تحسينها (المعيار2100)؛
- يقوم بوضع وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق(المعيار2200)؛
- يقوم بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية اللازمة لتحقيق أهدافه (المعيار2300)؛
- يتم تبليغ نتائج مهامه بصحة وموضوعية ووضوح وإيجاز وكمال وحسن توقيت بدون خطأ ولا سهو(المعيار2400)؛

المبدأ الخامس : استقلالية الخط الثالث

بمعنى التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على تنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز، ولكي يتسنى تحقيق درجة الاستقلالية اللازمة للأداء الفعال لمسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي يكون للمدقق الداخلي إمكانية الوصول المباشر وبدون أي قيود الى الإدارة العليا ومجلس الإدارة(The Institute of Internal Auditors, 2017, p. 3).

المبدأ السادس : خلق قيمة والحفاظ عليه

تساهم كل الأدوار التي تعمل معا مجتمعة في خلق القيمة والحفاظ عليها عندما تكون متوائمة مع بعضها البعض ومتوافقة مع المصالح ذات الأولوية لأصحاب المصلحة، وتتحقق هذه المواءمة من خلال الاتصال والتآزر و التعاون ، الأمر الذي سيضمن موثوقية وترا بط وشفافية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على أساس المخاطر (The Institute of Internal Auditors global, p. 3)

4.2 .تطبيق النموذج

يساهم نموذج الخطوط الثلاثة في تعزيز فعالية نشاط التدقيق الداخلي من خلال الموقع الذي يتمركز فيه بصفته يعتبر حلقة وصل بين أطراف البنك وفعاليتهم والمساهمة في تحسين مستواهم الذي بدوره ينعكس على أداء البنك عن طريق :

- إثبات استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة حيث تضمن عدم العرقلة والتحيز في تخطيطه وتنفيذ عمله، وأن يتمتع بالوصول غير المقيد إلى ما يحتاج إليه من أشخاص وموارد ومعلومات؛
- الفهم الجيد للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال توضيح الأدوار والواجبات؛ (Flemming , 2019, p. 6)

- التوكيد والمشورة من وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة لتوفير الوضوح والثقة وتعزيز وتسهيل التحسين المستمر من خلال الاستقصاء الدقيق والإبلاغ الزاجر بالرؤى المتعمقة؛ (The Institute of Internal Auditors global, p. 2)
- تقييم عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها من خلال الأنشطة الإدارية المستمرة (المعيار2120) ؛
- الدور المتبادل بين إدارة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة بالتبليغ والموافقة عن الخطط والموارد(المعيار 2020) ؛
- مشاركة المعلومات وتنسيق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة وإمكانية الاعتماد عليها ومساهمتها في مواجهة وتسيير المخاطر (المعيار 2050)؛
- الإفصاح والشفافية في التبليغ عن قبول الإدارة مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للبنك (المعيار2600)؛
- المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية؛
- المشاركة في إعداد التقارير المراقبة على عمليات إدارة المخاطر.
- الإسهام في توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.
- التأكد من وجود خطة الاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة.
- تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المنشأة.
- التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية.
- مراجعة سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد إستراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى.
- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.

3.الدراسة الميدانية:

1.3.مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع الدراسة المدراء التنفيذيين، المدققين الداخليين، المحققين(المراقبين)، المحاسبين، المكلفين بالدراسات... على مستوى ولايتي (الاغواط وغرداية) متمثلين في: **BEA** بنك الجزائر الخارجي ، **BNA** البنك الوطني الجزائري ، **BDL** بنك التنمية المحلية، **BADR**البنك الفلاحي للتنمية الريفية، **CPA** القرض الشعبي الجزائري، **AGB**بنك الخليج الجزائر، وقد تم توزيع46 استمارة، المسترجعة منها 40 استمارة صالحة للتحليل أي بنسبة **86 %** .

2.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد في التحليل على البرنامج الإحصائي spssبما فيها أساليب الإحصاء الوصفي كالتكرارات وأدوات الإحصاء الاستدلالي كمعامل الثبات ألفا كرونباخ، اختبار العينة الواحدة.

3.3.هيكلة الاستبيان:

تضمنت قائمة الاستبيان 22 سؤال بالنسبة للأسئلة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وقد تم تبويبها في ثلاث محاور حسب فرضيتي الدراسة، وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي الذي يحتمل خمس إجابات، وتم ترميزها حسب درجات الموافقة من 5 إلى 1 حتى تسهل علينا عملية إدخال البيانات في برنامج SPSS، كما يبينه الجدول رقم 1 في الملاحق.

4.3.اختبار ثبات الاستبيان

من أجل اختبار صحة وثبات الاستبيان تم الاعتماد على معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخalpha cronbach للإجابات، ، كما يبينه الجدول رقم 2 في الملاحق، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معامل ألفا كرونباخ لاستبيان ككل هو 0.827وهو قريب من الواحد ما يدل على وجود ثبات داخلي كبير ، وأمكن الاعتماد على بياناته.

5.3. تحليل خصائص العينة المستجوبة

تم استجواب 40 موظف، على اختلاف مراكزهم بين مدير ومدقق داخلي ومكلف بالدراسات ومحاسب ومراقب، ووظائف أخرى تختلف حسب كل بنك، حيث كانت نسب الاستجابة متقاربة تتراوح ما بين 12.5% و25%، وهو مؤشر جيد كون هذه الفئة تمثل احد أطراف الحوكمة، أما بالنسبة لأعمار العينة المستهدفة فالفئة من41الى50 تستحوذ على اكبر نسبة بـ 55%، وهذا ما يعكس الرشد التفكيري الذي بدوره يعكس الرشد الإداري، وكذلك بالنسبة للمؤهلات العلمية فلوحظ أن هناك تنوع في

المستوى التعليمي، وأن الحاصلين على شهادة الليسانس يأخذ اكبر نسبة بـ: 47.5% هذا ما يدل على شروط التوظيف المتعلقة بالبنك، موازاة مع نسبة 55% التي تمثل الفئة العمرية هذا ما يعكس اكبر نسبة في الخبرة والأقدمية التي تشكل 52.5%بمعنى أن تقاطع خاصية الخبرة والمؤهل العلمي والعمر هو المساهم في التجسيد المعرفي في الإلمام بمضمون الدراسة، وأخيرا فيما يتعلق بالتخصص العلمي فلوحظ أن الغالب عليها تخصص المحاسبة والتدقيق حيث تأخذ نصيب 30% متبوعا بتخصص مالية وبنوك بنسبة 27.5% هذا ما يشير الى العلاقة بين المسمى الوظيفي والقاعدة العلمية لأفراد العينة كما هو موضح ضمن الملاحق في (جدول رقم3).

6.3. اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

1.6.3. اختبار صحة الفرضية الأولى:

يتم اختبار صحة هذه الفرضية كالأتي:

- **فرضية العدم H0**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة المصرفية وتحسين نشاط التدقيق الداخلي عند مستوى معنوية α= 5%؛
- **الفرضية البديلةH1**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة المصرفية وتحسين نشاط التدقيق الداخلي عند مستوى معنوية α= 5%.

الفرضية الأولى تمثل فقرات المحور الأول محل الدراسة، حيث يلاحظ من خلال جدول رقم 2 أن معامل الارتباط بين المتغيرين يقدر بـ: 0.41 وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن تبني مبادئ الحوكمة ينعكس إيجابا على نشاط التدقيق الداخلي.

وكما يوضح جدول رقم 3: أن متغير الحوكمة يؤثر على متغير نشاط التدقيق الداخلي بمعامل انحدار0.40،كذلك نلاحظ أن جميع فقرات هذه الفرضية هي محققة بمستوى دلالة محسوبة SIG0.008 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة 0.05=α وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

2.6.3 اختبار صحة الفرضية الثانية:

يتم اختبار صحة هذه الفرضية كالاتي:

- **فرضية العدم H0**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني نموذج الخطوط الثلاثة وتحسين نشاط التدقيق الداخلي عند مستوى معنوية α= 5%؛

❖ **الفرضية البديلةH1**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني نموذج الخطوط الثلاثة وتحسين نشاط التدقيق الداخلي عند مستوى معنوية α= 5%.

الفرضية الثانية تمثل فقرات المحور الثاني محل الدراسة، حيث يلاحظ من خلال جدول رقم 4 أن معامل الارتباط بين المتغيرين يقدر بـ: 0.21 وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن تطبيق النموذج يساهم بمستوى معين في تحسين نشاط التدقيق الداخلي.

وكما يوضح جدول رقم 5: أن النموذج يؤثر على تحسين نشاط التدقيق الداخلي بمعامل انحدار0.40،كذلك نلاحظ أن جميع فقرات هذه الفرضية هي محققة بمستوى دلالة محسوبة SIG0.009 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة 0.05=α وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

4. خاتمة:

توصلنا في هذهالدراسة الى وجود إمكانية تحسين نشاط التدقيق الداخلي، بتبني نموذج الخطوط الثلاثة من خلال إجراء دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية على عينة متكونة من 40 موظف باختلاف مناصبهم، تمكنا من الخروج بجملة من النتائج:

- يهدف النموذج إلى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بشكل واضح ومفصل بهدف تحقيق الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها وحتى معالجتها بعد وقوعها؛
- يساهم نموذج الخطوط الثلاثة في تحقيق التواصل بين اطرافه مما يثري الدور الاستشاري والتشاركي والتعاوني والتبادلي للأفكار التنظيمية، خاصة المقدمة من المدقق الداخلي بصفته يملك الدور الاستشاري مع المحافظة على الاستقلالية؛
- يشترط النموذج الالتزام بمتطلبات الحوكمة، ما يعكس بسط الشفافية والافصاح في تقديم التقارير وهذا بدوره يضمن جودة تقارير التدقيق الداخلي؛
- تبين أن هناك امكانية تجسيد هذا النموذج على مستوى البنوك الجزائرية، لما تحويه هاته الاخيرة من مقومات تتوافق ومتطلبات تطبيق النموذج كالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة في العمل الحالي؛
- يساعد التطبيق السليم لهذا النموذج في دعم الأداء المالي والاقتصادي والقدرات التنافسية، وزيادة معدل نمو البنك؛

ومن أجل تغطية جوانب النقص التي لوحظت أثناء الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- إقامة دورات تكوينية للتعريف بالحوكمة المصرفية ومتطلباتها والمصطلحات المرتبطة بها كالشفافية والمساءلة والعدالة؛
- ضرورة زيادة الاهتمام بنشاط التدقيق الداخلي من طرف الجهات الإدارية لما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك؛
- عقد دورات تدريبية تعرف بالاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي؛
- تمكين الوكالات من وظيفة التدقيق الداخلي أو الالزام بالتدقيق الدوري؛
- التشجيع على اكتساب شهادات مهنية تواكب العصرنة كالإدارة الالكترونية؛
- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجهه.

5. قائمة المراجع:

1. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. *مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية*. الامارات: صندوق النقد العربي.(2017)
2. عبد الصمد عمر علي. حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.(2017).
3. هاني مريم.. *الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل*. الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.(2020)
4. mohamed, b.. *audit interne aspects théorique et pratiques.* alger: service de l'enseinement et de la formation. (2017).p28.
5. Basel Committee on Banking Supervision.. *Corporate governance principles for banks.* bank for international settlements.(2015)
6. Flemming , R.. Reflections on the Three Lines of Defense. *European Commission*.(2019, 11 27).p6.
7. The Institute of Internal Auditors.. *international standards for the professional practice of internal auditing (standards).* usa: The Institute of Internal Auditors Standards and Guidance. (2017).p3
8. The Institute of Internal Auditors global. (n.d.). *THE IIA'S THREE LINES MODEL*. Retrieved 4 6, 2021, from na.theiia.org:

https://na.theiia.org/about-ia/PublicDocuments/Three-Lines-Model-Updated.pdf

9. The Institute of Internal Auditors north america. (n.d.). *The IIA's New Three Lines Model*. Retrieved 4 6, 2021, from *https://na.theiia.org: https://na.theiia.org/about-us/about-ia/Pages/Three-Lines-Model.aspx*

1. ملاحق:

جدول 1: توزيع ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.871	22

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول 2:اختبار الفرضية الاولى باستخدام معامل الارتباط والتباين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.414[a]	.172	.150	.21976

a. Predictors: (Constant), المحور1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.380	1	.380	7.871	.008[b]
	Residual	1.835	38	.048		
	Total	2.215	39			

a. Dependent Variable: المحور3

b. Predictors: (Constant), المحور1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول 3: اختبار الفرضية الاولى باستخدام معامل الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2.898	.431		6.725	.000
	المحور1	.406	.145	.414	2.806	.008

a. Dependent Variable: المحور3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول 4:اختبار الفرضية الثانية باستخدام معامل الارتباطوالتباين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.271[a]	.073	.049	.23242

a. Predictors: (Constant), المحور2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.163	1	.163	3.010	.0091[b]
	Residual	2.053	38	.054		
	Total	2.215	39			

a. Dependent Variable: المحور3

b. Predictors: (Constant), المحور2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول 5: اختبار الفرضية الثانية باستخدام معامل الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2.707	.805		3.362	.002
	المحور2	.403	.232	.271	1.735	.0091

a. Dependent Variable: المحور3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

استبانة

القسم الأول: البيانات الشخصية

1–السن: ○20–30 سنة ○ 31 – 40 سنة ○ 41 – 50 سنة ○ من 51 فأكثر

2– المؤهل العلمي: ○ بكالوريا ○ليسانس○ماستر ○ ماجستير ○ دكتوراه

آخر، حدد من فضلك .....

3– التخصص العلمي: ○ محاسبة وجباية ○ محاسبة وتدقيق ○إدارة الأعمال ○ مالية وبنوك

آخر ، حدد من فضلك .....

4– المسمى الوظيفي ○محاسب○ مدقق ○محقق أو مراقب ○مكلف بالدراسات ○مدير تنفيذي

آخر ، حدد من فضلك .....

5–الخبرة والأقدمية: ○ 5 سنوات فأقل ○ 6 – 10 سنوات ○ 11 – 15 سنة ○ 16 سنة فأكثر

القسم الثاني: محاور وأسئلة الدراسة

المحور الاول: تأثير الحوكمة على التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم الالتزام بمبدأ الإفصاح أثناء تقديم التقارير لتدقيقها					
2	يتوفر لدى البنك نظام رقابي داخلي لتسيير وإدارة المخاطر مع كفاية الموارد					
3	يوجد تحكم جيد بالمخاطر ومراقبة تأثيرها على المصرف					
4	تعتبر المديرية العامة طرفا أساسياً في تطبيق قواعد الحوكمة من خلال الرقابة على أعضاء المديريات التنفيذية (المدراء الجهويين ومدراء الوكالات) وأعمالهم					
5	ينشئ مجلس الإدارة لجانا خاصة لمساعدته، في الإشراف على البنك، مثل: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيح، لجنة المكافآت					
6	يتوفر دليل خاص بالحوكمة في البنك يتضمن تقييم شامل وتفاعل منتظم مع مجلس الادارة والادارة العليا					

المحور الثاني: مساهمة نموذج الخطوط الثلاثة في تحسين نشاط التدقيق الداخلي في البنك

الرقم	العبارة
1	يقوم نشاط التدقيق الداخلي بمراجعة مدى الامتثال (الإدارة التنفيذية والمستخدمين) بالسياسات واللوائح والقوانين، ومراجعة كافة الإجراءات والعمليات للتحقق من سلامتها وعدالتها
2	يتم تعزيز قنوات التواصل بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة أو لجنة التدقيق لإعلامها في شكل تقارير وفي الوقت المناسب بالانحرافات والمخاطر الجوهرية
3	يشارك نشاط التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر على مستو الجهوي والوكالات
4	يقوم المدقق الداخلي بتقييم أداء خدمات إدارة المخاطر وتقنيات التعامل مع المخاطر والإجراءات المتخذة اتجاه ذلك
5	يوجداتصالمنتظمبينالتدقيقالداخليوالإدارةلضمانأنيكونعملالتدقيقالداخليمناسبًاللاحتياجات الإستراتيجيةوالتشغيليةللبنكومتوافقًامعها
6	يتم تقديم المشورة للمدقق الداخلي فيجميعالأمور المتعلقةبمتطلبات تحقيق الأداء الجيد للبنك
7	يقوم التدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارةبحق المستخدمين المقصرين لدرأ ممارسات الابتزاز والتعسف
8	يقوم التدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم كفاءة المدراء العامين والتنفيذيين وحتى المستخدمين لإحصاء حالات التقصير والمخالفة

المحور الثالث: صفات التدقيق الداخلي ومهامه في المؤسسة البنكية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
1	يتم إعداد ميثاق للتدقيق الداخلي بالبنك مستمد من المعايير الدولية					
2	يتوفر للمدقق الداخلي الاستقلالية اللازمة وإمكانية الوصول المباشر إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة					
3	يمتلك المدقق الداخلي المؤهلات العلمية والعملية التي تخوله تنفيذ مسؤوليته بفعالية					
4	تتمثل مسؤولية المدقق الداخلي في حماية حقوق المودعين ومصالح المساهمين (الملاك)					
5	يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك وضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية					
6	يساهم التنظيم اللامركزي لنشاط التدقيق الداخلي في ضمان رقابة مستمرة ومباشرة(على مستوى الوكالات)					
7	يتم التعامل مع تعيين المدقق الداخلي بنفس إجراءات التعيين لوظيفة أخرى					

مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة

The contribution of the agricultural sector in reducing the unemployment problem

ط.د بن زعلة إسماعيل*، أ.د مسعودي عبد الهادي[2]

[1] جامعة عمار ثليجي بالأغواط ،الجزائر، **ibenzaala@gmail.com**

[2] جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر، **abdelhadi.messe@yahoo.fr**

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: يهدف هذا المقال إلى إبراز تطوير القطاع الفلاحي من خلال توفيره لمناصب شغل والحد من مشكلة البطالة كونها عنصر جد مهم من عناصر التنمية الإقليمية والمحلية، باعتبار هذا القطاع ركيزة أساسية يمكن الاعتماد عليها في التنويع الاقتصادي.

اعتمدنا على تطور نسبة التشغيل في القطاع على المستوى الوطني كمستوى إقليمي وعلى مستوى ولاية الأغواط كمستوى محلي وإبراز أهم المشاكل التي تعيق هذا القطاع للحد من مشكلة البطالة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي؛ العمالة الفلاحية؛ المشاريع الاقتصادية؛ مشكلة البطالة؛ المخططات التنموية.

تصنيف JEL: Q14 ، Q18

Abstract:

This article aims to highlight the development of the agricultural sector by providing jobs, and to reduce the problem of unemployment being a very important element of regional and local development elements, as this sector, is a key pillar of reliable economic diversification.

We relied on the evolution of the proportion of operating in the sector at the national level as the level of a regional level and at the state Laghouat local and highlight as the level of the most important problems that traverse the sector to reduce unemployment problem.

Keywords: *Agricultural Sector; Agricultural Employment; Economic Projects; Unemployment Problem; Development Plans.*

Jel Classification Codes: Q14 ،Q18

المؤلف المرسل*

1. مقدمة:

ينال القطاع الفلاحي سواء في الدول المتقدمة أو النامية اهتمام كبير نظرا للدور الكبير الذي يمثله في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية على حد سواء، حيث يرتكز على رفع الناتج الفلاحي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في توفير مناصب شغل على غرار القطاعات الأخرى.

ويعتبر القطاع الفلاحي المعول عليه في سياسة التنويع الاقتصادي والخروج من التركيز على قطاع واحد وهذا ما يعكسه تصنيف الديوان الوطني للإحصاء حيث يصنفه كأول قطاع، حيث يتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية يمكن استغلالها بصفة رشيدة لمسايرة القطاعات الأخرى.

ومن هذا السياق ولأن الجزائر تسعى لتطوير القطاع الفلاحي سنحاول في هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية: **"ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الحد من مشكلة البطالة على المستوى الإقليمي والمحلي بالجزائر؟"**.

الفرضيات: للإجابة على هاته الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- يمتلك القطاع الفلاحي مؤهلات بشرية تجعله عنصر فعال في التنمية الإقليمية والمحلية؛
- مر القطاع الفلاحي الجزائري بتقلبات كثيرة هذا ما أدى في كل مرة إلى وضع خطط تنموية مسايرة لهذ التقلبات للنهوض به؛
- حققت المخططات التنموية نتائج جيدة على مستوى القطاع بمختلف أنشطته.

أهمية وأهداف الدراسة: تتمثل أهمية وأهداف هذا المقال في:

- تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية، من خلال إبراز الإمكانيات المتاحة للقطاع في الجزائر؛
- إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الفلاحي الجزائري في التنمية الاقتصادية؛
- إظهار أهم الإمكانيات البشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لمحاولة تطوير القطاع.

فروع البحث: قمنا بتقسيم هذا المقال إلى فرعين هما العمالة الفلاحية في الجزائر والمشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي الجزائري في الحد من البطالة.

2. العمالة الفلاحية في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور العمالة الفلاحية في الجزائر وخصائصها بالإضافة إلى توزيعها على مختلف الأنشطة الفلاحية مثل الصيد البحري واستغلال الأراضي الزراعية خلال الفترة (2018-2000)

1.2. تطور القوى العاملة الفلاحية في الجزائر:

إن القوى العاملة الفلاحية كانت في تذبذب مستمر خلال الفترة محل الدراسة ما بين الانخفاض والنقصان كما يتضح من خلال الجدول رقم (01).

من خلال هذا الجدول يتضح أن القوى العاملة الفلاحية كانت متذبذبة بين زيادة ونقصان حيث أن إجمالي القوى العاملة كان في ارتفاع مستمر، وهذا التذبذب الغالب عليه الانخفاض حيث كانت النسبة سنة 2000 تقدر بـ 19.19 لترتفع إلى 21.13 سنة 2003 ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي إلى نسبة 8.97 سنة 2012 لترتفع مجددا 10.58 سنة 2013 ثم تبدأ في الانخفاض من جديد لتصل 7.98 سنة 2016 وبلغت النسبة 10.15 سنة 2017 ليعود الانخفاض ويصل 9.60 سنة 2019، إلا أن الغالب هو انخفاض حاد وتراجع كبير لنسبة القوى العاملة الفلاحية.

يمكن تفسير هذا التراجع إلى عدة أسباب وأهمها هو هجرة الأيدي العاملة من هذا القطاع إلى باقي القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الخدمات والتجارة وحصول الشباب على الشهادات العليا في اختصاصات أخرى وتفضيلهم الاستقرار في المدن والنزوح من الريف.

2.2. حوصلة المشاريع ومناصب الشغل في مختلف القطاعات:

يختلف عدد المشاريع ومناصب الشغل التي توفرها مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي وهذا ما يبينه الجدول رقم (02).

من خلال هذا الجدول تتضح لنا النسب المتفاوتة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2018 حيث نجد أن عدد المشاريع في قطاع النقل تأخذ حصة الأسد حيث بلغ عدد المشاريع 29267 مشروع من بين إجمالي المشاريع أما من ناحية القيمة فنجد أن أكبر قيمة يأخذها قطاع الصناعة بقيمة تفوق 8 آلاف مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لتوفير مناصب الشغل فنجد أن القطاع الصناعي بلغ 538558 منصب شغل في هذه الفترة.

بالنسبة لقطاع الزراعة تم إنشاء 1342 مشروع بقيمة تجاوزت 260 مليار دينار جزائري وتوفير 55240 منصب شغل بنسبة 4.49 % من إجمالي مناصب الشغل.

من الملاحظ أن التوجه إلى المشاريع الصناعية أكبر بكثير من المشاريع الفلاحية رغم ارتفاع تكلفتها وعدد المناصب أقل من المشاريع الفلاحية لاعتمادها على المكننة وذلك لارتفاع عوائدها وضمان تحقيق الربح فيها مقارنة بالمشاريع الفلاحية التي تتميز بقلة تكلفتها وقلة عوائدها وعدم ضمانها.

يمكن توضيح هذه النسب أكثر من خلال الشكل (01) والشكل (02).

3.2. تطور القوى العاملة الزراعية في الأغواط:

إن القوى العاملة الفلاحية كانت في تذبذب مستمر خلال الفترة محل الدراسة ما بين الانخفاض والنقصان كما يتضح من خلال الجدول رقم (03).

هذا الجدول يوضح أن القوى العاملة الفلاحية في ولاية الأغواط أيضا متذبذبة بين زيادة ونقصان كما أن إجمالي القوى العاملة كان في ارتفاع مستمر، حيث أن النسبة سنة 2010 كانت تقدر بـ 22.58 ثم سجلت انخفاض تدريجي لتصل النسبة إلى 15.48 سنة 2015 لترتفع مجددا حتى وصلت إلى 16.60 سنة 2018، إلا أنها سجلت انخفاض وتراجع كبير لنسبة القوى العاملة الفلاحية.

يفسر هذا التراجع بنفس الأسباب المذكورة سابقا إلا أن الولاية تعتبر من بين الولايات الفلاحية وهذا ما يفسر ارتفاع النسب على ما هو مسجل على مستوى الوطن ككل.

4.2. حوصلة المشاريع ومناصب الشغل في مختلف القطاعات على مستوى الولاية:

تعتبر الولاية من بين الولاية المتأخرة في استحداث المشاريع ومناصب الشغل إن لم نقل أنها الأخيرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (04).

من خلال هذا الجدول تتضح لنا أيضا النسب المتفاوتة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2018 حيث أن عدد المشاريع في قطاع النقل بلغ 595 مشروع، من ناحية القيمة نجد أن أكبر قيمة لقطاع البناء حيث فاقت قيمته 9 آلاف مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لمناصب الشغل المتاحة فنجد أن قطاع البناء بلغ 4480 منصب شغل في هذه الفترة.

بالنسبة لقطاع الزراعة تم إنشاء 19 مشروع بقيمة تجاوزت 496 مليار دينار جزائري وتوفير 284 منصب شغل بنسبة 2.27 % من إجمالي مناصب الشغل.

يمكن تفسير التوجه إلى مشاريع البناء وإتاحتها لمناصب شغل أكثر من القطاعات الأخرى كون المنطقة لا تزال في مرحلة تنمية لم تصل إلى الاهداف المنشودة وكون الولاية تستقطب وافدين عمال من الولايات الأخرى وسعيها لتوفير سكنات بمختلف صيغها، أما فيما يخص القطاع الفلاحي فنجد أنه مازال متأخر مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3. المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي الجزائري في الحد من البطالة

يعاني القطاع الفلاحي الجزائري من عدة مشاكل تحول بينه وبين التطور ومنها مشاكل طبيعية وتتمثل خاصة في تناقص مساحة الأراضي الزراعية والموارد المائية بالإضافة إلى معوقات مالية وإدارية وفنية مختلفة.

1.3. المعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي الجزائري في توفير فرص العمل:

1.1.3. معوقات متعلقة بالأراضي الزراعية:

أ. تتصف الأراضي الزراعية بالجزائر بالتناقص وذلك بسبب التوسع العمراني على حساب الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بالإضافة إلى تدهور إنتاجيتها بسبب تملح التربة والتصحر حيث بلغت المساحة المهددة بالتصحر بحوالي 23000 كيلو متر مربع. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 2008)

ب. استمرار ظاهرة تفتت الملكيات الزراعية وتحويلها إلى وحدات إنتاج صغيرة مما تسبب في إهمال جزء من الأراضي الزراعية وعدم القيام باستغلالها في النشاط الزراعي وإنما تحويلها إلى نشاطات أخرى من قبل أصحابها.

ج. تعرض الأراضي الزراعية المحاذية للجبال إلى ظاهرة انجراف التربة بسبب التعرية من النباتات والأشجار الناتج عن الحرائق وتدهور الغطاء النباتي، بالإضافة إلى تدهور المراعي الطبيعية بسبب الرعي الجائر والاستخدام السيئ لهذه المراعي من طرف مربي المواشي.

د. تعثر عملية استصلاح الأراضي وهذا راجع بدوره إلى عدة أسباب أهمها ما يلي: (الزهراء، 1996)

- أغلب المساحات من الأراضي الممنوحة للشباب، أهملت بسبب تأخر الدعم المالي أو تحويل هذا الأخير إلى نشاطات أخرى من طرف المستفيدين.
- التوزيع غير العقلاني للأراضي، الذي لم يأخذ في الحسبان الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة وصلاحية الأراضي بسبب عدم توفر الدراسات المائية والجيولوجية اللازمة لذلك.
- تأخر عملية تعبيد الطرق المؤدية إلى الأراضي المراد استصلاحها بالإضافة إلى عدم توفر الكهرباء بهذه المناطق، مما تسبب في صعوبة استخدام الآلات الحديثة والاعتماد على الميكنة التقليدية في عملية الاستصلاح.

2.1.3. مشكل العقارات الفلاحية:

يعتبر الإطار القانوني للعقارات الفلاحية من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي والتي تقف دون تحقيق هذا الأخير التطور المطلوب، حيث بقي العقار الفلاحي ما بين إبقاء الملكية العامة وتعميم التملك الخاص لوضع حد لتفتيت العقار الفلاحي وحل مشكل الامتناع عن الاستثمار في المستثمرات الحكومية بالإضافة لوجود تناقضات في عقود الملكية واستعمال طرق غير قانونية للحصول على هذه العقود.

3.1.3. مشاكل متعلقة بالموارد المائية:

أ. **محدودية الموارد المائية:** على الرغم من توفر المصادر المائية ما بين السطحية والجوفية، فهي غير كافية التنفيذ خطط التنمية الزراعية في الجزائر لأن تعتمد فيها على الأمطار كمصدر أساسي للمياه، التي تتساقط بكميات متدنية وخلال فترات زمنية معينة في السنة، فمثلا بعض المناطق تعاني من الفيضانات وأخرى من الجفاف شبه الدائم، فالمنطقة الصحراوية تتميز بهطول شبه منعدم حيث أن 80% من مساحة الجزائر هي صحراء، (الزبيري، 2005) وفي المقابل ترتفع كمية الأمطار في المناطق التي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط إذ تبلغ حوالى 192 مليار متر مكعب خلال السنة، وبالتالي هناك توزيع غير متساو للأمطار في الجزائر حيث في منطقة الأطلس التلي تقدر الكميات المتساقطة ما بين (400 إلى 1000 مليمتر سنويا). وقد تفوق 1000 مليمتر في المرتفعات الجبلية الشمالية، أما في الهضاب العليا والأطلس الصحراوي فيتراوح معدل تساقط الأمطار ما بين 4 مليمتر و200 مليمتر سنويا، ما عدا بعض المرتفعات فقد تبلغ حوالي 600 مليمتر سنويا. (خرافي، 2006)

ب. **مشاكل متعلقة بتعبئة الموارد المائية:** إن من أهم المعوقات التي تواجه تعبئة الموارد المائية في الجزائر ما يلي:

- **التبخر السريع للمياه السطحية:** تتعرض المياه السطحية في الجزائر إلى التبخر بما يعادل 80 مليار متر مكعب سنويا، وقد بلغ معدل التبخر حوالي 120 مليمتر سنويا على الشريط الساحلي، وحوالي 2500 مليمتر في الجنوب.
- **تراكم الوحل في السدود:** تعاني السدود في الجزائر من تراكم الوحل في أسفلها مما أدى إلى انسداد مجاري توزيع المياه وانحراف التربية في الأراضي الزراعية المجاورة بالإضافة إلى ضعف القدرة الاستيعابية للسدود في تجميع المياه.

- **تسرب المياه من السدود:** مهما كان مكان تشييد السد فإنه معرض للتسربات المائية سواء عن طريق ضفافه لما يمتلئ أو من خلال امتصاص التربة للمياه فقي الجزائر تشكل بعض السدود خسارة مائية سنوية تقدر بحوالي 15% من المياه المعبئة مثل تسربات سد فم الغرزة، رغم التسربات المائية من السدود فهي لا تعتبر في الغالب مياه ضائعة لأنه يتم إعادة تجميع بعضها عن طريق شبكات مائية موضوعة على نهاية فم السد واستعمالها في الزراعة.

ج. الانحدار الشديد في للأراضي: وخاصة الجزء الشمالي منها، ويستقبل هذا الأخير أكبر كمية من الأمطار المتساقطة سنويا، التي تتجه صوب الأودية ومنها إلى البحر، مما ينتج عنه ضعف الاستفادة من مياه الأمطار.

د. سوء استخدام المياه في القطاع الزراعي: حيث تعتمد على طرق الري التقليدية في الغالب ومنها الري السطحي الذي يحتاج إلى درجة كبيرة من سطح الأراضي الزراعية، ويؤدي إلى صعوبة أداء العمليات الزراعية بعد عملية الري مباشرة وعليه يتم تأجيلها إلى فترة زمنية أخرى، كما أنه يساهم في هدر المياه بسبب تقديم كمية من المياه تفوق حاجات المزروعات. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1995)

4.1.3. معوقات فنية:

أ. ضعف في سياسة التكوين المستمر للموارد البشرية في القطاع الزراعي مما أدى إلى تقلص التكوين المتخصص وغلق بعض المعاهد المتخصصة.

ب. انعدام التنسيق ما بين معاهد البحث الفلاحي والجامعة من ناحية وعدم وجود سياسة واضحة المعالم فيما يخص مجال البحث والإرشاد الزراعي على المدى الطويل.

ج. انتقال اليد العاملة الفتية من قطاع الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى بحثا عن الرفاهية والدخل المرتفع.

د. ضعف الرقابة في النشاط الزراعي سواء من ناحية استخدام الأراضي الفلاحية أو الاستفادة من القروض التي توجه من طرف المستفيدين في الغالب إلى نشاطات غير زراعية وهذا بسبب عدم وجود متابعة للقرض المقدم من طرف الجهات المعنية وكيفية استغلاله من طرف المستفيد. (مرازقة، 2007)

هـ. عدم وجود تناسق ما بين القطاعات الاقتصادية من حيث التمويل والاهتمام من طرف الحكومة، كما أن ميزانية الفلاحة تتمركز أساسا في الإنتاج النباتي مما أدى إلى إهمال المجالات الأخرى مثل البحث والإرشاد الزراعي وكذلك تطوير وتحسين الإنتاج الحيواني.

و. انخفاض عدد العمالة المؤهلة والمدربة للعمل في النشاط الزراعي وإن وجدت فهي قليلة لا تلبي احتياجات هذا النشاط وخاصة مع تزايد القوى العاملة في القطاع الزراعي.

ز. عدم استجابة الفلاحين لنصائح المرشدين الزراعيين وذوي المؤهلات العلمية وهذا راجع إلى انخفاض المستوى التعليمي للقوى العاملة في النشاط الفلاحي .

ح. تعدد منفذي القرارات فيما يخص الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والإعراض عن الإنتاج التسويقي وهذا ما يؤدي بدوره إلى سوء استغلال الموارد الزراعية استغلالا فعالا، بسبب وجود العديد من المستثمرات الزراعية الخاصة وذات الحجم الصغير في الجزائر مما أدى إلى تغلب القطاع الخاص على العام في الزراعة، الأمر الذي يؤدي في الغالب بالمزارعين إلى اتخاذ قرارات إنتاجية مماثلة في نفس الوقت تحت دوافع معينة كارتفاع الأسعار مثلا، وبالتالي حدوث فائض في الإنتاج الذي بدوره يكون سببا في انخفاض الأسعار.

5.1.3. مشاكل مالية:

أ. ارتفاع أسعار المعدات الزراعية والأسمدة وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتي شملت القطاع الزراعي وأدى إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم على المعدات الزراعية وبالتالي تسبب في ارتفاع أسعارها، مما أدى إلى عجز الفلاح عن اقتنائها.

ب. انخفاض قيمة الميزانية الموجهة للقطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى نقص الموارد المالية المخصصة للبحث والإرشاد الفلاحي وتكوين الإطارات المهنية الزراعية.

2.3. مساهمة المخططات الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية في توفير فرص العمل:

1.2.3. أهداف المخططات الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية: أعتمد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر بموجب المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية من سنة 2000، (الجريدة الرسمية، 18 جويلية 2000) وتمثلت أهدافه فيما يلي:

– تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع القطاع الزراعي نحو إنتاج كل ما يستطيع إنتاجه وبفاعلية كبيرة والقيام باستيراد المنتجات التي لم يتمكن من إنتاجها.

– تنمية قدرات إنتاج المدخلات الزراعية، والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية الزراعية.

– مرافقة الفلاحين وتحفيزهم وتقديم لهم الدعم.

– استخدام أكثر فعالية للمناطق بحسب كفاءتها الطبيعية، حيث يتم استبعاد محصول الحبوب من الأراضي التي يكون التساقط فيها قليل، وتخصيصها لغرض الرعي أو زراعة الأشجار المثمرة.

– تقديم الدعم لأغلب فروع الزراعة، حيث يختلف مقدار الدعم المقدم حسب نوع النشاط الزراعي بالإضافة إلى استصلاح الأراضي، ولقد تم من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية استحداث 142000 ألف فرصة عمل دائمة في سنة 2000 في بداية تطبيق المخطط، وحوالي 171000 ألف فرصة عمل عام 2001 وهذا بفضل تخصيص برامج تكوين قصيرة المدى لفائدة الشباب المستثمرين في معظم أنشطة القطاع الزراعي من تربية المواشي والنحل إلى استخدام الأراضي واستصلاحها. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2003)

2.2.3. عيوب ونقائص المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية: بالرغم من النتائج التي حققها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التي تعد بالإيجابية بالنسبة لاستحداث فرص شغل، فهو لا يخلو من العيوب والنقائص ومن أهمها:

أ. نقص المتابعة في الميدان مما أدى إلى وجود اختلالات في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ب. عدم توفير التسهيلات الكافية لمنح القروض والدعم في نفس الوقت الملائم لقيام المستفيد باستغلاله في النشاط الزراعي.

ج. عدم الحسم في الموضوع العقاري وبالتالي بقائه كعائق أمام أداء القطاع الزراعي.

د. وجود التماطل من طرف القائمين على تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ففي بعض الأحيان يتم الموافقة على تدعيم نشاط معين لصالح أحد الفلاحين، فيباشر هذا الأخير بتنفيذ المشروع وقد يلجأ إلى الاستدانة من الآخرين ريثما يصله الدعم الفلاحي، وفي النهاية يتفاجأ بانتهاء صلاحية القرارات المتعلقة بدعم النشاط الذي يزاوله مما يجعله في دوامة من الديون للأخرين. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر 2004)

4. خاتمة:

يتضح لنا جليا من خلال ما سبق أن القطاع الفلاحي ساهم في التقليل من حدة البطالة من خلال مختلف أنشطته، وخاصة في القطاع الخاص، كما أن التشغيل في المستثمرات الفلاحية أخذ قسط كبير من التشغيل الفلاحي وتتميز القوى العاملة الفلاحية بكبر سن العمال بسبب هجرة الشباب من الريف إلى المدن، وتفضيلهم العمل في قطاع الصناعة والخدمات والبناء والتشييد، أما بالنسبة للمستوى التأهيلي للفلاحين فإنه يغلب عليه طابع ضعف المستوى الدراسي ورغم الجهود التي بذلت من طرف الحكومة في تكوين الكوادر الزراعية سواء كان تكوين محلي أو أجنبي في جميع التخصصات الفلاحية، واهتمامها بالقطاع الفلاحي وتقديم حوافز لأفراد المجتمع من خلال التنمية الريفية بهدف زيادة عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي فمازال هذا الأخير يعاني من عدة مشاكل تعيق على تنميته وتطوره، والعمل على مساهمته في التوظيف.

الحلول والاقتراحات لمعالجة مشكلة البطالة:

❖ توسيع عملية الدعم الفلاحي لتشمل أغلبية الفلاحين وتسهيل الحصول على القروض ووصولها إلى أصحابها ومتابعة استخدام القروض بعد منحها للمستفيد من أجل التأكد من استغلالها في النشاط الموجهة إليه لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف متخذي القرار والحد من ظاهرة تحويل القروض إلى نشاطات أخرى غير زراعية.

❖ الاهتمام بعملية الإرشاد الفلاحي وذلك عن طريق وضع نظام مناسب للإشراف والاتصال وجعل برامج التكوين تتماشى ومتطلبات القطاع الزراعي والعمل على توعية الفلاح بالدرجة الأولى وخلق نوع من الثقة بينه وبين المرشد الفلاحي ومحاولة إشراك الفلاح في اتخاذ القرارات في المجال الفلاحي وإعداد دورات تكوينية للشباب المستفيدين من الدعم الفلاحي قبل مباشرة عملهم وذلك ضمن النشاط الفلاحي الموجه له الدعم، وجعل البحوث الفلاحية الجامعية تتصف بطابع عملي وعدم الاكتفاء بالجانب الأكاديمي فقط.

❖ العمل على حل المشكلة العقارية بهدف خلق راحة نفسية للفلاح مما ينعكس على مردوديته وإعطاء قيمة للنشاط الفلاحي وإبعاد المتطفلين على النشاط الفلاحي الذين يتحصلون على الأراضي الزراعية والدعم الفلاحي بطرق ملتوية وبعد ذلك يتم توجيهها إلى أغراض أخرى غير زراعية، وفي بعض الأحيان لا يتم استغلالها نهائيا.

❖ إعطاء الأولوية للمنتجات الغذائية من الخضر والحبوب خاصة وذلك لأهميتها الكبرى في الحصة الغذائية، والعمل على تعزيز تكثيف زراعة هذه المحاصيل وتقديم تحفيزات لمنتجيها.

❖ العمل على زيادة بناء السدود بمواصفات تكنولوجية عالية، وتزويدها بتقنيات تصفية من أجل القضاء على مشكلة ترسيبات الوحل في الأسفل وزيادة الطاقة الاستيعابية لها بما يضمن تخزين كميات كبيرة من الأمطار، بالإضافة إلى توعية المواطن في الاستغلال الراشد للمياه وتزويد الفلاح بتقنيات الري الحديث الهادفة إلى اقتصاد المياه.

❖ توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق ازالة القيود التي تحول دون ذلك وتشجيع الاستثمار المحلي ودعمه، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص في زيادة المساهمة في النشاط الاستثماري.

❖ تطوير البنيان الاقتصادي وتشجيع التصنيع باعتباره جوهر التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق التخطيط للمنتجات طبقا لاحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية والتوسع في المشروعات الصناعية مع الاهتمام بالتعليم الصناعي والتدريب المهني لرفع مستوى الإنتاجية بين العاملين.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2003). الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني من سنة 2003. ص 3. الجزائر: الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (ديسمبر 2004). الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2004. ص 79. الجزائر: الدورة العادية الخامسة والعشرون.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1995). دراسة حول إنتاجية الأراضي المروية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة لتحسينها. ص 36. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (ديسمبر 2008). دراسة حول مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية. ص 29. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
5. خديجة علي بودية خرافي. (2006). دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة. رسالة ماجستير. ص 53. مصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

6. عبودي فاطمة الزهراء. (1996). إشكالية إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر. رسالة ماجستير. ص 51. جامعة الجزائر، الجزائر.

7. عيسى مرازقة. (2007). القطاع الخاص والتنمية في الجزائر. أطروحة دكتوراه. ص 134. جامعة باتنة، الجزائر.

المقالات:

8. عادل كدودة الزبيري. (2005). مصادر الموارد المائية وتخصيصها في الجزائر. مجلة المياه، العدد 36

المراسيم والقوانين:

9. الجريدة الرسمية. (18 جويلية 2000). المنشور رقم 332. الجزائر.

مواقع الانترنيت:

10. الديوان الوطني للإحصائيات. (2001-2018). *O.N.S, l'Algérie En Quelques Chiffres*. تم الاسترداد من **www.ons.dz/spip.php?rubrique127**

11. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. (2000-2018). تم الاسترداد من **www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018**

6. الملاحق:

جدول 1: تطور حجم القوى العاملة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

البيان / السنوات	إجمالي القوى العاملة	القوى العاملة الفلاحية	النسبة المئوية	معدل التطور
2000	6179992	1185880	19,19	-
2001	6228772	1312069	21,06	1,88
2002	-	-	-	-
2003	6684056	1412340	21,13	-
2004	7798412	1617125	20,74	-0,39
2005	7812334	1380520	17,67	-3,07
2006	8868804	1609633	18,15	0,48
2007	8594243	1170898	13,62	-4,53
2008	9146000	1252000	13,69	0,06
2009	9472000	1242000	13,11	-0,58
2010	9736000	1136000	11,67	-1,44
2011	9599000	1034000	10,77	-0,90
2012	10170000	912000	8,97	-1,80
2013	10789000	1141000	10,58	1,61
2014	10239000	899000	8,78	-1,80
2015	10594000	917000	8,66	-0,12
2016	10845000	865000	7,98	-0,68
2017	10858000	1102000	10,15	2,17
2018	11001000	1067000	9,70	-0,45
2019	11281000	1083000	9,60	-0,10

المصدر: O.N.S, l'Algérie En Quelques Chiffres, Edition (2001-2018),

www.ons.dz/spip.php?rubrique127

جدول 2: تقسيم المشاريع واستحداث مناصب الشغل حسب كل قطاع خلال الفترة 2002-2018

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	1342	%2,12	260750	%1,82	55240	%4,49
البناء	11031	%17,44	1331679	%9,31	242428	%19,68
الصناعة	12698	%20,08	8373763	%58,56	538558	%43,73
الصحة	1093	%1,73	221383	%1,55	25968	%2,11
النقل	29267	%46,28	1164966	%8,15	158780	%12,89
السياحة	1266	%2,00	1228830	%8,59	77158	%6,26
الخدمات	6531	%10,33	1272057	%8,90	125014	%10,15
التجارة	2	%0,00	10914	%0,08	4100	%0,33
الاتصالات	5	%0,01	436322	%3,05	4348	%0,35
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

الشكل 1: دائرة نسبية توضح عدد المشاريع حسب كل قطاع

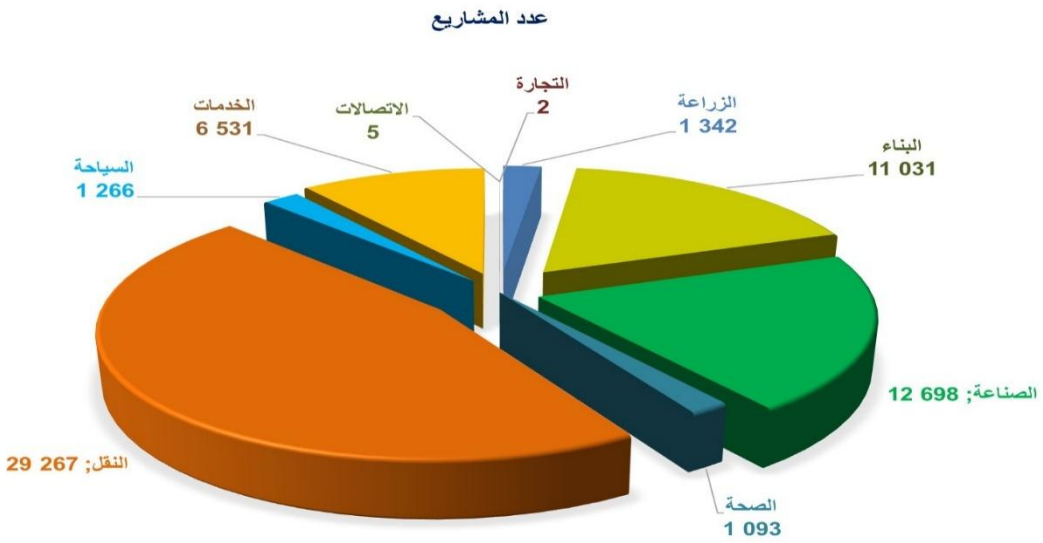

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

الشكل 2: أعمدة بيانية توضح عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب كل قطاع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

جدول 3: تطور حجم القوى العاملة الفلاحية في ولاية الأغواط

خلال الفترة 2010-2018

البيان / السنوات	إجمالي القوى العاملة	القوى العاملة الفلاحية	النسبة المئوية	معدل التطور
2010	154767	34944	22,58	-
2011	156016	34890	22,36	-0,22
2012	186952	31564	16,88	-5,48
2013	190286	29548	15,53	1,36-
2014	196186	30864	15,73	0,20
2015	201091	31129	15,48	-0,25
2016	206652	32516	15,73	0,25
2017	207735	32872	15,82	0,09
2018	240859	39975	16,60	0,77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مونوغرافيا ولاية الأغواط، الإصدار من 2011 إلى 2019.

جدول 4: تقسيم المشاريع وتوفير مناصب الشغل حسب كل قطاع خلال الفترة 2002-2018

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	19	%1,33	496774	%2,64	284	%2,27
البناء	483	%33,82	9051725	%48,04	4480	%35,80
الصناعة	95	%6,65	2369287	%12,57	2604	%20,81
الصحة	12	%0,84	33105	%0,18	99	%0,79
النقل	595	%41,67	5313754	%28,20	3038	%24,28
السياحة	7	%0,49	296419	%1,57	135	%1,08
الخدمات	186	%13,03	1281398	%6,80	1643	%13,13
أخرى	31	%2,17	1374	%0,01	231	%1,85
المجموع	1428	%100	18843836	%100	12514	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مونوغرافيا ولاية الأغواط، الإصدار من 2011 إلى 2019.

مدى كفاية المعيار الجزائري AA500لدى أصحاب مهنة التدقيق المحاسبي-المحددات والمرتكزات-

The adequacy of the Algerian AA500 standard among the holders of the audit profession-the determinants and the fulcrums-

ط.د .قندوزي تومي[1*]، أ. د.عجيلة محمد[2]

[1] جامعة غرداية ،(الجزائر)، guendouzi.toumi@univ-ghardaia.dz

مخبر: التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية

[2]جامعة غرداية -الجزائر، adjila@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى كفاية معيار التدقيق الجزائري 500 لجميع جوانب التدقيق لاستخلاص عناصر مقنعة تتميز بخاصية الكفاية والملاءمة، ومعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى عدم الاعتماد على المعيار المحلي واللجوء إلى معيار الدولي وهذا من خلال أراء أصحاب المهنة، وقد تمت باستقصاء عينة من ذوي أصحاب المهنة من خبراء محاسبة ومحافظي حسابات.

وخلصت الدراسة إلى أن المعيار المعمول به في الوسط المهني هو المعيار الدولي وهذا راجع إلى عدم كفاية المعيار المحلي الذي ركز على الجانب النظري دون الجانب الميداني (البيئة المحاسبية)، بالرغم من تنظيم مهنة المحاسبة بقانون 10-01.

الكلمات المفتاحية: معيار المحلي 500، معيار الدولي 500، عناصر مقنعة، سلامة نظام الرقابة الداخلية.

تصنيف JEL: M42

*المؤلف المرسل

Abstract:
This study aims to determine the adequacy of the Algerian audit standard 500 for all aspects of auditing to draw convincing elements characterized by competence and appropriateness, and to know the most important reasons that led to the failure to rely on the local standard and resort to the international standard through the opinions of the professionals, and was surveyed by a sample of professionals of accounting experts and accounting governors.
The study concluded that the standard in the professional environment was the international standard and this was due to the inadequate local standard that focused on the theoretical side below the field side (accounting environment), despite the regulation of the accounting profession by law 10-01.
***Keywords**: Local standard 500, international standard 500, compelling elements, integrity of internal control system*
Classification (Jel): M42

1. مقدمة :

عالمنا اليوم الذي يتميز بالعولمة التي غزت الحدود ،و أصبحت دقة المعلومة و شفافيتها من أهم الركائز التي يعتمد عليها من أجل التنمية و الرقي و النهوض بالمجتمعات ، يستوجب التأكد من صحة المعلومات وجود أطراف معينة لذلك، و من بينهم المدققون الخارجيون الذين هم بحاجة إلى معايير ترشدهم و قوانين تقوم بتنظيمهم ،من هنا توجب على الدول استنباط معايير دولية للتدقيق تحظى بالقبول العام والمعايير ما هي إلا طريق ومنهاج يسير وفقه المدقق ، من أجل التأكيد من صحة و مصداقية القوائم المالية ومدى شفافيتها و خلوها من الأخطاء الجوهرية ،و من هذا المنطلق تم إصدار معايير التدقيق الدولية بغية سد الثغرات التي يمكن أن يقع فيها المدقق و مساندة أصحاب المهنة لإبداء رأيهم الفني المحايد .

انتهجت الجزائر نفس الطريق من خلال إصلاح مهنة المحاسبة أولا بتغيير النظام المحاسبي المالي، ثم إصدار قانون 10-01 من اجل إصلاح المهنة واستحداث هيئات تشرف عليها، وإصدار عدة مراسيم تنفيذية وصولا إلى الاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية بستة عشر معياراً، ومن بين هده المعايير

معيار العناصر المقنعة الذي يعتبر بمثابة المؤكد على صحة المعلومات ومدى كفايتها بغية استخلاص واستنتاج عناصر ملائمة وكافية للتأكد من صحة البيانات المالية.

1.1.مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره ومدى أهمية معايير التدقيق التي تعتبر بمثابة حجر أساس لعملية التدقيق وضرورة وجود معيار يستخلص من خلاله المدقق أدلة إثبات تأكد على صحة البيانات المالية، ووجود أدلة تتميز بخاصية الملائمة والكفاية لإعداد التقرير الذي يعكس الصورة الحقيقية ويضفي الشفافية على القوائم المالية وللأهمية البالغة لهذا الأخير نطرح الإشكالية التالية:

هل المعيار الجزائري للتدقيق 500 يستوفي جميع جوانب التدقيق لاستخلاص أدلة ملائمة وكافية لدى أصحاب المهنة؟

2.1.الأسئلة الفرعية:

يتفرع من الإشكالية الرئيسية أعلاه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الإصلاحات التي طرأت على المهنة (القوانين والتشريعات) تساهم في تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 500؟
- هل المعيار الجزائري للتدقيق 500 كافي لاستخلاص أدلة ملائمة وكافية دون اللجوء إلى نظيره الدولي؟

3.1.فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: قانون 10-01 يساهم في تطبيق معيار الجزائري للتدقيق 500.

الفرضية الثانية: عدم كفاية المعيار الجزائري للتدقيق 500 لجميع نواحي التدقيق يؤدي إلى الاستعانة بنظيره الدولي.

الفرضية الثالثة: شمولية معيار التدقيق الدولي 500 أدى إلى تجاهل المعيار الجزائري وعدم العمل به لدى الأوساط المهنية.

4.1.أهمية الدراسة: تتمحور أهمية الدراسة في معرفة مدى كفاية معيار العناصر المقنعة لدى أصحاب المهنة، وهذا من خلال الدور الهام الذي يقدمه للمدقق لإضفاء المصداقية والشفافية على عدالة القوائم المالية التي تعكس لنا الواقع الحقيقي للاقتصاد الوطني.

1-5منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي**، الذي يمكننا من تحديد الاختلال الواقع بين أصحاب المهنة وتطبيق هذا الأخير على أرض الواقع.

1-6الدراسات السابقة:

دراسة باللغة العربية :بصري ريمة قدمت دراسة بعنوان "دراسة مقارنة بين المعيار الجزائري للتدقيق و نظيره الدولي –دراسة حالة المعيار رقم 500 العناصر المقنعة- مفادها أن الجزائر انتهجت إصلاح مهنة المحاسبة بتبني نظام محاسبي مالي جديد (SCF) بخلاف المخطط المحاسبي (PCN) كونه غير مساير للتوجهات الاقتصادية و مواكبة الدول في سعيها لمواكبة الممارسات المحاسبية الدولية مع المعايير الدولية و قد تم إصدار عدة قوانين و تشريعات لتنظيم مهنة التدقيق من خلال إصدار قانون 10-01 وكذلك إصدار معايير تدقيق جزائرية مستوحاة من المعايير الدولية للتدقيق (ISA) ، وتم التركيز في الدراسة على المعيار الجزائري العناصر المقنعة 500 و بتسليط الضوء على أوجه التشابه و الاختلاف بين المعيار الجزائري ونظيره الدولي ، وخلصت الدراسة أن المعيار الجزائري لم يتبع تفسيرات التي توضح المعيار و كيفية تطبيقه كما هو الحال بالنسبة للمعيار الدولي ، غير أن هناك توافق شبه كلي في مضمون المعيارين في حين برزت الاختلافات في غالبية المصطلحات. (ريمة، 2008، الصفحات 137-148)

دراسة الأجنبية : Augustine, O. Enofe, Chijioke Mgbame, Lucky, G. Odeyile & Kinglsey Kuegbe جاءت الدراسة بعنوان " Impact of Audit Evidence on Auditor'S Report " أثر أدلة مراجعة الحسابات على تقرير مراجعي الحسابات" أدت الفضائح الأخيرة إلى ضرورة التأكد من صحة القوائم المالية من خلال التشكك المهني ، الذي تؤكد عليه المعايير المهنية من تقييم نقدي لأدلة التدقيق، و تمحورت مشكلة الدراسة حول مدى تأثير وجود الأدلة الكافية لمراجعة الحسابات و عن وجود علاقة بين أثر موثوقية أدلة المراجعة على تقرير مراجعة الحسابات وخلصت الدراسة أن عملية التدقيق تتأثر بمدى الحصول على الأدلة ،ويتم تقييمها باستخدام إجراءات مختلفة (التفتيش، الملاحظة، التحقيق، التأكيد، إعادة الحساب، إعادة الأداء..... إلخ)، وهذا من أجل التوصل إلى رأي يؤكد صحة المعلومات التي تتميز بخاصيتين (كافية ومناسبة) .

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. عموميات حول أدلة التدقيق:

سنتطرق فيما يلي إلى عموميات حول أدلة التدقيق، التي تعتبر حجر الأساس للتأكد من صحة البيانات المالية ومدى عدالتها من خلال التمحيص والتحقيق واستخراج أدلة ذات خصائص ملائمة وكافية كالاتي:

1.1.2. مفهوم أدلة الإثبات:

تعرف أدلة الإثبات على أنها: «أدلة الإثبات في المراجعة هي استنباط المراجع نتيجة من أمر ثابت أو من حقيقة أو جملة الحقائق تمكنه من استخلاص رأي في مسألة معينة وإقناعه بالإفصاح عن هذا الرأي". (الصباغ، 2006، صفحة 179)

يقصد بأدلة الإثبات "كل المعلومات المستخدمة بواسطة المراجع في الوصول إلى استنتاجات لتكون أساساً لرأيه المهني، وتشمل السجلات المحاسبية والمعلومات الأخرى المؤيدة للقوائم المالية". (بركات، 2011، صفحة 226)

تعرف أدلة الإثبات بنشرة معايير التدقيق للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أنها كل المعلومات التي يستعملها مدقق الحسابات للتوصل إلى استنتاجات يستند عليها لإصدار رأيه، وتشمل كل المعلومات التي تتضمنها السجلات المحاسبية المستعملة لإعداد القوائم المالية وغيرها من المعلومات (https://www.aicpa.org، 2021).

يمكن القول بأن أدلة الإثبات هو كل ما يمكن أن يستنبطه المدقق باستعمال آليات البحث والتمحيص لاستخلاص وقائع اقتصادية تم حدوثها وتبويبها وفق المعايير المعمول بها.

2.1.2. خصائص أدلة التدقيق:

تتمحور أدلة التدقيق بخاصيتين أساسيتين وهما أدلة مناسبة وكافية:

1.2.1.2 كفاية الأدلة:

أما الكفاية لغويا فهي من [كفى يكفي] إذا قام الفرد بالأمر، يقال استكفيته أمرا فكفايته، ويقال: كفاك هذا الأمر أي حسبه وكفاك هذا الشيء ... وكفى الرجل كفاية فهو كاف وكُفيً... الكفاية فيها استغناء وحصول الاكتفاء أو الارتواء ماديا كان أو معنويا، فالكفاية في هذا المعنى في اللغة العربية تدل على حصول الكفاية من الشيء مع القابلية للنماء والزيادة. (الرحمان، 2005، صفحة 22)

وجاء في معجم متن اللغة: والكفاية ما به سد الخلة وبلوغ المراد. (رضا، 1960، صفحة 87) ويتعلق ذلك بكمية الأدلة التي يتم جمعها للتحقق من مصداقية تأكيدات الإدارة والمتعلقة بالبيانات المالية، وترتبط كمية الأدلة بتقدير المدقق لها وبحكمه المهني ولكن من خلال مجموعة من العوامل هي: (رفاعه، 2018، الصفحات 68-69)

- توقعات المدقق عن التحريفات في البيانات المالية.
- قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية؛
- المادية ومستوى المادية؛
- طبيعة البند أو النشاط الذي يقوم به المدقق بتدقيقه والمخاطر المتوارثة له؛
- العوامل الاقتصادية فالوقت والتكلفة عوامل مهمة في عمل المدقق وتؤثر بهذه المهمة؛
- حجم وخصائص المجتمع فالمجتمع الكبير عادة ما يحتاج لأدلة أكثر من المجتمع الصغير.

2.2.1.2. ملائمة الأدلة:

وتنقسم ملائمة الأدلة إلى مفهومين هامين: ((kaplan.co.uk)، 2021)

– موثوقية:

وينبغي أن يحاول مراجعو الحسابات دائما الحصول على الأدلة من أكثر المصادر موثوقية، وتعتبر الأدلة أكثر موثوقية عندما تكون:

- الحصول عليها من مصدر خارجي مستقل.
- توليد داخلي ولكن يخضع لرقابة فعالة؛
- الحصول عليها مباشرة من قبل مراجع الحسابات:
  - في شكل وثائقي.
  - في شكل أصلي.

وبشكل عام، كلما كانت الأدلة أكثر موثوقية كلما قل احتياجها لمراجع الحسابات. غير أن العكس ليس صحيحا بالضرورة: فإذا كانت الأدلة غير موثوقة فلن تكون مناسبة أبدا لمراجعة الحسابات، بغض النظر عن المبلغ الذي يتم جمعه.

- **الأهمية:**

لكي تكون أدلة مراجعة الحسابات ذات صلة، يجب أن تعالج هدف/الغرض من أي إجراء. على سبيل المثال:

الحضور في جرد المخزون يوفر لنا مثالا جيدا على مدى ملائمة الإجراءات خلال عد مراجع الحسابات ينظر في العلاقة بين سجلات المخزون المادي، على النحو التالي:

- تحديد أصناف المخزون المادي واقتفاء أثرها في سجلات الجرد للتأكد من اكتمال السجلات المحاسبية؛
- تحديد الأصناف في سجل المخزون واقتفاء أثرها على المخزونات المادية للتأكد من وجود أصول المخزون.

وفي حين أن الإجراءات قد تكون متشابهة في طبيعتها، فإن الغرض منها (ومدى أهميتها) هو اختبار تأكيدات مختلفة فيما يتعلق بأرصدة المخزون.

2.2. الإصلاحات التي طرأت على مهنة التدقيق في الجزائر:

2.2. 1. نبذة تاريخية عن التدقيق في الجزائر:

أقدمت الهيئة المكلفة بالتوحيد المحاسبي في الجزائر (المجلس الوطني للمحاسبة CNC) بخطوة هامة في مجال التدقيق من خلال تبني معايير جزائرية للتدقيق، إذ أن التفكير في إصدار هذه المعايير لم يكون وليد اليوم وإنما انبثق من خلال إصلاح محاسبي تمثل في تصميم نظام محاسبي جديد (SCF) ، أين تم تشكيل لجنة سميت حسب القانون 07-11 بلجنة تقيس الممارسات المحاسبية و الواجبات المهنية ،و التي كانت مكلفة بإتمام عملية الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، و في 2009 اقترح أعضاء هذه اللجنة بإنشاء معايير تدقيق وطنية ،إلا أن القانون 10-01 الصادر في سنة2010 المتعلق بتنظيم مهن الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد أبطأ هذا المشروع، كما تناول التقرير الذي صدر عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في إطار تقييم و تحيين القانون 10-01 إنشاء لجنة سميت ب "Ad Hoc" سنة 2014 متفرعة من CNC . (أسامة، 2018، الصفحات 473-449)

2.2.2. المعايير الجزائرية للتدقيق NAA:

تم إصدار 16 معيار من خلال أربع مقررات وزارية وهي كالتالي:

- المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق وضع حيز التنفيذ أربعة معايير كالاتي (210-505-560-580)؛
- المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق وضع حيز التنفيذ أربعة معايير كالاتي: (300-500-510-700)؛
- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 ديسمبر 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق وضع حيز التنفيذ أربعة معايير كالاتي:(520-570-610-620)؛
- المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق وضع حيز التنفيذ أربعة معايير كالاتي:(230-501-530-540).

3.2. مقارنة بين معيار التدقيق الجزائري 500 ونظيره الدولي:

1.3.2. عرض معيار الجزائري للتدقيق 500 (العناصر المقنعة):

نركز في هذا العرض على أهم ما جاء في طيات هذا المعيار من خلال النقاط التالية ((jimdofree.com)، 2021):

- يهدف هذا المعيار إلى تحديد أهم الإجراءات اللازمة التي يقوم بها المدقق من أجل تصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق بطريقة تمكنه من الحصول على ما يكفي من العناصر المقنعة قصد استخلاص النتائج المعقولة والتي يستند عليها في تأسيس رأيه؛
- يوضح المعيار أهم المفاهيم المتعلقة بجمع العناصر المقنعة من حيث الكفاية والملائمة ومدى الارتباط بين الكم والنوعية لجمع عدد كافي من العناصر المقنعة تتميز بمصداقية المعلومة؛
- دلالة ومصداقية العناصر المقنعة تكمن في نوعية كل عنصر بدلالة ومصداقية المعلومات التي قامت عليها وقد تكون المعلومات الناتجة عن إجراءات التدقيق تتعين بتأكيدات معينة وليست كذلك لتأكيدات أخرى؛
- تكمن مصداقية المعلومات بمصدرها وطبيعتها.

2.3.2. عرض المعيار الدولي 500 أدلة الإثبات:

احتوى هذا المعيار على عدة إجراءات تحليلية يقوم بها المدقق لاستنباط أدلة إثبات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات لكمية ونوعية أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها عند القيام بعملية تدقيق البيانات المالية وإجراءات الحصول على هذه الأدلة؛
- إن اجتهاد المدقق حول كفاية وملائمة أدلة الإثبات تتأثر بعوامل عدة منها؛
- البيانات المالية الصادرة عن الإدارة يمكن تصنيفها كما يلي: الوجود، الحقوق، الحدوث، الاكتمال، التقييم، القياس العرض والإفصاح.؛
- ترتكز موثوقية أدلة الإثبات بمصادر داخلية وخارجية؛
- يتأثر تدقيق القطاع العام بالإطار التشريعي وبالقرارات أو بالأوامر الوزارية ذات العلاقة ويعود إلى اجتهاد المدقق.

3.3.2. أوجه التشابه والاختلاف بين معيار التدقيق الجزائري 500 ونطيره الدولي:

هناك عدة نقاط تتشابه وتختلف في كلا المعياريين بينما أردنا أن نركز على أهم النقاط التي تساعد في هاته الدراسة وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول 1: أوجه التشابه والاختلاف بين معيار التدقيق الجزائري 500 ونظيره الدولي.

	البـــيان
أوجه التشابه	- نفس الترقيم في كلا المعياريين 500؛ - الكم له علاقة وطيدة بالنوعية في جمع أدلة الإثبات؛ - المفاهيم التي احتوى عليها معيار التدقيق الجزائري والدولي نفسها؛ - أهمية المصادر الخارجية من حيث الموثوقية.
أوجه الاختلاف	- المعيار الجزائري 500 اهتم بالمصادر الخارجية، بينما المعيار الدولي أعطى الاهتمام بالمصادر الخارجية والداخلية بنفس الأهمية؛ - تختلف صياغة العبارات في المعياريين وهذا راجع إلى الترجمة؛ - ركز المعيار الدولي على أهمية سلامة نظام الرقابة الداخلية ودوره في استنباط أدلة إثبات عكس نطيره الجزائري؛ - أهمية العرض والإفصاح تم توضيحها في المعيار الدولي ولم يتطرق إليها في المعيار الجزائري.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معيار الجزائري للتدقيق 500 ونطيره الدولي

3. الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد على استمارة مصممة من أجل جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، هذا باستخدام النماذج الإحصائية " AMOS24 »«SPSS26"

1.3. منهجية الدراسة الميدانية:

1.1.3. عينة الدراسة:

وجه الاستبيان إلى الخبراء المحاسبين ولمحافظي الحسابات المزاولين للمهنة، وبخصوص عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائية، وتم توزيع 40 استمارة بين الاستبيان العادي و الاستبيان الالكتروني، وقمنا باسترداد 38 استمارة تم فرز 34 استمارة قابلة للتحليل، وتم إلغاء 4 بسبب عدم صلاحيتها للتحليل . والجدول التالي يوضح البيانات الشخصية لعينة للدراسة:

جدول 2: البيانات الشخصية لعينة الدراسة

المعلومات العامة	البيان	التكرار	النسبة المئوية %
المستوى الوظيفي	خبير محاسبي	11	%32,4
	محافظ حسابات	23	%67,6
المؤهل العلمي	دكتوراه	03	%8,8
	ماجستير	03	%8,8
	ماستر	13	%38,2
	ليسانس	15	%44.2
الخبرة المهنية	أقل من 10 سنوات	03	%8,8
	من 10 إلى 20 سنوات	14	%41,2
	أكثر من 20 سنة	17	%50

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS 26)

2.1.3. اختبار كشف التوزيع الطبيعي لبيانات إجابات العينة على عبارات محاور الاستبيان:

يجب تحديد ما إذا كانت بيانات أفراد العينة المتعلقة بالإجابات المقدمة عن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم نوعا آخر من التوزيعات الاحتمالية. هناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع التوزيع، منها على سبيل المثال: طريقة اختبار Kolmogorov-Smirnov وطريقة

حساب معاملي الالتواء والتفلطح وطريقة اختبار، Shapiro-Wilk ويستخدم اختبار Kolmogorov-Smirnov إذا كان عدد العينة أكبر من 50، أما اختبار Shapiro-WilK فيستخدم إذا كان عدد العينة اقل من 50، وعلى إثر اختبار توزيع بيانات إجابات العينة على كل محور تحصلنا على النتائج التالية:

جدول 3: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality)

Teste of Normality	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-WilK			نتيجة الاختبار حول بيانات كل محور
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.	
اختبار توزيع بيانات المحور 01	,073	34	,200*	,990	34	,985	يتبع التوزيع الطبيعي
اختبار توزيع بيانات المحور2 0	,093	34	,200*	,959	34	,230	يتبع التوزيع الطبيعي
اختبار توزيع بيانات المحور 03	,119	34	,200*	,970	34	,465	يتبع التوزيع الطبيعي
اختبار توزيع بيانات المحور 04	,103	34	,200*	,955	34	,175	يتبع التوزيع الطبيعي
قاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أو (مستوى المعنوية SIG) أكبر من 0.05 فان البيانات تتبع توزيع طبيعي							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS 26)

2.3. أساليب التحليل الإحصائي:

1.2.3. معامل ألفا كرونباخ:

جدول 4: معامل الصدق والثبات ألفاكرونباخ.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,739	**,712**	**4**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS 26)

نظرا للأهمية البالغة التي تترتب على الصدق والثبات في أي دراسة ومن خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة ألفا كرونباخ هي 73،9% ، وهو ما يعني أنها نسبة جيدة تصلح لأغراض البحث كونها أعلى من النسبة المقبولة والتي تبلغ 60%.

2.2.3. اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية واختبار T، وكانت النتائج كما يلي:

1.2.2.3. اختبار الفرضية الأولى:

للتأكد من صحة أو عدم صحة الفرضية الأولى، يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 5: نتائج اختبار الفرضية الاولى

المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
قانون 10-01 وتأثيره على جمع العناصر المقنعة	07	2,2353	0,58942	22,113	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS 26)

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات، أن القانون 10-01 يساهم في تطبيق معيار الجزائري (NAA 500) فقد بلغ المتوسط الحسابي (2,2353) بانحراف معياري (0,58924)، وقيمة T المحسوبة بلغت (22,113) وقيمة (SIG =0,000) وهي

أقل من مستوى الدلالة (0,05) مما يؤكد صحة الفرضية الاولى القائلة: أن قانون 10-01 يساهم في تطبيق معيار العناصر المقنعة.

2.2.2.3. اختبار الفرضية الثانية:

جدول6: نتائج اختبار الفرضية الثانية

المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى قابلية معيار العناصر المقنعة 500 لدى أصحاب المهنة	07	2,4496	0,37900	37,687	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS 26)

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات، حول مدى قابلية معيار العناصر المقنعة لدى أصحاب المهنة فقد بلغ المتوسط الحسابي (2,4496) بانحراف معياري (0,37900) وتم تحديد قيمة Tالمحسوبة (37,687) وقيمة (SIG =0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05) مما يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة: عدم كفاية معيار الجزائري للتدقيق (NAA500) لجميع نواحي التدقيق يؤدي إلى الاستعانة بنظيره الدولي.

3.2.2.3. اختبار الفرضية الثالثة:

جدول 7: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
شمولية المعيار الدولي 500	07	1,8697	0,64788	16,828	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS 26)

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول الفقرات، حول مدى شمولية المعيار الدولي 500 ومدى إلمامه بجميع عناصر التدقيق لجمع عدد كافي من الأدلة، فقد بلغ المتوسط الحسابي (1,8697) بانحراف معياري (0,64788)، وتم تحديد قيمة Tالمحسوبة (16,828) وقيمة (SIG =0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05) مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

القائلة: شمولية معيار التدقيق الدولي 500 أدى إلى تجاهل المعيار الجزائري وعدم العمل به لدى الأوساط المهنية.

3.3. دراسة العلاقة بين المتغيرات وتحليل المسار:

1.3.3. العلاقة بين المتغيرات:Corrélation

لمعرفة العلاقة بين المتغيرات تم استخراج النتائج من برنامجSPSS26 ، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 8: نتائج العلاقة بين المتغيرات(المحاور)

Inter-Item Corrélation Matrix				
المحـــــــاور	مدى كفاية معيار التدقيق الجزائري 500 لدى أصحاب المهنة	**مدى قابلية معيار العناصر المقنعة 500 لدى أصحاب المهنة**	**شمولية المعيار الدولي 500 أثر سلبا على تطبيق نطيره الجزائري**	**مدى كفاية معيار التدقيق الجزائري 500 لدى أصحاب المهنة**
قانون 10-01 وتأثيره على جمع العناصر المقنعة	1,000	,476	**,721**	,391
مدى قابلية معيار العناصر المقنعة 500 لدى أصحاب المهنة	,476	1,000	,273	**-,239**
شمولية المعيار الدولي 500 أثر سلبا على تطبيق نطيره الجزائري	,721	,273	1,000	,668
مدى كفاية معيار التدقيق الجزائري 500	,391	-,239	,668	1,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS 26)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ علاقة طردية قوية ب 72,1 % بين قانون 10-01 وشمولية المعيار الدولي 500 مما يبين أن المعايير الدولية تأخذ حيزا كبيراً لدى الأوسط المهنية في الجزائر من حيث التطبيق، والقوانين التي تواكب البيئة المحاسبية والتي تساهم في تطبيق هذه المعايير، أما بخصوص الدراسة فإن قابلية المعيار المحلي وعلاقته من حيث الكفاية فهي علاقة عكسية ب -23,9 %وهذا ما تؤكد عليه العلاقة بين شمولية المعيار الدولي 500 وكفاية المعيار الجزائري ب 66,8 %.

إن المعيار المعمول به في الوسط المهني هو المعيار الدولي بالرغم من تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر.

2.3.3. تحليل المسار:

1.2.3.3. بناء النموذج:

لبناء النموذج قمنا بتحويل البيانات إلى برنامج AMOS24 تحصلنا عل الشكل التالي:

الشكل 1: يوضح مسار كل متغير

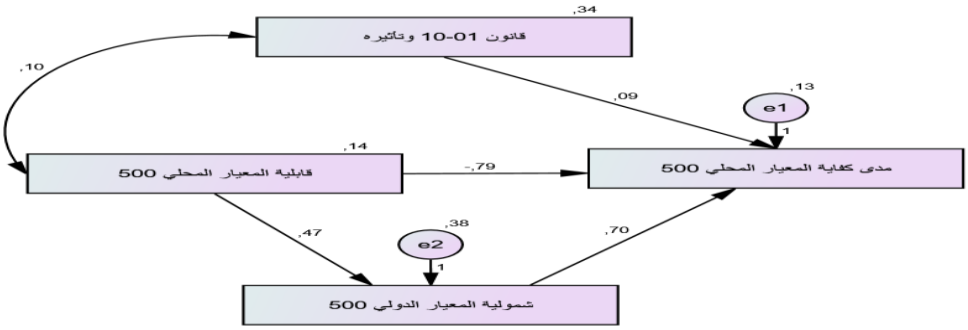

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات AMOS24.

من خلال الارقام الموضحة في الشكل يتبين أن هناك وسيط يؤثر سلبا على كفاية المعيار الجزائري 500 ألا وهو شمولية المعيار الدولي وهذا بنسبة 70 %أما مدى كفاية المعيار المحلي لدى

الأوساط المهنية فهو بسالب 79% ولا يمكن قابلية المعيار المحلي 500 إلا بواسطة شمولية المعيار الدولي وهذا ما يؤكد أنها وساطة كلية.

2.2.3.3. تحليل النتائج:

استخراج النتائج المتحصل عليها من برنامج AMOS24 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 9: مدى تأثير الوسيط على المتغير التابع

المحاور	التأثير	المحاور	Estimate	S.E.	C.R.	P
شمولية معيار الدولي 500	<---	قابلية المعيا ر المحلي 500	,467	,286	1,633	,102
كفاية المعيار المحلي 500	<---	تأثير قانون 10-01	,094	,124	,761	,447
كفاية المعيار المحلي 500	<---	قابلية المعيار المحلي 500	-,786	,199	-3,952	***
كفاية المعيار المحلي 500	<---	شمولية المعيار الدولي 500	,700	,103	6,788	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات AMOS24 .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنا هناك دلالة معنوية بين كفاية المعيار المحلي وقابلية المعيار المحلي لدى المهنيين ومدى تأثير شمولية المعيار الدولي 500 بدلالة معنوية أقل 0,001 وهذا ما يفسر أن شمولية المعيار الدولي أدى إلى عدم الاعتماد على نظيره المحلي، أما قانون 10-01 ليس لديه دلالة معنوية لأنه أكبر من الدلالة المعنوية 0,05.

أن المعيار المعمول به لدى المهنيين هو المعيار الدولي بالرغم من تنظيم المهنة.

4.الخاتمة:

سعت الهيئات الدولية إلى تقليل التفاوت في الأداء بين ممارسي مهنة التدقيق في معظم دول ممثلا) (IFACالعالم للاقتراب من الموضوعية قدر الإمكان، وفي مقدمتها الإتحاد الدولي للمحاسبين بلجنة التدقيق الدولية واللجان الأخرى المنبثقة عنه، والذي عمل على تطوير ورفع كفاءة المستوى الفني والثقافي

لممارسي المهنة، وكذا الاهتمام بتوحيد ممارسات هذه المهنة في كافة أنحاء العالم من خلال إصدار معايير التدقيق الدولية (ISA).

هذه الدراسة تبين لنا أن معيار التدقيق الجزائري ما زال بعيدا عن التطبيق الميداني لكونه لم يستوفي جميع جوانب التدقيق وبقيت القوانين التي تم سردها من طرف المنظمين للمهنة هي المهيمنة على العمل دون تحديد متطلبات التدقيق من جميع جوانب. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات كالاتي:

1.4. النتائج:

- المعيار الدولي 500أشمل من المعيار المحلي 500؛
- تطرق المعيار الدولي إلى الجانب العملي للمهنة من خلال إبراز جميع الجوانب التي يحتاجها المدقق؛
- المعايير الدولية يمكن استخدامها كوسيط لتطبيق المعايير المحلية؛
- القوانين التي صدرت غير كافية لتطبيق المعيار المحلي 500 وهذا ما ينطبق على المعايير الأخرى التي تم إصدارها؛
- القانون 10-01 ساهم بشكل طفيف في كفاية المعيار المحلي500؛
- التطبيق الميداني لمعيار التدقيق الجزائري 500على أرض الواقع تشوبه صعوبة التنفيذ؛
- قانون 10-01 ساهم بتنظيم مهنة التدقيق من خلال الهيئات التي استحدثت؛
- المدقق يحتاج إلى تحديد جميع ما عليه وما ضده للقيام بالتدقيق على أكمل وجه (الاستقلالية الكاملة).

2.4. التوصيات:

- ضرورة إدراج معايير تدقيق جزائرية تواكب البيئة المحاسبية؛
- تطبيق معايير التدقيق الجزائرية يساهم في مواكبة الدول المتطورة؛
- عند إصدار معايير تدقيق جزائرية من المفروض أن تحيط بجميع جوانب التدقيق مع مراعاة لتطبيقها على أرض الواقع؛
- الدورات التكوينية تساهم في تحسين أداء المدقق؛
- فتح المجال للمدققين في المساهمة عند إصدار معايير التدقيق الجزائرية؛

5. قائمة المراجع:

الرحمان, ا. ع .(2005) .الكفايات مقاربة نسقية .وجدة المملكة المغربية: الطبعة الثالثة دار الهلال.

الصباغ, أ. ع .(2006) .أساسيات المراجعة ومعاييرها Dans .أ. ع. آخرون ,أساسيات المراجعة ومعاييرها، القاهرة: كلية التجارة.(p. 179).

بركات, ع. س .(2011) .أصول مراجعة الحسابات Dans .ع. س. بركات، ,أصول مراجعة الحسابات .p) الأمين للنشر و التوزيع،الطبعة الثالثة.(1226

رضا, ل. ا .(1960) .معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة .بيروت :المجلد الخامس دار مكتبة الحياة.

رفاعه, ت. م .(2018) .أصول تدقيق الحسابات .عمان: دار المناهج لنشر و التوزيع.

ريمة, ب ,2008) .سبتمبر .(دراسة مقارنة بين المعيار الجزائري للتدقيق ونظيره الدولي .مجلة اقتصاديات المال والاعمال.137-148 .pp ,

أسامة, م .(2018) .متطلبات الإصلاح المحاسبي الجديد في الجزائر مسايرة لتوجهات معايير تقارير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS) و تهيئة بيئة محاسبية ملائمة .مجلة البحوث الاقتصادية و المالية.

(jimdofree.com), S. d. (2021, 5 جانفي). *Site de Rechercher ! (jimdofree.com).* Récupéré sur Site de Rechercher ! (jimdofree.com).

(kaplan.co.uk), S. a. (2021, 07 فيفري). *Sufficient appropriate evidence (kaplan.co.uk).* Récupéré sur Sufficient appropriate evidence (kaplan.co.uk).

https://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-00326.pd. (2021, 2 فيفري).

https://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-00326.pdf. (2021, 15فيفري). Récupéré sur https://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-00326.pdf.

دور استخدام آليات حوكمة الشركات في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية

The role of using corporate governance mechanisms in reducing creative accounting practices

د. الهلة محمد[1]*

[1] جامعة ورقلة- (الجزائر)، الإيميل: elhellamohamed08@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أساليب محاسبية مبتدعة تعرف بالمحاسبة الإبداعية؛ التي تزايد الاهتمام بممارسة أساليبها والدفع إليها من طرف الشركات بغية تضليل مستخدمي القوائم المالية؛ والكشف عن الأساليب المحاسبية التي أتبعتها الشركات لإدارة الأرباح، وتمهيد الدخل، والبحث في أثار هذه الممارسات، وكيف أنها جعلت القوائم المالية والمؤشرات المستمدة منها غير قادرة على إعطاء الصورة الصحيحة عن أداء الشركة ومركزها المالي؛ مما تسبب في زعزعة ثقة مستخدمي القوائم المالية لدى جميع الأطراف بمحتويات هذه القوائم؛ ومن النتائج المتوصل إليها الآتي:

- وجود دوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات ومنها: التهرب الضريبي، التأثير على القرارات؛
- احتياج مهنة المحاسبة للاهتمام بالجانب الأخلاقي لكي لا يلجأ المحاسب إلى تبني المحاسبة الإبداعية؛
- جودة معايير المحاسبة والالتزام بها يؤدي إلى التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- **الكلمات المفتاحية:** محاسبة، محاسبة إبداعية، حوكمة الشركات،ممارسات محاسبية، قوائم مالية.

تصنيف D79,G30:JEL

*المؤلف المرسل

Abstract:

This study aimed to shed light on innovative accounting methods known as creative accounting. Which companies are increasingly interested in and pushing for their methods in order to mislead the users of the financial statements; Exposing the accounting methods used by companies to manage profits, smoothing income, and researching the effects of these practices, and how they made the financial statements and the indicators derived from them unable to give the correct picture of the company's performance and its financial position; Causing a disturbance in the confidence of the users of the financial statements of all parties regarding the contents of these statements; Among the findings are the following:

- There are motives for practicing creative accounting in companies, including: tax evasion, influencing decisions;

The need for the accounting profession to pay attention to the ethical aspect so that the accountant does not resort to adopting creative accounting.

- The quality of accounting standards and adherence to them leads to the reduction of creative accounting practices.

- **Key words:** accounting, creative accounting, corporate governance, accounting practices, financial statements.

- **Jel Classification Codes:** D79,G30

1. مقدمة:

نتيجة التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال الدولية خلال السنوات الأخيرة، وزيادة حجم المؤسسات مكتسحة بذلك الأسواق المحلية والدولية، ونظرا للتوجه الرأس مالي وما نتج عنه من انفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة حدة تضارب المصالح ما بين المساهمين وإدارة الشركة بشكل خاص ومع أصحاب المصالح بشكل عام؛ حيث أدت هذه التطورات إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية خلال العقود السابقة، كل هذا كان نتيجة لاضمحلال الثقة وضبابية المعلومات وغياب الشفافية والإفصاح ضمن القوائم المالية، وهذا راجع إلى انتهاج إدارة الشركات ممارسات المحاسبة الإبداعية بهدف الإبقاء على مصالحها الخاصة، هذا ما جعل المنظمات الدولية والهيئات المهنية للتوجه نحو تبني مفهوم جديد يطلق عليه باسم حوكمة الشركات كأداة وقائية من الفضائح، وأيضا لمعالجة الانهيارات المالية في العديد من الشركات، وإعادة غرس الشفافية والإفصاح ضمن القوائم المالية التي تعدها الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، التي يساهم فيها المدقق الخارجي في إبداء رأيه

المحايد عن مدى عدالتها المالية وتعبيرها عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، لكن لا يعتبر الوحيد الذي يهتم بذلك فالمدقق الداخلي هو الآخر يهتم بالجانب المحاسبي والمالي، ويساهم في ضمان الشفافية

1.1.مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تقديم إجابة للتساؤل التالي:

فيما يتمثل دور استخدام آليات حوكمة الشركات للتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

للإجابة على سؤال الإشكالية الرئيس يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمحاسبة الإبداعية؟ وفيما تتمثل دوافع وأساليب استخدامها؟

-ما هي حوكمة الشركات وفيما تتمثل مبادئها؟ ومن هم المعنيون بتطبيقها، وفيما تتمثل معايير جودتها؟

- ما هو الدور الذي تؤديه آليات حوكمة الشركات للتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

2.1.أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

– التعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية وحوكمة الشركات؛

– تحديد أهمية أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية للتقليل من ممارسات الممارسات الإبداعية؛

– تشجيع المؤسسات على تفعيل آليات حوكمة الشركات؛

– وضع أسس وقوانين أخلاقية يلتزم بها المحاسبين والمراجعين للارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.

3.1. أهداف الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة بغية تحقيق الأهداف التالية:

– البحث في دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في ممارسات مجلس الإدارة؛

– عدم قدرة الضوابط القانونية والمهنية على توجيه ممارسات المحاسبة الإبداعية؛

– وجود ممارسات متعددة للمحاسبة الإبداعية، وإمكانية اتخاذها كوسيلة مشروعة للتلاعب؛

– بيان دور آليات حوكمة الشركات في اكتشاف الغش لتقليل من الممارسة المحاسبة الإبداعية.

4.1.منهج الدراسة:

للإجابة عن سؤال الإشكالية الرئيس والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

5.1. مرجعية الدراسة:

أثناء القيام بانجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المراجع التالية:

- اعتماد المراجع من كتب، مذكرات، تقارير، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو الأجنبية.
- الاستعانة بشبكة الانترنت للحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

6.1. الدراسات السابقة:

توجد الكثير من الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة نذكر من بينها الآتي:

1 – **دراسة ليندا حسن الحلبي**، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009؛ تناولت هذه الدراسة دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتمثلت مشكلة الدراسة في بيان تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومن النتائج المتوصل إليها أن التحدي الأكبر للمحاسبة الإبداعية لا ينحصر في البعد الفني للمحاسبة بل يتعداه إلى البعد الأخلاقي للمحاسبين وهو أكثر خطورة على مستقبل مهنة المحاسبة؛ وأن اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش يعد من مسؤولية مدقق الحسابات وخاصة إذا لم يؤدي ما هو مطلوب منه بأمانة وعلى أكمل وجه.

2 – **دراسة رشا حمادة**، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد:26؛ تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي: ما النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ما هي الفروق الجوهرية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهل هناك فروق جوهرية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وتوصلت الدراسة إلى أن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهنة الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها هي ذات تأثير كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات، وأن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهنة دعم وظيفة المراجعة الداخلية، ووظيفة المراجعة الخارجية وآليات الحوكمة هي ذات تأثير متوسط في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات.

3 – **دراسة قداري أميمة**، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر،أطروحة دكتوراه في مالية ومحاسبة والتسويق في المؤسسة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادي والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، 2014/2013؛ تناولت هذه الدراسة دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من شركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة الفرنسية؛ وتوصلت الدراسة إلى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية عن دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، في حين عدم تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ركيزة الرقابة في الحد من تلك الممارسات، ويرجع ذلك لعدم الفصل بعدد معبر عن شركات العينة المدروسة بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي؟ وأن المحاسبة الإبداعية تعد شكل من أشكال التلاعب دون فرض القوانين والمبادئ والمعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات المساهمة والتلاعب بها لتقديم انطباع مضلل عن عائد الشركة ومخاطرها، يستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب أبرزها التضخم والتقليص المتعدد للإرباح، تخفيض تقلبات الدخل، التخلص من خسائر السنة الرديئة ...إلخ؛ وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل ركيزة إدارة المخاطر من خلال إنشاء خلية مختصة بدراسة محيط الشركة وتحديد مخاطرها على الأخذ بعين الاعتبار خطر المحاسبة الإبداعية ووضع الإستراتيجية المناسبة لتفادي الوقوع فيه؛ ويتم ذلك من خلال تفعيل الآليات الرقابية كالمراجعة الداخلية،لجان المراجعة، والمراجعة الخارجية انطلاقا من الرقابة الداخلية.

4 – دراسة الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر فلسطين، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2011؛ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية وذلك بإسقاطها على حالة البنوك الفلسطينية.

تولت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات المتمثلة في مبدأ حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ضمان

الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة، يؤدي كل منها دوراً فعالاً للتقليل من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك الفلسطينية.

7.1. محاور الدراسة:

إن هذا الموضوع ضخم ومتشعب، ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه في بحث مبسط، إلا أننا حاولنا تحديد بعض جوانبه بشكل موجز وواضح؛ حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- أولا: المحاسبة الإبداعية.
- ثانيا: حوكمة الشركات.
- ثالثا: آليات حوكمة الشركات.

2. المحاسبة الإبداعية:

يعتبر موضوع المحاسبة الإبداعية من المواضيع التي تحظى بالاهتمام الواسع من طرف الباحثين والكتاب، إذ نجدها تقوم على إتباع كل الوسائل والأساليب للتأثير على الربح، وإظهار القوائم المالية للشركات حسب ما ترغب به الإدارة الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصالح فئة على حساب مصالح فئات أخرى لها علاقة بالشركة؛ ومنه سنتطرق في هذا المحور بشيء من التوضيح للجوانب التالية:

1.2.تعريف ومجالات المحاسبة الإبداعية

تعدد المصطلحات التي تشير إلى المحاسبة الإبداعية فمنها إدارة الأرباح، تلطيف الدخل، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الاحتيالية وكل هذه التسميات تعني التلاعب في التقارير والقوائم المالية.

1.1.2.تعريف المحاسبة الإبداعية

ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية لأول مرة في كتاب المفكر الإنجليزي " Ian Griffiths "عام 1986 (john، 2011، صفحة 4) ، وتعددت تعاريف المحاسبة الإبداعية؛ لأن هذا النوع من المحاسبة ظهر أساسا من خارج الوسط الأكاديمي ولا يوجد تأصيل علمي له (عادل، 2017/2016، صفحة 20).

عرف (IanGriffiths) المحاسبة الإبداعية بأنها: إن كل شركة تتعامل مع أرباحها بطريقة خاصة، وكل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، والأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة، يتم تغييرها كليا من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حصان طروادة، وهذا الخداع يكون معدا بمذاق شهي جدا وشرعي بصورة كلية، إنها المحاسبة الإبداعية (john، 2011، صفحة 8).

قد عرفت أيضا بـ: الإجراءات التي تقوم بها في بعض الأحيان إدارة الشركات من أجل تحسين صوري إما في ربحيتها أو مركزها المالي أو كلاهما، وذلك باستغلال الثغرات الموجودة في أساليب واختيارات التدقيق الخارجي، أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تجيزها المعايير المحاسبية الدولية أو غيرها؛ مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها، سواء بشأن أساليب القياس أو أساليب الإفصاح المتبعة عند إعداد البيانات المالية المنشورة؛ مما يؤثر سلبا على نوعية الأرقام التي تظهرها البيانات بالنسبة للأرباح أو للمركز المالي، ومن ثم على مصداقية النسب المالية (مطر، 2006).

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح لنا وجود قواسم مشتركة في تعريف المحاسبة الإبداعية وهي:

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة؛
- المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية؛
- المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار القواعد المحاسبية المتعارف عليها فهي ممارسات قانونية؛
- ممارسي المحاسبة الإبداعية هم أشخاص ذوي قدرات مهنية تؤهلهم لتلاعب بالقيم بالشركة.

2.1.2. مجالات المحاسبة الإبداعية

للمحاسبة الإبداعية عدة مجالات رئيسية تسمح من استخدام أساليبها ووسائلها، وتتمثل هذه المجالات فيما يلي: (عادل، 2017/2016، الصفحات 21 - 22)

- **المرونة التشريعية:** التشريع المحاسبي في كثير من الأحيان يسمح باختيار السياسات، على سبيل المثال فيما يتعلق بتقييم الأصول، تسمح المعايير المحاسبة الدولية الاختيار بين تحمل الأصول غير المتداولة إما بمبلغ إعادة التقييم أو التكلفة التاريخية.

- **ضعف التشريع:** من المعوقات التي تواجه المحاسبة بشكل عام؛ والمحاسبين بشكل خاص هو ضعف البنية التشريعية والتنظيمية؛ حيث أخفقت بعض التشريعات في ممارسة دورها الرقابي والإشرافي؛ مما ساعد على زيادة ظاهرة إدارة الأرباح بين الشركات.

- **الصفقات المصطنعة أو المعاملات المختلفة:** يمكن إدخال شيء من التلاعب بمبالغ الميزانية العمومية والأرباح للانتقال بين الفقرات المحاسبية، ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في اثنين أو أكثر من المعاملات ذات الصلة مع طرف ثالث إلزاما.

- **الصفقات الحقيقية:**إن توقيت الصفقة الحقيقية يعطي الانطباع المطلوب في حسابات الشركة، على سبيل المثال: تأجير له استثمار بقيمة مليون وحدة نقدية في التكلفة التاريخية والتي يمكن بسهولة أن تباع بمبلغ ثلاثة ملايين وحدة نقدية وهي القيمة الحالية.

2. دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية

يمكن استعراض دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية فيما يلي: (تيجاني، 2012) .

- **التهرب الضريبي:** يعد التهرب الضريبي من دوافع الإدارة الرئيسية لاستخدام المحاسبة الإبداعية بمباركة المالكين الرئيسيين وقد يكون بتواطؤ مع مدققي الحسابات الخارجيين.

- **الحصول على التمويل أو المحافظة عليه:** غالبا ما تسعى إدارات الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحيانا لسداد التزاماتها، وهنا تلجأ لإعادة تمويل أعباءها والتزاماتها، من خلال المؤسسات المالية باللجوء إلى أساليب المحاسبة الإبداعية.

- **تعظيم حوافز الإدارة ودعم مراكز الوظيفة:** وفقا لنظرية الوكالة فإن كل طرف يسعى لتعظيم منفعته الذاتية ولو على حساب مصالح الآخرين، والإدارة بصفتها الطرف الذي يتولى التنفيذ للمؤسسة ويعلم جميع المعلومات المحيطة بأعمال الشركة من واقع معايشتها اليومية؛ فإنها تمتلك المعلومات واختيار الطرق المحاسبية، ومن خلال ذلك تستطيع وفق الطرق المحاسبية ووضع التقديرات المحاسبية التي ترفع من أرقام صافي الربح وذلك للحصول على حوافز أكثر ودعم مركزها الوظيفي.

- **التوافق مع شروط عقد الدين:** تمثل عقود المديونية تعهدا على الإدارة يتضمن فرض قيود على تصرفات الإدارة منها وضع قيود على توزيعات الأرباح ونسبة المديونية والمحافظة على مستوى معين لرأس مال العامل، وتعتمد معظم هذه القيود على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وبالتالي فإن الشركة عندما تتقدم بطلب للحصول على قرض يجب توفر القوائم المالية تأكيدا على قدرة الشركة على سداد التزامها، الأمر الذي قد يدفع إدارة الشركة إلى استخدام وسائل وأساليب المحاسبة الإبداعية للوفاء بمتطلبات الحصول على القروض وإظهار مركز مالي قوي يوضح مقدرتها على السداد.

- **تجنب التكلفة السياسية:** تتمثل تلك التكلفة في الأعباء التي تتحملها الشركات الكبرى نتيجة القوانين والأنظمة والمتطلبات التي تفرضها الدولة مثل:قوانين الزيادة في معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة. لذلك تلجأ إدارة الشركات إلى تبني إدارة الأرباح واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح.

- **المحافظة على سمعة الشركة في السوق:**عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين القيم العادلة المتعلقة بأداء الشركات حتى لا تظهر الصورة السلبية عن الشركة أمام منافسيها.

- **التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية:**إن تراجع القيم المالية لشركات الأعمال يؤثر سلبا

في أسعار أسهمها في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم، وإن بقاءها كما هي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض تلك الأسعار؛ لذلك فإن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تهدف إلى تعظيم هذه القيم ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.

2.2. أساليب المحاسبة الإبداعية:

تكمن أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية فيما يلي: (بله، 2012)

- **قائمة الدخل:**يكمن التلاعب في أرقام الدخل كمثال في مصاريف الإهتلاك عن الاملاك والاعتراف المبكر بالإرادات، تقليل ما يستحق من مصاريف، تضخيم المبيعات والربح....إلخ.

- **قائمة المركز المالي:**يكون التلاعب في هذه القائمة من خلال التضخيم في مصاريف إعادة الهيكلة والحسابات المدينة، تقليل الالتزامات، والتلاعب في مخصصات الديون...إلخ.

- **قائمة التدفقات النقدية:**يتم التلاعب في قائمة التدفقات النقدية من خلال تسجيل النفقات التشغيلية من قبل المحاسبة واعتبارها تدفقات استثمارية أو تمويلية أو العكس، أو التلاعب في النفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من سداد الضرائب.

- **قائمة التغير في حقوق الملكية:**إن جميع بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية يمكن أن تطالها المحاسبة الإبداعية كالتغيرات الوهمية في زيادة أو تخفيض رأس المال المدفوع، والمكتسب و المحتسب.

3. حوكمة الشركات

أدى كبر حجم الشركات وتوسع نشاطها، إلى بروز نظرية الوكالة وذلك بفصل ملكية الشركات عن عملية التسيير الخاصة بها؛ هذا النمط في التسيير انجر عنه عدة تغيرات في بيئة الأعمال، وكذلك الفضائح والأزمات المالية كالأزمة المالية الأسيوية عام1997، وانهيار لشركات عالمية كبرى كشركة (ENRON) للطاقة عام 2001؛ مما جعل جميع دول العالم والمنظمات العالمية تولي الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات؛ حيث قامت بسن مجموعة من القوانين والمعايير تؤكد على أهمية الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛ وعليه سيتم معالجة هذا المحور من خلال التطرق للنقاط التالية:

1.3.مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من مفهوم الشركات وخصائصها بعد أن أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع الهامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

1.1.3.تعريف حوكمة الشركات:

أشارت الكثير من المراجع إلى أنه لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى تداخل العديد من الأمور الخاصة بالشركات كالأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية (سفير، 2015/2014).

عرفت لجنة (Cadbury) حوكمة الشركات على أنها: النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والرقابة عليها (Hilb, 2006). ؛ كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنها: مجموعة من العلاقات بين إدارة المنظمة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم فيها وغير ذلك من أصحاب المصالح(thompson, 2005) ؛ وقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أنها: النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (راضي, حاكم محسن الربيعي / حمد عبد الحسين، 2011).

انطلاقا من التعاريف السابقة يتم تحديد أهم النقاط التي يرتكز عليها مفهوم حوكمة الشركات وهي:

- مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير لإدارة الشركات؛
- العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- تطبيقات تزيد كفاءة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

2.1.3.خصائص حوكمة الشركات

تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص يكمن ذكرها باختصار في الآتي: (حماد، 2005)

- **الانضباط:**يقصد به إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية:** يقصد بها تقديم وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة؛
- **الاستقلالية:** أي لا يوجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوطات؛
- **المساءلة:** تعني إمكانية تقييم وتقدير الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية:** يعني المسؤولية التي يتحملها مجلس الإدارة أمام الأطراف التي لها مصلحة بالشركة؛

- **العدالة:**تعني احترام حقوق جميع الأطراف سواء كانوا مساهمين أو مسيرين أو أصحاب المصالح؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** تعني النظر للشركة كمواطن يهتم بمصلحة المجتمع ويساهم في تطوره.

2.مبادئ حوكمة الشركات وأهمية الالتزام بها:

لمفهوم حوكمة الشركات مبادئ يرتكز عليها نظام الحوكمة، وينجم عنها أهمية في التطبيق وهي:

2.3.مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام الواسع الذي يلقاه مفهوم حوكمة الشركات، سعت العديد من المنظمات الدولية لوضع مبادئ ومعايير محددة للتطبيق الأمثل لحوكمة الشركات، ومن بين هذه المنظمات نجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية.

1.2.3.مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في1999بوضع ستة مبادئ أساسية لأجل هيكل متكامل لنظام الحوكمة في الشركات تمثلت في العناصر التالية: (حسين يوسف القاضي وآخرون، 2007).

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:**ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن لا يكون متناقضا مع القانون الساري المفعول، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

- **ضمان حقوق المساهمين:**يكون هذا ضمان بالمعرفة الكاملة للمساهمين لما يحدث داخل الشركة، وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتصلة بالحفاظ على حقوقهم ومصالحهم الخاصة.

- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، بما في ذلك مساهمو الأقلية، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن تتضمن مبادئ الحوكمة دور أصحاب المصالح التي يرعاها القانون، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة سلامة الشركات ماليا.

- **الإفصاح والشفافية:** ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن جميع الموضوعات المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات.

- **مسؤولية مجلس الإدارة:** ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، والرقابة الفعالة على إدارة الشركة.

2.2.3.معايير مؤسسة التمويل الدولية:

مؤسسة التمويل الدولية (IFC) هي مؤسسة تابعة للبنك الدولي ساهمت عام 2003 في وضع معايير عامة لدعم الحوكمة في مختلف الشركات، تقوم على مستويات أربع هي: (كاظم)

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم اليد محليا؛
- التركيز على عنصر القيادة كمحور لعملية الحوكمة.

3.3.أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات:

تكمن أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في الآتي: (الشواورة، 2009)

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل؛
- الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج؛
- محاربة الفساد الإداري والمالي وما يترتب عليه من فقر وبطالة؛
- ضمان حصول المستثمرين على عائد من استثماراتهم؛
- زيادة نمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛
- ضمان قدر كاف من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم؛
- تدعيم تنافسية الشركات في الأسواق المالية الدولية؛
- تجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية وحدوث الانهيارات البنكية.

1.4.3.الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات ومعايير جودتها:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات ومعايير جودة تطبيقها.

1.1.4.3.الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

لأجل الحكم على كفاءة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لابد من تضافر مجموعة من الأطراف، من أهم هذه الأطراف ما يلي: (سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، 2006)

- **المساهمين:**هم الأطراف الذين يساهمون في رأس مال الشركة؛ من خلال شرائهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وزيادة قيمة الشركة على المدى الطويل، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

- **مجلس الإدارة:** يمثل المصالح الأساسية للمساهمين وباقي أصحاب المصالح،كما يقوم باختيار المدراء التنفيذيين وتقديم التوجيهات العامة لهم والرقابة على أدائهم...إلخ.

- **الإدارة:** هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والأطراف المتعاملة مع الشركة؛ وهي الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة؛ كما أنها مسؤولة عن تعظيم الربح وقيمة الأسهم لصالح المساهمين، وتحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.

- **أصحاب المصالح:**هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال وموظفين إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان؛ فالدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال على مقدرة الشركة على الاستمرار.

2.4.3.معايير جودة تطبيق حوكمة الشركات

من خلال الدراسات التي أجريت حول حوكمة الشركات اتضح أن هناك مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها الحكم على جودة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات والتمتمثلة الآتي: (أمينة، 2013/2014، الصفحات 70 - 72)

- **مدى وجود بيان بالتشريعات والقوانين واللوائح:** تتضمن أساليب وطرق ممارسة الإدارة في مجالس إدارة الشركات؛ حيث تكون متناسقة مع التشريعات الأخرى وغير متعارضة معها.

- **مدى مشاركة المدراء غير التنفيذيين:** تعني مدى مشاركة هذه الفئة من المديرين في صنع القرار، ووضع السياسات وتوجيه مسار عمل الشركة.

- **مدى وجود فصل بين السلطات:** يتمثل في فصل وتقسيم العمل والأدوار بين مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي الرئيسي.

- **مدى وجود لجان رئيسية مختصة تابعة لمجلس الإدارة:** تعمل على دراسة وتطوير خطط عمل الشركة، وعمليات الإصلاح التي تحتاجها الشركة.

- **مدى ودرجة الإفصاح عن مرتبات ومكافآت الإدارة العليا:** تعني مدى قدرت هذه الأخيرة على الإفصاح عن مرتبات ومكافآت العاملين بها وبكل ما يتصل بانجازاتهم وأعمالهم التي تم القيام بها، والمدى الذي حققه المدراء من النتائج والأهداف التي تم الاتفاق عليها مسبقا.

4. آليات الحوكمة ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

من خلال عرض الجانب المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية وحوكمة الشركات، يتضح لنا أن المحاسبية الإبداعية تستخدم أساليب ووسائل تعمل على إظهار القوائم المالية على غير حقيقتها. وأن حوكمة الشركات وسيلة للحد من هذه الممارسات غير الأخلاقية من خلال آلياتها الداخلية والخارجية، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المحور بشيء من التوضيح فيما يلي:

1.4.الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على الأنشطة الفعالة في الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركة الداخلية فيما يلي:

- مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة الآلية الأحسن لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحيته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها؛ ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة يلجأ إلى وضع مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي: (رقية، 6 - 7 ماي 2012، الصفحات 18 - 19)

- لجنة التدقيق:

لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في

زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، ودورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

- لجنة المكافآت:

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العليا؛ حيث ترتكز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

- لجنة التعيينات:

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم مهاراتهم ، وتولي بالموضوعية في عملية التوظيف والإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

- التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عميلة الحوكمة، إذ إنها تعزز هذه العملية، فهي نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي، الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة، ويتم تقوية استقلاليتها عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة (حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، 2009).

2.2.4.الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع؛ حيث يشكل هذا العنصر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد حوكمة ومن هذه الآليات ما يلي: (رقية، 6 - 7 ماي 2012، صفحة 20)

- منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح،إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس النشاط،وتتعرض للإفلاس. فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

- الاندماج والاكتساب:

مما لا شك فيه أن الاندماج والاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم؛ لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال؛ حيث يتم الاستغناء عن خدمات الإدارة ذات الأداء المنخفض.

- التدقيق الخارجي:

يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية القوائم المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك القوائم، وليس مقبوليتها فقط. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، إن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في النشاط الذي تعمل فيه الشركة؛يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققين الخارجين هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين.

- التشريع والقوانين

لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-Oxley Actمتطلبات جديدة على شركات المساهمة العامة، تمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة (أمينة، 2013/2014، صفحة 65).

5. الخاتمة:

أدى ظهور مفهوم الحوكمة إلى ترشد إدارة الشركات، ولتجسيد هذا المفهوم اعتُمد على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية من ضمن هذه الآليات، آلية التدقيق الداخلي التي تعتبر من الآليات الداخلية؛ حيث كانت فيما مضى خدماتها مقتصرة على الفحص والتقييم، وبعد عملية إرساء لمبادئ حوكمة الشركات، أصبحت نشاطاتها ترتكز على تقديم خدمات تأكيدية استشارية وباكتساب وظيفة التدقيق الداخلي هذه الأهمية، أصبح دوره يقتضي على تقييم نظام الرقابة الداخلية، للحصول على معلومات ذات جودة تعمل على ضمان حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم وبين ذوي حقوق الأقلية، والقيام بعملية الإفصاح الكافية من القوائم المالية والتعبير بشفافية عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة، كما يقوم المدقق الداخلي بإجراءات تدقيق إدارة المخاطر لتقديم معلومات عن المخاطر التي تواجه الشركة واقتراح حلول لها تساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا من تفاديها.

1.5. الاستنتاجات والتوصيات:

نتطرق فيما يأتي لكل من الاستنتاجات والتوصيات في هذه الورقة البحثية باختصار.

2.5. نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المتوصل إليها نذكر الأتي:

- توجد دوافع جعلت الإدارة التنفيذية في الشركة تتوجه لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية؛
- من دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات التهرب الضريبي والرغبة في الحصول على التعويضات الإدارية، والتأثير على القرارات الاستثمارية للمساهمين، وتحقيق أهداف الربح...إلخ؛
- تحتاج مهنة المحاسبة إلى زيادة الاهتمام بالجانب الأخلاقي حتى لا يلجأ المحاسب إلى تبني مبادئ المحاسبة الإبداعية؛
- تؤثر الخبرة المهنية المحاسبية والتدقيقية للمحاسب والمدقق في الكشف عن ممارسات المحاسبة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية عند العرض والإبلاغ عن القوائم المالية؛
- جودة معايير المحاسبة والالتزام بها يؤدي إلى التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3.5.توصيات الدراسة:

من خلال الاستنتاجات السابقة نتقدم بالتوصيات التالية:

- المحاسبة الإبداعية مجال واسع لا نستطيع من خلال هذه الدراسة التطرق لجميع جوانبه؛

- على مكاتب المراجعة زيادة الاهتمام بتدقيق التقارير المالية، والتعرف على المؤشرات الدالة على استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية؛

- الاطلاع المستمر على ما يصدر من أدلة مهنية ومعايير دولية من شأنه أن يساهم في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛

- تبني مهنة المحاسبة والاهتمام بالجانب الأخلاقي من شأنه أن يؤدي إلى عدم لجوء المحاسب إلى تبني ممارسات المحاسبة الإبداعية.

6.. قائمة المراجع:

قائمة المراجع بالعربية

1. بالرقي تيجاني. (2012). *المحاسبة الإبداعية:المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل*. جامعة سطيف1: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

2. حاتم كريم كاظم. *حكومة الشركات ودورها في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية لعينة من الشركات العراقية*. العراق : قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

3. حساني رقية. (6 - 7 ماي 2012). *آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير*. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

4. حسين يوسف القاضي وآخرون. (2007). *التدقيق الداخلي، منشورات جامعة دمشق*. سوريا: دمشق.

5. خالدي عادل. (2017/2016). *الإبداع المحاسبي وتأثيره بالإستراتيجية المالية للمؤسسة دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر SBF 250 للفترة 2011 إلى 2014، أطروحة*

دكتوراه في محاسبة وتدقيق. المدية: قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.

6. راضي, حاكم محسن الربيعي / حمد عبد الحسين. (2011). *حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة، ط1*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

7. سيد عبد الرحمن عباس بله. (2012). *دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، .* جامعة سطيف1: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

8. طارق عبد العال حماد. (2009). *حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية*. مصر : لدار الجامعية، الإسكندرية.

9. طارق عبد العال حماد. (2005). *حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، ط1*. مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية.

10. عبد المجيد الطيب الفار. (2011). *إدارة الأرباح، ط1*. عمان، الأردن: دار الجليس الزمان للنشر وللتوزيع،.

11. فيصل محمود الشواورة. (2009). *قواعد الحكومة و تقييم دورها في مكافحة الفساد و الوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية*. سوريا: مجلة العلوم الاقتصادية القانونية، جامعة دمشق، مجلد25، العدد: 2.

12. قداوي أمينة. (2013/2014). *دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ـ دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250*. جامعة عنابة، الجزائر: قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير أطروحة دكتوراه في مالية ومحاسبة والتسويق في المؤسسة.

13. محمد سفير. (2015/2014). *أهمية اعتماد معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إسراء مبادئ حوكمة الشركات ـ دراسة ميدانية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،*.

جامعة الجزائر3، الجزائر: قسم مالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

14. محمد مصطفى سليمان. (2013). *الأزمة المالية الاقتصادية العالمةوحوكمة الشركات . جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاقها، ط1*. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

15. محمد مصطفى سليمان. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي* . مصر : الدار الجامعية، القاهرة .

16. محمد مطر. (2006). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط1*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- قائمة المراجع بالأجنبية :

1. Hilb, M. (2006). *New corporate governance, successful managementtools.* berlin: 3rd edition, sprimger publication.
2. John, J. M. (2011). *Creative accounting fraud and international accounting scandal.* England: 1st edition, John Wiley &sons' ltd publication chichester, .
3. Mulford, c. W. (2002). *The financial numbers game detecting creative accounting practices, .* new York: John Wiley & sons. INC.
4. thompson, K. k. (2005). mike wright, corporate governance accountability . England: enterprise and international comparisons, John Wiley & sons Ltd.

Updating Accounting choices adopt in Algeria -Analytical study-

L'actualisation des choix comptables adoptés en Algérie -Etude analytique-

ATTIA Khadidja [1*], MERHOUNE Malek [2]

[1] Higher School of Commerce (Algeria), Laboratory of Economic Reforms, Development and Integration into the World Economy, **Etd_attia@esc-alger.dz.**

[2] Higher School of Commerce (Algeria), Laboratory of Economic Reforms, Development and Integration into the World Economy, **M_merhoune@esc-alger.dz**.

Received: 01/05/2021 *Accepted: 01/06/2021* *Published:30/06/2021*

Abstract: This article aims to study and explain theoretically accounting choices adopted by Algeria through institutional theory (DiMaggio &Powell, 1983) explain why adopting Full IFRS. We also use the positive accounting theory (Watts & Zimmerman, 1978) to find motivation factors to adopt IFRS for SMEs. Finally, we try to clarify the program proposed by the National Accountability Council for the year 2018 to update the financial accounting system (FAS).

Keywords: updating accounting choices ,Full IFRS , IFRS for SMEs,FAS.

Jel Classification Codes: M41.

Résumé: Cet article a pour but d'étudier et d'expliquer théoriquement les choix comptables adoptés par l'Algérie à travers la théorie institutionnelle (DiMaggio & Powell, 1983) expliquer la raison d'adopter le Full IFRS, et nous utilisons également la théorie comptable positive (Watts & Zimmerman, 1978) pour trouver des facteurs de motivations pour adopter les IFRS pour les PME. Enfin, nous essayons de clarifier le programme proposé par le Conseil national de responsabilité pour l'année 2018 pour actualise le système de comptabilité financière (SCF).

Mots clés:, L'actualisation des choix comptables, Full IFRS, IFRS pour PME, SCF.

Jel Classification Codes: M41.

* *Corresponding author*

1. INTRODUCTION

Algeria undertook deep accounting reforms. The financial accounting system was inspired by the full version of the International Accounting Standards (Full IFRS) for 2004, which mainly applies to companies and groups of companies with social accounts Incorporated and listed. Before, the simplified version of the International Accounting Standards Board aimed at small and medium enterprises **(**IFRS For SMEs).

The financial accounting system has not been refresh since its publication in 2007. It became far from international accounting standards, After the official start of the process of evaluating and reviewing the financial accounting system Within a seminar organized by The National Accountability Council sponsored via the General Directorate of Accounting (Ministry of Finance) in 2018, as the team in charge of evaluating and reviewing the financial accounting system approved a road map in which it clarifies the direction of updating.

After the preceding, we can present the research problem. What is the strategy for updating the financial accounting system within the viable accounting choices (Full IFRS and IFRS For SMEs)?

To answer the research problem, We divide the research into two parts. In the first part, we dicks the study's literature review by standing on the most important theories that explain the application and adaptation of the international accounting standards (IAS/IFRS) by many countries, including Algeria, within the new institutional theory. Further, we use the positive theory of accounting To understand the motives and determinants of choosing an accounting reference, such as the Financial Reporting Standard for Small and Medium Enterprises (IFRS for SMEs) in Algeria, after studying the reality of the institutional fabric of Algeria, As for the second part, we dicks the analytical aspect of the study By analyzing the programs and procedures adopted by the group in charge of evaluating and reviewing the financial accounting system And then draw a strategy to embody the amended version of the financial accounting system.

2. Explanatory grounds and literature reviews

Accounting is described in terms of the nature of its outputs as the language of business. Its activity is defined as an information system that

depends on measuring the reality of the institution's economic activity and reporting financial information as it supports economic globalization and unifies financial markets. The agreement of many researchers in accounting that transparency in financial matters is a fundamental ideology. As(LABEGARE DABOOB), the need for transparent financial information became one of the main demands of economic and financial institutions. (Demaria, les choix d'options comptables lors de la premier application des normes IAS-IFRS, 2008, pp. 14-15) It publishes current and future financial and non-financial information about the institution's relevant and faithful representation. It uses different means to ensure that it reaches those interested inside and outside the company in a fair and timeliness. According to(HOARAU), a comparison of financial information has developed as a necessary condition for a better distribution of resources worldwide and lower transaction costs. (Demaria, les choix d'options comptables lors de la premier application des normes IAS-IFRS, 2008, p. 1).

Given that the comparison process opens a field for decision-makers to see what is happening behind the borders and gives an honest observation of institutions' financial performance and the continuing need for new markets, and the search for improved competitiveness. However, this benchmarking can only be used inhomogeneity of performance measurement methods, especially the financial and related to the institution's financial position, taken from the accounting records. Furthermore, seize opportunities investment opportunities in cost less. The comparison between the financial statements is one of the issues correlated with consolidated accounting standards. The apparent discrepancy between the accounting references will result in fundamental differences in the financial statements. Possibly The best example is the German company (Daimler Benz). Through the accounts announced in 1993 showed a positive result of 602 million marks through international standards and a loss of 1893 million signatures through American standards. This example leads to the need for an accounting consensus at the international level. The International Accounting Standards Board returned and developed International Financial Reporting Standards (IAS/IFRS) to normalize

accounting systems. However, the accounting system in any country is dependent on its economic and political strategy, and it cannot be independent of it (Bouraoui, 2017, p. 30)

Moreover, in reaching a standard accounting language that is complex to apply, especially in emerging countries, Algeria tried to search for an accounting reference that provides the specificity of its economic and financial environment besides the reforms that accompanied the development of the Algerian economy. Who defined an openness towards the global economy based on liberal foundations and a market economy. To create an institutional system that responds to these radical changes, Algeria has started to achieve accounting reform.

2.1 The accounting choices adopted by Algeria

(HOARE & TELLER) ays who can doubt that the economy in globalization can dispense with international accounting standards (Dufour & Demaria, 2010, p. 5)Legislative Decree No created national Accounting Council: 96-318 on 25 September 1996 that offered the responsibility of updating and changing the national accounting plan to adapt to the new economic environment in the first experiment at reform. The council committed the work to a specific group called (the National Accounting Plan Committee), Which started its creation in 1998 and chose to update the National Accounting Plan (PCN) without changing it. The result of the committee was suspended in 2000, which advised the Ministry of Finance to set the matter of accounting reform as the case of an international tender. In 2001, this responsibility was attributed to the performance group of the National Accounting Council, consisting of itself, and the National Association of Chartered Accountants (France), and the National Company of Statutory Auditors with funding from the World Bank (Bouraoui, 2017, p. 35)Its works began in the second trio of the year 2001, to be achieved within 12 months, as the reform group presented three different accounting choices. The Ministry of Finance, through the National Council of Accountancy, adopted the choice with which Algeria changed its accounting approach, By relying on a new accounting reference represented in the financial accounting system that relies on a clear conceptual frame concerning the accounting framework of the International Accounting Standards Board. On

the other hand, it saved the plan of accounts so that it can be considered as a hybrid accounting system (Khouatra, 2018, p. 10). . Anglo-Saxon, in part through its clear conceptual framework plus Francophonie within the plan of Accounts. This choice is entirely different from the choice proposed by the National Accounting Plan Committee, as it constitutes an essential change with human, educational, organizational, and financial consequences. NATIONAL ACCOUNTING CONCUIL can explain the choice of the third choice by indicating that the World Bank and the International Monetary Fund favor and prefer international financial reporting standards by Countries that use their financial resources to explain the radical change of the accounting culture towards reformation. (Benyekhlaf, 2010, pp. 28-29).

The financial accounting system inspired by the International Accounting Standards (2004 version) to provide adequate, comparable financial information, strengthen account transparency, and increasing confidence in the financial position of institutions, Thus, the possibility of joining the global financial markets, improving economic and productive investments and integration into the global economy. Where the operations are complex, and many parties depend on the information that provides, Accordingly, it is obligated more than others to disclose more information and methods of processing it, and this may burden small and medium enterprises that have a more uncomplicated character in terms of transactions and the parties that use the information. Many small and medium enterprises rely on the financial accounting system to transfer out tax procedures and not as a management mechanism since it violates the principle of cost and advantage resulting from the accounting information system.

2.2 Stability of the financial accounting system from 2010-2018

In the beginning, stabilizing the accounting reference was necessary to allow professionals and practitioners to master the new framework and integrate the financial accounting system into an economic environment. Permanent updating or introducing new changes during that stage increases the complexity of its application and raises misunderstandings. However, the period of stability continued a lot and cannot be justified, especially

since the background of this system is international accounting standards, characterized by continuous updating. In addition, some clear deficiencies need to be fixed.

The continuing development that characterizes international accounting standards disagrees with the financial accounting system's stability since 2004, except for some minor modifications introduced before its issuance.

It is clear that this created a gap that regularly grows since from 2004 until the year more than one hundred and fifty revisions and replacements in international accounting standards, that is, dozens during the year, some of which are basic and have significant consequences on the basic financial statements, and others are related to additional information that must be mentioned an annex (El Besseghi, 2019, p. 8) In addition, the economic environment observed many developments that affected the language of business and finance. Among the most important of these changes, we must mention the G20 meeting in February 2008, which called on international accounting standards framers to review their versions to focus on consolidating accounting standards, Special for financial derivatives, which Started many projects to issue a new version of the joint conceptual framework on 29 March 2018, between the international accounting standards board (IASB) and The Financial Accounting Standards Board (FASB). Although the conceptual framework is not a standard, it seems that it forms the basis of all accounting standards. If an amendment means changing all accounting standards, But it will not be a matter of modifying all the existing standards simultaneously but by regularly introducing this conceptual framework to the standards. With the issuance of the new conceptual framework, the President of the International Accounting Standards Board declared that the moves that will occur in the next ten years would be more frequent and related to reviewing all standards to measure the effects of the latest changes. Over the next three years. Seven standards will be updated, some of which have been published recently (El Besseghi, 2019, p. 19). From the preceding, the reality of the financial accounting system became apparent, as it moved away from international practices over time, as the National Accounting Council recorded during the

past years, many requests registered by economic entities and professionals asking it to provide explanations about some different concepts, On the rules and principles of evaluation and recognition, As these requests reflect the difficulties faced by stakeholders, Despite the efforts of the Committee for the Standardization of Accounting Practices and Professional Due Diligence in explaining various questions through its published interpretations and the simplification of different accounting practices with juridical texts (Marhoum & Khouatra, p. 7).

2.3 Algerian economic institutions in the market economics

Adopting a market economy requires rebuilding economic institutions on a sound basis. To improve its performance and face global competition, which asking a country like Algeria to undertake strict reform, It came at the beginning of the organic and financial restructuring of their institutions. Then the stage of independence of economic institutions, which create stock funds, followed by holding companies, and in the end, came the privatization of financial institutions. Moreover, according to Ordinance No: 04-01 of 20 August 2001, related to the organization, management, and privatization of public financial enterprises (Ordonnance n 08-01complétant l'ordonnance n 01-04, 2008, p. 13). So that Algeria realized the policy of liberalizing the market economy and developing new legislative mechanisms aimed at supporting local investors in the private sector and trying to attract international capital by introducing a list of motivation measures and granting the necessary facilities and benefits and various guarantees to attract investors, and this was more evident after the downfall of oil prices in 2014. (Brian c, 2018, p. 63) This obliged a legal amendment in the year 2016, and among its contents is a review of Article 37, which placed the freedom of residents to practice trade and industry exclusively, so that, according to Article 43, it also placed the freedom of investment, and from this point of view the establishment of Law 16-09 related to the development of the investment. actually, the private sector represents 98% of all economic institutions.) Algeria has also introduced small and medium enterprises during the transformation phase, bringing comprehensive development at all economic and social levels. However, it was late in developing provisions for this type of institutions, as it waited

twelve years from the beginning of the liberalization of the economy in order for it to get to develop a directive law for promotion for small and medium enterprises No: 01-18 of12 December 2012, and to be replaced after seventeen years by a directive law for the development of small enterprises Intermediate No: 02-17 of 10 January 2017. As an effect of fundamental transformations in the Algerian economy, development has been observed in the private sector, as the Algerian economy holds a large proportion of small and medium enterprises, representing 99.9% of the national economic fabric At the end of 2019, the total number of small and medium enterprises was calculated at 1,193,339. (Ministère de l'industrie et de mines , 2019, p. 5)

Table N°1:Small and Medium Enterprises in 2019

Institutions	orientation law N:02-17	Number of institutions 2019	Nature of the activity	N.of the sector
very small %97	•The number of employees:1-9 •Turnover:10 Million DA •Total assets<10 Million	1.157.539	• Agriculture •Energy and energy services •Construction, public works •Transformative Industries •Services (liberal professions) • The traditional character	**Privet secteur 98%**
small 2.6%	•The number of employees:(10-49) •Turnover:10 -200 (Million DA) •Totalassets:(10-100(Million DA	31.027		
meduim 0.4%	•The number of employees:50-200 •Turnover:200 Million -2 Billion •Total assets:(100-500) Million DA**)**	4.773		**Public sector 0.02%**
Total		**1.193.339 Institution**		

Source: (Ministère de l'industrie et des mines(2019), Bulletin d'information statistique des PME pp: 7-13)

2.2 Accounting choices possible to update (FAS)

The accounting choice at the national level (accounting standards, the accounting organization, or the accounting system) and the accounting views, rules, and methods determined by the government or any unique entities permits it the power to prepare accounting policies and practice them in many ways. It represents the accounting system of the state that it imposes within legislation or accounting organization (Bogdan , 2010, p. 470)). As for the company level, the accounting choice may include one accounting reference that introduces many accounting alternatives, so according to the company, a large number of other options to choose from. An accounting choice is also any decision whose primary purpose is to influence (either in form or substance) the output of the accounting system in a particular way, including not only financial statements published by GAAP but also tax returns and regulatory filings (Fields, Lys, & Vincent, 2000, p. 256).

Since the International Financial Reporting Standards (IFRS) for small and medium entities (SMEs) was issued in 2009 for SMEs that do not require public accountability by the International Accounting Standards Board (IASB), 85 countries have directed or permitted its use for SMEs' financial reporting (Bonito & Pais, 2018)), The IASB believes that adopting IFRS for SMEs enhances SMEs' access to international finance through harmonized and high-quality financial information (IASB, IFRS for SMEs – Project history., 2009, p. 8)

To move forward fast and save time and effort, some recommend adopting the Financial Reporting Standard For SMEs, Which is comparable with the overall structure of the Algerian economic fabric consisting essentially of small and medium-sized enterprises. This abbreviation is motivating in progress when we know the level of experience of the authors of this standard, in addition to the presence of the contributors to the proposal drafts and the strict mechanism that supervised its adoption

2.4.1 International reference for updating the (FAS)

IFRS for SMEs is based on full IFRS with modifications reflecting the needs of those using SMEs' financial statements and cost-benefit considerations. IFRS for SMEs is a stand-alone document with five

sections, with a significantly reduced number of disclosures of around 300, compared to the full IFRS of 3000 disclosures and with reduced guidance (Dinuja & Parmod, 2015)). However, the IASB does not have any members with an SME background, and the major comments about the new significant did not come from users. This is an issue since it may not fulfill users' needs, and access to international funds is a very remote possibility, especially for micro, small and medium-sized enterprises. The central perception of users is that IFRS for SMEs is too similar to the full (Alberto & Paola, 2012) But Full IFRS is a set of complex, demanding, and costly standards for SMEs.

However, the adoption of this standard is not an easy matter, but rather a risky point, especially after the project to update this standard for the year 2019, which relied on complete standards as a basis for modernization. Besides, the European Economic Community (CEE) has not adopted it. The Accounting Regulatory Commission (ARC) and the European Financial Reporting Advisory Group (EFRAG) did not adopt the standard for small and medium enterprises. It can say that they rejected them even though they are the best users of international accounting standards. Hence, The IFRS for SMEs Standard is simple compared to the complete standards, but it is not without complexity.

2.5. Theories explaining accounting choices in Algeria

The reliance on international accounting standards by many countries, including Algeria, can be explained by the new institutional theory (Khouatra, 2018, p. 3). To explain and predict the accounting choices from Algeria, we use positive theory. According to (Watts and Zimmerman, 1990), the use of the term positive research was popularized in economists and was used to distinguish study which sought to explain and predict (which is positive research), from research which aimed to provide prescription (prescriptive analysis is often labeled normative research).

2.5.1 Neo-Institutional Theory

The sociological neo-institutional theory provides accounting choices to be explained in the enlightenment of the institutional pressures exerted on companies. Neo-institutionalist practices attempt to understand the homogeneity of practice. The fundamental question posed by(DIMAGGIO

& POWELL) asks to "Why there is such startling homogeneity of organizational forms and practices; and we seek to explain homogeneity, not variation.", The founding concept of sociological neo-institutionalism is an isomorphism, defined by (HAWLEY) as "Isomorphism is a constraining process that forces one unit in a population to resemble other units that face the same set of environmental conditions." (Demaria, 2008, p. 9),The sociological neo-institutional theory can explain the diffusion of international accounting standards IAS-IFRS on a global range. (Khouatra, 2018, p. 3)

Neo-institutional theory prepares three concepts (DIMAGGIO & POWELL, 1983) to explain the homogenization of organizations and practices: L'isomorphism coercitif, L'isomorphism normative, and L'isomorphism mimetic . (Huault, 2012, p. 4)

- The international accounting standards published by the International Accounting Standards Board, which is considered an independent organization, haven t any legal jurisdiction to impose their application on countries, especially a country such as Algeria than **L'isomorphism coercitif** does not have any meaning. (Khouatra, 2018, p. 3).
- **L'isomorphism normative** is the explanation of the widespread application of international accounting standards global due to the pressures exerted by international organizations that provide financial resources such as the World Bank (BI) and the International Monetary Fund (FMI)According (King and al., 2001; Mir and Rahaman, 2005; Albu and Albu, 2012), Emerging countries adopt international accounting standards in total or in part to invite investors and capital. Accounting reform applied in Algeria Under pressure. The World Bank provided financing at the beginning of the reform and stopped providing support due to not reach deadlines. (Bouraoui, 2017, p. 34)
- **L'isomorphism mimetic** led to many countries adopting international accounting standards with the aim of conforming to the accounting reference that is more rational in the eyes of companies that can be dealt with, as research has confirmed that transactions according to international reference can help lend legitimacy to the organizations that publish them.

Emerging countries seek, within to isomorphism institutionalization,

for social legitimacy, in the sense of adapting to the social and cultural conditions of their environment. (DIMAGGIO,1988) developed the concept of The institutional entrepreneur Into answer to the critiques that described Institutionnel theory as deterministic. developed the concept of institutional entrepreneur. The latter is an actor who mobilizes the resources at his disposal to create, modify or strengthen an institution.

The institutional entrepreneur deploys a strategy to act on the institutional processes to make the existing institutions evolve in a more favorable direction or to create new institutions.The concept of institutional entrepreneur enriches neo-institutional theory by highlighting the possibility for actors to play a role in the process of institutional transformation. The introduction of decision-makers choices and intentionality enriches neo-institutionalist theory DIMAGGIO & POWELL (1991). (KHOUATRA, 2018, p. 4). Algeria can be considered the practical part (The institutional entrepreneur), considering that despite being directed to international organizations' pressures to adopt international accounting standards, it keeps a margin of independence to formulate the most appropriate policy for adopting international accounting standards.

2.5.2 The positive accounting theory

Is considered as the mainstream in accounting choices research realm. JENSEN (1976) asserts that "the PAT is managed to explain why accounting is what it is, why accountants do want they do and what effects these phenomena have on people and resources utilization". WATTS and ZIMMERMAN (1990) assert that "the accounting theory's role is to provide explanations and predictions for accounting practices". According to COLASSE (2000) the PAT interferes either on the level of standards setter or on the firm level when standards setter let the choice among several options.

According to the theory of positive accounting, the study (ATTIA&KADOURI ,2016) tested some economic and social factors for enterprises to choose between accounting policies. Therefore, a group of factors was chosen to be tested on Algerian small and medium enterprises to see their readiness to adopt an international accounting standard for small and medium enterprises.

The study results at the level of more than 80 companies confirmed that the current economic environment is not ready to adopt complex international references, such as the financial reporting standard for small and medium enterprises. The study proved that both debt and international transactions do not affect an environment like Algeria to change the accounting reference. The study also noted that small-sized institutions are less lucky to adopted IFRS for SMEs(عطية و قدوري ، صفحة 144)

3. The strategy of updating the financial accounting system

There was no solid strategy by the National Board of Accountancy to make the transition to the financial accounting system a success, as it is considered a reference different from its antecedent, which highlighted many of the problems that made the transition process difficult in many companies, as the financial accounting system lacks a standard that addresses its adoption for the first time. Has caused many difficulties in the absence of specific rules governing the transition process. The instructions and methodological notes published by the Council were incomplete, and some of them came late. (Marhoum & Khouatra, p. 15) The inclusion of the financial accounting system update program within the National Accountability Council program in 2018. We explain the following steps that ensure the excellent application of the updating program and avoid the problems encountered when applying the financial accounting system for the first time..

3.1 The financial accounting system update program

The Ministry of Finance included the program to update the financial accounting system within the agenda of the National Accountability Council in 2018. Where a working group was appointed to conduct a comprehensive evaluation of the application of the financial accounting system and put forward proposals for its review in line with changes in international accounting standards, which includes 14 members (12 practitioners of the accounting profession, two representatives of the National Accounting Council). (Yahi, 2018, p. 1) Where the date of January 21, 2019, was marked by the historic event in the Algerian accounting law, through the official launch of the process of evaluating and reviewing the financial accounting system, within the framework of a

symposium organized by the National Accountability Council under the auspices of the General Directorate of Accounting (Ministry of Finance), where the tasks of the working group are summarized as follows: (Radjah, 2019, p. 13)

- Conducting a comprehensive evaluation of the application of the financial accounting system to identify all the difficulties facing the various parties concerned with the production and use of the financial information that it produces to provide appropriate solutions
- Modernizing the financial accounting system by adapting it with the new standards published by the International Accounting Standards Board since 2004 to be at the global level in terms of applying international financial reporting standards

Once the evaluation group was appointed and the financial accounting system reviewed, and after its first meeting, a roadmap for the implementation of the tasks entrusted to it was defined and sent to the Minister of Finance, and the rules for carrying out its tasks were limited, the most important of which are: (Yahi, 2018, p. 1)

- Reliance on the participation of all professionals (certified public accountant, Auditors keep, certified accountant), producers and users of financial statements and the education sector (educational, professional, university) in the process of evaluating and reviewing the financial accounting system
- Organizing periodic conferences, seminars, and workshops with different participants to achieve an objective evaluation of the application of the financial accounting system and make recommendations that would improve the quality of financial information.

The "Evaluation and Review of the Financial Accounting System" group has adopted a methodology to achieve its tasks, which can be interpreted in three-step: (Radjah, 2019, pp. 13-14)

3.1.1 The stage of diagnosing the (FAS) and fixing difficulties

Make an approach and diagnosis about the application of the FAS in the Companies that applied the FAS the first time;

- Identify the difficulties encountered, by sector and by activity, through the transition from NAP to FAS;

- Identify all the IFRS standards not applicated in the FAS, or require interpretations;
- Support for opinions published by the Committee for the Standardization of Accounting Practices and Professional Due Diligence
- launch public notice to a contribution to natural and legal persons, to broaden the participation of all professionals, users, and institutions, by organizing conferences, so that the revision is built on a stable basis that will respond to production quality and relevant financial information, used in the economic, fiscal and social fields.

3.1.2 The stage of adapting IAS/IFRS to the financial accounting system

- Identity IFRS standards (new, modified, discontinued) compared to those inspired by the FAS;
- Identify the existing standards in the FAS, modified or discontinued, in order to update the provisions of the FAS with the new IFRS standards
- List the new standards published after the establishment of the FAS (since 2004 to date);
- Adopt the IFRS standards in the Algerian context (provided that they are not in constraint with the national interest, and do not call into question the economic development and the economic decision, to avoid any negative impact) ;
- The introduction of international accounting standards into the new financial accounting system project.

3.1.3 The stage of publishing the updated version of the (FAS)

- Update regulatory texts (law and implementing texts);
- Present revision projects to the Commission for the Standardization of Accounting Practices and Professional Due Diligence, for evaluation and judgment;
- Drafting of the revised FAS.

3.2 Approach adopted to update the financial accounting system

The National Accounting Council adopted the approach to updating the financial accounting system, take into consideration the International Accounting Standards publish between (2004-2018). The working group tasked with updating the system supposes that a new version of the

financial accounting system will be published best in 2023. However, this approach constantly keeps us away from international accounting standards, especially after the International Accounting Standards Board issued the new version of the conceptual framework in 2018. The President of the board explained that the modifications that will occur during the next ten years would be more frequent to fit the new conceptual framework, even with the recently published standards. (El Besseghi, 2019, p. 18)

3.4. The strategy of applying the process of updating the FAS

Before applying the financial accounting system review process, a complete strategy must be prepared to describe the steps to be considered before and while executing a financial accounting system update. Algerian companies have taken fundamental changes process to their accounting system. Therefore, they had advanced from previous experience when applying the financial accounting system for the first time in 2010. Thus, this experience has helped her a lot, and accordingly, the financial accounting system will be updated less complicated.

3.5 The legislative and regulatory framework for the updated(FAS)

After the final draft is accepted by the working group tasked with updating the financial accounting system, the Ministry of Finance initiates an initiative in a draft law. The Algerian legislator will rejoin after examining and discussing it and announcing preliminary works to be re-published in the Official journal. In the form of a law that includes the general outlines of the updated financial accounting system. This law requires details and explanations according to governing texts published by the Ministry of Finance in the form of Executive Decree, Orders, instructions Etc.

The National Council of Accountancy represents an essential role through its information announced in the form of methodological notes and notices issued by the Committee for a committee on Accounting Practices and Due Professional Care. However, these notifications must be published Early, directly after the issuance of the legislative and regulatory framework. It must also be comprehensive and include all legal texts to become a guide for companies and users of financial statements.

5.2 The role of standardization organizations

The National Accountability Council is the public organization that supervises the drafting of the legislative and regulatory framework for the financial accounting system and its updating program. His role must be activated by including the professionals in the process of adopting the updated financial accounting system, as well as growing his relations with financial companies by boosting his performance through the following::

- Organize a knowledge program and train trainers on the process of updating the financial accounting system;
- Relying on model experiences to examine the updating of the financial accounting system, such as focusing on companies from different sectors, and then generalizing the experience after conducting actual simulations and evaluating them;
- Extending the language of communication by organizing conferences with professionals before applicated the program of update the financial accounting system and in line to identify forces and weaknesses;
- Publishing instructions on the interim financial reports when applying the updating the financial accounting system.

Following up on the problems of measurement and disclosure under the financial accounting system and following up the activities of the International Accounting Standards Board, to keep informed of developments in the field of accounting and to participate in training courses.

.

4. CONCLUSION

The main objective of our study explained accounting choices adopted in Algeria the new-intuitional theory proving that Algeria considering that despite being directed to international organizations' pressures to adopt international accounting standards, it keeps a margin of independence to formulate the most appropriate policy for adopting international accounting standards.

Although previous research, the positive theory proved that there are no motives in Algeria to change the accounting reference like adopted IFRS for SMEs even simplified compared to the Full IFRS.

The process of updating the financial accounting system is not easy to

realize, but becoming closer to international accounting standards is less costly than the stability of the system, so the evaluation and review group of the financial accounting system relied on the participation of professionals and stakeholders in companies in their work to avoid the problems that faced the first version of the system,

The National Accounting Council should also be concerned with developing a strategy to update the financial accounting system, as this would help in the success of the updating process and avoid the technical problems that financial companies could fall into.

5. Bibliography List

1. Bonito, A., & Pais, C. (2018). The macroeconomic determinants of the adoption of IFRS for SMEs. Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review ,Published by Elsevier Espana,Volume21,Issue2. see the link:
2. Huault, I. (2012,). Paul DIMAGGIO et Walter W. POWELL. Archive ouverte en Sciences de l'Homme et de la Société,France.
3. Alberto, Q., & Paola, P. (2012). How is the IFRS for SME accepted in the European context? An analysis of the homogeneity among European countries, users and preparers in the European commission questionnaire. Advances in Accounting,Volume 28, Issue 1.
4. Benyekhlaf, A. (2010). Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europede l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale. REVUE DE RECHERCHE N08.
5. .Bogdan , V. (2010). Accountants about accounting policies: An emprical investigation of SMEs from Bihor county. Economic Science Series,Vol 19,Iss.01.
6. Bouraoui, N. (2017). l'algerie et les strategies de normalisation comptable face aux IAS-IFRS. LE CAHIER DU CREAD.
7. Brian c, P. (2018, august). explantions for the 2014 oil price decline: supply or demand? energy economics ,preprint submitted Etsevier,volume74 .
8. Demaria, S. (2008,). les choix d'options comptables lors de la premier application des normes IAS-IFRS. these en vue de l'obtention du doctort

es sciences de gestion. universite de nice Sophia antipdlis ,France.

9. Dinuja, P., & Parmod, C. (2015, June 2015). Issues in the adoption of international financial reporting standards (IFRS) for small and medium-sized enterprises (SMES). Advances in Accountin,Volume 31, Issue 1.
10. Dufour, D., & Demaria, S. (2010). choix d'options comptable lors de la transtion aus normes IAS/IFRS. Archive ouverte en Sciences de l'Homme et de la Société,france.
11. El Besseghi, M. (2019). COMMENT RÉPONDRE À L'ÉVOLUTION DES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS. revue elmohasebe.n4.
12. Fields, T., Lys, T., & Vincent, L. (2000, January 21). Empirical research on accounting choice. Journal of Accounting and Economics ,elsevier.
13. IASB. (2009). IFRS for SMEs – Project history. http://ifrs.org/IFRSfor-SMEs/history/Pages/History.aspx.
14. KHOUATRA, D. (2018). l'intégration des normes comptables internationales ias-ifrs dans les systèmes comptables francophones cas du système comptable financier algérien,. hal-archives-ouverter.fr,.
15. Khouatra, D. (2018, oct). L'intégration des normes comptables internationales IAS-IFRS dans les systèmes comptables francophones cas duSystème Comptable Financier algérien. HAL-ARCHIVES-OUVERTER.FR.
16. Marhoum, M., & Khouatra, D. (s.d.). le systeme comptable financier algerian entre full ifrs et la norme ifrs pour pme etude qualitative de sa mise en oeuvre par l. hal.archives-ouvertes.fr.
17. mines, M. d. (2019). Bulletin d'information statistique des PME .
18. ONS. (2011). le Premier Recensement Economique, 2011 Résultats définitifs de la première phase, Edition ONS. collections statistiques N°172/2012,SérieE:statistiqueséconomiquesN°69. https://www.ons.dz/IMG/pdf/Resultats_definitifs_phase_I_RE2011-2.pdf.
19. Ordonnance n 08-01complétant l'ordonnance n 01-04. (2008, mars 02). la gestion et la privatisation des entreprises publiques Économique. correspondant au 28 février 2008 complétant l'ordonnance n° 01-04 du

Aouel Joumada Ethania 1422 correspondant au 20 août 2001 relative l'organisation,:https://www.joradp.dz/FTP/jfrancais/2008/F2008011.pdf.

20. Radjah, T. (2019). Séminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier. REVUE EL MOUHASEBE ,N4.
21. Yahi, N. (2018). Mécanismes à mettre en œuvre par le Groupe de travail chargé de l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier. Journée d'études ayant pour thème"le systeme comptable financier,évaluation et propositions de revision",ordre national des experts-comptables, Hôtel Mercure Alger.

22. عطية خديجة و قدوريمنال، إمكانية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2, العدد 2

The impact of Knowledge Management on Organizational Learning Case Study : Algeria Telecom – Jijel-

L'impact de la gestion des connaissances sur l'apprentissage organisationnel Étude de cas: Algérie Telecom - Jijel-

Beldjazia Omar[1*], Boussalem Aboubaker [2], Tebboub Youcef [3],

[1]Jijel University(Algeria), **beldjazia.omar18@gmail.com**
[2] Albaydh University Center (Algeria), **bakeur87@yahoo.fr**
[3] Jijel University(Algeria), **tebboubyoucef@gmail.com**

Received: 30/04/2021 Accepted: 01/06/2021 Published:30/06/2021

Abstract:

This study aimed to identify the levels of the prevailing knowledge management processes and the level of organizational learning in the Algeria Telecom -Jijel-. The the following results were found:

- Knowledge management processes are available in the Algeria Telecom -Jijel- in all its dimensions from the point of view of its employees in general, but at varying levels.

-Knowledge management processes have a significant effect on organizational learning.

Keywords : knowledge ; knowledge management, learning, organizational learning, Algera Telecom.

Jel Classification Codes: D80. D83.

*Corresponding author

Résumé:

Cette étude visait à identifier les niveaux des processus de gestion des connaissances en vigueur et le niveau d'apprentissage organisationnel en Algérie Télécom - Jijel. L'étude a atteint les résultats suivants:

- Les processus de gestion des connaissances sont disponibles dans Algérie Télécom - Jijel - dans toutes ses dimensions du point de vue des employés en général, mais à des niveaux variables.
- Le niveau d'intérêt d'Algérie Telecom - Jijel - pour l'apprentissage organisationnel était élevé du point de vue de l'échantillon d'étude.
- L'existence d'un effet statistiquement significatif des processus de gestion des connaissances sur l'apprentissage organisationnel.

Mots clés: Connaissances; Gestion des connaissances; Apprentissage ; Apprentissage organisationnel.*;* Algérie Telecom.

Jel Classification Codes: D80, D83.

1. INTRODUCTION

The concept of knowledge management is one of the modern conceptswhich had an increasing interest in management science during the last two decades. The knowledge management is a discipline of managing organized operations as it addresses how people use knowledge, processes, technology and training to raise the organization's intellectual capital by increasing tracking of knowledge, innovation and performance. Consequently , the knowledge management aims to provide management solutions by investing knowledge resources, building a memory of knowledge, and focusing on knowledge exchange and participation in it through an organized systematic approach. As a matter of fact , the knowledge management is one of the modern approaches that have an effective impact on business success. Its importance stems from being one of the essential components of the success of organizations and ensuring their survival through their ability to contribute to the maintenance and development of a long-term vision through which the organization crosses where it wants to go in the future.

In our current era characterized as the information age, we must have a learning organization. Today, we need new organizational structures that

facilitate the learning process for individuals and define their roles, responsibilities and relationships with others in the organization. Organizational learning takes its place among the characteristics of designing the organizational structure of the organization in order to achieve the goals of the organization. And from this principle, organizational learning is one of the most important approaches to increasing productivity and developing organizations. The actual energies that individuals store are an important source of knowledge wealth in the organization, as organizational learning is one of the most important skills to be developed in organizations wishing to achieve distinction.

The Problem of Study:

The interest in the human resource in business organizations coincided with the interest in developing organizations. Organizational knowledge and learning are inherent in the human resource, and because the human resource is the real capital of the organization, there must be a management capable of dealing in a way that guarantees the real advancement of the organization. We summarize the problem of the study in the answer of the following main question:

What is the impact of knowledge management on organizational learning at Algeria Telecom -Jijel-?

The study tries to answer the following questions:

-What the processes of knowledge management are common in the Algeria Telecom -Jijel- ?

-What the level of organizational learning are common in the Algeria Telecom -Jijel- ?

- How do knowledge management processes affect the organizational learning of the Algeria Telecom-Jijel-?

The Importance of Study:

The importance of the study stems from the importance of the great role that knowledge management can play in increasing organizations capacityon organizational learning in an efficient and effective manner. Therefore, the importance of the study can be demonstrated by
the following:

- What can this study add in terms of new information and knowledge about both the organizational learning process and the knowledge management.
- Considering the issue of the organizational learning as one of the topics having much interest in both study and research.This is because there has been increased interest in making organizations more familiar with it so that they keep pace with the continuous changes that occur at the present time.

The Objectives of Study: This study aims at the following:

-Clarifying the role that knowledge management processes can play in the organizational learning of the company.

- Obtaining new results and suggestions.

The Hypothesis of Study:

In order to achieve the objectives of the study and depending on the content and the results of the previous literature that was available to the researcher, a set of hypotheses was formulated in its nihilistic form (Ho) as follows:

The first main hypothesis:

Therefore, the null and alternate hypotheses are formulated as follows:

(H_0): knowledge management has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

(H_1): knowledge management has a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

The following sub-hypotheses stem from it:

(H_{01}): Creating knowledge has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in Return On organizational learning.

(H_{11}): Creating Knowledge has a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

(H_{02}): Storing Knowledge has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

(H_{12}): Storing Knowledge has a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

(H_{03}): Sharing Knowledge has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

(H_{13}): Sharing Knowledge has a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

(H_{04}): Applying Knowledge has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

(H_{14}): Applying Knowledge has a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

Research Model of the Study:

The model of the present study consists of two variables as it is shown in the figure below:

Figure N°1

Conceptual Model

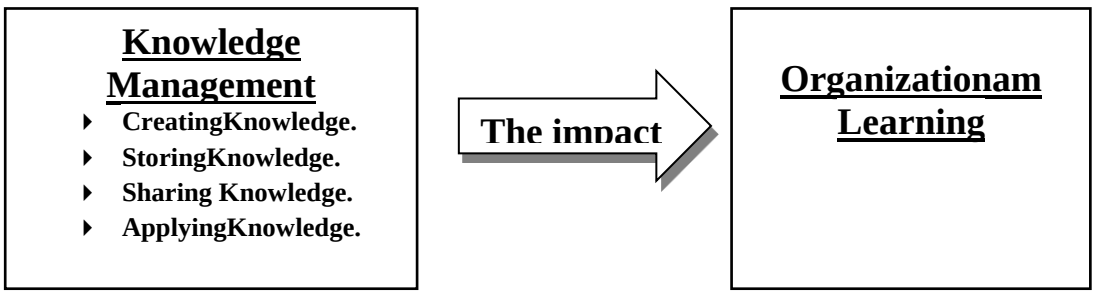

Source: by the researchers on the basis of the literature review.

2.Theoretical Framework

2.1.The Conception of Knowledge Management:

The concept of knowledge management includes the identification and analysis of available and required knowledge resources and processes related to planning and controlling actions related to resource development and processes. Consequently , It shouldbe in a way that contributes to achieving the organization's goals .The following is a presentation of the concept of knowledge management by researchers:

- " a business process that formalizes the management and use of an enterprise's intellectual assets. KM promotes a collaborative and integrative approach to the creation, capture, organization, access and use of information assets, including the tacit, uncaptured knowledge of people". (Neve, 2015, p. 21)

the planning, organizing, motivating, and controlling of people, processes and systems in the organization to ensure that its knowledge-related assets are improved and effectively employed.(King, 2009, p. 04)

-" a strategy that turns an organization's ,intellectual assets—both recorded information and the talents of its members—into greater productivity, new value, and increased competitiveness". (Firestone & McElroy, 2003, pp. 67-68)

" a systematic, explicit, and deliberate building, renewal, and application of knowledge to maximize an enterprise's knowledgerelated effectiveness – returns from its knowledge assets ". (Ganesh, Mohapatra, & Nagarajan, 2014, p. 02)

-" as the organized and systematic process of generating, creating and disseminating information, and selecting, distilling, deploying and exploiting explicit and tacit knowledge through the critical pillars such as people, process, technology to create unique value that can be used to achieve a competitive advantage in the marketplace by an organization". (Ganesh, Mohapatra, & Nagarajan, 2014, p. 06)

" the process of continually managing knowledge of all kinds to meet existing and emerging needs, to identify and exploit existing and acquired knowledge assets and to develop new opportunity".(Wellman, 2009, p. 18)

From the foregoing, it can be said that knowledge management is a set of necessary processes of analyzing, formulating, synthesizing and evaluating knowledge-related developments in order to achieve goals in a coordinated, orderly and purposeful manner.

2.2.The Processes of The Knowledge Management :the integrated Knowledge Management processes consisting of four processes: (Mehdi-Parhizgar & Kiarazm, 2015, pp. 669-670) and (Becerra-Fernandez & Sabherwal, 2010, p. 45)

-creating Knowledge : is one of the most important processes of knowledge management that has a close relationship with creativity and innovation. Knowledge creation is not just information and data processing; new knowledge creation entails the application of intelligence, implicit knowledge, and information;

-Storing Knowledge: Organizations receive a large amount of information daily that for the ease of usage and reference, we should divide and classify them in a correct way. This subject that what kind of knowledge can remain how long and to what extent, and this subject that how knowledge should be stored to have the maximum capability of retrieving, altogether includes the processes of knowledge maintaining;

-Knowledge Sharing : is the process through which explicit or tacit knowledge is communicated to other individual. Three important clarifications are in order. First, knowledge sharing means effective transfer, Second, what is shared is knowledge rather than recommendations based on the knowledge; Third, knowledge sharing may take place across individuals as well as across groups, departments, or organizations;

-Applying Knowledge: By having the best knowledge, Organizations cannot gain competitive advantage unless they take the best advantage of it. In order to take the best advantage of knowledge, it should be applied completely for the activities of the organization and such thing involves this point that all other processes of the knowledge such as distribution and creation occur.

2.3.The Conception of Organizational Learning:

Organizational learning is one of the modern management concepts that is still in the stage of conceptual development. Here are some definitions of the organizational learning as stated in a number of references:

"The set of actions (knowledge acquisition, information distribution, information interpretation, and organizational memory) within the organization that intentionally and unintentionally influence positive organizational change**"**.(Noruzy, Dalfard, Azhdari, Nazari-Shirkouhi, & Rezazadeh, 2013, p. 1075)

- "a process that underpins a firm's accumulation, generation, and utilization of knowledge **".** (Zuol, Fisher, & Yang, 2019, p. 1168)

-”a special model of organizational culture promoted bythe attention given to the change and the way in which it occurs, the flexibility and openness to newways of work, depending on the goals of the Organization and of itsperformance targets”. (Antunes & Pinheiro, 2020, p. 141)

-” The change in the organizational knowledge, this change can be adding new information, reducing information or transforming information to the present organizational knowledge such as organizational rules, strategies, cultures and talents”.(Nurullah Genca & Oykulyigum, 2011, p. 1126)

-”as an information processing activity by which an organization enlarges its portfolio of potential behaviors”.(Diclea & Koseb, 2014, p. 959)

-a process which makes the managers and staff through better understanding of environmental or”ganizations use to gain knowledge dissemination in organizations”. (Azmaa & Mostafapoura, 2011, p. 2250)

From the above, it can be said that organizational learning is a process that leads to the generation of knowledge and the extent of its possession within the organization . It also permits the knowledge exploitation by the organizationin order to develop its internal environment and the ability to be adapted to the surrounding variables for achieving both development and performance in the organization.

2.4.The Relationship between Knowledge Management and Organizational Learning

Knowledge management is a comprehensive process of collecting information, organizing it, and then presenting it in a manner that leads to an improvement in the level of workers’ awareness in certain areas. It also contributes in helping the organization to gain a vision from its experiences and focus on obtaining knowledge, storing it and using it in strategic planning and solving problems.

The world has witnessed and is still witnessing ,today, tremendous waves of continuous change that made it necessary for all organizations to work to perpetuate their work and remain in the market. This cannot be achieved unless these organizations have the competitive advantage through "knowledge" and its management. It is clear that the organizations that can develop best knowledge management practices are organizations that will

possess the competitive advantage, since knowledge is a resource that is difficult to imitate by the competitors.The owner of this resource can produce or provide a service that is characterised with protection and patent production.

The organizational learning process is considered as one of the most important means by which organizations can provide knowledge. The later helps employees build and develop their core capabilities and refine their skills, especially the knowledge that is called 'latent knowledge'which individuals can only acquire through collective work . This kind of work helps employees to share and transfer knowledge among them. It allows themto rank higher and advance in their career easily .In addition to that , they would meet the requirements of any new job they may occupy, regardless of the diversity of its tasks, and its complexity. the collaborative work contributes not only in raising the levels of creativity and innovation of working individuals, but also in satisfying their Psychological needs. As a result , their level of motivation to work would be increased leading to higher, quantitative and qualitative performance.

As a matter of fact ,Organizational learning is seen as the basisof the application of knowledge management concepts, and this is evident through:

-it Facilitates individuals learning of knowledge, concepts, and intellectual and theoretical foundations of a given activity.It alsoprovides the learning skills and techniques and how to apply them in work sites and achieve quality outputs;

- Planning and facilitating the flow of information so that it reaches all employees in a degree consistent with the demands of work, and providing them with opportunities to learn and acquire new knowledge and skills;

- Investing in human energies and increasing employees desire to learn in order to improve their performance allowing them get several benefits and advantages that increase the organisation's capacity and performance.

3.Study Methodology

3.1.Types of Data :

Both primary and secondary data was collected:

- The Primary Data: These data was collected through Questionnaire method. This method were used to get information from the employee of the Algeria Telecom -Jijel- company at Jijel, because it is suitable tool to get information even from the large number of respondents;

- The Secondary Data: Documentary review on issues related to knowledge management and organizational learning. It involved disclosing information from the written documents pertaining the study such as role of knowledge management on organizational learning, relevant information from Books and Journals among others which have already done by other researchers. The main objective of this study is to empirically investigate the impact of knowledge management on organizational learning.

3.2.Sample and Data Collection :

The study selected the Algeria Telecom -Jijel- company as a field for the study .Also, the study population is composed of the employees working in this company. In order to achieve the aims of the study, (64) questionnaires were distributed to the members of the target community.

3.3.Measures of Variables :

This section describes the variables used for measuring the presence of Knowledge Management and Organizational Learning:

- Knowledge Management: multiple items (five-point Likert-type scales) was used for measuring each dimesions of Knowledge Management.

- Organizational Learning: multiple items (five-point Likert-type scales) was used for measuring Organizational Learning.

3.4.The Statistical Tools Used :

In order to answer the questions of the study and to analyze the data, the following statistical tools have been used:

- Descriptive Statistic Measures: Using the arithmetical averages and standard deviations to precise the proportional;

- Simple Linear Regression: Using the simple regression coefficient to measure the impact of the independent variable on the dependent one;

- Cronbach Alpha: for testing the reliability of the study tool.

The respondents were asked to answer to what extent they agreed or disagreed with the given statements. The extension is determined by 5-1= 4.

In order to identify the length of each scale (statement) 4/5 = 0.80 is computed. The upper limit for each cell is then determined by adding 0.80 to the code of Strongly Agree, Agree, Neither Agree nor Disagree, Disagree and Strongly Disagree. The following table shows the range of each scale:

Table N°1: Summary of the range of scales

Points	**Level of implementation**	**Scale range**
1	Very low	From 1 to 1.80
2	Low	181 to 2.60
3	Medium	2.61 to 3.40
4	High	3.41 to 4.20
5	Very high	4.21 to 5

Source: Designed by the researchers.

3.5.Testing of Reliability of the Study Tool:

Validity refers to the condition when the instruments of measurement measure what is supposed to be measured while reliability is the consistence of measurement when observing the same conditions. Furthermore, the reliability of the data was checked by Cronbach Alpha through the application of SPSS computer software. The scale results would be statistically accepted if the Cronbach alpha value was more than (0.60)(Sekaran, U, 2006, p. 311)**.**The internal consistency estimate of reliability of test scores SPSS indicate that the Cronbach Alpha was (0. 85) as shown in Table N°2 which indicates that there is a degree of internal consistency of variables used in this study.

Table N°2: coefficients of the reliability of the study tool

Reliability Of The Study Tool	**Cronbach Alpha Coefficient Of The Reliability**
The axes of Knowledge Management	0.87
The axes of Organizational Learning	0.78
Total Reliability Of The Study Tool	**0.85**

Source: by the researchers on the basis of the SPSS results.

The results of the answers of the study sample individuals about the process of the knowledge management common in the Algeria Telecom -Jijel- company:

It is shown in Table N°3 that the existence of theknowledge management was high degree from the point of view of employees. Its arithmetical average reaches (3.86). There is also a difference in the existence of each process of theknowledge management. The highest is storing knowledge process with a very high degree and an arithmetical average of (4.22) and a standard deviation of (0.69) .The secondiscreating knowledge process with a high degree and an arithmetical average of (4.13) and a standard deviation of (0.80).The thirdisapplying knowledge process with a high degree and an arithmetical average of (3.97) and a standard deviation of (0.82). But the sharing knowledge process came last with a high degree and an arithmetical average of (3.87) and a standard deviation of (0.76).

Table N°3: Descriptive statistics of processes of the knowledge management common

Order	Ranking Of Dimensions Of The knowledge management	The Arithmetical Averages	The Standard Deviations	Estimation Degree
1	Storing knowledge	4.22	0.69	very high
2	Creating knowledge	4.13	0.80	high
3	Applying knowledge	3.97	0.82	high
4	Sharing knowledge	3.87	0.76	high
The Total Arithmetical Average		**3.86**	**0.59**	**high**

Source: by the researchers on the basis of the SPSS results.

The results of the answers of the study sample individuals about the Organizational Learning level in the Algeria Telecom -Jijel- company:

It is evident from Table N°4 that the study sample individuals see the importance of the axis of organizational learning, with an arithmetic mean of (3.91) , and with a high level, and this indicates the approach of the study population's opinions.

Table N°4:Descriptive statistics of the Organizational Learning common

Order	The Organizational Learning	The Arithmetical Averages	The Standard Deviations	Estimation Degree
The Total Arithmetical Average		3.91	0.64	high

Source: by the researchers on the basis of the SPSS results.

3.6.Testing the Study Hypothesis:

In order to get the results and the recommendations that highlight the importance of the present study, we have dealt with testing the study hypothesis as follows:

-The Main Hypothesis:

To make sure that the main hypothesis is true, which is:

- The null hypothesis (H_0): Knowledge Management has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in Organizational Learning.

Table N°5 shows the simple regression of the impact of the Knowledge Management on Organizational Learning.

Table N°5: The results of the simple regression analysis of testing the impact of the Knowledge Management as an independent variable in Organizational Learning

The Independent Variable: Knowledge Management	(Beta) Value	(T) Value	Significance Level
Knowledge Management	0.072	0.486	0.000*
R^2 Value	0.605		

Source: by the researchers on the basis of the SPSS results.
(*sig $\alpha<0.05$)

Table N°5 clearly indicates that the value of the determination coefficient is ($R^2 = 0.605$). This means that the variable of Knowledge Management explains (60.5%) of the difference occurring in the dependent alternative referring to Organizational Learning.Since the value (t=0.486, significance level = 0.000), we reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis (H_1) which emphasizes the existence of Knowledge Management has a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in Organizational Learning.

There is also a test for minor hypotheses resulted from the main hypothesis which deal with the impact of Knowledge Management in Organizational Learning.

-The First Minor Hypothesis:

- The null hypothesis (H_{01}): Creating knowledge in Products has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.
  Table N°6 shows the simple regression of the impact of Creating knowledge on organizational learning.

Table N°6: The results of the simple regression analysis of testing the impact of Creating knowledge as an independent variable in organizational learning

The Independent Variable: Creating knowledge	(Beta) Value	(T) Value	Significance Level
Creating knowledge	0.377	1.972	0.000*
R^2 Value	0.322		

Source: by the researchers on the basis of the SPSS results. (*sig $\alpha<0.05$)

Table N°6 clearly indicates that the value of the determination coefficient is ($R^2 = 0.322$). This means that the variable of Creating knowledge explains (32.2%) of the difference occurring in the dependent alternative referring to organizational learning.Since the value (t=1.972, significance level = 0.000), we reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis (H_1) which emphasizes the existence of Creating knowledge has a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

-The Second Minor Hypothesis:

- The null hypothesis (H_{01}): Storing knowledge in Products has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.
  Table N°7 shows the simple regression of the impact of Storing knowledge on organizational learning.

Table N°7: The results of the simple regression analysis of testing the impact of Storing knowledge as an independent variable in organizational learning

The Independent Variable: Storing knowledge	(Beta) Value	(T) Value	Significance Level
Storing knowledge	0.095	2.514	0.003*
R^2 Value	0.219		

Source: by the researchers on the basis of the SPSS results. (*sig $\alpha<0.05$)

TableN°7 clearly indicates that the value of the determination coefficient is ($R^2 = 0.219$). This means that the variable of Storing knowledge explains (21.9%) of the difference occurring in the dependent alternative referring to organizational learning.Since the value (t=2.514, significance level = 0.003), we reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis (H_1) which emphasizes the existence of Storing knowledge has a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

-The Third Minor Hypothesis:

- The null hypothesis (H_{01}): Sharing knowledge in Products has not a statistical significance ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

  Table N°8 shows the simple regression of the impact of Sharing knowledge on organizational learning.

Table N°8: The results of the simple regression analysis of testing the impact of Sharing knowledge as an independent variable in organizational learning

The Independent Variable: Sharing knowledge	(Beta) Value	(T) Value	Significance Level
Sharing knowledge	0.685	3.214	0.000*
R^2 Value	0.268		

Source: by the researchers on the basis of the SPSS results. (*sig α<0.05)

Table N°8 clearly indicates that the value of the determination coefficient is (R^2 = 0.268). This means that the variable of Sharing knowledge explains (26.8%) of the difference occurring in the dependent alternative referring to organizational learning.Since the value (t=14.506, significance level = 0.000), we reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis (H_1) which emphasizes the existence of Sharing knowledge has a statistical significance (α<0.05) effect in organizational learning.

-The Fourth Minor Hypothesis:

- The null hypothesis (H_{01}): Applying knowledge in Products has not a statistical significance (α<0.05) effect in organizational learning.

Table N°9 shows the simple regression of the impact of Applying knowledge on organizational learning.

Table N°9: The results of the simple regression analysis of testing the impact of Applying knowledge as an independent variable in organizational learning

The Independent Variable: Creating knowledge	**(Beta) Value**	**(T) Value**	**Significance Level**
Creating knowledge	0.170	1.020	0.000*
R^2 Value	0.448		

Source: by the researchers on the basis of the SPSS results. (*sig α<0.05)

Table N°9 clearly indicates that the value of the determination coefficient is (R^2 = 0.448). This means that the variable of Applying knowledge explains (44.8%) of the difference occurring in the dependent alternative referring to organizational learning.Since the value (t=1.020, significance level = 0.000), we reject the null hypothesis and accept the alternative

hypothesis (H_1) which emphasizes the existence of Applying knowledge has a statistical significanc ($\alpha<0.05$) effect in organizational learning.

4. CONCLUSION

The Results of the Study: The present study has attained the following results:

-Knowledge management is a system consisting of a group of processes aiming at classifying, organizing and storing all kinds of knowledge.

-The processes of knowledge management involve knowledge creation, storage, sharing and application. The knowledge management function in the organization operates these processes, develops methodologies and systems to support them, and motivates people to participate in them.

-Organizational learning is the process by which organizations seek to improve their overall capabilities and develop themselves and activating their relations with the environment and adapting to its internal and external conditions.That can be done through the selection and the continuous review of experiences and turning them into knowledge that the organization can obtain and employ in achieving its main objectives.

-The results showed that the level of knowledge creation in the company was high among the employees. This indicates that the company seeks to provide the necessary technologies to acquire new knowledge, and it also uses previous experiences to acquire knowledge.

-The results showed that the level of knowledge storage in the company was very high in terms of employees. The researchers explain this result that the company is trying, through storing knowledge, to convert the implicit knowledge of the employees into explicit knowledge, through a responsible person collecting and storing information accurately and in a way that is easy for everyone to use.

-The results showed that the level of sharing knowledge in the company was high in terms of employees. The reason for this is that the company seeks through the process of distributing knowledge to circulate knowledge and transfer it to employees who need it.

-The results showed that the level of knowledge application in the company was high in terms of employees. The researchers interpret this result to the fact that knowledge management processes are successive and related processes, where the process of applying practical knowledge is the last and most important among the knowledge management processes that the management needs. Without the knowledge application process, the company cannot use the knowledge, benefit from it and invest it.

The Recommendations of the Study: Based on the previous results, the researchers recommend the following:

- The necessity for Algeria Telecom -Jijel-to pay more attention to the requirements of knowledge management, especially increasing the knowledge awareness of the employees by motivating and encouraging them to exchange their knowledge.
- The need to provide training opportunities for the employees of Algeria Telecom -Jijel-company to enable them to develop their knowledge and skills.
- Increasing the work on of organizational learning within Algeria Telecom -Jijel-to be able to keep pace with the tremendous changes in the contemporary business environment.
- Giving more importance to organizational learning as one of the most significant innovative skills that must be developed by the Algeria Telecom -Jijel-company, which wants to succeed and excel in the era of globalization.
- The necessity for Algeria Telecom -Jijel-to support learning opportunities and applynew knowledge.
- The Work on conducting future studies in this aspecton other organizations.

5. Bibliography List :

Antunes, H., & Pinheiro, P. (2020). Linking knowledge management, organizational learning and memory. Journal of Innovation and Kmowledge(5), 140-149.

Azmaa, F., & Mostafapoura, M. (2011). Identify Knowledge management And Organizational learning Indicators and its relation With Creativity. Procedia-Social and Behavioral Sciences(30), 2249-2252.

Becerra-Fernandez, I., & Sabherwal, R. (2010). KNOWLEDGE MANAGEMENT SYSTEMS AND PROCESSES. London, England: M.E. Sharpe, Armonk.

Diclea, U., & Koseb, C. (2014). The impact of organizational learning on corporate sustainability and strategy formulation with the moderating effect of industry type. Procedia-Social and Behavioral Sciences(150), 958-967.

Firestone, J., & McElroy, P. (2003). Key Issues in the New Knowledge Management . Germany: Butterworth-Heinemenn.

Ganesh, K., Mohapatra, S., & Nagarajan, S. (2014). Design and Development of Knowledge Management for Manufacturing. Switzerland: Springer.

King, W. (2009). Knowledge Management and Organizational Learning . Dordrecht Heidelberg London New York: Springer.

Mehdi-Parhizgar, M., & Kiarazm, A. (2015). The effect of organizational factors on knowledge management process. Dirasset, Administrative Sciences, 42(2), 667-680.

Neve, T. (2015). Eight Steps to Sustainable Organizational Learning :How to Tackle Search and Transfer Barriers . Switzerland: Springer.

Noruzy, A., Dalfard, V., Azhdari, B., Nazari-Shirkouhi, S., & Rezazadeh, A. (2013). Relations between transformational leadership, organizational learning, knowledge management, organizational innovation, and organizational performance: an empirical investigation of manufacturing firms. Int J Adv Manuf Technol(64), 1073-1085.

Nurullah Genca, N., & Oykulyigum, N. (2011). The role of organizational learning and knowledge transfer in building strategic alliances: A case study. Procedia Social and Behavioral Sciences(24), 1124-1133.

Sekaran, U. (2006). Research Methods For Business: A Skill Building Approach. (4, Éd.) New Delh, India: Wiley India Pvt. Ltd.

Wellman, J. (2009). Organizational Learning How Companies and Institutions Manage and Apply Knowledge . New York: PALGRAVE MACMILLAN.

Zuol, L., Fisher, G., & Yang, Z. (2019). Organizational learning and technological innovation: the distinct dimensions of novelty and meaningfulness that impact firm performance. Journal of the Academy of Marketing Science(47), 1166-1183.

The role of financial analysis tools in assessing the financial performance of banks Case study of the Algerian bank

Le rôle des outils d'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière des banques Etude de cas de la banque algérienne

Louglaithi lakhdar [1*], gharbi hamza [2]

[1]University of M'sila (algeria), lakhdar.louglaithi@univ-msila.dz
[2 1]University of M'sila (algeria), hamza.gharbi@univ-msila.dz

Received: 01/05/2021 *Accepted: 30/05/2021* *Published:30/06/2021*

Abstract:

This study aimed to try to evaluate the performance of banks by applying the most important financial indicators that measure performance, including the rate of return on equity (ROE) as well as the rate of return on assets (ROA), as well as measuring the profit margin (PM), in addition to the asset benefit rate (UA), in addition to the latest indicator in this E study which is the rate of leverage multiplier (title multiplier) (EM). The study used the financial reports for the 2015-2017 financial year of the Algerian External Bank. The study found. With the need to rely on financial analysis indicators in order to evaluate the performance of banks by identifying the problems they are experiencing and taking the necessary corrective measures

Keywords: *Financial Performance, Financial Reports, Financial Ratios.*
Jel Classification Codes M29; M49

* ***Corresponding author***

Résumé:
Cette étude visait à essayer d'évaluer la performance des banques en appliquant les principaux indicateurs financiers qui mesurent la performance, y compris le taux de rendement des capitaux propres (ROE) ainsi que le taux de rendement des actifs (ROA), ainsi qu'en mesurant le marge bénéficiaire (PM), en plus du taux de prestation d'actifs (UC), en plus du dernier indicateur de cette étude E qui est le taux de multiplicateur de levier (multiplicateur de titre) (EM). L'étude a utilisé les rapports financiers de l'exercice 2015-2017 de la Banque extérieure algérienne. L'étude a trouvé. Avec la nécessité de s'appuyer sur des indicateurs d'analyse financière pour évaluer la performance des banques en identifiant les problèmes qu'elles rencontrent et en prenant les mesures correctives nécessaires

Mots clés: *performance financière, rapports financiers, ratios financiers.*
Jel Classification Codes M29; M49

1. INTRODUCTION

The importance of financial analysis is highlighted in providing the basic financial indicators for evaluating bank performance, and determining its efficiency and effectiveness in managing its assets optimally, as changes in economic and social structures require reliance on financial analysis to evaluate performance and show the compatibility of objectives. Achieved with what is planned and identifying and supporting positions of power and vulnerability centers and developing them through the development of well-thought-out financial plans and policies, The importance of financial analysis was reflected in the evaluation of the performance of the past and present periods, considering that this process was independent of the decision-making process, but in light of economic development and technological progress, financial analysis indicators must be considered the

main tool of the future planning process aimed at to evaluate the bank's performance and develop its activities.

I.1. The problem of research:

The problem with the study is to what extent financial analysis tools contribute to evaluating the performance of banks?

I.2. Research hypotheses:

In the light of the specific objectives of the research, the following hypotheses have been developed:

- The effectiveness of the use of financial analysis indicators in banks will increase the role and effectiveness of the performance of banks by identifying the problems they are experiencing and taking corrective action.
- Lack of interest in using the bank's financial analysis leads to a decrease in efficiency Management in the use of its various assets, thus reducing the return on invested as.

I.3. Previous studies:

- Study (Mark A. Petersen & Ilse Schoeman) with an article entitled "Modeling of Banking Profit via Return-on-Assets and Return-on-Equity(2008)

The study concluded that model bank profitability via return-on-assets (ROA) and return on-equity (ROE) in a stochastic setting. We recall that the ROA is an indication of the operational efficiency of the bank while the ROE is a measure of equity holder returns and the potential growth on their investment.

As regards the ROE, banks hold capital in order to prevent bank failure and meet bank capital requirements set by the regulatory authorities. However, they do not want to hold too much capital because by doing so, they will lower the returns to equity holders. In order to model the dynamics of the ROA and ROE, we derive stochastic differential equations driven by L´evy processes that contain information about the value processes of net profit after tax, equity capital and total assets. In particular, we are able to compare Merton and Black-Scholes type models and provide simulations for the aforementioned profitability indicators (Petersen, 2008).

- Saleem Study, Q., & Rehman with an article entitled Impacts of liquidity ratios on profitability. Interdisciplinary journal of research in business(2011)

This study aims to reveal the relationship between liquidity and profitability, so that each company has to maintain this relationship while conducting day-to-day operations. The results show that there is a significant impact of the liquid ratio only on the return on shareholders' equity while there is little impact on the return on shareholders' equity and return on investment, The results also showed that return on equity is not significantly affected by three ratios of the current ratio, a fast ratio and a liquidity ratio, while the return on investment is significantly affected by current ratios, rapid ratios and liquidity ratios. The main results of the study showed that each (variable) ratio has a significant impact on the financial positions of institutions with different amounts and that the liquidity ratios are primarily. Profitability ratios also play an important role in corporate financial positions. Each stakeholder has an interest in the company's liquidity situation. The supplier of the goods examines the company's liquidity before selling the goods by credit. Employees should also be concerned about the company's liquidity to see if the company can meet its employee obligations - salary, pensions, savings fund, etc. Therefore, the company needs to maintain sufficient liquidity so that liquidity has a significant impact on profits, part of which affects profits that will be divided into shareholders. Liquidity and profitability are closely related because one increases other declines (Saleem, 2011).

- Victor Curtis Lartey & Samuel Antwi & Eric Kofi Boadi 'The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana'

The study sought to find out the relationship between liquidity and the profitability of banks listed on the Ghana Stock Exchange. Seven of the nine banks included in the study participated. The study was descriptive in nature. The longitudinal time dimension, specifically, adopted the painting method. Document analysis was the main research procedure adopted to collect secondary data for the study. The financial reports of the seven listed banks were studied and the relevant liquidity and profitability ratios were

calculated. The direction of liquidity and profitability was determined using time series analysis. The main liquidity ratio fell on the profitability ratio. It was found that during the period 2005-2010, both the liquidity and profitability of listed banks were declining. Again, it was also found that there was a very weak positive relationship between liquidity and the profitability of Ghana-listed banks (Lartey, 2013).

- Study of Al Nimer, Munther, Lina Warrad, and Rania Al Omari in an article The Impact of Liquidity on Jordanian Banks Profitability through Return on Assets (2015)

This study sought to see if liquidity through a rapid ratio has a significant impact on the profitability of Jordanian banks through return on assets (ROA). The study used the 2005-2011 financial reports of 15 Jordanian banks listed on the ASE. The study revealed that there is a significant effect of an independent variable rapid ratio of the variable return of the asset (ROA). This means that profitability through asset return (ROA) in Jordanian banks is heavily influenced by liquidity through a rapid ratio (Al Nimer, 2015).

I.4. The concept of financial analysis and its uses

Definition of financial analysis: Financial analysis can be defined as follows

- Financial analysis is an important tool that the bank can use to judge the success or failure of the policies followed by the bank (AnneliLogman, 2000, p. 7).
- Financial analysis can be defined as an approach that relies on a critical examination of the accounting and financial information provided by a company, aimed at assessing the most objective possible financial and economic performance (profitability, the importance of management options...), and their solvency (Lahille, 2017, p. 01).
- Financial analysis can also be defined as a set of methods and tools to diagnose a business or group and judge its performance from their accounts. It is used in forecasting and leads to strategic thinking

(Josette, 2006, p. 03).

- Financial analysis is the processing of financial statements to assess business and determine long-term profitability, and involves the use of data and information to create the most appropriate and mathematical models aimed at obtaining information used in performance evaluation and good decision-making. Best for areas of strength and weakness (Fahmi, 2008, p. 03).
- Financial analysis is a process through which a set of quantitative and qualitative indicators about the economic activity of the project is explored and derived, which contributes to determining the importance and characteristics of the operational and financial activities of the project through information extracted from the financial statements and other sources, so that these indicators can then be used to evaluate the performance of the enterprise for the purpose of Decision making (Matar, 2006, p. 03).
- The analysis is carried out by external and internal analysts. External analysis is carried out by creditors or external owners because they represent past financiers and are very likely to inquire about what they have deposited. The external analysis is based on historical financial statements, while the internal analyst should show more in the internal planning lists that look to the future (Robert W, 1975, p. 59).
- **I.5. Uses of financial analysis:**

Financial analysis is used to identify and judge the level of performance of the bank and to take special decisions. Financial analysis can be used for the following purposes: (F.Brigham, 2000, p. 08)

- Credit Analysis: This analysis is carried out by lenders (banks, for example) in order to identify the risks that they may be exposed in the event of the inability of the bank to pay its obligations on time.
- Investment Analysis: The ones who do this analysis are individual and corporate investors as they focus on the safety of their investments and the amount of returns on them, as this type of analysis is used to evaluate the efficiency of the bank in creating new

investment areas in addition to measuring profitability And the bank's liquidity.

- Merger & Acquisition Analysis: This type of analysis is used during mergers between two banks so that the valuation of the current value of the bank to be purchased is carried out and the expected future performance of the bank after the merger in the future.
- Financial Planning: Financial planning is one of the most important functions of the departments and the planning process is to conceptualize the bank's expected performance in the future and here financial analysis plays an important role in this process in terms of evaluating past performance and estimating the expected performance in the future.
- Financial Control: Financial control is defined as an evaluation and review of the works to ensure that their implementation is in accordance with the established standards and foundations in order to detect mistakes, deviations and weaknesses and address them in a timely manner.
- Performance Analysis: Performance evaluation of the organization is one of the most important uses of financial analysis, through the reassessment process, judging the level of profits and the ability of the institution to provide liquidity and payment of obligations and its ability to credit in addition to the valuation of assets, either Those who benefit from this evaluation are the management of the institution, investors, lenders, official entities and houses of financial expertise.

I.6. Financial analysis objectives:

There are many objectives that financial analysis serves in general, including: (Hamdan, 2009, p. 33)

-To know the reality of the financial situation of the institution.

-Determining the ability of the institution to service its debt and its ability to borrow.

-Evaluating the fiscal and operational policy.

-Judge the efficiency of management

-Identify the trends taken by the performance of the institution

-Assess the feasibility of investing in the organization.

-Use the information available to make decisions about oversight and evaluation.

-Find out the status of the organization within the sector in which it operates.

II– Methods and Materials:

The applied study aims to measure the role of financial analysis tools in assessing the financial performance of banks Case study of the Bank of Algeria.The applied study covers:

II –1. The variables of the applied study:

The financial performance of banks is assessed through a set of financial ratios and we have identified a set of financial ratios that measure the financial performance of banks as follows:

1. The variables of this study:

The variability of this study is the financial performance of banks

2. Independent variables:

We tried to limit the variables shown below:

- **Return On Equity Rate=ROE**
- **Return On Assets=ROA**
- **Profit Margin=PM**
- **Utility Assets=UA**
- **Equity Multiplier=EM**

3. Period of time covered by the study:

The study covers the period from 2015 to 2017, based on the financial budgets of the external bank Algeria and the income statement of the bank.

II -2. Testing hypotheses

To test the hypotheses, the financial ratios of the study variables were made and a comparison was made between the years of study and extracting the results.

III- Results and discussion :

1. Presenting the bank under study

The External Bank of Algeria was established on October 01, 1967 with a capital of 20 million Algerian dinars, and has gone through several stages during its development, playing the role of facilitator (loan provision), development in the field of national planning and economic and financial relations between Algeria and other countries, and represents its main role in carrying out all Banking operations between major industrial enterprises and foreign institutions.

During the 1980s, thanks to the application of Law 88-02 of January 12, 1988, which concerned the independence of the institution, the External Bank of Algeria underwent new changes, one of the first banks to become independent institutions under decree 88-61 on January 12, 1988.

It is a government institution established during the period of independence after the nationalization of External banks under Decree No. 67/204 of 01 October 1967, and is a state-owned deposit bank and subject to commercial law, based in Algiers, whose task at the time of its establishment was to finance foreign trade. It has several specialties, such as granting credits for imports and giving guarantees to Algerian exporters to facilitate their tasks (Latrzche, 2003, pp. 178-179).

2. The functions and functions of the Algerian external bank BEA

2.1 Tasks: mention them

- Developing commercial relations between private dealers and the public sector.
- Study bank loans granted to customers and subject them to the conditions of the Directorate in the case of loans with high amounts.
- Receiving various deposits.
- Financing major economic projects.
- Providing services to customers of public institutions as well as private customers within the framework.

- Financing import and export operations with the bodies and networks of the bank.

2-2 Functions:

- Facilitate and develop economic relations between Algeria and other countries.
- Intervene with its standby guarantee and guarantee the fulfillment or even loan agreements with foreign correspondents to promote business deals with other countries.
- Re-management of public warehouses or the purchase and sale of real estate operations not related to the activity of the company or take social measures for the benefit of its beneficiaries.
- Establishes and puts at the disposal of interested institutions a central service department for business information abroad and a department for the promotion of operations with abroad.

3. Financial Performance Assessment Indicators of the External Bank of Algeria.

3.1 Return On Equity Rate:

This rate is used as a basis for analyzing commercial bank profitability and this return is the ratio between the net cycle result and total equity. This indicator aims to measure the percentage of return per dinar of equity and the higher the return the more the bank is able to distribute more profits to shareholders and is calculated according to the following relationship:

$$\text{ROE} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Shareholders' Equity}}$$

From this relationship, this results in a decrease in equity capital, as the return on equity increases, so the owners of the bank (equity) owners may not want to hold a lot of equity capital. However, capital cannot be low, as this level of bank capital is regulated by capital adequacy (Petersen, 2008, p. 04) .

It is calculated according to the previous relationship:

- Return on equity for the year 2015 is calculated as follows:

$$\boldsymbol{ROE}_{2015} = \frac{100892860143.50}{33418665080.57} = \%\ 33.12$$

- Return on equity for the year 2016 is calculated as follows:

$$\boldsymbol{ROE}_{2016} == \frac{150565294232.64}{34572413175.99} = \%\ 22.96$$

Return on Equity 2017 is calculated as follows:

$$\boldsymbol{ROE}_{2017} == \frac{150826534078.07}{57365644936.72} = \%\ 38.03$$

Through the results obtained we record fluctuations in the level of return on property rights, where we recorded the highest value in 2017, while the year 2016 saw its lowest value as described in table 01, where there was volatility during 2015 and 2016 year to return to the rise in 2017 due to the record of decline decreased The level of net result, i.e. it did not cover equity, where it reached 33418665080.57 while 2016 decreased to 34572413175.99. The level of its rise and the level of distribution of dividends to shareholders.

3.2 Return On Assets:

This indicator aims to reveal the bank's efficiency in employing its assets to achieve a certain level of profitability, as it benefits from knowledge of the relationship between profitability and all its assets, and provides ROA information on the amount of profits generated on average by each asset unit. So the ROA is an indicator of how efficient the bank's management is.
To calculate the bank's return on assets, you need to know two parts of the information. First, you need to find net income, which can be found in the bank's income statement. After that, you need to find the bank's assets (loans, securities, cash, etc.), which can be found on the bank's balance sheet. To calculate the return on assets, simply divide the net income by total assets, then multiply by 100 to express it as a percentage, calculated according to the following relationship:

$$Return\ On\ Assets = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets}$$

The profit ratio of assets varies by sector, but in general, the higher the ROA profit level, the better. For this reason, ROA comparison of the

company has been often the cost of other companies in the same sector or against their ROA numbers from previous periods. Low ROA is almost always a problem, but investors and analysts should keep in mind that ROA does not take into account outstanding commitments and may indicate a higher profit level than is actually derived. (investinganswers, 2020)

It is calculated according to the previous relationship:

- The rate of return on assets for 2015 is calculated according to the following:

$$ROA_{2015} = \frac{33\,418\,665\,080{,}57}{2602811618703.04} = \%\ 1.28$$

- The return of property rights for 2016 is calculated according to the following:

$$ROA_{2016} == \frac{34572413175.99}{2574006188481.65} = \%\ 1.34$$

- Return on equity of 2017 and calculated according to the following:

$$\mathrm{ROA}_{2017} == \frac{57365644936.72}{31221777215 01.37} = \%\ 01.83$$

Through the results obtained in Table 2, which represents the return on assets of The External Bank of Algeria, we note that the lowest value of 1.28 in 2015 was recorded due to a decrease in the level of net result, while the rest of the other years, which means 2016 and 2017, which recorded the highest value of the rate. We note an improvement in this rate, which reflects the Bank's ability to employ its assets in order to achieve a certain level of profitability.

3.3 Profit Margin:

This margin reflects the percentage of each dinar of net income (net result) achieved from total revenues, where the aim of measuring this margin is to know the extent to which the bank is able to control its expenses and reduce its taxes and is calculated according to the following relationship:

$$\textbf{Profit Margin} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Net Sales}}$$

- Profit margin of 2015 and calculated according to the following:

$$PM_{2015} == \frac{333418665080.5}{134861725261.39} = \%24.78$$

- Profit margin of 2016 and calculated according to the following:

$$PM_{2016} == \frac{34572413175.99}{87\ 266\ 542\ 351{,}31} = \%\ 39.61$$

- Profit margin of 2017 and calculated according to the following:

$$PM_{2017} == \frac{57365644936.72}{120\ 867\ 412\ 751{,}17} = \%\ 47.46$$

We note through table 03 that fluctuations are recorded at the level of the profit margin index, where we recorded our highest value in 2017 at 47.46, while 2015 recorded the lowest value of 24.78, reflecting the bank's inability to reduce and control its expenses and taxes.

3.4 .Utility Assets:

The goal is to know the extent to which commercial bank assets are able to generate revenue and these revenues are divided into interest income and income generated from other sources and we can calculate it according to the following relationship:

$$\text{Utility Assets} = \frac{\text{Total revenue}}{\text{Total assets}}$$

- Profit margin of 2015 and calculated according to the following:

$$UA_{2015} == \frac{134861725261.39}{2602811618703.02} = \%5.18$$

- The benefit of the assets for the year 2016 and calculated according to the following:

$$UA_{2016} == \frac{68013137139.31}{2574006188481.65} = \%\ 2.64$$

- Profit margin of 2017 and calculated according to the following:

$$UA_{2017} == \frac{174552563331.48}{3122177721501.37} = \%\ 5.59$$

We note through Table 4 that the benefit of the bank's external assets fluctuates, which leads to the inability of the bank's assets to generate revenue, which confirms that the Bank does not diversify in an investment, whether it is an investment in the portfolio or making contributions to various SMEs and Beer as well as individual funding.

3.5 Equity Multiplier

Measures the degree of leverage of the bank where it aims to compare the assets of the commercial bank with its own funds where the greater value of this indicator indicates the adoption of a greater degree of financing in debt compared to private funds and can be calculated according to the following relationship:

$$\text{Equity Multiplie}r = \frac{Total\ Assets}{Total\ Equity}$$

It is calculated according to the previous relationship:

- The 2015 (property right multiplier) is calculated according to the following:

$$EM_{2015} == \frac{100892860143.50}{2602811618703.02} = 25.79$$

- The benefit of the assets for the year 2016 and calculated according to the following:

$$EM_{2016} = \frac{150565294232.64}{2574006188481.65} = 47.09$$

- Profit margin of 2017 and calculated according to the following:

$$EM_{2017} == \frac{150826534078.07}{3122177721501.37} = 20.70$$

The results obtained in Table 05 indicate that fluctuations in the level of leverage of the External Bank of Algeria recorded a rate of 25.79 in 2015 to decrease in 2016 to 47.09 to continue to rise in 2017, to 20.70.

This explains the bank's reliance on debt financing in 2015 and 2017 on private funds, as opposed to 2016, when we recorded a lower rate of leverage. This was evident from the various financial ratios calculated at the level of this bank, which showed a defect in the External Bank of Algeria, which was represented by the fluctuations occurred.

IV- Conclusion*:*

Financial analysis is a tool through which the financial performance of banking institutions is assessed as well as useful in knowing the aspects and points that need to be studied and attention in order to improve them and work to develop them in order to maintain the status that achieves continuity and survival in the face of intensified competition

Through this study, the following results were reached:

- The rate of return on equity is also recording continuous changes during the years studied.
- The inability of the External Bank of Algeria to control and control its expenses as well as reduce its taxes, as illustrated by the profit margin rate, possibly due to the increase in the number of agencies, but without registering any added value, mentioning any increase in expenses only.
- The Bank varies in its investments, whether it is an investment in the portfolio of securities or making contributions in various small, medium and large projects as well as financing individuals.
- In terms of the leverage rate, we note that the External Bank of Algeria is low in 2017 compared to 2016 with an estimated 3.61.
- Based on the results achieved through the applied study at the level of the Bank Foreing Algeria

5. Bibliography List :

Al Nimer, M. W. (2015). The impact of liquidity on Jordanian banks profitability through return on assets. European Journal of Business and Management, 7(7), 229-232.

AnneliLogman, B. A. (2000). Survey of Multilateral Bank Practice on Financial and Economic Analysis of Large Dams. *Prepared For Thematic Review III* .

F.Brigham, S. a. (2000). *Essentials of managerial Finance.* New York.

Fahmi, M. A.-S. (2008). *Financial Analysis* (éd. First). Palestine.

Hamdan, A. A.-Z. (2009). *the effectiveness of financial and economic analysis in banking activity with a special reference to Iraq for the period 1995-2006* . iraq: Mustansiriya University.

investinganswers. (2020, 09 03). Récupéré sur investinganswers: https://investinganswers.com/dictionary/r/return-assets-roa

Josette, P. J. (2006). *Financial analysis.* Paris : Vuibert.

Lahille, J. P. (2017). *Financial analysis.* paris: Dunod.

Lartey, V. C. (2013). The relationship between liquidity and profitability of listed banks in Ghana. *International Journal of Business and Social Science, 4*(3).

Latrzche, T. (2003). *Banking Techniques.* Algeria: Office of University Press.

Matar, M. (2006). *Recent Trends in Financial and Credit Analysis* (éd. 2nd). Amman: Dar Wael Publishing and Distribution.

Petersen, M. A. (2008). *In Proceedings of the World Congress on Engineering, 2*, 1-6.

Petersen, M. A. (2008). Modeling of banking profit via return-on-assets and return-on-equity. *In Proceedings of the World Congress on Engineering, 02*.

Robert W, J. (1975). *Financial Management* (éd. Fourth). Inc.

Saleem, Q. &. (2011). Impacts of liquidity ratios on profitability. *Interdisciplinary journal of research in business, 7*(1), 95-98.